مخطوطة

أبكار الأفكار حاشية على ضوء المصباح

المؤلف

عبد اللطيف بن محمد بن عبد الرحمن القزويني

رد النحو
٧٩
٤٣٥

نفز حواشي ابكار الافكار وفاضيحتي للشيخ عبد اللطيف بن جلال
الدين محمد الفني وبني خطيب دمشق على شرح الضوء للشيخ تاج
الدين محمد الاسعردي على المصباح للامام ناصر بن عبد السيد
المطرزي وغير بلغ به تلك الحواشي الى اخر الباب الثاني وبعد الوجود
لفناء وفراقه كتبه الى اخر الكتاب كراسه كشف الغطاء

هذا الكتاب وقف حرام بموجبه حفره المدرسة الحمزاوية محمد العزيز
العزيز حسب البيان بالحجة المحررة غرة رجب ١٣٠٢

من مظان وقوع الاسم ولهذا قالوا في ضرب زيد أنه مرفوع لوقوعه موقع الاسم باعتبار وقوعه في
ابتداء الكلام ينتج من اول الكلام الى آخره الى آخر ما لم يلاصقها فعل ولا حرف ويضاف الى مقدمة لنا وهي وكل
ما لم يلاصقه فعل ولا حرف لا يليه الا الاسم ينتج انه ما لا يليها الا الاسم قيل انه كناية المراد من الابتداء الاصطلاحي
يلزم انه لا يقع بعد ما الاسم المبتدأ وانه كناية النحوي يلزم وقوع كل مرفوع من انواع علامة الفاعل انقول
نعم في الجواب بمراعاة الشق الاول ما سبق انه تامة وأما من الشق الثاني فالمراد الابتداء مطلقا والا لكان
من بطلانه تسمية بطلانا فاذا فرق بين الارادة والتحقق الاخراجية جدليا به والتحقيق هو الاولى وأما
مثل فعلت وأما انه كناية من المقترنين وتوكيد أما ضربه فتاء وقيل الاول أما المنوني وقياس انه أما
لقط ضرب وأما في الكلام تستعمل على وجهين احدهما انه يستعملها المتكلم لتفصيل ما اجمله اي لتفصيل نسب
انواع جنسها وافراد نوعها اجمالها المتكلم وهو ايراد الكلام على وجه يحتمل امورا متعددة والتفصيل تعيين تلك
المحتملات او بعضها على طريق الاتيان في يحوز تعلقه بيستعمل وبالمصدر وتعلقه باجمل على ما ظن مما
يأتي به سوق الكلام كالاتيان ايراد الكلام جوابا لسؤال تضمنه ما قبله كما تقول جاءني اخوك
وهو كلام مجمل حامل للمخاطب على السؤال باه يقال ما فعلت بكل منهم فتقول في جوابه أما زيد
فاكرمته وأما خالد فاهنته وأما بشر فقد اعرضت عنه ومن قوله وجدت لها وشاحين بيض
رقيتي عندي مستأثرا وباديا فأما الذي يخفى فشوق اخفيه وأما الذي يبدو فقد مي حاديا وقولك
انا اعلم واغني أما اعلم فمن فلان وأما اغني فمن فلان ولهذا لا يجيء الا مستقبلا وأما قوله تع فأما
الذين في قلوبهم زيغ الآية فقد قدر فيه أما الاخرى وحذف فهي الكلام لا يناسب كونها للتفصيل
كونه في نفس المتكلم فيذكر تارة قسما ويتركه اخرى بذكر الاقسام والآية من قبيل الاول
اذ فيها صفة الجمع والتقسيم والتفريق أما الجمع فقوله تع وهو الذي انزل الكتاب وأما التقسيم
فقوله تع منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات وأما التفريق فقوله تع فأما الذين
في قلوبهم زيغ فلا بد من حمل والو اسعة قسيما له كما قيل فأما الزايغون فيتبعون المتشابه
وأما الراسخون فيتبعونه المحكم ويردون المتشابه ويقولون كل من عند الله في يقطع الرابط
عن العطف على الله والثاني يستعملها المتكلم اخذا ما على كلام سأتى نفسه انا فانا لغويا
من غير ان يتقدم كلام منه اي من غير الوجه الثاني ما يا عيني اذا جاء الكتب مثل أما بعد حمد الله

وبعض الظروف الزمانية وانه كناية الاصل من الجهات الست لانه استغير للزمان اذ كان مضافا
اليه فالتقدير أما بعد وقت الفراغ من حمد الله هكذا قيل وقد قيل في بحث لانه اصحا اللغة قال الوالد هو
من ظروف الزمان التي لا يتكون ولو كناية الاصل من الجهات الست لا يتصرف لا سيما صاحب الصحاح
وكثيرا ما ينصب على انه مفعول مطلق على اختلاف الرأيين وما عوض عن المحذوف وفايدة التوكيد
والعامل فيه الفعل بعده أعني يحذف اي يحذف حينا وحذفا كثيرا من المضاف اليه وينوى
ويبنى على الضم ليعلم انه مبني اذ الضم لا يدخله اعرابا اذ لا يصلح وقوعه فاعلا ولا مبتدأ
لا خبرا وهذا على انه من الظروف الغير المتمكنة وفيه عن هذا الوجه وسيأتي في موضعه
ان شاء الله تع وأما قيدنا بقولنا وينوى وانه تركه اثناء لظهوره واشتهاره لانه اذا
لم يكن منويا كان معربا ويبنى غاية لانه غاية المضاف المضاف اليه واذا حذفت المضاف اليه
يكن منويا غاية وههنا اي في قوله أما بعد حمد الله لم يحذف المضاف اليه فلم يبن وترك منصوبا
على الظرفية فلا بد له من مظروف يكون عاملا فيه فنقدر اثنا بع وقال العامل فيه أما عند سيبويه
وجميع النحويين كالزجاج والمازني وغيرهما وافق سيبويه اشعارا بمزيته فضله و
للام في النحويين للعهد او الجنس على اعتداد الخلاف المروي لانها لنيابتها عن الفعل
تعلق الظروف خاصة وخطر الرتبته عن رتبة الفعل قولا بتها متعلق بتحمل فقدم
للتخصيص وخاصة مصدر كعافية وكاذبة يقال خصصت الشيء بكذا اخصه خصوصا
وخصيصى وخصوصية بالفتح والضم وانتصابه على المفعول المطلق فالتقدير اخصه أما بالعمل في
الظرف خصوصا وبجوز ان يكون حالا اي مخصوصة نحو اخذته سمعا اعلم انهم اختلفوا في الاسم
الواقع بعد أما هل هو جزء من الواقع بعد الفاء ام لا فيه مذهب الى ان ليس بجزء مطلقا وبعضهم الى
انه جزء مطلقا وبعضهم قالوا ان دخل الفاء على ما هو صدر الكلام فمن الاول والا فمن الثاني وجه الاول
انه الفاء ما تبع كان من الجملة والمرفوع محمول على المنصوب فارتفاع الاسم وانتصابه بعده بفعل محذوف
وانت اذا تحققت معنى قولك تع وقولك أما يوم الجمعة فلا تقعد وقولك أما زيد منطلق وقولك
أما زيد فمنطلق المقتضي للنصب في الاولين والرفع في الثالث عرفت ان هذا المذهب
فاسد وايضا على هذا المذهب يلزم التحكم ووجه الثالث انه اذا وجد المانع امتنع ان يكون جزءا

وثانيهما قوله وايضا ما ذكره منقوض بنحو ضربت ضربة او ضربتين يعني صح ما ذكرتم من الدليل لوجب
ان لا يعمل ضربت مثلها فان ضربت لا يدل على الضربة وضربتين لعدم دلالة العام على الخاص باحد
الدلالات الثلث وانما هو اي ضربت الدال على الضرب مطلقا قوله المفعول فيه هو ظرف الزمان
والمكان قال الشيخ وانما سمي المفعول فيه زمانا او مكانا ظرفا لانه اي المتعلق فيه محل الافعال
تشبيها بالمفعول له بدل من الاه او مفعول مطلق فيكون المعنى فشبه تشبيها له او مفعول له لكونه
محلا للافعال اي كونه محلا لها لما مر بانه الاولى التي تحل الاشياء فيها الصفة تشبه بوجه الشبه
هذا على اصطلاح البصريين ولا يسمونه الكوفيون ظرفا لان العرب لم يستعمله في موضع من المواضع لان
الظرف في اللغة الوعاء وهو تنابي الاقطار كالجواب وما يستوعبه ظرفا ليس كذلك فقول الشارح
تشبيها الخ جواب عنهم وقد سماه الكوفيون محلا لحلول الافعال فيها اي في افراده والكسائي يسميه
الظرف صفات ثم اعلم ان حكم الزمان كلها بهمة بدل من الزمان وهو الذي لا يدل على وقت معين
نحو حين ووقت وزمان ونحو ذلك ومحدوده نحو اليوم والليلة ويوم الجمعة وشهر رمضان فالمحدود
على ضربين موروث كالمثالين الاولين ومحدود مختص كالمثالين الاخيرين فالاول ما يصلح
جوابا لكم والثاني وقد يكون شيء يصلح جوابا لهما كالفصول الاربعة وحكم المكان المبهم وهو ما لم يضم
بالاضافة اليما يحيط بداخليه مفهومه كالجهات الست نحو قدامك وخلفك فان الاسم
الاول ثابت باعتبار انك تواجهه وكذا المكان والثاني باعتبار انك تنابعه ولا يشعر في هذين
الامرين بداخل فيهما وقيل المكان المبهم ما ليس له نهاية والاقطار بحصره وغيره من الملحقات بهما
كعندك ومعك ووراءك وسوى لابهامها لانك لو قلت جلست عندك لا تختص بمكان بعينه
بل يتناول الامكنة التي حواليك وقس على هذا غيره ولفظ مكان لكثرة استعماله قيل التعريف
بجزء فيه ولان الامكنة كثيرة كما نعين لفظ ابهام كما في الجهات الست واحد جزئي اذ في قولهم
ثم اذ فوقك اي الحكم الواحد الانتساب بالفعل المذكور لفظا او تقديرا سواء كان فوقك الفعل
لازما او متعديا عوضت حينئذ في الزمان المبهم وضربت يوم الجمعة في الزمان المحدود وضربت
زيدا امامك في المكان المبهم واما المحدود من المكان وهو على ضربين معدود وهو ما له مقدار معلوم
بالساع كالفرسخ فانه مقدار من المسافة معينة باثني عشر الف خطوة وكذلك البريد فانه هو مقدار

باثني عشر ميلا ومختص وهو ما علم ابهامه بالنسبة الى ما يدخل مسماه كالدار والبيت والبلد
فانها موضوعة لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كدخول الدور في الثالث والبيت
في الاول والجدران والتسقيف في الثاني وقيل ما له حد ونهاية كالسوق والدار والمسجد والجامع
وغيرها فلا يرد جواب اما عما لزم من كلامه سنؤلك هذا فاعلم ان المكان لما كان
محدودا الا يتعدى الفعل اليه الا بواسطة في نحو جلست في المسجد جعلوا عن بعض المواضع نحو على الطريق
الثعلب اجاب بقوله كما على الطريق الثعلب شاذ فلا يقتدى به يقال على الثعلب اذا هرب
وعدا اي اسرع على الشاذ هذا في الطريق وهو مكان محدود انتصب بعين في قالوا في تعليل هذا
الحكم واما تعدي الفعل اللازم الى جميع ضروب ظروف الزمان اي انواعها بنفسه ولم يتعد به
جميع ضروب ظروف المكان لان الفعل مطلقا يدل بصيغته على الزمان المختص وهو اما
ماض او حاضر او مستقبل فيدل على الزمان المبهم لما يدل على الخاص على العام كالامر له
اياه لدخوله فيه فكل يوم جمعة زمان بدون العكس الكلي وكذا قال ابن يعيش في شرح
المفصل كما يدل على المصدر بمادته عليه وجوهيا كما يتعدى الفعل الى جميع ضروب المصادر
بهمة كانت او محدودة فلذلك يتعدى الى جميع ضروب الزمان بهما كانا او محدودا
واما المكان فلا يرد الفعل بصيغته ولا بمادته عليه اي على المكان فصار الفعل اللازم اي
قريب على طريق التعدي منه اي من المكان بمنزلته قربه على وكد الطريق من زيد
وعمرو بنفسه كما لا يتعدى الفعل اللازم اليهما بلا واسطة فلذلك لا يتعدى الى المكان الا بها
فلم يعد الفعل اللازم فيه اي في المكان الا بواسطة الحرف فان قيل فعلى هذا كان مقتضى
القياس ان يجري هذا الحكم في جميع ضروب ظروف المكان لوجود العلة فيه لكنه يخالف
في المكان المبهم حيث يتعدى اليه فما الوجه فيه اجاب بقوله واما عمل الفعل اللازم في
المكان المبهم بنفسه ولم يدل عليه الا بالالتزام لانه اشبه الزمان من وجهين احدهما
انه مبهم غير مخصوص مثله اي مثل الزمان فان قلت خلفك كما في هذا اللفظ شمول على
جميع ما يقابل ظاهرك ومستقره اليه اذ ينقطع الارض كما انك اذا قلت قام زيد
كان هذا اللفظ شاملا على كل زمان ماض من مذ خلق الله تعالى العالم اي من وقت ابتداء

خلق الله اباه اليوم حديثك وكذلك لقاءك يوم ذي كان هذا اللفظ ايضا مستعملا على كلا وكك
زمان مستقبل والوجه الاول اذ هذه الظروف لا تتقدر على وجه واحد لان الفوق يصح حسا كما اذا
صعدت فوق البيت واليمين يتحول شمالا عند تحول القدام والخلف كما ان الزمان المستقبل يصير حالا
والحال يصير ماضيا لان الزمان لتجدده وتصرمه يكون اجزاء المعتبرة مستمرة غير مستقرة فالاشارة
اليهم في المكان الزمان من بين الوجهين تشكك به مسكلم اي سلك بالمكان المكان اليهم سلك الزمان
في الانتصاب اعلم ان هنا اشياء لا بد من تقديرها وتخريجا منها تعريف المفعول فيه فيعرف النحوي
ما يقتضيه عامله باعتبار وقوع مدلوله فيه وعرف ابن الحاجب بما فضل فيه فعل مذكر لفظا
او تقديرا في عليه باعتبار من الدالة وانه تعريف اثبتي بما يسا ويمي في المعرفة والجهالة وصاحب
اللب كمكان او زمان حصل فيهما او فيه بعضهما فضل مذكور وهذا غير سالم من الفساد الاول
والثاني بما وقع فيه الفعل من زمان او مكان تما يصح فيه تقدير وهذا سالم عن الفسادين كليهما
لكنه دون الاول فلذلك وضعناه بالفتحة ومنها انه ما وقع في الزمان من الحدث اما
مستغرق لجميعه او اكثره او لا في الاول جاز جريها في كل وجوه الاعراب وفي الثاني كذلك لكن
الغلبة لعز الرفع والجر اشهر معلومات على حذف المضاف او لقصد المبالغة كما في الاول ومنها
جواز حمل كلام الشارع على مذهب من فتر البهم بما ذكرنا وعلى مذهب من يا بهمات في الاول
بيانه وعني ما عن البهمات وعلى الثاني بهما ومنها ان شرط انتصابه تقديره في الا
على خلافه بلزم اما امتناع النصب او كونه غير مفعول فيه على تقدير فيما يعمله وهو المظهر
دون المضمر الا على التضمين فيجب بناؤه مكن وكم لجواز اظهار لا فيهما فافترقا ومنها جواز الاخبار
فلا تقدر بل يجعل كالمفعول به خلافا لابي علي لانه عنده كما كان قبل الاتساع لشدة الملابسة
بينهما وذلك الفعل اما لازم فكالمتعدي لواحد واما متعد اما لواحد فكالمتعدي لاثنين
واما لاثنين فلا فيه وجه المنع فلما المتعدي لثلاثة واما لاثنين فالمنوي فيه امتناع
لعدم المتعدي لاكثر منها في شيء به ومنها جعل المصدر زمانا وهو في
المصدر لاغيي لاقتضائه كالزمان وعدم ثبوته كما ثبت الاعيان قال سيبويه هو اكثر
من قولهم وليله سقوني عاما ومنها انه ما وقع نعتا فالمختار فيه ان يكون ظرفا غير متصرف

مجازا والا لزال ما يدل على ظرفيته وهو النصب بخلاف الظرف الحقيقي وقد جاز البعض
كونه مصدرا مجازا سرت طويلا على الوجهين ومنها جعلها اخبارا عما لا يخبر به عن جثة في جعلا
من قال قمت سرت وعنه كم من جانب وجهة ووجه وخابع الدار وداخل البيت وهو في الصدر
مستثنى من الكلام المبهم وانه كانت منه لانه الفعل لا ينصبها بغير واسطة الحرف وكذلك الظروف
المشتقة من حدث لا يكون بجنبي الانتقال والكون في مكان كالمضرب منك لانه لا ينصبها بنفسه
قوله وعند قال الشارح وهو ايضا من الظروف المكانية وقد يستعار للزمان اذا اضيف
اليه نحو عند الليل وعند النهار وفيه لغات ثلاث عند بفتح العين وضمها وكسرها ولا تستعمل
الا ظرفا فلا يقال عندك واسع بالرفع على الابتداء وقد يدخل عليها اي على عند وتاء بنيت
الضمير على تاء ويل اللفظة او الكلمة من حروف الجر ومن الملهم لفظ في محل الرفع على انه فاعل
يدخل وهذا نصب على الحال من اي لا يدخل عليه من حروف الجر الا من فاه قلت بين قوله
ولا يستعمل الا ظرفا وقد يدخل عليها من حروف الجر من تناف قلنا اه اخبار عما لا يخبر به عن عند وجه
عدم التصرف لكثرة وزيادة فلم يعتد بدخولها على غير المتصرف فاه قيل لم انه لا يدخل عليها
الا من لجيئ هو قول الي عليها فجوابه قول العامة دهبت الي عندك خطاء ولا كذلك
اي ليس كذلك امام وخلف لانها يستعملان ظرفا وقدما ويستعملان اسما لانك تقول
امامك خير من زيد بالرفع على انه مبتدأ والحاصل ان الظروف بعضها لازم للظرفية فيكون
منويا بالجر عندي وسواء بالمد والقصر وسوى بالقصر وضم السين وكسرها ويدل على انه كذلك قولهم
مطلقا صلة للموصول ولزوم ظرفية منذ سيبويه وعند الكوفيين يجيء عينا وسيجيء تحقيقه
في بحث الانشاء انشاء الله تعالى وهي من ظروف المكان وقد تأتي مرة وذا صاحب من ظروف الزمان وقد
مر تحقيقه وصدر الكتاب لكون ذا من الاسماء الستة فاذا اضيف الى المؤنث يكون مؤنثا كذات
مرة والى المذكر فمذكر كذا صاحب في الاكثر وجه لزوم الظرفية انه كثر في استعمالهم ولم يجئ
الا منصوبا فلو كان مما يقع غير ظرف لوقع في كلامهم كذلك ولهذا استدل الاكثر بالاستقراء
وقيل فيما انه استعمل في ظروف الزمان وليس من اسماء الزمان ولا من اسماء ساعاته والمرة في الاصل مصدر
فلما استعمل في الزمان ما ليس منها لم يتمكن فيه تمكن اسمائه وساعاته ولا يلزم من عدم لزومه

حقوق البقع الظرفية عدم لزومه حيث لم يتعين للزمان على حذف المضاف فهو مراد فتصرف كتصرفه
وتبعه نظر لانه وذات مرة في هذا واحد غاية ما في الباب ان المحذوف هنا موصوف وهو لا يرى مجسم
وبعضا يستعمل اسما وظرفا لجميع الجهات الست من المكان واليوم والوقت ونحو هما من الزمان قوله
ووسط الدار بالسكون قال الشارح العلامة الفرق بين وسط بالسكون ووسط
بالتحريك ان وسط بالسكون يكون ظرفا وبالتحريك يكون اسما غير ظرف لان الوسط بالتحريك اسم
مبهم لداخل الدائرة والوسط بالتحريك اسم لعين ما بين طرفي الشيء واطرافه فلذلك كان الاول
ظرفا يتعدى الفعل اليه بلا صيغة ولا يقع فاعلا ولا مبتدأ ولا مفعولا به الا بصيغة اما ترى انك لو قلت
ضربت وسط داره اي اوجدت الاعتماد وسط داره وجواب لو محذوف اي لسماح معناه
يدل عليه المفسر واعا فضرب وجدت تبيينا لظرفيته لان ايجاد الشيء في المكان دليل على ظرفيته
ولو قلت ضربت وسط داره بالتحريك اي ضربت جرم داره لان الوسط الجرم وهو عبارة
هنا عن جميع الرأس فيكون المعنى جثة داره والوسط اي وسط الرأس بالتحريك كون
في ذلك الجرم كونا يحفه وجوده مبتدأ خبره الجار والمجرور وهو معي حتى خبر لان جزء
مفهوم لغة المعنى يعرف بالتأمل في الآلة يدل الوسط بالسكون لا يصح الا لمكان يقع فيه الفعل نحو
جلست وسط الدار بشرط ان لو فرض الفعل على جميع المكان الذي يقع وسط بين طرفي
صحن الدار حتى لو انك قسمت الصحن ثلاثة اقسام متساوية ثم اردت ان تخبر انك اوقعت الجلوس على جميع القسم المتوسط قلت وسط الدار بالتحريك فهو مفعول به لا غير فيرتفع على
التكبير مفعول به وعلى التحريك حال قال الجوهري يقال جلست وسط القوم بالتسكين
وفي وسط الدار بالتحريك وقال الجوهري كل موضع يصلح فيه بين فهو وسط بالسكون
فلهذا اضيف الى القوم لصلاحيته فيه واما كان موضع لم يصلح فيه بين فهو وسط بالتحريك
ثم قال وربما سكن وليس بوجه فلهذا اضيف الى الدار لعدم صلاحيتها لذلك فهو في الاول
مبهم يتعدى اليه الفعل بلا صيغة وفي الثاني معين لا يتعدى اليه الفعل الا بواسطة فاعرف هذا الفرق
قال جلست وسط القوم بغير في وفي الدار بفي والفرق بين القولين ان الوسط في القول الاول
مفعول به وفي الثاني مكان معين والكون في القولين لا يفترقان بينهما وجعلوهما ظرفين الا ان الوسط في مفترق

الاجزاء نحو وسط القوم والوسط بالتحريك في غير مفترق الاجزاء نحو وسط الدار قوله واما
دخلت الدار فتوسع قال الشارح هي وذلك التوسع لان الدار مكان محدود وكان حقه ان يقال
دخلت في الدار لان المكان المعين لا يتعدى اليه الفعل الا بفي الا انهم حذفوا حرف الجر اتساعا
وله خلوا الفعل اليه ونصبوه نصب المفعول به وهو مذهب الفارسي ومن وافقه واليه ذهب المبرد
فكذا ابن مالك والمحققون الى انه منصوب بدخل على الظرف تشبيها بالمكان المحدود
فجعل بمنزلة ما دخل غير متعد بنفسه واستدلوا عليه بانه لو كان متعديا بنفسه الى المكان المختص
لتعدى الى غيره وليس كذلك اذ يقال دخلت في الامر لا الامر وذهب الجرجاني الى انه فعل
متعد لانه هو الذي لا يمكن لمتعلم الا بتعلق غير الفاعل وشاة الدخول هكذا فاه قلت لو كان
متعديا لما جاز دخلت في الدار اجاب بانه كما لازما ومتعديا كنصحت وشكوت فاذن
نصب دخلت الدار كنصب بيت في بيت الدار وقد فعوا قوله اي قول الجرجاني بان
مصدره يجيء على فعول كدخول بضم الفاء وهو من مصادر الافعال اللازمة نحو قعد قعودا
وجلس جلوسا فاه قيل على هذا يلزم اه يكون مجيء لازما لان مصدره رجوع على فعول
والحال انه متعد لقوله تعالى فارجعهم فارجعوهم فارجعي البصر كرتين فما ذكرتم اكثري
فلا يلزم اه يكون دخل لازما لجواز عدم دخوله تحت افراد اللازم قلت اه رجوع الى الافعال
التي يجيء تارة متعدية واخرى لازمة فاه كان لازما فمصدره على فعول واه كان متعديا
فعلى فعل ولان تقابل يجيء ضد اللازم وهو خرجت فيجعل عليه في اللزوم ولان نظيره وهو
غزت لازم فان قيل اه ذهب مقابلت جاء مع انه متعد غير لازم قلنا واه كان مقابلته
لكن لم تقابل آخر لازم وهو اتى فجعل عليه في اللزوم قال ابن يعيش في شرحه المفصل والصواب
اه يكون متعديا لانه لو كان على تقدير حرف الجر لاختص مكانا واحدا كثر استعماله فيه كما كان
ذهبت كذلك لما هو منصوب على الشام فلما يقال ذهبت مصر فلما كان دخلت شائعا في
جميع الاماكنة دل على صحته وقال سيبويه اه اضمار في فيه شاذ قوله والمفعول له هو علة
الاقدام على الفعل والاقدام هو الاخذ في ايجاد الفعل والشروع في اعدامه اي المفعول له هو
المعنى الذي وقع الفعل لاجله بدليل انه لو لاه لما اقدم عليه سواء كانت علة غائية شاعرة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

عند في الوجود نحو جئتك اصلا ما لك نحو جئت الاصلاح مسبب عن وجوه المجيء لكن تصوره بسبب الاقدام عليه فايما كان سببا عني بما كان سببا او سببا باعثا عليه مقربا اليه الوجود نحو قعدت عن الحرب جبنا فالجبن سبب باعث عليه للعلة غائية له قيل كان القياس ان يقول هو المنصوب لعلة الاقدام على الفعل لانه على تقدير عدمه يدخل تحت كلما يكون علة ومن جملة المخصوص بالام فلنا كلامه وله كان في المنصوبا لكن عرضه تعريف المفعول له مطلقا لانه اصل ما كان منصوبا اذ يكون بالام ولهذا شرط له شرايط قال الشارح انما عدل المصنف عن المنصوب العامة لانه الافعال التي نصب يسقط الاقدام لانه كل فعل اقدم عليه يحتاج الى علة لانه ان ما كان او متعديا فاذا القوي ذلك يوجد وشئ نصبه واصله كما عرفت ان يكون بالام ليدل على العلة ظاهرا فيكون مجرورا ويجوز نصبه بتقدير اللام كنصب المفعول فيه بتقدير في لكن قد شرط في انتصابه اذ يكون مصدرا لكونه سببا وعلة لوقوع الفعل وهو لا يكون الا حدثا لان الفعل انما اذ يجتذب به فعل آخر وانما اذ يدفع به معنى حاصل والمصدر معان حاصل والمصادر معان حادثة ومنقضية فلذلك كانت علة بخلاف العين الثابتة كذا قال ابن يعيش وفعلا لفاعل الفعل المعلل لانه علة وغدر لوجوده وهي ان تضمنت ذلك الفعل في يكون كالجزء منه تقتضي وجوده ولم يشترط ذلك عند البعض واحتج لذلك بمنع في الفاعل بضربته ضرب الامير اللص وكما نصب الفعل المصدر هنا وفاعلا ما غير اذ نصب في جئت حذر زيادا لعدم في ذلك من ليس في غير وظاهر قال سيبويه شعر بالجوازه تقطع بكم البرق خوفا وطمعا وسيأتي الكلام فيه ومقارنا له اي الفعل المعلل في الوجود باذ يقتضي في بعض زمانه او يكون اول زمان الفعل آخر زمانه وبالعكس وانما شرط ذلك لان العلة مقارنة للمعلول فلو قلت جئتك اكرامك الزايرين امس لم يصح قال بعض المتاخرين هذا الشرط لم يشترطه سيبويه وغيره من المتقدمين فيجوز جئتك امس طمعا غدا في معروفك فان قلت هل يجوز اثبات اللام عند وجود تلك الشرايط قلت يجوز نحو لفلان كان مضافا او معرفا باللام اما لفلان كان منكرا فاختلف فيه فقيل يجوز مع ضعف وقيل لا يجوز لانه يشبه الحال التي هي مزيلة لابهام ما قبلها وكونه نكرة فلا يقال في ضربت تاديبا لتاديب لا لتاديب اولتاديبه قال ابن عصفور ما كان مجردا من المستوفي بشرط النصب مقرونا باللام اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوي الامران في المضاف فاذا وجد

هذه الشرايط نصب لانه عندما يصير شبيها بالمفعول المطلق بسبب خصوصه في ضمن الفعل فتقديره اليه بغير الواسطة كما تعدي الى المفعول المطلق لانها ولانه الفعل يقتضيه اقتضاء العلة المعلول وقد فقد شئ واحد من ذلك اي من ذكر من الشرايط الثلاثة فاللام واجبة لئلا يذهب ما يدل على العلية بالكلية الا في نحو تركت ذاك مخافة ان تكلمني او انك تحسن الي فانه انتفى كونه فعلا للفاعل الفعل المقدم ولم يذكر اللام لانه حذف اللام مع ان وان قياسي متسع عندهم مثال فقدان الشرط الاول ليكون قولك جئتك للسمن فان السمن ليس بمصدر ومثال فقدان الشرط الثاني قولك جئتك لاكرامك الزايرين فان المجيء فعلك والاكرام فعل مخاطبك ومثال فقدان الشرط الثالث نحو قولك خرجت اليوم بفتح التاء لخاصمتك زيدا امس فان الخروج والخاصمة كلاهما فعل المخاطب لكن الاول اليوم والثاني امس فلا يقارنه في الوجود لان المفعول له متعلق بمتعلق الفعد اي انما وجب اللام لان المفعول له انما ينصب اي يكون منصوبا لانه يصلح ان يتقدر في ضمن الفعل الذي قبله في المعنى على وجه من العلية والسببية والغرض الاصلي انه يصح ان يقال تاديبه ضربه وضربي تاديبه واني اذا ضربته فقد اردت به ولن ينصب المفعول له بهذه الصفة اي بكونه منتصبا في ضمن الفعل المعلل الا بعد وجود هذه الشرايط الثلاثة ومتى فقدت احديها فقد خرج المفعول له عن هذا الوصف اي وصف الانذباج وذلك لانه اذا كان المفعول له عين مصدر ما كيف ضمن الفعل المعلل فيتصوره بالنصب على تقدير انه جوابا لقولهم لم كان وقوله اي وقوع المفعول له فيه اي في ضمن الفعل المعلل علة فاذا كان فعلا لغير ما له الفعل المعلل الاول فكذلك لا يتصوره وقوله في ضمنه لان نحو هذا لا يدخل تحت فعل ذلك اي فعل الغير لا يدخل تحت فعل ما له الفعل الاول وكذا لا يتصوره وقوله فلم يقارنه اي المفعول له الفعل الاول في الوجود لان الفعل الواقع امس لم يتصوره وقوله تحت الفعل الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب في الصورة الثالثة لعدم اقتضاء الفعل اياه اي المفعول له فيها فان قلت انه في هذا المقام المسئولة عنها انه يقال لا يجوز ان يكون التاديب في ضربت زيدا تاديبا له علة للفعل المعلل لانه تقسم في الوجوه ومنها انه الحدث عنه جامع يخرج في قولنا مثل قولنا ما ضربته تاديبا عنه ويريحكم البرق خوفا وطمعا قلنا العلة الحقيقية انما التاديب وقد مر الجواب عنه

شبكة الألوكة www.alukah.net

بوجه آخر والمثالان اولهما علة الاقدام على الفعل وهو اما المضروب او نفيه الدال عليه حرف النفي فافهم
وثانيهما انه محمول على الحال ولئن سلم فقد يحذف المضاف او على تنزيل الثاني منزلة مزيد او
على انه علة لرايتموه الدال عليكم بريكم او عليكم بجعلكم رايته قوله وخرجت لمخافة الشر قال الشارح
اي له فمن المثال يوخذ اي يعلم القواعد وهي ان اداة المفعول له كما ينصب المنفرد ينصب غيره المتعدد
وذلك كائن من المنصوبات العامة فاداة المفعول له ليس يجب ان يكون غرضا للفعل المذكور كما هو مذهب
بعضهم بل يكفي كونه اي كون المفعول له علة له اي للفعل الاول سواء كانه اي المفعول له غرضا
او غير غرض والا لبقي لقولك ليتك يجب ان يكون غرضا فيكون اتيانا اي لوجب لما جاز خرجت
لمخافة الشر لان المخافة لا يكون غرضا للفعل يقصد وكذا قعدت عن الحرب جبنا لان الجبن
لا يكون غرضا له واداة المفعول له كما يجئ نادرا تجئ معرفة خلافا لابن السراج وهو مذهب
الجرمي فهو عندهم نكرة ومخافة الشر ونحوها هو مضاف من قبيل ضربك وغيره وضاربه زيد
عندي في كونها لا تنفصل والا وجب تنكير عندهم لشبهه الحال والتمييز لما فيه من الابهام وقد
جمعها قوله مركب كل عاقر جمعه مخافة وزعل الجبوب والهول من تحول الحبيب واعلم ان المفعول له
يجوز اضافته ويلزم اللام نحو لذلك ديب ضربت زيدا له وقد يجر على ما علمته كما يتقدم المفعول به
لا لمانع من تقديمه كما في المفعول معه قوله المفعول معه هو المنصوب بعد الواو الا بائنة بمعنى
قال الشارح وتقديره ايه المعه المفعول معه من المنصوبات العامة انما يستقيم على مذهب
الاخفش فان الباب اي الباب المفعول معه قياس عند كثرة ما جاء منه وهو ايضا رأي
ابي الفارسي وعند سيبويه يقصر على السماع لانه شئ وقع في موضع غيره فلا يصار اليه
الا بسماع من العرب يوقف عنده والمفعول معه كغيره من المنصوبات العامة اداة يستوي اقدام
كل فرد من افراد الفعل مطلقا في نصبه لانه يعمل فيه فعل لازم او متعد فيكون المفعول معه على هذا
من المنصوبات العامة على رأيه اي الاخفش لا على رأي سيبويه فانه ينصبه فعل لازم
ومتعد على رأي الا ان فيما منه عليه ايضا وانما عمل فيه غير المتعدي لانه قد قوي بالواو فتعدى اليه
كما تعدى اليه بالهمزة وغيرها من حروف الجر الا اداة الا بمعنى كلن يجئ بها لدفع توهم تولد من كلام
الشارح لا اداة قوله وغيرها مومم لان يكون الواو عاملة تكرر في الجملة فدفع ذلك الوهم بقوله

الا اداة الواو الا تقول كم رجل لقيت الا زيدا بالجر على انه اداة استثناء اي واداة حروف العاطفة لا تقول
يرد عليه عدم جواز تقديم معمول الفعل كما يجوز في غيره من المفاعيل والاعلى معمول اي معمول الفعل
الناصب فلا يقال واستوى الخشبة الماء الا تقاربي وفي التصاريح لابن هشام الخالدي ان ابن جني والسيرافي
لا تقول المعاطف عدم اختصاصها بنوع واحد فاداة الواو لا تقول في هذه الحالة كيلا يلزم الدور
على طريقة الاصلية قيل الدليل على انك كونها فيها غير عارية عن معنى العطف يرد عليه ان الواو
في استوى الماء والخشبة لها الجمع في الرفع والنصب واحد كون في النصب ما يشعر باجتماع
الفعلين المتلبين في وقت واحد والاستعداد كون الشئ مفعولا وهو فاعل في الجملة فاعتبر
في المفاعلة هذا مذهب سيبويه ونقل عنه انه لا يجوز انتصاب المفعول معه بالعامل المنوي كما في
التشبيه والظرف والجار والمجرور واسم الاشارة فاجازه ابو علي فاجاز في قوله هذا وراي مطويا
وسرباله اداة يكون هذا عاملا في وسربالا وهو خلاف ظاهر قول سيبويه فالعامل فيه مطويا
فقال الزجاج انما انتصابه بمحذوف فالتقدير في ما صنعت وزيدا ما صنعت والاستثناء
لاداة الفعل لا يعمل في المفعول وبينها الواو وقال الكوفيون على الخلاف لانه لا يحسن الكلام بلا اداة
الخشبة ليست معوجة فيستوي بل هي مستاوية يعرف بها قدر ارتفاع الماء وقت الزيادة خطا
خالفه نصب على الخلاف قالوا الواو هنا قاعدة تنابي الظروف وكان ابو الحسن الاخفش قاس
انتصاب ما بعد الواو على انتصاب مع يعني قال لانه منصوب على الظرفية كما انتصاب مع لوقوعه
موقعه فلما حذف مع انتصب عليها واقيمت هي مقامه انتصب ما بعدها على حد انتصابه فلا يكون
الواو موصلة واذا تقررت هذه المذاهب فنقول اداة الصواب مذهب سيبويه لان الواو
العاطفة لها معنيان العطف والجمع فلما اقيمت هنا مقام مع تجردت عن معنى العطف للجمع كفاية
في جواب الشرط وما ذهب اليه الزجاج ضعيف قوله الفعل لا يعمل في مفعول وبينهما الواو وكذا
لا اداة عليه على الوجه الذي تعلق به فاداة افتقر الى توسط الحرف عمل عند وجوده والا عمل عند عدمه
وقد ثبت ان المفعول معه قد تعلق بالفعل بتوسط الواو فينبغي ان يعمل مع وجودها
كما في ضربت زيدا وعمرا واداة الواو باقية على معنى العطف غير مانع فكيف يمنع على عدم بقائه وما
ذهب اليه الكوفيون ايضا ضعيف لانه يستلزم جواز نصب الاول على الخلاف بل هو مربوط بالعطف

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الذي يخالف فيه ان نحو قولك قام زيد لا عمرو لو صح ما ذكروه لم يجز فيه الا النصب وما ذهب اليه
ابو الحسن من تجويز ان داث يمع الى تزييف يقوله وقد تقدم انه باء مع منصوب على الظرفية
لا تظرف فيكون انتصاب عليهما والخشبة في قولك استوى الماء والخشبة ليس فظرفية بمعنى انه
مع ليس بالخشبة مراد منه انه حكم معي ليس بحكم الخشبة لان الغاية بين ذاتين ما هو بالبداهة فلا
يحتاج الى البيان فلا يجوز ان يكون الحكمة الغيبية الطرفية على الحكمة الظرفية ثم اجاب بقوله الا انه له
اي لكنه الاخفش اه يقول لهم لو قاموا الواو وقام معي والحال انه قد كان حرفا لا يتصور فيه
الاعراب اعربوا ما بعد اعراب مع كما انهم لما وضعوا الا موضع غير وكان حرفا لا يتصور فيه
الاعراب اعربوا ما بعد اعراب بقي ههنا شيء وهو ان الواجب اه يعمل الواو الجر لكونها بعد
الفعل موصلة اي الاسم كحروف الجر ولنا بينه عز مجده وهو خاض الجواب لو لا مقارنة الواو مع
لزوم ما ذكرتم وذلك اه الواو كما قرعت سمعك مذهبه العطف بدليل انهم لم يستعملوه فظ بغير
مع الذي موضع جاز استعمالها عاطفة بدليل انهم لم يجيزوا النظر بكر وطلوع الشمس فقاص
والحاصل من المنصوبات العامة للحال فالمالك في حقيقة الحال هي الهيئة جنس به يدخل الصفة ويخرج
بخرج التمييز والابد وقد ذكرنا وجه في صدر الكتاب للفعليها صاحب الحال عند لا بد ان الفعل
اي تعلق الفعل لصاحب الحال حال كونه واقعا اي صادرا منه او واقعا عليه فصل يخرج به الصفة
فانها لما يبين هيئة الذات عن غير تقييد بما عاملة ولا مفعولية بخلاف الحال في جاءني زيد قايما
فانها موضوعة للدلالة على هيئة فاعلا او مفعولا بينهما فرق جواز زيد رجل عالم دون زيد اخوه قايما
واما لعناد الخلو لا يمنع الجمع فيدخل تحت الاقسام الثلثة وضيفي في قوله تع واتبع ملة ابراهيم حنيفا
حال من ابراهيم لانه المضاف اليه في المضاف ومو مفعول كما انه اضيفي في قوله تع ايحب احدكم
ان يلكل لحم اخيه ميتا كما كان في معنى اللحم جاز ان يقع ميتا حالا عنه ثم اعلم من قوله او عليه ان الحال
لا يقع مما عد المفعول به لكونه فضلة بالنسبة فجيت انا وزيدا راكبين على انه وزيدا فاعل ميضي
لا على انه مفعول معه لقطا قال الرضي في لبابه هي ما يبين هيئة الفاعل والمفعول فقال بعض
شارحيه الحاق المفعول ليشمل المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا وفيه نظر نحو جاءني
زيد راكبا فان كوكب هيئة زيد عند وقوع المجيء عنه وكذا ضربت زيدا قايما فالقيام هيئة زيد عند

وقوع الضرب عليه وقولك لقيت زيدا راكبين وقولك لقيته عريتما تلاقت فوهين ترجف روانف
اليتك وتستطارا وفي هذا التقدير بين ان صاحب الحال هو الفاعل او المفعول ثم اذا ذهب صاحب الحال
اما لانه يكون فاعلا او مفعولا لفظا فذلك عند ما يكون العامل فعلا صريحا كما مر او ما يشبهه من
الصفات العاملة عمله كالي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل زيد ضارب عمرا وقايما
وعلى هذا ويدخل في قوله فعلا صريحا المصدر واسماء الافعال او يكون فاعلا او مفعولا معنى فذلك
عند ما يكون العامل معنى فعل مثل في كلام الموضعين مصدرية هذا على ضرب حرف فلا استدعائه
الفعل او ما يشبهه والحروف المشبهة بالفعل واسم الاشارة وحرف التنبيه نحو ذلك زيد
قايما وما لك واقفا في الاستفهام في موضع الرفع على الابتداء او على الخبر وكذلك ما في ضاحكا من
الرآء بين وقايما حال قد الحال هنا ليس بفاعل لفظا الا انه فاعل معنى لانه الخبر ما تضمنوا وما تلا
قايما كان اه شيء عرفه المتكلم من المسؤول الذي هو مخاطب فالداعي في هذه الحالة
وقد يكون فيه الخاني سأل عن الشيب الذي اذا اليه كما انه قال لم تمت فيقوم تعرفا لهم عن التذكر
موضعين كما انك اعرضهم موبخهم على السبب الذي لقاهم الى الاعراض فاخرجه مخرج الاستفهام
في اللفظ وكذلك قولك هذا زيد قايما فانه زيدا مفعول معنى لانه لفظا اذا العامل فيه احد شيئين اما
حرف التنبيه او اسم الاشارة فانه كان الاول لكونه المعنى انبه على زيدا وانظر اليه فانه كان الثاني
يكون المعنى انبه اليه فالعامل على هذا في الحال وصاحبها واحد وهو اليه ذهب جاز انه العلامة حيث
سأل عمكة عن عامل الحال في هذا بعلى شيخا ويجوز فيه الرفع عن خبر او جعل على البدل من زيدا و
على الخبرية اما لهذا فزيدا ما بدلا او خبرا وعطف بيانها والمحذوف وكذا قوله تع وهذا
بعلي شيخا حذف العامل بالفعل لما فيها من معنى التنبيه وفي ذا من معنى الاشارة قوله لما عاملة
لقوله مفعول معنى وقيل نزاعة على قوله هذا عاصر في قوله كلا انه اظهر نزاعة حال من ظلم لما
فيها من معنى الفاظ فظهر مراة الفاعل والمفعول المعنوي يجيء في صحة تقييد فعل كل منها بحال كما
والمفعول اللفظي واغفال الصحيفي المصباح وهي جواب كيف لان كيف موضوع على السؤال
عن الحال فيا الركاة يكون الحال مقولا في جوابه فاذا قلت جاءني زيد كان سائلا سأل فقال
كيف فاجبته بقايما او اغاشيء حال الا ان الحول بعض التغير والهيئة بهذه الثابتة لكونها متغيرة

ومنتقلة من شيء إلى شيء وكان من المنصوب العام لكونه الافعال التي نصبه مستوية الاقدام لاقتضائها
اياه على التمام كما ذهب راعيا لها من غير انفهام والحال التي لقيتك والجيش قادم بيان للازم الفاعل
وهو زمان اللقاء فكأنه بيان للفاعل وقد استقر في كلام العرب العبارة المأنوس بها للازم فعل هذا
لا يكون مفعولا في جواب كيف فتقول للمولين بجاد على الطلاق كما انه لما ذا ذاهة الا ول لما كان والنسبة
اليه قليل لم يتعرضوا له فالحق كلاهما قوله وحقها ان يكون نكرة كما ان من حقها ان تكون في الحال اذا يكون معرفة
قال الله تعالى واتما وجب ان يتخالف اي الحال وصاحبها في التعريف والتنكير لانهما اذا اتفقا بقا من غير
وتنكيرا بيانا اي استفسارا عن ذاة لا يطابقا عرفانا بل يقتضيان ذاة يتفاوتان بالذاة فيهما تفاوتا بعيدا
مبلغا ذا بان يقال لزيد عن فلانة ابوه ينزع عن نزاعا اي اشتاق اشتياقا اليه عرفهما اي
اصلها في الوصفية فلبساه بالموصوف والصفة والنكرة ذاة في الموافقة والبعد عن الخالفة
وغولا في حد المطابقة وكذلك وجب تقديمها عند تنكير صاحبها او كونها مع الواو ووجب
اختصاص الحال بالتنكير جواب عما قيل ذاة الالتباس ليندفع بتنكير صاحبها فما وجه اختصاصها
فاجاب بان الحال انما اختصت بالتنكير لان في نفسها شيئا يقتضي ذلك والمراد ان الحال جرى مجرى
الصفة الفعل لانك اذا قلت جاءني زيد راكبا فكانك قلت جاءني زيد متصف بكونه في حال الركوب
ولذلك اي ولكونه جاريا مجرى الصفة للفعل سماه سيبويه نعتا للفعل واراد سيبويه
بالفعل المصدر الذي يدل عليه الاصطلاحي واذا جرى مجرى الوصف للفعل والفعل نكرة لان
مدلول الفعل على الحقيقة هو المصدر النكرة لزم تنكير لوجوب المطابقة بين الصفة والموصوف
وجه آخر ذاة الحال كالتمييز في البيان عنها ان يكون صفة لان الغالب عليها الاشتقاق
لانها لبيان الهيئة واصل التمييز كونه اسما لان بيان الجنس حقه لو جيئ بصفة كان على الابهام فوجب
تنكيره كما وجب تنكير ووجه آخر ذاة الحال حكم الحال كالخبر وصحة الاحكام لكونها نكرات في المعنى
لان التعريف بالمعرفة هذه ولذلك قالوا المبتدأ على الحقيقة هو النكرة المطلق محكوم عليه
بالمنطلق المقدر وقيل انها ملازمة نكرة للفضلية فاستثقل التحقيق بالرسوم التنكير وفيه ما فيه هذا
مذهب الجمهور واجاز يونس والبغداديون ذاة يأتي معرفة مطلقا فالكون في تقدير نكرة لذا كان فيها
معنى الشرط لكون يجعفر عندهم في مكان المخاطب والمتكلم واصحابنا يجيبون عن كلامه وقد بوجه

مناسب يخرجه عن وقوعه حالا نكرة فيجعلونها انتصاب الراكب في جاءني زيد الراكب والحسن في
عبد الله الحسن افضل من المسمى وزيد اي انت زيد الذي عرفت بالمكان المقدر وبالفعل المقدر وكذا
في ادسلها العراك وذهب سيبويه الى ان واو كان معرفة لفظا فهي نكرة معنى ولا بعد ذاة التعريف
باعتبار الزمن والتنكير باعتبار الحدوث كما في اسامة وكذا في مررت به وحده فان قلت فما
هذه الهاء ملتصقة لمصدر قلت الاصل عدة فلما حذف جعلوا تاء التانيث عوضا عنه فجيء الجرور بها كما في
كتاب الله قوله فان اردت الحال عن النكرة فقدمها قال الشارح اعلم ان نصب الحال عن النكرة بدون
التقديم قبيح لكنه جاء منه كذا قال ابن يعيش وابن مالك لم تقبحه بل جعل الحال عن النكرة قليلا
حيث قال لا يكون صاحب الحال نكرة في الغالب الا بتوفي وسيبويه جعله كثيرا قياسا على اغتفار
مسوغ وقوعه حالا صاحب الحال مخبر عنه بالحال في المعنى فجاز كونه نكرة كما جاز في كونه فاعلا
وهو بعد مستوفي لا يوجب ذلك الا ستوفي آخر وهذا مما اطلع عليه سيبويه وغفل عنه غيره فحمل على
المبتدأ الا ترى ان النكرة موصوفة او مضافة اي مفيدة غناء المعرفة بفتح العين المهملة اي قائمة
او مصدرة بالاستفهام او مفصولا بينها او يعتمد في الحال بالانتفاء المثل الاول كما في قولك
من الحال المتأخر عن النكرة الموصوفة جاءني رجل من بني تميم فارسا فانه حال من رجل وهو موصوف
بالظرف ومثال الثاني قوله لا يرتكن اي لا يمايل احد الى الاجرام اي الذنب جزم على النهي فتحوفا وهو المفعول
به الانتشار بالبيت لان هو حال عن احد وهو نكرة وصح جعله ذا الحال لكونه مفيدا فائدة التعريف
حيث لا يتناول غيره مدلول المعرفة لانه عام يستغرق لو قوعه في سياق النفي المشابه بالمنفي
وسيجيء تحقيقه في بحث المبتدأ ان شاء الله يوم الوعاء وهي الحرب لجام للموت متعلق بقوله
لا يركن هذا تشجيع للناس على الحرب ونهي عن الجبن وبعث ولقد ارانى للموت اي للوقاع درية من غير
همزة واتاء في حقه خصيت تمامتها من ذي الكفاف شرحها وعنان لجام ثم انصرفت وقد اصت
ولم اهب حذف البصرة فاعل الاقدام والجان سيبويه مررت بكل قائما لعموم كل وقوله تمر فيها بفرق
كل امر حليم اذا مر عندنا وبذا الحال تتمة حالا موطئة كلي في قولهم كتاب فصلت آياته قرانا عربيا
ويجوز ان يكون من الضمير المستكن في حكم فتحي لا يكون تمامتها بصدره ومثال الثالث قولك جاءني
رجل راكبا اذا اردت الاستفهام عن اتيانه مقيدا بالركوب بمعنى اذا انتصابه على الحال في قولك

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الوقت متعين حيث لا يفيد التنوع على النعت وايضا انما صح الا الاستغراق والتعريف زواله واحد ومثال الرابع ما جاءني رجل الا راكبا وهذا بناء على ان وقوع مثل الرجل بعد النفي ليس بمتحض لافادة العموم كما حققناه تنكير بناء على ان لا يقطع ما يوقع عما قبله فلا يتوهم ان يكون وصفا فتعين الحال وتقول لزيد عندي الا راكبا فالتقدير الا استقر راكبا عندي فالاستثناء من المقدر المذكور جاءني راكبا رجل بتقديم الحال وتنكير جاءني رجل راكبا بتأخيرها قيل لانه لو اخر الا لانتفى بالصفة في حالة النصب وتقدم في غيرها طردا للباب وهذا صحيح لو لم يصح ما ضربت احدا راكبا وصل ضربت رجلا راكبا على التوصيف فانه قلت جاءني رجل وعلى كتفه سيف وجاءني غلام رجل راكبا و عنيت بهما اجاءتهما ابن ماكث وكذا اذا خاتم حديدا او عندي دراهم خلافا على ظاهر كلام سيبويه قلت بناء كلامه في الاول على مذهب الزمخشري لانه على مذهبه محل الالتباس بالصفة حيث جعل تنوسط الواو بينهما للتأكيد لتجردها المخبر عن معنى العطف كما في الحال والثاني محل المنع وقد قال بعض النحاة لا يسوغ في غير الموصوف الا سماعا ما لم يتقدم لوجوب الالتباس لكن التصحيح جواز لورود مثله في التنزيل كقوله تعالى في اربعة ايام سواء للسائلين والثالث المشهور فيه الانتصاب على التمييز فيجيء الخ بحيث كلامه عليه ولم يتعرض المص لاذكر مثال التمييز تساهلا واطلاق القول بالتقديم في كل ناكر والاستشهاد بقوله لمزة موحش طلل قديم عفاه كل سحم مستديم عزة اسم امرأة وموحش اسم فاعل من الرباعي وهو اذا يجعل حزينا والطلل اثار الديار وعفاه بمعنى طمسه ودرس يجيء متعديا ولازما جمعها قوله عرفت المنزل الحال عفا زيد اهوالها عفاه كل صاة عوض الويل مطالعها جمع مجيء احدها اي سحاب يصوب فجذة الموصوف واقيم الصفة مقامه ومستديم بمعنى دايم تعريف الديار واندراسها انما يصح جزئيا والاستشهاد اي استشهاد المصنف المتن بهذا البيت انما يصح على مذهب الكوفيين والاخفش لان اللام الواقعة بعد الظرف يرتفع بالفاعلية عندهم واما على مذهب سيبويه فلو جعلناه موحشا حالا عن طلل لاختلف العامل في الحال وصاحبها لان العامل عندنا في الحال هو الظرف وفي صاحبها معنى الابتداء لكونه مبتدأ عنده لعدم الاعتماد وعوم لان اعتماد العامل فيها واجب لانها بمنزلة الصفة بخلاف الحقيقة فكلما ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف كذلك العامل في الحال هو العامل في صاحبها وذهب البعض الى جواز الاختلاف نظرا الى ان الحال وصاحبها بمنزلة المبتدأ والخبر فيجوز ذهب اليه ابن ماكث لغفلة قراءة هذه النكتة واضحة فانه لمنه واضح حال والعامل لزم الاشارة فيها وفي

صاحبها انه والتعاريف على مذهب سيبويه بعض قوم وهو انه يحمل موحشا حالا من المتكن في الظرف من غير حمل وهو لا يكون هذا من تنكير الحال وتقديمها عليه في شيء لان الحال متأخرة عن صاحبها وهو موحش وعكسه انه يوجه قولهم انه حال من طلل على مذهب بانه تنازع من اللفظ كما تنازعوا في قولهم ما قام الا زيد الا عمرو الا الذين امنوا باء قالوا المستثنى منه الا اسم جنس وهو في الحقيقة ضمير المتكلم في ضربت لكون الكلام كناية عنه تساهلا فكذا هنا قال ابن ماكث والصحيح انه حال من الظرف لانه جعلها لا ظرفية اصلية او لانه جعل الا لعمها وزعم بعضهم انه هذا على مذهب سيبويه صحيح لانه الخبر فانه كان ظرفا او جارا ومجرورا لا ضير فيه الا اذا تأخر عنه بناء على عدم التأكيد والعطف عليه والبدل منه كما في المتأخر ذكره ابن حروف واما عندنا لا خفش والكوفيين فلا كان ارتفاع طلل بفاعلية الظرف صح جعله اي جعل موحشا حالا عنه اي عن طلل لان العامل حينئذ متعدد وحسن تنكيره اي وقوعه ذا حال كما ان كلا لو جيء لتقديم الحال عليه لانه من تسوغ عامة لانه حكم وتقدمه يورث تخصيصا وكونه موصوفا تقديم وموحش وقديم في الاصل وصفان لطلل وتقدم الاول للحال بالتقديم والثاني للوصف بالتأخير والحاصل ان تقديم الحال على صاحبها قد يكون لازما كما ذكرنا في نحو جاءني راكبا رجل وفعا للالتباس وقد يكون جائزا اذا كان صاحب الحال معرفة كما في جاءني راكبا زيد وضربت راكبا زيدا مطلقا كان كالمثالين او مضمرا خلافا لمن فصل في المنصوب الظاهر مطلقا وقد يمتنع بعض وجائز في بعض وفي المرفوع الظاهر المتوسط دافعة عن الحال او مطلقا وجائز المضمر المرفوع فهم يا فقيه البصريين في جواز تقديم حال عليه كوكبا شعاعا ابصاد هم يخرجون من الاجداث وقد يكون مستقبلا وذلك اذا كان صاحبها مجرورا نحو مررت جالسا بزيد فهذا اي تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها مجرورا ممتنع عند جميع النحويين كسيبويه وابي الحسن وشرطهما الآتي كيأتي وابن برهان وابا علي فانهم جوزوا ذلك اذا كانت ذو الحال مضمرا او ظهر ان كانت الحال فعلا وحكى ابن الانباري الاتفاق على منع ذلك وانه التقديم خطاء وقد ذكر ان الحال الصفة في الاصل صاحبها اذ هي معمولة في المعنى بجره الجر الا انهم فصلوا بين الصفة والحال واحكى حالة التابع اذ يقع بعد التوابع والمجرور لا يتقدم على الحال فكيف اي الحال ما هو تابع لم لم في جواز تقديم التابع المجرور مراعاة فيه رفع مرتبة الاعلى وان العامل ههنا وان كان الفعل لكن لما يفيد به الى في الحال الا بواسطة حرف الجر يجزه يعمل في حالة قبل ذكر المجرور وقد جاء اي تقديم الحال على صاحبها ابن كيسان لذا كان مجرورا

بحرف الجر قياسا مستشهدا بقوله وما ارسلناك الا كافة للناس فاتى كافة حال من الناس مع تقدمها اي ما ارسلناك الا للناس كافة اي جميعا وذكر الزجاج ان كافة حال من الكاف في ارسلناك وانما فيه للمبالغة كعلامة ورواية وهو يرى الكف والمنع وما ارسلناك الا كافا للناس وانما قال الكف والمنع ما وارسلناك الا لتكفهم عن الشرك واركاب الكبائر لانه انما ارسله الله تعالى الى الكل فهو كالكونه كافا لهم لانه سبب الارسال اه يكف الناس عنها وعندي الاظهر فتح اللام فالكبر كما مر وذكر الزجاج مردود لان تاء المبالغة مقصورة على السماع ولما ياتي ذكره غالبا الا في احد بنيتي المبالغة فهو على ما هو عليه دراية يحاشا ذات ذو وكصاحب اكثر اه فاة انتصاب كافة على المصدر اي عم الناس صفة مصدر محذوف اي وما ارسلناك الا رسالة كافة للناس اي عامة شاملة لهم ورده ابن مالك بان كافة لا يستعملها العرب الا منصوبة على الحال وفيه بحث ويحتمل ان يكون مصدرا لان الفاعل قد يجيء بمعنى المصدر كالعاقبة والكاذبة فيكون مصدر المفعل محذوف اي وما ارسلناك الا ليكفهم كافا هذا لو كان يجر بالجر واما لو كان مجرورا بالاضافة فالمعنى اتفاقي فهم فرقوا بينهما بان في الجر كالهمزة والتصغير من تمام الفعل قال ابن مالك لو كانت غير محضة كالجر وبحرف الجر لان الاتصال في بنية الانفصال وايضا قال ينبغي ان يكون الخلاف في غير الزايد فاما كان زايدا جاز التقديم بحوا جاءني واكبر احد كما جاز في الاضافة الغير المحضة واعلم ان في هذا المقام ما لا بد من معرفته وهو انه يتعلق كل من كل عامل في الحال القيدا وكونه فيها مقصودا لهم غير وكم يتعلق بالآخر وهو جواز تقديم الحال على الا ول الا لفاكان ما فيه هو نفي الفعل كونه مقيدا باداة وما الصيرورتين وفيها شبه الصدرية والا لزم اللام والضعف في العمل وعدم جواز تقديم الحال لانه ليس لنا توقع اللفظي وهو قد يضعف في العمل بالتاخير فيكون التصغير اضعف فكون قال الاخفش يجوز لفاكان ظرفا ما شرط تقديم المبتدا على الحال فاذا تاخر يكون موافقا لسيبويه في المنع هذا لو كان الحال بغير واو واما لو كان بالواو فلا يتقدم على العامل مطلقا رعاية لاصل الواو كما ردوه في المفعول معه وانهم اختلفوا في جواز وقوع الحال غير مشتق فذهب كثير من النحويين الى عدم جوازه وذهب ابن الحاجب الى جوازه وكذا ابن مالك وههنا كلام طويل لم نورده حرصا على طوال الكتاب قوله اسم الفاعل كل اسم اشتق لذات مرفعل قال الى اسم الفاعل اشتق لذات من فعل طرح لفظ كل لانها تماثل التعريف لانها لاحاطة الافراد والتعريف يكفي بالحقيقة لا بالافراد لان حيث ما

تلك الذات اي لا باعتبار تجرده ذاته بل من حيث هو فاعل في الجملة فقيل سواء صدر منه الفعل مرة او مرتين او مرارا وقيل سواء احدث شيئا او لم يحدث وهو المناسب لما سيجيء فيه واحترز بالمشتق عن الفاعل المسند اليه الفعل كزيد في جاءني زيد واحترز بقوله لذات مرفعل عن اسم المفعول فانه مشتق لكن اشتقاقه لذات مر وقع عليه الفعل واحترز بقوله ويجري مجراه بفعل عن الصفة المشبهة فانها وان كانت مشتقة لذات مر فعل لا انها لا يجري مجرى فعل من فعل نحو كريم واعاقال الصفة بعده من فعله احترازا عن جالس بالنسبة الى يقعد وقاعد بالنسبة الى يجلس لان كلا منهما اسم فاعل جار على فعل وليس باسم فاعل منه ولا يجري مجراه والمشتق منشا خذ المذهب ابي جعفر فانه جمع من قال انه مشتق من الفعل كالشيخ عبد القاهر وغيره وهو الاصح وعزي هذا الى اكثر النحويين وقول من قال انه مشتق من المصدر وهو ممكن اسم الفاعل لما كان مشتقا من الفعل والفعل من المصدر كان المصدر اصلا فاذن يصح ان يقال انه مشتق من الفعل نظرا الى قربه ومن المصدر نظرا الى الاصل وهذا اولى من قول الرضي هو ما يجري على يفعل من فعله لانه اذا اراد الواقع موقعه باعتبار المضي ورد عليه اسم الفاعل بمعنى الماضي حقا واذا اراد انه جار على حركاته وسكناته ورد عليه اسماء الزمان والمكان هنفا لا يقال فاصل الوالد يقال الوالدة قيد الجري احترز به عن الصفة المشبهة مستدركه لحصول الفهم عنه بقوله فعل اذ الصفة المشبهة فعل من افعال الطبايع اي من افعال الجبلية فلا يقال للمتصف بها انه فعل شيئا اي احدثه واوجده لانا نقول لانم انها خارجة بفعل اذ لا يعني بقولنا فعل احدث بل اراد به اقتضاء المتصف بحيث اذا يسند اليه المشتق منه وهو الفعل الحقيقي يعني المصدر بصيغة فعل اي بصيغة الفعل الاصطلاحي نحو كرم زيد مثلا فانه الكرم وهو المشتق منه كريم مسندا الى زيد بصيغة كرم فاحتاج الى قيد الجريان احترازا عنها وانما قدر اي المصوغ منه الجريان بالموازنة ليفعل في الحركات والسكنات حيث قال في آخر التعريف اي بوازنة في الحركات والسكنات لا فالجريان اذا اطلق لهم محتاج الى البيان بالتقييد لانهم ربما قالوا لواصفة جارية للموصوف اي للصفة الواقعة بعد شيء صفة اي نعتا او حالا وهو الاخير رايت رجلا ضاربا زيدا راكبا فرسه فالصفة يشاركها في الجريان والمراد هنا بالجريان عليه من حيث الموازنة في الحركات والسكنات فاحتاج الى تقييد الجريان هنا اي في التعريف هذا اعتذار مزاحم للمصنف على تقصيره واما كان لا يحتاج اليه نظرا الى ان قوله بفعل لان احسن حالا لمؤمن حمل الكلام على الصلاح وعلى قدر الطاقة فلو تركه

شبكة الألوكة www.alukah.net

كما مر اولى فاندفع السؤال لكن وعندي انه لا يتم الجواب حينئذ لانه يحتمل ان يجري عليه في العمل وبقي
معنى الحال والاستقبال اذ في المواد تشتبه الحركات واكتفت فيها احتمال المراد وغيره فتدبر باذكر لتعيين المراد
من قولهم ويجري على يفعل انه يجري على مضارعته لفظا لا يكون جريانه كل اسم فاعل على يفعل ثم انه اسم الفاعل
يعمل عمل فعله متعديا وبناء خمر ملفوظا به او مقدرا اعني انه كما ان فعله يرفع فاعلا يرفعه ايضا وكما ان
ينصب مفعولا ينصب ايضا واحدا فواحدا واثنين فاثنين وثلاثة فثلاثة فعمل في ب بالمفاعيل
اظهر واما يعمل عمل فعله لفا اريد به الحال او الاستقبال دون الماضي دليله الاستقراء واما حكمة فاشار
اليه بقوله وفي ذلك اي كون علمه مقصورا على ارادة الحال والاستقبال منه لان الفعل كما دخل على الاسم الذي
هو اي الاسم مستحقه بكسر الحاء الاعراب او الاعراب مستحقه بفتح الحاء اي الاسم في الاصل دخل الاسم
على الفعل في الفعل الذي هو اي الفعل في الاصل فيه دخل الاسم جملة فخلية محلها الرفع على الجوبة لانه دخل
في قولهم كما دخل في مبحث المصدر بما المصدرية والمعنى مثل في محل النصب على انه مفعول مطلق لدخل الذي
والفعل في قولهم على الفعل مرفوض الظاهر هو موضع المضمر فتقديره لانه الفعل دخل اللام عليه في العمل دخوله
على الاسم في الاعراب فيقال زيد يضارب غلامه عمرا لانه او عندما يقال زيد يضرب غلامه عمرا واسم
الفاعل الذي بمعنى الماضي فهو مضاف اليما بعده ابدا ولا يجوز اعماله اصلا بخلاف هذا مضاف ينونا لان
الاضافة دخلت على الاسم كما في الاعراب وكالاسم في الفعل فخلى الماضي عن وجه الفعل اي عن كون الكلام ليفعل
الكلام اذ كان بمعناه اي بمعنى الماضي عمله بالنصب اي عمل الفعل الماضي الحاصل انه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال
تم الشبه بينهما حيث يكون صفة وبنى فاخذ كل واحد منهما حكم الآخر معاوضة اما اذا كان بمعنى الماضي
فلا اذ لا شبه بينهما تلك الشبه لانه لا يوافق المضارع في المعنى والماضي في اللفظ فلا يلزم من اعمالهم
ما فوق شبهه بالفعل اعمالهم ما ضعف شبهه به هذا عند المتأخرين واما عند المتقدمين فهو في نيابة
الفاعل سواء كان مقدما او مؤخرا سببيا او غير سببي لانه لما في الشبه بينهما يكفي في رفع الفاعل لشدة
اختصاص الرفع بالفعل والظرف لانه يكفي رايحة الفعل والمصدر لانه ليس باجنبي منه فاينزه
عن الالف واللام لانه لا يعمل فاما زيد عنده الماضي لانه فعل في الحقيقة عدل عنه الى لفظ الاسم صونا
لصون تما يدل عليه امتناع تقديم معموله عليه وكما قالوا في نحو الزاهدين محمولا اما على انه الالف
واللام ليس بموصول او على انه فيه متعلق بمحذوف قالك فهو في لبابه الاول اولى وقد اجاز

ذلك اي اعمال اسم الفاعل مرادا منه معنى الماضي الكائي مستشهدا بقوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس
وبإجماعهم على جواز الضارب زيدا امس وهذا معطي زيد درهما امس وبقوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه بالوسيط فانه باسط عمل في ذراعيه مع انه بمعنى الماضي واصحابنا ذكروا في جوابه انه مثل ضا رب
شديدا امس لم يوجد فيه لغة العرب مع كثرة التفنن في معناه ولو كان جائزا لوقع فلا يقاس
عليه ما لم تتحد به اما الاول فلكونه بمعنى الماضي ممنوع وليس كذلك فجاز انتصابه بفعل مقدر دل عليه
ما قبله فاذا لا سبيل الى جعله منصوبا بالجاعل لان فيه ابيات اصول الابواب التي ثبت انها
ليست من لغاتهم بالمحمول واما الثاني فلما مر واما الثالث فكالاول في الجواز على مذهب الجمي
على الفارسي وابن الحاجب ويلزم على مذهبهما جواز حذف احد مفعولي باب علمت وقال الرضي في
والاجود ان يقال عملي في الكل وجب بالضرورة حيث لم يكن الاضافة اليه حيث انقطع عنها بالكلية
مرة فاكتفي في الاعمال الطارئة مرة في نحو الفعل واما الرابع فبينه ان مع باء باسطا وان كان ماضيا
في الظاهر الا انه الحين على الحال لانه وامثاله انما يكون في مواضع الاحوال وهي يقصد بها التصوير وحكاية
الفعل حتى كانه واقع بدليل انك لو وقعت المضارع في نحو يبسط موقعه اي موقع باسط نحو وكلبهم باسط
ذراعيه لصح فذلك اي كونه صحيحا لانه الحال الماضية يحكى على صورة الحاضرة بما يقدره المتكلم بهذا كان
موجودا في ذلك الزمان او يقدره فذلك الزمان كانه موجود الآن وليس المراد به ان اللفظ الذي في
ذلك الزمان يحكى الآن على ما يلفظ به لجواز انه لا يلفظ في ذلك الوقت بلفظ نحو كان زيد يضرب عمرا
امس وقولك رايت رجلا امس بقرينة اية الكرسي ونظيره قولهم ورد خل المدينة على حين غفلة فوجد
فيها رجلين يقتتلان ثم قال هذا من شيعته وهذا من عدوه والاشارة بهذا انما يقع الى الحاضر ولم يكن
ذلك حاضرا وقت المجيء عنه واعلم ان شرط علم ايضا اعتماده على احد الاشياء الستة التي اشترطوها
للظرف الاعتماد عليها على ما سبق في صدر الكتاب وهي المبتدأ والموصول والموصوف وذو الحال وحرف
الاستفهام وحرف النفي والمراد من الحروف هنا الحروف المشبهة بالفعل لانه يكفي رايحة الفعل والمصدر لانه ليس باجنبي منه فاينزه
عن الالف واللام لانه لا يعمل فاما زيد عنده الماضي لانه فعل في الحقيقة عدل عنه الى لفظ الاسم صونا
لصون تما يدل عليه امتناع تقديم معموله عليه وكما قالوا في نحو الزاهدين محمولا اما على انه الالف
واللام ليس بموصول او على انه فيه متعلق بمحذوف قالك فهو في لبابه الاول اولى وقد اجاز

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والا فلا فاعراب اللام بحسب العامل المحذوف عند وجوده وارتفاعه بالابتداء وانتصابه بما يصلح بعد الفاء ناصبا عند ارتفاعه يرد عليه اه قد يقال ثابت في بعض النسخ ثابت في جميع النسخ والفاء واه في المغني فتخصيص الجواز بالبعض يحكم فاذا بطل المذهب باه تعين الثاني فاه قلت لكاه هذا المذهب الخ هقا مع وجوب المانع قلت لوجوه العرض القوي الموجب لعدم اعتداده قال ابن الحاجب اه وضع اما للتفصيل واه ذكر بعد احد الاضراب الى الاخر الى المراد وذكره باعتبار ما تعلق بزمن الجملة الواقعة واما قصد واتقديم تنبيها على انهم هو النوع المراد تفصيل جنسه وكاه القياس الرفع بالابتداء ولذلك كاه الرفع اولى في قولك اما زيد فقد ضربته من النصب ولولاه كاه الأول اياه ولكنهم خالفوه في بعض المواضع ايذانا منهم اول الامر باه ينصب له باعتبار صفته التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء فهذا هو الفرق من قولنا في الكلام بعد اما على حسب معناه واعرابها الذي كانت عليه اقول هذا انما يستقيم في القسم الاول واما في القسم الثاني فلانهم لو كاه الغرض الاعلام اول الاباة المفتوح هو لكم بوجوه المتعلق به على الوصف الذي كان عليه قبل فقدم لذكر كاه شاملا لهما واذا عرفت هذا قطعا هو كلام الناظم اه ما قاله مذهب ظبي عنها فالعامل على المذهب الاول والثالث الفعل المحذوف وعلى المذهب الثاني الفعل الواقع بعده ولما لزم من كلامه سواه وهو امتناع عمل اما عند وجود اردت او اللهم لانعدام اثر الضعيف عند وجود القوي كما في مع الشمس فلو عمل اما بانهم ترجيح الضعيف على القوي وانه بط اشار الى جوابه بقوله ولا يجوز اه يعمل فيه اي في بعد اردت بناء على معنى اردت بعد الفراغ من حمد الله ولا يجوز ايضا اه يعمل فيه اللهم بناء على انه اردت اه اللهم بعد الفراغ من حمد الله لاه اه منقطع مما بعده اعتراض لعمل فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام كما مر في الابتداء والتاكيد فلو جاز العمل لبطل فلا يقال يوم الجمعة اه زيدا منطلق وعلم ذلك من تنصيصاتهم حتى نص على ذلك القطع سيبويه فلم يجز وفي بعض النسخ فلم يجز اه وكلاهما بمعنى اما اليوم فاني خارج اه يعمل في الظرف يعني اليوم خارج وجملة منصوبا بما مذكور اي عدم جواز اعمال خارج في الظرف لانهم اذا كانوا ممن يمنعون تقديم معموله عليها فهم بتداء وتقديم معمول معمولها متعلق بخبره وانتفى ولكاه مفردا لقطا الا انه في

منع الجمعة واما اذا قلت اليوم فانا خارج فانت بالخيار اه شئت اعملت فيه خارج لعدم المانع اعني عامله صدر الكلام وهذا صحيح في اه الفاء ليس بمانع لكن لما كاه ما نافيا في الجملة وكاه خارجا واقعا بعد اما وشأنها حصول الضعف في بيتا وبياه اما على المذهب الاول فالعامل الفعل المحذوف وعلى المذهب الثاني والثالث خارج فقط واما الفا قلت اما زيدا فانا ضاربه لم يعمل في زيد الا ضاربه لاه اما لا تعمل في المفعول لما عرفت انها لا تعمل الا في الظروف كذا على المذهب الثاني والثالث واما على المذهب الاول فالعامل الفعل المحذوف واما الفا قلت اما زيدا فاني ضاربه فالمسألة ممتنعة عند جميع النحويين لامتناع عمل اما وضاربه لما مر وفيه نظر الا عند الى العباس المبرد وكذا الفراء وابن درستويه فانه اجاز نصب زيد بضاربه وجعل لاما خاصية تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه وانما قال خاصية ولم يقل تنبيها على اه سبب جعلها يمتنع تقديمه جاء انه خفيف لاه الحاجة تستعمل فيما يظهر للاشياء مع خفاء السبب ولهذا يقال لخاصية القناطير جذب الحديد واصل الكلام وجعل تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه خاصية لاما فتصحيح التقديم مفعول اول ولما يمتنع متعلق بالتقديم واه كاه مصدرا مؤولا اذ التقدير جواز وخاصية مفعول ثان والما قدم لاما عليها لاهتمامه واه على الاول طلبا للاستعطاف بالفرد وهربا عن الاستيحاش بالبعد وقد نقلم اي حكم هذه المسألة بعض المتاخرين فيما حكاي عن سيبويه هكذا اي مثل ما قال ابو العباس المبرد ولعل قوله اي الدرديري نفه اما بادئ بدء اي مبتدا بمعناه مهما يكن من شئ فاني احمد الله مبتدا بكل شئ مما يسعفه يقوي جزء لعل هذا المذهب اي مذهب ابو العباس المبرد فاه انتصاب بادئ على الحال من الضمير المستكن في احمد والعامل فيه هو فعل احمد وهو مذا غير مذكور في بعض النسخ واذا كاه احمد عاملا وهو واقع في حيز اه فقد ثبت انه عمل مجيء وقوعه في حيز اه وبه اي بعمل يتعلق فيما يتقدم من زيادي بدء ولما لا جح من كلامه سواه تقديره اه يقال لا اه قول ابي الدرديري يقوي هذا المذهب وانما يقويه لو كاه العمل لاحد الامرين وهو ممنوع لجواز اه يكون العامل انما كون الحال شاغلا للظرف اشار الى جوابه بقوله ولا يجوز اه يكون العامل في الحال يعني في بادئ هنا انما لانها ليست بتهامها عن الفعل الا تعمل الا في الظروف وفاقا

شبكة الألوكة www.alukah.net

بل الاحداث لا يلزم الذات فلا يتأتى قيام غلامك خلافا للاخفش والكوفيين فانهم لا يشترطون الاعتماد في عمله
فان قلت في هذا المقام سؤالان وجوابا الاول لم لا يكون ذكر الفعل موصوفا بصفة واذا لا يكون مصوغا
لخروجه عن مشابهة الفعل اما بالوصف فلانه لا يوصف واما بالتغيير فلكونه وصفا في المعنى والثاني ان
اسم الفاعل الموصوف للمبالغة يعمل عمل فعله وليس بينهما مشابهة من جهة اللفظ والثالث انه لا بد
من ذكر مشاة ومجموعهما لانهما قد لا يكونان على وزن الفعل نحو ضارب يتيم وضارب وضرب مع
انهما كالمذهب في العمل والشرط المذكور قلت الجواب عن الاول مبني على حرف واحد وهو ان الكلام في اسم الفاعل
الباقي بينه وبين الفعل مشابهة لفظية وفي الآخر بينه وبينه مشابهة معنوية والاول ما يقوم مقامها
وهي المبالغة وهذا على مذهب سيبويه والخليل حاكما بالمتاخرين وعند بعض الكوفيين صيغ المبالغة
لا تعمل حجة الاقلين السماع والموضوع للمبالغة غير طرد والموضوع لغيرها في طرد آخر والبعد عن
كل احد الطرفين على الآخر والاصل عليه طرد الباب فان قلت فليعمل ما يوصف وتصفه عليه قلت فيما
يوصف ويصفه ما يمنع من حدث ومضي عن لائق بالفعل وهو الموصوفية بخلاف فانه لا ينافي الحادث فيه
معنى الجمع فانه مضى العطف وهو لا يأتي به وتجوز حذف التنوين في تثنية اسم الفاعل وجمعه السالم المعرف
بلام التعريف مع العمل تخفيفا والصلة بالصلة لكن اللام بمعنى الموصول كبيت الكتاب الحافظ عورة
العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف وينبغي ان يعلم ان اسم الفاعل ينحط مرتبة عن مرتبة الفعل ومرجع
ما مر وانه اذا جرى على غير من هي له ابوز الضمير بخلاف الفعل وانه اذا اثنى وجمع لا يعمل في الضمير
البارز بخلافه تتمة اسم المفعول قالت الثالث مع كما ان اسم الفاعل مشتق الذات من وقع منه الفعل العامل
على صيغة المجهول عمل الفعل المبني للفاعل كذلك اسم المفعول كما انه مشتق الذات من وقع عليه الفعل
اعمل عمل الفعل المبني للمفعول فيكون حكم اسم المفعول في العمل كحكم اسم الفاعل الا انه يتفاوت عنه
لزيادة مرتبة فانه تقدم به الواحد لم يتعد اليه والى اثنين فالى واحد والى ثلاثة فالى اثنين وهو بمنزلة اسم
الفاعل في جميع ما ذكرنا من اشتراط الزمان بمعنى الحال والاستقبال والاعتماد على احد الاشياء التي اشترطوا
للطرد الاعتماد عليها تقول مررت برجل مضروب غلامه فيكون غلامه مرفوعا بمضروب كما كان مرفوعا
بيضرب فان قلت هلا نصبه جريا على فعله كاسم الفاعل اجاب بقوله ومضروب حاصله فهم بينه جريانه
كما في اسم الفاعل الا انه افترق بينهما انه اسم المفعول جاء في التقدير فانه مضروب بالمثال جاء في التقدير

على ضرب لانه اصله مضروب بفتح الميم وضم الواو وعند ذكر بعد ما هو له اليد لانه اصله على التحقيقة
مضروب بضم الميم وفتح الواو فيفتح لانه يتحمل ضمة وضم الواو وحذف للاستثقال في كليهما بل ينتج الميم وضم الواو
فظما لمادة الاستثقال واسكن اولي بالتغيير لقلة حروف التغيير بخلاف الرباعي كاشبوضة الراعي
فتشاء منها الواو كما شاء من الواو كما شاء من الياء في قوله والق جيثما يلقي اللوى بصري من حيث ما سلكوا
لم تزل نظروا انما فعل فك الاشباع لرفعهم بناء على مفعل في كلامهم نحو ينتهم الاسع التاء ومكم في قوله
ليوم روع او فعالكم جمع مكرمة كذا قاله الفراء واما نحو مكم ومعطي فجاز على الفعل لفظا تقول
زيد مكم اصحابه ومعطي غلامه درهما كما تقول يكرمهم ويعطي قال الصنف في تعريف اسم المفعول كل اسم
اشتق لذات من وقع عليه الفعل لفظ كما عين واقع موقعها ما مر في تعريف اسم الفاعل واسم جنس يتناول
غيره كما اشتق فعل يخرج عين الشتق كمفعول ضرب زيدا ولذات من وقع عليه الفعل فعل آخر يخرج اسم الفاعل
والصفة المشبهة واسما الزمان والمكان والآلة فانه قلت فما تقول في اسم التفضيل عين المفعول قلت اشتمله
باعتبار انضمام الزيادة وعلى الغير وانه وقع عليه الفعل تتمة والصفة المشبهة وهي ما يجري على افعل
قال الشيخ اعلم انه كما يكرم ليس يجاري على يكرم ولا حسن يجاري على يحسن وكما يشد يليس يجاري على يشتد
وقوي على يقوي وصعب على يصعب وما اشبه فلذلك من رتبة الصفات المشبهة ومرتبة هذه الصفات
بعد مرتبة اسماء الفاعلين وهي اي هذه الصفات شبهت بها اي باسماء الفاعلين من حيث انها تثنى وتجمع
ويذكر ويؤنث تقول حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات كما تقول ضارب ضاربان ضاربون
ضاربة ضاربتان ضاربات فلما حصل من هذه الوجوه الشبه بينهما فاجريت مجراها في العمل يعني انها تعمل
عمل افعالها وقيل مررت برجل حسن وجهه وكريم اباؤه وشريف حسبه ترفع هذه الاسماء بالصفة
المشبهة كما ترفعها بالفعل في قولك مررت برجل حسن وجهه وكرم اباؤه وشرف حسبه كما قيل زيد
منطلق غلامه ويدل على ذلك انها افعل التفضيل مع كونه صفة لا يعمل عمل الفعل لانه لا يثنى ولا يجمع ولا
يؤنث فلم يكن بينه وبين اسم الفاعل مشابهة والما لم تراع المشابهة هنا مطلقا
لعدم الاطراد في بعض الصفات المشبهة لقولهم في ابيض ابيضان وابيضة وانما قالوا في الحسن كريم اباؤه
بالجمع دون الواحد ليكون ارتفاعه بالفاعلية على سبيل القطع لو الواحد يحتمل مع الفاعلية الابتداء
نحو زيد كريم ابوه لان الصفة متى طابقت موصوفها جاز فيها الامران وبهذا ندفع ما قيل من ان فيه نظرا لوجوه ثانية

لايجوز ان يكون ابوه مبتدأ لعدم تقريع على العامل اللفظية اذ كيف معتمد على المبتدأ فيكون عاملا في ابوه
بخلاف المجيء فانه لايحتمل الابتداء اذ لو كان مبتدأ ليتكلم يجوز اباؤه له المبتدأ على عائد الخبر اي على وقت يقع
الافراد والتثنية والجمع والتانيث والتذكير لانه اذا كان هو هو اي اذا كان المبتدأ عين الخبر فاه قلت كيف تعلمت
هذه الصفات وهي بمعنى الماضي نحو زيد كريم بمعنى كرم ابوه له الكرم شيء قد وجد قديما وليست بمعنى انه ابوه
صار يكرم في الحال كيف جاز ان يزيد الفرع على الاصل اي في لزوم الفاعل قد ذكرت لك شيئين احدهما
اعمال هذه الصفات حالا كونها بمعنى الماضي والثاني زيادة الفرع على الاصل واما انكي ذكرت لك اعمالها مع تعلق
معناها بالماضي وكسب النشاط والعدول عن الاصوب الى الغلط قلنا ان هذه الصفات لم يخرج عن حكم
لزوم الفاعل مع كونه معناها متعلق بالماضي بل في حكم اسم الفاعل في انها في معنى الحال لا في معنى الحال وحكمها موجود ان
بها الاتيان بها والماضي الكاين موجودا في زمان الاخبار كقولك زيد يقول اذ تريد اذ في حال حديثك علمت بالقوة
في زمان او زمان واحد الا يرى انك لو قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود في الحال كاين في لزوم الفاعل
الكاين بمعنى الماضي وسيأتي عن قريب وكونه هذا الفعل اي الحسن موجود قبل زمانك بلا يقتضي ان يكون
حالا كما لا يقتضيه الفعل الصريح في قولك زيد يعلم فنونا من العلم فان علمه قد وجد قديما من قبل وهو
لا يقتضي ان يكون حالا وعلى هذا اي على عدم الفرق بين الفاعل نحو زيد قايم غلامه مرتفع الحال وبين الفاعل
اي والحال ان القيام قد كان مع زوال زمانك اي مع ارادة الحال قبل حالك بزمان الحاصل في الموجود في وقت الاخبار
انما ان يكون شيئا لم يكن قبل هذه الحال واما ان يكون موجودا قبل الا انه امتد حتى اقترن بزمانك فعلى الاول
وانكشف الغطاء عن المراد بالحال وصحة كون الصفة المشبهة ليست بخارجة عن ان يكون عملها بمعنى الحال وبهذا
كما في لزوم الفاعل ولا يلزم مزية الفرع على الاصل ويدل على انها ليست بمعنى الماضي انك لو قلت زيد حسن
امس قبيح اليوم لم يصح حتى تدخل كان عليه ليدل على ان الحال التي دل عليها حسن حال سحيقة وليست بحاضرة
كما تدخل في الفعل كلام الفاعل بحكاية الحال نحو كان زيد يقوم امس او كان زيد قايما غلامه امس لوجود
ولعدم جواز قولك زيد حسن امس قبيح اليوم حتى تدخل كان الدالة على الحكاية قالوا وانما هذه الصفات
اي الصفات المشبهة ليست بمعنى الماضي والا لما عملت ولا بمعنى المستقبل لعدم وجوده فيه فلا تقول زيد
حسن مرة ياسيحسن او حسنا قد انقطع واندرس ذلك قلت حاسن وكارم فوضعوا الصفة
المشبهة ليعمل عملها بمعنى الحال هذا هو المفهوم من كلام الامام عبد القاهر قوله المصدر هو الاسم الذي

اشتق منه الفعل قال الشارح انما سمي المصدر مصدرا لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو
الموضع الذي يصدر عنه الابل والدليل على ان المصدر اصل والفعل مشتق منه اي من المصدر لان
المصدر اسم مستقل بنفسه ومستغن عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر الى الاسم ولان الفعل
يدل بصيغته على شيئين حدث وزمان والمصدر على شيء واحد فقط وهو الحدث لانه لا اعتبار بدلالة
الالتزام والتبعية ان الواحد قبل الاثنين واصل اليه فيقدر نظرا الى دلالته عليها لا بصيغته بل على الزمان
بهو على الحدث بمادته والجواب ان بصيغته حادث من الغيب المستكن في يدل وليس بصلته فيكون الغيب
يدل عليه بالصيغة ولان المصدر اسم شامل واحد والفعل لما مثله كما ان الذهب نوع واحد يتخذ
منه اشياء مختلفة بعض كما ان الاشياء المختلفة يتخذ من الذهب وهو نوع واحد كذلك الاسماء المختلفة
ينشعب ويتوخذ من المصدر وهو اصل واحد ولان الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل
على ما دلوا اي مدلول الفعل فيكون في الفعل ما دل عليه المصدر وزيادة والفرع لا بد وان يكون فيه
الاصل وزيادة فيكون المصدر اصلا والفعل فرعا واما تمسك به الكوفيين من اعتلال المصدر باعتلال
الفعل وصحته اي صحة المصدر بصحته اي بصحة الفعل نحو قام قياما فان قياما اعل بقلب واوه ياء
لانعلال فعله بقلب واوه الفا وقاوم قواما فان قواما صح لصحة قاوم ومن وقوعه تاكيدا
للفعل نحو ضربت ضربا ومن انه يسمى مصدرا وهو يعني المصدر كون مصدرا من الفعل كما يقال اشرب
عذب ومركب فاره اي مشروب ومركوب فذلك اشارة الى ما تمسك به فذلك جوابه اما الاول فعلى
اصالة الفعل مطلقا وكون المصدر مشتقا منه اي من الفعل وان دل ما تمسك به الكوفيون فانما يدل على
اصالة اي اصالة الفعل في التعريف اي في الاعلال ومن حال كونه مؤكدا للفعل فلا يلزم من ثبوتها في
باب الحالين ثبوتها مطلقا فلا يلزم من الفرعية المخصوصة الفرعية في كل شيء ولا كلام لنا فيه اي في
كونه اصلا في التعريف بل الكلام في انه اصل مطلقا ام لا ولو كان كذلك لاقتضى الاصالة مطلقا
لزم ان يكون بعد اليائه والواو مسكنا اصلا وبابة الاسئلة فرعا عليه ولا قائل به كما لا كلام في انه اي
في ذاة الفعل الاصل في العمل والمصدر فرع عليه ولهذا اي ولكونه الفعل اصلا في العمل قال المصنف في المتن
يعمل عمل الفعل فكان منويا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا وكل فعل له دفع فقط او دفع ونصب واحد
ونصب اثنين او ثلاثة او عمل في المفعول الذي يجري للمكان لمصدره ذلك تقول اعجبني قيام زيد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

او اعطاء زيد عمرا درهما وغلامك زيد عمرا فاضلا واخذ زيد المال من عمرو كونه مثلا بان مع الفعل وفاعله
انما عمل عمله لتضمنه حروف فعله ودلالته على الحدث فشابههما الفعل فعمل عمل فعله الوجه الاول يعمل المصدر نائبا
لم يكن مؤكدا لفعله او عاملا فيه الذي اخذ منه على وجه من الوجوه ومصغرا وموصوفا مقدرا بالحال الا ان
يمكن ان يكون مقدرا في هذه الوجوه بانه والفعل اما الاول فلانه للحدث كقولك ضربت زيدا ضربا او التقرير
الشديد ضربت زيدا انه ضربت واما الثاني فلانه الفعل لا يوصف ولا يقدر واما الخامسة فلان الفعل الذي
مع ان ان كان ماضيا يدل على المضي فقط لانه اذ فيه لجزء المصدرية واذا كان مضارعا يدل على الاستقبال
لان ان فيه لها معنى الدلالة عليه ولا يكون المضارع الذي في اوله ان للحال فلا يكون المصدر مقترنا بها بتقدير
ان مع الفعل فلا يعمل لانه اذا كان مقترنا بها واما قولهم في الامر ضربا زيدا على رفع السقوط اي اضرب ضربا زيدا
واذا كان بدلا من الفعل بانه يكون لازم الحذف نحو سقيا زيدا فاكثر النحاة يقولون العامل في زيدا ضربا وما
عليه المحققون ان العامل فيه هو الفعل الذي ينصب المصدر وتقديره اضرب ضربا زيدا قال ابن هشام ثم ان
للفعل ولا يعمل عندي اذا يعمل هذا المصدر زيد لبنائه عن الفعل لانه مصدر فصار كقولك زيد في الدار
قائما ويكون فيه ضمير فاعل نقل اليه كما نقل الى الظرف وتؤيده قوله سيبويه انه يجوز استئثار الضمير وعلى
الوجه الثاني يعمل مصغرا وموصوفا ومؤكدا ومعولا للفعل قياسا كما لم يستعمل عاملا وانما قالوا للعلى كما
تقول من اذا ضرب لانه الفعل المصدر بانه بمنزلة المصدر بانه كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدأ
نحو اعجبني ان يخرج وزيد في الاضافة واذ يخرج خير لانه في كونه مبتدأ فلما كانت المصدرية بانه بمنزلة
المصدر في الاعراب في هذه المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة كانت المصدرية ايضا بمنزلته اي بمنزلة
الفعل في العمل وفي استباق تقديم ما يعمل اليه اي المصدر عنه عليه الضمير الاول والثاني للمصدر اي على المصدر
فلا يقال اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول اعجبني زيدا ان ضربت وانما استغنى لان معمول المصدر في الحقيقة
معمول الفعل الذي هو صلته اذ ومن حيث الصلة لا يتقدم على الموصول وعند بعضهم يجوز لانه كان
معمولا ظرفا لانه تمام كينونته رابحا الفعل لا يريد انه يعمل فيه ما هو ابعد من العمل كحرف النفي في قولهم
وما انت بنعمة ربك بمجنون فان بنعمة ربك متعلق بمجنون لما
المنفي والحق ان يجوز لانه اذا كان ظرفا كيف وقد وقع في التنزيل كقوله تعالى ولا باءاخذكم بها راقدة وقولهم
فلما بلغ معه السعي والاصل عدم التقدير ومن لم يجز هب اليه اعلم ان المصدر العامل على ثلثة

اضرب ما يعمل بتنوا وما يعمل مضافا وما يعمل مقرنا بالالف واللام والاول اقيسها في العمل الثانية التنوين قد
يدل على التنكير فيكون قريبا من الفعل واذ كان في الاصل من خواص الاسماء والثالثة الاضافة وان كانت
منها وبابها التعريف او التخصيص لكن منع الاضافة في تقدير الانفصال فيكون المصدر المضاف مثل كلا
للفعل في المجيء فيعمل عمله ولا يلزم منه التسوية بينه وبين ما هو اقوى منه وهو المنون اذ هو مثل كل الفعل
من حيث اللفظ لكونه من اسباب التعريف ومن حيث المعنى لانه ليس كلهم على ما له هذه شيء بعينه كزيد
وعمرو ولثبوت الفرق بينهما من جهة اخرى وهي انه كما ثبت حكم المنون في المضاف بدفع اذ كما جاز
العطف بالرفع على ما اضيف اليه المصدر بتقدير الانفصال لا يجوز العطف بالجر على ما وقع بعد المصدر
المنون موضوعا بتقدير الاضافة والثالث قبيح لان الالف واللام لا يكونان في اسماء الاجناس التي هي
الاصل الا معرفة وفي المثال المذكور في الشرح يجوز ان يقدم المفعول على الفاعل لكنه قليل
في الاستعمال قوله ويضاف الى الفاعل الخ فرع من بيان القسم الاول وشرع في بيان القسم الثاني فقال
ويضاف قال الشارح اعلم ان المصدر المتعدي المضاف على نحو اعجبني ضرب احد اما ان يضاف الى الفاعل ويذكر
المفعول منصوبا نحو اعجبت من دق القصار الثوب والفاعل يعني القصار مجرورا لفظا لاضافته اليه
ومرفوعا تقديرا لكونه فاعلا له ولهذا اي ولكونه مرفوعا معنى حمل المعطوف والصفة اي جاز حملهما على
الموضع اي على موضعه نحو اعجبني من دق القصار الثوب وصاحبه بالرفع مثلا او اعجبت من دق القصار
الثوب الذاق بالرفع والضرب الثاني اما ان يضاف الى الفاعل ويترك ذكر المفعول نحو اعجبني من ضرب زيد
اي من انه ضرب زيد والضرب الثالث اما يبني المصدر للمفعول ويضاف الى المفعول القايم مقام الفاعل
نحو اعجبت من ضرب زيدا اي من ان ضرب زيد وعلى هذا مسئلة الكتاب اي كتاب سيبويه وهو اعجبت من دفع
الناس بعضهم بعضا اي من ان دفع الناس بعضهم بعضا والمضاف اليه ههنا اي في الوجه الثالث مرفوع
معنى لانه مفعول ما لم يسم فاعله فيجوز حمل المعطوف والصفة على الموضع والضرب الرابع ان يضاف
الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو اعجبت من ضرب اللص الجلاد والضرب الخامس ان يضاف الى المفعول
ويترك ذكر الفاعل نحو قطعة لا يستلم الا شاة من دعاء الجنبي اي من دعاء الجنبي والمضاف اليه في
الوجهين الاخيرين يسمى في وجه الرابع والخامس منصوب معنى وان كان مجرورا لفظا لانه مفعول ويجوز حمل
اي على المعطوف والصفة عليه كما جاز في الفاعل فثبت ان اضافة المصدر اي كل من الفاعل والمفعول جايز

لمقلته كحل واحد منهما لكن اضافته الى الفاعل احسن من اضافته الى المفعول لانه له واضافته اليه حسنة لانه به
اتصل وفيه حل وايضا الاضافة الى الفاعل اولى من وصفه منونا لانه محله الذي يتقوم به فجعله معه كلفظ
واحد اولى ولم يجز ذلك في لهم الفاعل لانه فاعل فلم يجز اضافته اليه لامتناع اضافة الشيء الى نفسه
ومن غير هذا الوجه بينهما فرق من وجه آخر منها ان الالف واللام في المصدر للتعريف وفي لهم الفاعل
بمعنى الذي ومنها جواز تحمل لهم الفاعل دون المصدر ومنها عمله مطلقا بخلاف لهم الفاعل ومنها جواز
تقدم معموله عليه بخلاف المصدر واما مصدر الفعل اللازم فضرب واحد وهو اما يضاف الى الفاعل نحو
ذاب عمرو فان قلت انه اي المصدر الفعل اللازم يجوز ايضا اي كاضافته الى الفاعل ان يضاف الى الظرف
ويترك الفاعل مرفوعا نحو اعجبني ذاب اليوم عمرو وعلى العكس يعني يجوز ان يضاف الى الفاعل ويترك
الظرف منصوبا نحو عجبت من ذاب زيد اليوم او يضاف الى الظرف ويترك ذكر الفاعل كقولك دوي
بل مكان الليل والنهار اي بل مكثي الليل والنهار فيكون مصدر الفعل اللازم المضاف الى اربعة اوجه
لا وجها واحدا قلت لا يجوز اضافته اي اضافة المصدر الى الظرف الا بعد ان يتسع فيه فيجري الظرف
مجرى المفعول به والمصدر له كما اي في وقت اذ اتسع فيه بمنزلة المصدر المتعدي والكلام انما هو
في المصدر المتروك منزلته بل الكلام في غيره وهو مضروب واحد فلا يرد علينا ما ذكرتم واشار ان مع
الى القسم الثالث من اقسام المصدر المضاف بقوله وقد يعمل المصدر معرفا بالالف واللام نحو قولهم لقد
علمت اولى المغيرة اني كررت فلم اكل عن الضرب سمعا المغيرة اسم الفاعل من اغار واولاها مقدمها
تاء تانيث الاول اكل لا يجيء الوجوع عن تقاربه والجزع عند وسمعا اسم رجل والمعنى والله
لقد علمت اولى من لقيته من المغيريين اني صرفتهم وجهم بانعالهم ولحقت عبيدهم فلم اكل عن ضربه
يعني ولم اعجز عما ادهم عليه وكانت بنو مغيرة قد اغارت على باهلة فلحقهم باهلة وهزمتهم
اعلم ان بعضهم رواه في شعر مالك بن العاهلي والرواية في الكتاب لحقت مكان كررت في الرواية
الاولى وجاز احد هما ما ذكرت ان يعمل مضاة الناصب هو المصدر المعرف وانما انها اي يكون اصل سمعا
على سمع تقديره العمل بعد حذفه على ونصبه كما عدي اختار وانصب قومه بعد حذف من في قولهم
واختار موسى قومه اي من قومه لكن الاول هو الاوجه لان حذف على قليل ليس للقياس فيه سعة
وجاز عزم في عزم عليه لفهما مستعلان وفي التنزيل وعزمي في الخطاب كغلبه وغلب عليه وعلاه

وعلا عليه

وعلا عليه واما كررت زيدا فلم يجئ مثله في الامتناع فلا يكون الحمل على الوجه الاول وعلى الرواية الثانية
لا حجة في البيت لنصب سمعا حتى يلحقت لا بالضرب وهو اي اعمال المصدر المعرف باللام التعريف قليل
وفي قوله وقد يعمل اشارة اليه لافادته قد جزئية الحكم ولم يجئ في التنزيل ولم يذكر المص لقلته وندرته
والاعتماد على الذي في بقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء متعلق بالجهر وهو مصدر معرف باللام غير
واف لان المراد ما لا يكون مع صلته الحرف قال الشيخ عبد القاهر لما كان يوجد المصدر عاملا وفيه الالف
واللام لكنه تقدير بحرف الجر نحو الضرب بزيد قوله وينزكه ذكر احدهما كما في قولهم اما طعام يوم
يوم ذي مسغبة يتيما قال الاشموني في اما طعام مصدر منون ويتيما منصوب به وفاعل محذوف تقديره
او اطعام احدكم يتيما واغا حذفه للعلم به ولم يضف لان المصدر لم جنس كرجل ودابة ولانه مع ذلك
الاجتماع يحتمل الضمير في المصدر لا يحتمل الضمير ولانه لو اضمر فيه لاضمر في التثنية والجمع قياسا على الواحد
لكنه لا سبيل الى اضماره اذ لا دليل على اجتماع التثنيتين والجمعين بيانه انه لا بد من تثنية المصدر وجمعه
في نحو ان وتثنية الفاعل وجمعها لانه عين المصدر فلا يستلزم تثنية المصدر تثنية الفاعل وجمعه
جمعه فلو اضمر المثنى والمجموع لوجب لمشتاه لامتناع الضمير البارز المرفوع في ان وانما في وجب
علامة التثنية والجمع لانه كلم من مستتر المثنى او مجموع لا بد له من علامة دالة عليه فاذا ذكرت التثنية
وجمعين ولا يلزم هذا في الفعل لانه لا يستحقها في لهم الفاعل لانه ليس غير الفاعل فتثنية
تثنيته وجمعه جمعه قيل وفيه نظر لجواز انه يحتمل الضمير المصدر وعدم تثنيته وجمعه باعتبار الفاعل
وهما باعتبار مدلوله كاسم الفعل والظرف فانهما يحتملان الضمير فيهما مع انهما لا يثنيان ويجمعان
باعتبار مدلولهما قلت يلزم اجتماع التثنيتين والجمعين باعتبار تثنية المصدر والجمع فالذي
انه يقال انه لو اضمر نظرا في المصدر الى ما هيته الحدث لا الى ما قام به فلا يطلب فاعلا ولا مفعولا
وطلبه باعتبار المقول والوضع ازالة حكم ظاهر لا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال بخلاف الفعل
لانه نظر فيه الى كونه مسندا الى شيء فجاز ان يتصل به ذلك الاتصال فاضمر فيه لذلك واغا لم يضمر
في اسمي الفاعل والمفعول لقوة شبههما بالفعل لفظا ومعنى ويدل على حذفه انك لا تظهر المجيء
من هذا الامر ظهوره كله لانه لا فائدة في ظهور شيء يدفع كلمة تاكيد لم كما تقصد اذا ظهر كله يعني لو اضمر الفاعل في
المصدر كما اضمر في الفعل لجاز تاكيد كل كما جاز ذلك في الفعل واغا جاز خلوه اي خلو المصدر عن الفاعل

شبكة الألوكة www.alukah.net

لتعلقه كل واحد منهما كما ان اضافته الى الفاعل اعني من اضافته الى المفعول لانه له واضافته اليه حسنة لانه به
اتصل وفيه حل وايضا الاضافة الى الفاعل اولى من رفضه منونا لانه محله الذي يقوم به فجعله مع كل لفظ
واحدا اولى ولم يجز تنكير اسم الفاعل لانه فاعل فلم يجز اضافته اليه لامتناع اضافة الشيء الى نفسه
ومن غير هذا الوجه بينهما فرق من وجوه آخر منها لام الالف واللام في المصدر للتعريف وفي اسم الفاعل
بمعنى الذي ومنها جواز تحمل اسم الفاعل دون المصدر ومنها عمله مطلقا بخلاف اسم الفاعل ومنها جواز
تقدم معموله عليه بخلاف المصدر واما مصدر الفعل اللازم فضرب واحد وهو اضافي الى الفاعل المجيء
ذاهب عمرو فان قلت انه اي المصدر الفعل اللازم يجوز ايضا اي كما اضافته الى الفاعل ان يضاف الى الظرف
ويترك الفاعل مرفوعا نحو اعجبني ذهاب اليوم عمرو وعلى العكس يعني يجوز انه يضاف الى الفاعل ويترك
الظرف منصوبا نحو اعجبت من ذهاب زيد اليوم او يضاف الى الظرف ويترك ذكر الفاعل كقولك سرني
بل مكث الليل والنهار اي بل مكثي الليل والنهار فيكون مصدر الفعل اللازم المضاف الى اربعة اوجه
لا وجها واحدا قلت لا يجوز اضافته اي اضافة المصدر الى الظرف الا بدراة يُتَّسع فيه فيجري الظرف
مجرى المفعول به والمصدر لغة كما لا يخفى وقت اما اتسع فيه بمنزلة المصدر المتعدي ولا كلام لنا فيه
لان المصدر المتعدي منزلة بل الكلام في غيره وهو ضربان واحد فلا يرد علينا ما ذكرتم واما ذكرناه مع
الى القسم الثالث من اقسام المصدر المضاف بقوله وقد يعمل المصدر معرفا بالالف واللام نحو قولهم لقد
علمت اولى المغيثة الخ كررت فلم اكل عن الضرب سمعا المغيثة اسم الفاعل من اغاث واوليها منقلبة
تاء بنت الاول الكسرة لمجيء الوجوه من تقاربه والمعز هنا جنسا وسمعا اسم رجل والمعنى والله
لقد علمت اولى المغيثة من المغيثين اتي صرختهم وجهدهم فاتاهم وحقت عميدهم فلم اكل عن ضربه
يعني لم اعجز ولم ادهم عليه وكانت بنو ضبيعة قد اغارت على باهلة فلحقهم باهلة وهزمتهم
اعلم ان بعضهم رواه في شعر مالك بن العاهلي والرواية في الكتاب لحقت كما ذكرت في الرواية
الاولى وجهان احدهما ما ذكرت ان تعمل المصدر المعرف وثانيهما ان يكون اصل سمعا
على مسمع فقدي الفعل بعد حذفه على ونصبه كما عدي اختار وانصب قومه بعد حذف من في قولهم
واختار موسى قومه اي من قومه لكن الاول هو الاوجه لان حذف على قليل لبس للقياس وقد سمعته
وجاز عزّ في عزّ عليه لفهما مستعلان وفي التنزيل وعزني في الخطاب كغلبه وغلب عليه وعلاه

وعلا عليه واما كونه ذيا فلم يحك مثله في الاتصال فلا يكون الحمل على الوجه الثاني
لاجئة في البيت لنصب سمعا بلمعت لا بالضرب وهو اي اعمال المصدر المعرف باللام التعريف قليل
وفي قوله وقد يعمل اشارة اليه لافادة قد جزئية الحكم ولم يجئ في التنزيل ولم يذكر المص لقلته وندرة
والاعتماد على ان تبع بقوله لم يجب انه الجار والمجرور متعلق بالجواب وهو مصدر معرف باللام غير
واما لاة الماء ما لا يكون في يوم الظرف قال الاخفش عبد القاهر ما لا يكاد يوجد المصدر عاملا وفيه الالف
واللام لكنه تقدير بحرف الجر نحو الضرب بزيد قوله وبينه ذكر احدهما كما في قولهم اعجبني اطعام في
يوم ذي سغبة يتيما فالمراد بالطعام مصدر منون وتيما منصوب به وفاعل محذوف تقديره
او اطعام احدكم يتيما واغا حذف للعلم به ولم يضف لان المصدر لم جنس كرجل ودابة ولان شرط
الاضافة ان يحتمل الضمير فالمصدر لا يحتمل الضمير ولانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد
كذلك لا سبيل الى اضافة لاداء الى اجتماع التثنيتين والجمعين بيانه انه لا بد من تثنية المصدر وجمعه
في محلها وتثنية الفاعل وجمعها لانه عين المصدر فلا يستلزم تثنية المصدر تثنية الفاعل وجمعه
جمعه فلو اضمر المثنى والمجموع لوجب لمتناد لامتناع الضمير اياه فاضمر في الاسماء في وجب
علامة التثنية والجمع لانه كل ضمير مستتر لمثنى او مجموع لا بد له من علامة دالة عليه فاذا في التثنية
وجمعين ولا يلزم من ذلك اضمار الفعل لانه لا يستحقها فيه لم الفاعل لانه ليس عين الفاعل فتثنية
تثنية وجمعه جمعه قيل وفيه نظر لجواز انه يحفل الضمير المصدر وعدم تثنيته وجمعه باعتبار الفاعل
وبهما باعتبار مدلوله كاسم الفعل والظرف فانهما يحتملان الضمير فيهما مع انهما لا يثنيان ويجمعان
باعتبار مدلولهما فلا يلزم اجتماع التثنيتين والجمعين باعتبار تثنية المصدر والجمع فالاولى
ان يقال لانا الواضع نظر في المصدر الى ما اعتبر الحدث لا الى ما قام به فلا يطلب فاعلا ولا مفعولا
وطلبه باعتبار العقل والوضع ازلي حكمي فلا يجوز انه يتصل به غاية الاتصال بخلاف الفعل
لانه نظر فيه الى كونه مسندا الى شيء فجاز انه يتصل به وكذا الاتصال فاضمر فيه لانه كناه واغا اضمر
في اسمي الفاعل والمفعول لقوة شبههما بالفعل لفظا ومعنى ويدل على حذفه انك لا تظهر المجيء
من هذا الامر ظهوره كله لانه لو ظهر فينبغي كلة تاء كيدلم كما تظهرها ظهوره كله يعني لو اضمر الفاعل في
المصدر كما اضمر في الفعل لجاز اتاكيده كلا كما جاز ذلك في الفعل واغا جاز خلوه اي خلو المصدر عن الفاعل

شبكة الألوكة www.alukah.net

مع امتناع ذكر شيء من الفعل لان الفعل ابدا خبر كالفعل الماضي والفعل المضارع او وصف جار مجراه كالمبتدإ
اقتضاه المسند اليه كالاسم والنبي وسائر الذات ابدا فانها ليست باخبار كلها في بعض المبتدإ اقتضائه
فاذا قدرت خلوا اي خلو الفعل عن المسند اليه فقد اخلت اي اتيت بالمحال بخلاف المصدر فانه اسم
وللاسماء كلها الا ما لم اذ يكون مسندا لانه يثبت والحاصل ان ذكر الفاعل لا نم مع الفعل لكونه احد جزئي
الكلمة فاحتيج اليه لتمامها وما هو في المصدر باحد جزئها فلا يلزم لا يقال فعلى هذا يلزم جواز حذف الفاعل
في اسم الفاعل وغيره لانه هو ليس ثابتا كذا بدليل انه لا يحسن السكوت عليه شيء كما في الفعل لانا نقول
هذه بدليل قيامه مقامه بلا اباء ويل واما المصدر فلا يقوم الا بتاء ويل فيضمر فيه كما يضمر في الفعل واما
قوله ثم لم تغلب الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون من قوله سيغلبون بالبناء للفاعل
فالمصدر مضاف الى الفاعل الذي اذا قدر اعلم غلبت الفارس الروم في ادنى الارض اي قربها وهم اي الروم من
بعد اذ غلبوا على بناء المفعول سيغلبهم الفارس فالضمير الى الروم وحرف قراءة سيغلبون بالبناء
للمفعول فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك وعلى هذا اي على القراءة بناء المجهول فالوجه
ان يقدر الم غلبت الروم بالبناء للفاعل اي غلب الفارس الروم وقد قرأ بها بالبناء للفاعل ويجعل
بالنصب عطفا على ما يقدر المصدر بأن الصلة المضاف اليه المصدر للفارس لا للروم وفي بعض النسخ
او كان الواو وليس بوجه له ليس هذا وجها بل وجها واحدا فعلى هذا القدير البارز والضمير
المستتر للفارس وبحال الكلام الحال اسم موضع من قولهم جال الفرس في الميدان جولانا في الآية تمثيل
بالكلام فسيح اي واسع غير اذ عبارة الكلام في الآية بناء بنا يقتضي الى الاخطاب العمل قيل في توجيهه
لا يجوز على القراءة الاولى وهي البناء للمفعول في الفعل الاول والبناء للفاعل في الثاني اضافة المصدر
الى الفاعل اي من غلبهم اي المجوس على الروم الا ان الاضافة الى المفعول اظهر لان الضمير المضاف اليه
المصدر الظاهر انه للروم لقهم المغلوبون وعلى قراءة البناء للمفعول في غلب يجوز ان يقرأ
سيغلبون ايضا بالبناء للمفعول فحينئذ يكون الضمير المضاف اليه وكذا الاخبار للفارس والمصدر مضاف
الى الفاعل وعلى قراءة سيغلبون بالبناء للمعلوم يجوز ان يقرأ غلب بالبناء للفاعل ايضا فالضمير المستتر
في غلب للفارس والثلاثة الاخيرة للروم فاضافة المصدر الى المفعول ويجوز ان يقرأ غلب بالبناء
للفاعل وان يكون الروم مع فاعله وسيغلبون بالبناء للمفعول مضاف الى الفاعل وفي شرح المفصل للظهير

هذه القراءة شاذة المعنى الم غلبت الروم اولا على الفارس وبعد ذا غلبوا عليهم سيغلبون اي سيغلبون
على الروم وقيل فيه بر يد تأتي في الآية ايضا لان هذه الآية لو ذكرت على مقتضى الاصل لاتى في الاخبار
المعلوم بيان ان الاصل غلبت الفارس الروم وهم من بعد غلبهم اياهم سيغلبون ثم فطوى الكلام ايجازا
واختصارا والاول اولى لما سوف الكلام بيد عليه وسبب النزول ان المسلمين كانوا يحبون ظهور الروم
لانهم اصحاب كتاب مثلهم على فارس والمشركون يحبون ظهور فارس لانهم كانوا عبدة اوثان لهم كما لكفار
على الروم فاتى جيش كسرى وقيصر باذرعات من ارض الشام فانهزم جيش قيصر ففي الحزن كفي
المسلمين وسروا بذلك فنزل الم غلبت الروم الآية قوله المضاف كلها اسم اضيف الى اسم آخر فاذا الاول
يجر الثاني قال ابن الحاجب اعلم ان الاسم غير اصيل في العمل وانما العمل للافعال والحروف العاملة فاذا قلت
العمل هنا اما للاسم المضاف او بحرف الجر المقدر كما ذهب اليه بعضهم او بمعنى حرف الجر وقد ذهب اليه بعضهم
والاول لا سبيل اليه لانه اسم محض ولا عمل له وعلى التقديرين كلا ما سواه فيلزم التحكم وكذا الثاني لا سبيل اليه
لان اضمار الحرف الجار بعيد لا يصار اليه وكذا الثالث لان المعنى اليه عند فقدان اللفظي وهنا حصل الجواب
عما قيل في وجه الاخير بان مراده جعل العامل حرف الجر المقدر ليكون الباب متحدا وانه انما بطل الاسم والحرف عاملين
وجب ان يكون الحرف عاملا قلت العلي لكلام المضاف فلا يلزم التحكم لانا انما عملنا الجر هنا اي في حال الاضافة لانا
في الكلام مضى حرف الجر وكانه متقدم على المضاف اليه ومرتبته عامل اثم قبل مرتبته فقوي بذلك الحرف الثاني
على العمل وترجح على الاسم المضاف اليه قوله والاضافة عاشر بينهما قال ابن الحاجب اعلم ان المضاف اليه لما كان
معرفة في الاضافة المعنوية اختير بها عن الاضافة اللفظية لانها لا تعرف واما كان معرفة عليها سيبويه
يعرف المضاف الا الاسماء التي تلزم الاضافة نحو غلامي المضاف لغايرة المضاف اليه لو لم تلزمه نحو غلام
لاكل لفاعلت غلام كانه شائع في امته غير مختص بواحد فاذا اضفت تعرف وصار بواحد بعينه
وهو زيد ويكتسب المضاف معنى من المضاف اليه تعريف فان قلت هذا لفاكان لزيد غلام واحد اما لفاكان
اكثر منه فلا وقد الحقوا فيه تعريف الاضافة المعنوية قلت تعريفا باعتبار العهد وقيل ان يكون المضاف
معرفة واما كان اكثر من واحد وذكر بعض المحققين هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال غلام زيد مثلا غير
اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام وذلك كاف في التعريف
اه اي لانه قد ثبت المعنى على قدر اللفظين لفا كان في اللفظ اتصال ينبغي ان يكون في المعنى على قدره فهنا

بينهما اتصال في اللفظ فيكفي في المنع ايضا اشارة اليه بقوله كما ينزل المضاف منزلة المضاف اليه منزلة التنوين الذي لا ينفصل فيه الانفصال من الكلام حال كون تنوين يريد آة بينهما اتصال بحيث لا يجوز ان يقع بينهما كذا ينبغي ان يجب ان يفسر به هذا الكلام لان المضاف يكتفي مرتبة اللفظ اي لفظ المضاف على قدر مرتبة المعنى بحقيقته فقد في المضاف آة المضاف بالاضافة معنى معين فوجب ان يكون لفظ الدال عليه موقوفة على قدر آة الالفاظ قوالب المعاني ولهذا حكموا بان تعريف المضاف على قدر تعريف المضاف اليه لا يقال على ما ذكرت ان ينبغي ان يكون المضاف في كل اضافة معرفة لانا نقول لما رأينا جريان احكام التعريف على المضاف في المعنوية وعدم جريانه عليه في اللفظية احتجنا الى اثبات العذر في اكتساب التعريف في الاولى لانه الثانية فلا نحتاج الى العلة هو الاثبات دون النفي كما يتبين في بعض هذا العلم اما لفظا نكرة فلا تفيد الاضافة الا التخصيص اي تقليل الشيوع نحو راكب فرس لانك اذا قلت راكب كان شائعا في اجناس ما يركب فاذا قلت راكب فرس فقد خصصته فصدقه صدق الموجبة الكلية في المضاف وصدق انه بعض الجزئية في غير اي كل راكب فرس راكب وليس كل راكب براكب فرس فثبت آة الراكب خصص بالفرس بالاضافة وزال عنه بعض الشيوع حيث لم يبق صالحا لان يكون مركبه حمارا وآة لم يتعرف اي للموصل لان المضاف اليه لما لم يكن معرفة فكيف يكتسب المضاف منه التعريف قوله وهي في الغالب بمعنى اللام او في من قال الخ اعلم ان قال المصنف في المتن في الغالب احترازا عن قولهم ثبت العذر بفتح العين المهملة والذال المعجمة اي ثابت القدم في الحرب والكاهل يقال للرجل اذا كان ثبت في موضع الزلل والخصومة ثبت لسانه ابن السكيت ما اثبت عذره بمعنى الفرس اي ما ابتسنيه العذر وهي ارض ذات احاديد وهي شقوق الارض وخروقها والمواضع الخشنة ذاة الجحارة يقال للرجل الثابت في الشدايد والجدال وثابت الراي في الامور وقيل وهي جمع قليل الطف ولم يوضع بناء له الكوفة قال الآة قيل الطف من آعلام اذلت رجال المليين فذلت وقد قيل في بعض النسخ بالفاء وفي بعضها بدون قدآة هذه الاضافة بمعنى في اي ثبت في العذر وقيل الطف فثبت آة الاضافة فيها بمعنى في وهي واه جاءت بمعناه لكن الغالب فيها كونها بمعنى اللام نحو غلام زيد اي لزيد او بمعنى من نحو خاتم فضة اي من فضة وانما كانت هذه الاضافة بمعنى من لان الغرض فيها تبيين النوع فاذا قلت خاتم لم يعلم اي نوع هو فبينت نوع جديدا او نوع ذهب او نوع فضة او نوع غيرها فاذا اضفت الخاتم

الى الفضة بينت آة نوع فضة وذلك يكون بمعنى التبيينية فتبين آة بمعنى من والجنسية والنوعية بين المضاف والمضاف اليها اما بعدها والا فبينهما قبلها عموم وخصوص من وجه والتحقيق في هذا المقام آة الاضافة في جميع المواضع بمعنى اللام واه لم يجز اظهارها وفي بعضها لفوات تقدير معناها كما ذكر فيكون لنا غرض لا يحصل بها غير اللام فعبرنا عنها بانها بمعنى من او بمعنى في كونها بمعنى هما لا تفيد معنى الاختصاص المراد للام وفي قوله وقد قيل اشارة الى اختلاف فيه فانه قال بعض المحققين آة الاضافة فيها بمعنى اللام قوله وهي في الغالب يجوز آة ارجع الى الاضافة المعنوية فيكون هذه الثلثة المذكورة من اقسامها لا اقسام مطلقا فعلى هذا لا يكون اضافة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة بمعنى اللام ويجوز ان يعود الاضافة في صدر الكتاب فعلى هذا يكون اضافة بمعنى اللام ولما سبق لما ذكرنا وقوله الآة الغرض منها تبيين النوع شعر بان آة الاضافة بمعنى من انما تفيد فيها معنى من التبيينية دون من التبعيضية وانه لا يكفي صحة الاطلاق عليه بل يصح آة يطلق عليه وعلى غيره ولهذا كانت الاضافة في عين زيد وصيغة القوم ويد زيد بمعنى اللام وقولهم يد من زيد وبعض من القوم لا يدل على آة الاضافة فيها بمعنى من وما ذكرت انك سبق يخالف ما ذكرت صاحب الاقليد من آة هذا الحكم لا يتقيم في الاضافة بمعنى من اذا كانت بمعنى من التبعيضية نحو صيغة القوم اذ يدل على آة الاضافة بمعنى من على ما ذكرت متضمنة بمعنى من التبعيضية ومتضمنة بمعنى من البيانية والحق في يد الله سبحانه وتعالى ان بين الاضافة بمعنى اللام وبين الاضافة بمعنى من ان الاضافة التي بمعنى اللام لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف اذ لا يصح ان يقال في غلام زيد الغلام زيد وفي الاضافة التي بمعنى من جاز ذلك اي اطلاق المضاف اليه على المضاف اذ يقال في خاتم فضة الخاتم فضة قال الشيخ عبد القاهر وانما يقول النحويون مثل غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضا فانما جعلوا الجر آة اللام مقدرة هنا كيف يكون اللام مقدرة والمضاف اليه اي والحالة المضاف اليه ينزل من المضاف منزلة التنوين ويعاقبه فكما لا يجوز آة يفصل على بناء المفعول كذلك آة يقع الفصل بين التنوين والمنون شيء ويجوز آة يكون على بناء الفاعل فيكون الباء زائدة كذلك لا يجوز آة يكون اللام فاصلة بين المضاف والمضاف اليه وايضا فلو كانت اللام مقدرة هنا حتى يكون الجر بها اي باللام لوجب آة لا يحذف التنوين كما لا يحذف اذا ظهر اللام ويمكن آة يقال يجوز آة يجعل ذلك خاصية بحذف اللام وايضا

شبكة الألوكة www.alukah.net

لو كانت للام متقدرة لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد واعلم ان الفعويين اوردوا ههنا سؤالا وهو
انه المضاف اليه قايم مقام حرف الجر ولفظه محذوف فاينبغي ان يكون في حكم المذكور واذا يكون
في عداد المجرور ولهذا ذهب بعضهم الى ان العامل هو الحرف الجاتي واذا كان كذلك فلم
قالوا ينبغي ان لا يكون المضاف اليه مبنيا والجواب ان ينبغي اذ هو متضمن معنى الحرف وكل اسم متضمن
معنى الحرف فهو مبني فالمضاف اليه مبني وهو المطلوب ثم اجابوا اي اجاب الفعويين عند اي عن سؤال اورده
ههنا باداة بناء الكلام لتضمن معنى الحرف من الجايز دون الواجب الا ترى انهم اعربوا ايا وهي تتضمن معنى حرف
الجر وفي بعض النسخ لتضمنه توجيهه اذ يقال معموله محذوف تقديره واعربهم ايا يدل على ما ذكر
لتضمنه لانه لو كان من الواجب ليبنى هو كما بني اين ومتى او والقياس ان يكون مبنيا لتضمنه فلما لم يبن
دل على انه من الجايز دون الواجب ويمكن ان يمنع هذا السؤال اولا باداة يقال ان انما تتضمن معنى
التضمن لا يكون مشتملا على معنى الحرف معنى الكلام كما ان بعض اين ومتى مشتمل على معنى حرف الاستفهام
او حرف الشرط واحدهما واهملهما في معناهما بالوضع والمضاف اليه ليس كذلك بل معنى حرف الجر وسيلة
لنسبة المضاف الى المضاف اليه والوسيلة امر خارج عن الطرفين وذكر عبد القاهر في جوابه
ان في بناء الكلام ههنا ايماء الى الاضافة تقضا للغرض لان الحرف المتضمن معناه الكلم المتضمن صفة سببية
للحرف ومعناه مفعوله والكلم فاعله والموصوف اعني الحرف بتداء خبر حرف عامل وعلة الجزء
والعلة للعامل يمنع ان العلة فلن يتم التضمن الا بان يجعل الكلم المتضمن معنى الحرف نظير اي
نظير ذلك الحرف العامل في كونه عاملا يحدث بها اي بالعامل وانما انث الضمير بتاويل العلة
ويرد عليه ما وقع في بعض النسخ العلة تتام العامل بهذا الحكم يعني عمل الجر فلو بناه اي المضاف اليه
لم يتصور ذلك اي كون الكلم عاملا يحدث به هذا الحكم على ما لا يخفى اي لا خذه وتقرر عبد القاهر
ولنا في تقصيد وهو ايضا شرحه للايضاح ومحصله ان بناء الكلم لتضمنه معنى الحرف وانما يكون
لتمام الحرف المتضمن عاملا واما لو كان عاملا فلا هو لا يكون نقضا للغرض واذكي بضم الهمزة
وفتح الراء اي اظن ان ايراد هذا السؤال في المضاف اولى منه اي من ايراده في المضاف اليه
اذ المتضمن معنى الحرف هو المضاف دون المضاف اليه وذكر لوجوه منها قولهم لانه اي المضاف الذي
يعمل الجر بتقوية فلولا انه يتضمن معناه لما قوي على العمل ومنها قوله ولان تضمن عجز معنى المضاف اليه

والضمير المجرور عايد الى المضاف للحرف لا يكون موجبا للعلة وهذا وليل بالقياس الاستثنائي لكن هو في قوة
قولنا ولانه لو تضمن معنى معناه لما كان عاملا لكنه تضمن معنى فلا يكون عاملا لانه تضمن معنى لا يكون
موجبا للعلة ومنها قوله ولان الذي من التضمن انه يكون معنى الكلم شتملا على معنى وذلك في الحرف كما انه اي ولا
كما كان معنا شتملا على معنى بالوضع حرف الشرط نيت وتضمنا اياه اي معنى الشرط عملت الجزم والتضمن
على هذا التقدير اي تقديره بالانتقال هنا اي في الاضافة هو المضاف دون المضاف اليه لانه العامل المضاف فوجب
ان يكون التضمن معنى الحرف اياه دون غيره ومنها قوله ولانه لو كان المضاف اليه متضمنا لمعنى الحرف لوجب
انه يكون عاملا في نحو ضربت غلام زيد لان ضربت عامل في نحو في وبوسط يا انه الملازمة انه المراد بالتضمن
استحقاق معنى المتضمن على معنى المتضمن فانه كان عاملا يجب انه يكون عاملا فلو كان المتضمن المضاف اليه
لزم بالضرورة علمه في نفسه ويدل على ذلك اي على ان هذا السؤال كان في المضاف اولى من المضاف اليه
قول الشيخ عبد القاهر ولن يتم لنا هذا التضمن الا بان يضطر الكلم حكمه ويجعله مثله الضمير الاول والاخيب
للحرف والمتوسط للكلم في كونه علة يحدث بها هذا الحكم معلوم اذ الكلم الذي اعطيناه حكمه وجعلناه
نظيره في كونه علة يحدث بها هذا الحكم هو المضاف دون المضاف اليه واذا دل هذه الدلايل المذكورة على
ان المتضمن هو المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن للحرف هو اي المضاف ليس الا اي ليس المتضمن الا المضاف
ولما كان المتضمن للحرف هو المضاف دون غيره فلا يكون بناء المضاف اليه لازما على ما ذكروا فانا نقول لعل
ما ذكرت فالمضاف الفاعيته للدلالة على الشرط المحذوف اي لم لا يكون المضاف اليه متضمنا لمعنى الجزم على
ما ذكروا فالمضاف متضمن لمعناه على ما ذكرت لكن لما قدم الجار والمجرور على المتعلق به وهو متضمن معنى
الحرف يفيد القصر فخلط الفاء ليدل على ان الامر على الشرط المحذوف ولما كان المضاف متضمنا لمعنى
شمولا بنى فالجواب ان الاضافة يمتنع البناء في الاعم الاغلب حتى رد به عن نحو الاضافة في حيث
واذ واذا وفي مثل قوله تعالى من عذاب يومئذ وهذا يوم لا ينطقون في من قرأ بالفتح وانما منعت
البناء لان البناء تمامه يوجب مشابهة الحرف والاضافة تمانعه تمانعا من تلك المشابهة لانها من خصايص
الاسم فلا يكون في الفعل والحرف لو كانت فيهما لكانت منهما لا يقال انهم لم يبنوا المضاف في المثال الذي
نحو يا عبد الله والمنفي بلا التي لنفي الجنس نحو لا غلام رجل في الدار مع ان علة البناء التي اوجبوها في البناء
في مفرد بها قايمة اي حال كونها مع قيام العلة الموجبة بها البناء وهي وقوعه موقع كاف الخطاب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لاشابهته بالمضاف فاندفع ما قيل من ان العلمية غير قائمة لان المضمر معرفة والمنادى المضاف ليس بمعرفة
قد دلت هذه المسئلة على ان الاضافة مانعة لكل مانع فيها غير ما استثنى او نقول دليل ثان لقوله الاضافة تغني
البتة لان المضاف اليه لشدة امتزاجه واتصاله بالمضاف ومعاقبته التنوين اياه ينزل منه منزلة التنوين
التي هي علامة التنكير والكلام لا يبقى مع التنوين فكذا مع ما يقوم مقامه قوله ولفظية قال الدماميني
اعلم ان الاضافة اللفظية هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيد تخفيفا في اللفظ والمعنى كما هو
قبل الاضافة هذا هو تعريف الاضافة اللفظية بحكمها وتعريفها الحدي كما ذكر الشارح وتعريفها اضافة اسم
الفاعل الى مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها فبقوله اسم الفاعل والصفة اخرج نحو غلام زيد وحسن
وجهه ونحو مصارع مصر والى فاعلها خرج نحو حسن اليوم والمراد من قوله وكذا الاضافة
الى المعمول بحيث لو سلط على المضاف اليه لنصبه او رفعه لكن عدل الى هذه العبارة تصريحا بتتميم الاول
والى ما ذكرنا اشار الشارح بقوله اذ لا بد اه ثم تتمم ثانيا والسبب اه المصنف قال يعني
اي يعني معنى في المضاف تعريفا وتخصيصا ثم قال ولفظية فالمناسب على هذا ان يفسر بما تقول
اي يعني معنى في تعريفا وتخصيصا بل تخفيفا في اللفظ ولم يفسر بل قال بابتداء وهي اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله الخ هكذا قال صاحب التبيين فقال البعض اضافة اسم المفعول الى فاعله اولى لما يقع
مقابله على اختلاف الرواية لفظه وعلى المعنى كانه الواجب ان يذكره وقال اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله لان اسم الفاعل اذا كان متعديا لا يجوز اضافته الى الفاعل واذا كان لازما جازت وهذا
القسم داخل في قوله او الصفة المشبهة الى فاعلها فبقي القسم الاول فكانه اراد به ان اضافة اسم الفاعل
الى فاعله غير اضافة اسم الفاعل المتعدي الى مفعوله فلا بد من التعرض لها لكن لما كانت الاولى داخلة
في حكم الصفة المشبهة دون الثانية فتعرض لها دون الاولى والوجه منه ان قال الواجب على المصنف
ان يذكر اضافة اسم المفعول مع مدخولها في حكم اضافة اسم الفاعل الى مفعوله لانه مقصود معنى
على كلا المذهبين لفي حكم اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها على رأي وذكر في عدم ذكر اضافة اسم الفاعل
لانه انما داخلة في حكم اضافة الصفة المشبهة فيما فهم من احد الامرين اما ان يقول الواجب ذكرهما
او جعل الغاية المذكورة عامة شاملة لهما فالوجه في هذا المقام ان يقال انما قال اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله لان المراد منه ما فعله متعد فاضافته الى الفاعل غير جايز استغناء ووفعا للالتباس وفاعل

التتميم

التتميم شيئين بقي الشيئان فاذ بقي احد جاءت القسم الاول والثالث الآخر لما ذكرنا ولا يلزم زيد قايم
الغلام وحسن الوجه لان الفاعل الضمير المنتقل اليها كما سيأتي اعلم انهم اختلفوا في اضافة المصدر
فبعضهم ذهب الى انها للتعلقة ويعضهم الى انها حقيقية وقولك اه اما منفصلة حقيقية او مانعة
الجمع فعلى الاول لا يكون اضافة المصدر لمفعوله وعلى الثاني يجوز اه يكون اما القسم الاول وهو اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله نحو هو ضارب رجل ضارب ديبا لان او غدا او يد اعلى ان هذه الاضافة غير حقيقة
وانما في تقدير الانفصال لانك تصف النكرة بالمضاف كهذا المثال وتوقعه حالا نحو مررت برجل ضارب
عمرا والحال لا يكون الا نكرة وكذا صفة النكرة لا يكون الا نكرة واما القسم الثاني فنحو مررت برجل حسن الوجه
وانما كانت اضافة لفظية لان التقدير فيه الانفصال نحو حسن وجهه فهو وحسن الوجه سواء بدليل
انهما لا يقعان صفتين الا للنكرة الا لاذا دخل اللام وان كان المضاف اليه معرفة الا انك تقول ضيق
صاحب الوجه الى حسن حتى كان الحسن قد شاع جميع اجزاء الموصوف بسبب الحسن فاذا ارتفع به
اي بالحسن الضمير المستقل اليه لم يكن اذ يرتفع به الوجه لفاعل واحد ليس الا وطلب الحسن موضع
الحسن اضيفت الصفة اليه اي الى الوجه الذي هو موضع الحسن فالوجه هنا فاعل باعتبار الاصل
ثم صار تمييزا ويدلك على نقل الضمير الى الصفة تذكيرها اي تذكير الصفة في هند جايل وشاحها وتأنيثها
في هند جايلة الوشاح هند مبتدا وجايل خبرا ووشاحها فاعله وهو مذكر لانه اسند الى المذكر
وفي الصورة الثانية الخبر وهي جايلة مؤنث معنى ان الضمير في كلتا الصورتين عاد واحدا فاذا كذلك
الا لانتقال الضمير المؤنث المضاف اليه الوشاح الى الجايل ولولا ذلك لوجب التذكير في الصورتين معا
لان الخبر جار مجراها على من هو له للجايل والوشاح شيء من من هو صحيح بالام في تعلق بالعنق
وقيل هو الازار قوله والاضافة نقائب التنوين ونون التثنية والجمع قال الشارح مع اعلم ان جمعوا بين
التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف اليه ينزل من المضاف منزلة التنوين فلم يجمعوا بينهما كراهة
اجتماع الزيادتين في آخر كلمة ولان بين الاسمين تناسبا تاما وهو مستلزم بينا في ما بينهما قوله
ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف من حرف التعريف قال الشارح مع انما اشترط ذلك اي تجريد المضاف
عن حرف التعريف في الاضافة المعنوية لانه لو لم يتجرد منه لكان المضاف معرفة واذا كان معرفة
استغنى عن الاضافة المعنوية التي وضعها للتعريف لانه اذا كان المضاف اليه معرفة او التخصيص لانه كان نكرة

لان تعريف المعرفة لعدم اضافته الى المعرفة ظاهر واما في الاضافة الى النكرة فبيانه ان المخصص من حيث
التعريف في حكم الابرئ لانهم جوزوا رفع النكرة المخصصة على الابتداء فثبت مساواة لو لم يتعرف منه كانه
مستغنيا عن اضافة المعرفة او المخصصة فيكون رافعا شيئا معه كما يرفع لا معه وهو صحيح ولانهم كرهوا اضافة شيء
بين امرين احدهما معين عن الآخر بإضافة وضع الاضافة على افادة نسبة لا يعود فيها ولهذا
لم تفد اعتبار الخصوصية لا يتعرف المضاف والتعريف باللام راجع الى ذوقك ولا تنتفي الاضافة الى
النكرة بالتخصيص الادبي مع حصول الاقوى وقيل لانه يلزم كون اللام معرفة وذكر في حاشية واعلم
لانه يوجد حي مقتضيان للتعريف والتنكير معا وقيل لانه لو كان معرفا لخصصا كما استدل لانه
الكل لانات وفيه ما فيه واما استدلاله بانه كلما كان المضاف معرفا لخصصا لانه مزيل لكل الشياع
مزيل لبعضه وممتنع وخصوص التعريف على المخصص والا لزم البتة لو كان المضاف معرفا كان مخصصا
قلت نحن ندعي قد لا يكون لفظ كان المضاف مخصصا ممتنع وخصوص التعريف عليه وهو المطلوب
للكبرى اكل الثاني قلت بالضرورة لازم عليك اما تركه الدعوى اصلا واما الدعوى الكلية لان
المضاف لو دخل حرف التعريف عليه في الاضافة الى النكرة لما كان يكون مخصصا او لا لسبيل
الى الاول لانه يلزم تحصيل الحاصل مع حصول الاقوى والى الثاني لانه يكون الشيء معه كما لا معه وكلاهما
محال وقد ذهب بعضهم الى اضافة العلم مع بقائه تعريفه لجواز اجتماع تعريفين لانه اختلفا كما في يا زيد
وكلام المص على المذهب ويكون حمله على مذهب من منع مطلقا لانه استغنى عن التعريف بالقوي اجد
والتعريف النداي باصالة وانما هو بالقصد والاقبال ولهذا بقي نكرة لم يقصد بدخول اعتدادا
بسائر التعريفات فاعتبره وقوله فيما لا يكون تعريفه بواسطة الحرف لاعلى الاصح مذهب الكوفيين قوية في
الاعداد خاصة وهو ضعيف لمخالفة القياس واستعمال الفصحاء قوله وتقول في اللفظية الحسن الوجه
قال الشارح اعلم انك تقول مررت برجل حسن الوجه فيصف به النكرة لانه بمؤول بموقة لان الاضافة
فيه ليست بمحضة فتكون في تقدير الانفصال فانه اردت وصف المعرفة بشيء بالحسن لم تدخل عليه
حرف التعريف لان تعريفه لا يكون الا بأل كمررت برجل الحسن الوجه فتعرفه بها لم تدخل عليه حرف
التعريف فهو موقوف فلا ينافي هذا ما له خالف حرف التعريف الى تعريف المعرفة لان تعريفها انما هو بها
لا يقال الاصل في الحسن الوجه ينبغي ان يكون فيه جايز لان الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية

مفقودة هنا لان التخفيف في الواحد انما هو بسقوط التنوين والتنوين لا يتصور مع اللام فيقدر بالنصب
جوابا للنفي على تقدير ان سقوطه بالاضافة فالتخفيف الحاصل بسقوط التنوين لا يتصور مع اللام لان تقدير
ان التخفيف الحاصل بسقوط التنوين وان كان مفقودا الا انه حصل فيه التخفيف من جهة اخرى اي بسقوط
النكرة فانت قلت مررت برجل الحسن الوجه كان التقدير الحسن وجهه فلما اضيف افادت به الاضافة
التخفيف من وجه وهو بسقوط الكناية وهي الضمير المضاف اليه من المضاف اليه وانتقال الضمير منه
الى الكسرة التي هي اخف منها توجب الجواب على طريق التفصيل فيقال لم ان التخفيف بسقوط التنوين
لا يتصور فيه لان الاضافة سابقة على وجود الالف واللام وليس كذلك لكن لم ان التخفيف
المطلوب من الاضافة اللفظية في الواحد انما هو بسقوط التنوين بل المطلوب منها حصول التخفيف مطلقا سواء
كان في لفظ المضاف او في لفظها واليه اشار في كلام الشارح بقوله فيما سبق لانها
انما يفيد تخفيفا في اللفظ حيث لم يجعلني المضاف وقد اشكل هذا على جلال الدين الدواني فحمل
على انه من باب اخذ الحكم بالشبه فقال فاة الاضافي الحقيقة المجوزة للاضافة لا يكون بحذف التنوين
او النون لان الاة هذه الحقة لما اشتركت تلك في اصل معنا اخذت حكمها وكم لها نظائر او لي بصدد
لا يقال ان الكناية اي الضمير واة سقطت اة للوصل من المضاف اليه فقد عوض عنها الياء في تلك
الكناية اللام ويتعلق بقوله لا يقال قوله لان اللام لا يوازي الكناية في الثقل لقائل ان يقول الكناية
وحقه اي خفة اللام انما الاول فلانها ضمير مضموم مردف بالواو والتي هي منه واما الثاني فلان اللام ساكنة
ولا اعتبار بهمزة الوصل لسقوطها في الدرج قوله والضارب زيد قال الشارح انما جاز هذا اي قولك
الضارب زيد لان هناك نونا يسقط الاضافة وتعاقبه المضاف اليه فيكون في الاضافة فايدة اللفظية
وهي سقوط النون كما يكون تلك الفايدة اللفظية في قولك ضارب زيد وضاربا زيد وجاز الضارب
الرجل يعني انما لا تفيد خفة لفظية لان التنوين واللام كناية فقط بالاضافة حقيقة الدليل
انه لا يصح اضافة كما لا يصح في الضارب زيد لانه يشبه الحسن الوجه من حيث الظاهر واذ المضاف
صفة كالحسن والرجل اسم جنس محلى باللام التعريف كالوجه فاجيز فيه الجر تشبيها به كما اجيز النصب
في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل ولا يجوز الضارب زيد لانه لا تفيد بالاضافة حقة لفظية
كما افادته في المثنى والمجموع بسقوط التنوين منهما والمضاف اليه ليس باسم جنس فيشبه بالنصب

شبكة الألوكة www.alukah.net

والحال ليس بظرف وكذا الحال عند الظرفية في الانتصاب حتى على فيه كما في عامل ضعيف او قوي لا يتوسع في عمله ما يتوسع فيه كما ظن لانه يؤدي الى اختلاف العامل بين الحال وذيها وهو ممتنع فاذا قلت جاء زيد راكبا يكون منصوبا على الظرفية وقد قال الجوهري معناه اقام على شيء فلا يقوى به وعلى تقدير الحال كذلك لانه ليس بمفعول به والكلام فيه قلت الاحتمال ووقوعه لا ينافي اباه التقوية وانما ذكرت لو كان بدا فيح ويحمل جواز ذلك ليس كذلك والكلام في امتناع المسئلة التي فيها الاسم المنصوب الغير الجايز نصبه بانا ولا بفعل واقع بعده مطلقا والتمثيل بانا زيدا فانا ضارب لا يستلزم ان يكون الكلام في المفعول به والشرح في عدم الجزم بالتقوية هذا فافهم ولا عمال المظنون بعد ما فيح آخر وهو وقوعه في صلة اه الموصولة وانما سميت موصولة لانها مع ما فيح جزء شيء واحد حيث جعلته في تاويل المصدر فيكون بمنزلة الجزء من الشيء لا يتقدم فكذا معموله وبهذا سقط قولهم وشيء مما في حيز لا يتقدم عليه فقولنا جاء العفو والكلام كالملح في الطعام قال الشارح وجه التشبيه بين النحو والملح ظهر وهو اي وجه التشبيه بينهما هو الصلاح بكسر الصاد والفساد باضدادها فان الملح اه استعمل في الطعام صلح بفتح اللام يقال صلح صلوحا مثل دخل دخولا وقال الفراء حكي اصحابنا فيه الضم ايضا والاول اكثر واذا لم يستعمل الملح في الطعام فسد اي الطعام كذا حزم به النحو مبتدأ وخبر اذا اشارة الى الملح والكاف اما اسم بمعنى المثل او حرف معناه كالملح وانما قطع كلمة جملة مستانفة وقولهم اه تمثيل في الكلام نحو عرف زيد عمرا برفع الفاعل ونصب المفعول صلح الكلام وصار مستقيما فيه تفهيم المراد مصدر من تفهم الكلام اذا فهم شيئا بعد شيء مضافا الى المفعول والفاعل محذوف اي تفهيم المخاطب مراد المتكلم والمراد من الكلام على هذا التقدير ايضا جملة مستانفة فلذا قلت ويحتمل ان يكون معناه كاستعمال الملح فعلى هذا يكون النحو مبتدأ جملة ما بعده وكذا صفة المصدر محذوف اي التعمل النحو استعمالا كاستعمال الملح وهي يكون الجملة المقطوعة واحدة فيما مر فيه وان لم يستعمل النحو الكلام فلم يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول بان يتركها او بان ينصب الفاعل ويرفع المفعول او بانه يرفعا او ينصبا فسد اي الكلام لخروجه عن الانتفاع به والفاء في قوله فلم يرفع اما عاطفة او للاحتراز اعلم ان التشبيه هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى

بواسطة

بواسطة ما به التشبيه فلم اربعة اركان المشبه والمشبه به ووجه التشبيه وهو المعنى القائم الذي يشتركان فيه واداة التشبيه والاداة قد يكون منه غرض يعود الى المشبه غالبا او الى اقام عرفت تفاصيلها في علم آخر فالمشبه ههنا هو النحو والمشبه به الملح واداة التشبيه الكاف ووجه التشبيه فيه قولاه احدهما ما ذكر الشارح وثانيهما القلة والكثرة وهذا فاسد لانه ما يشتركه النحو والملح فيها ووجه التشبيه ما يشتركان فيه فلا يكون اداة وجه التشبيه اما الكبرى فظاهرا واما الصغرى فلان النحو كون المراد به ههنا قواعده والكاف مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وغيرهما كذلك فيقال النحو في الكلام لا يحتملها الاستعمال كما ترفع الفاعل ونصب المفعول ونقصانها اداة قيل المراد من الكثرة ههنا ان يتحمل المتكلم الكلام تحملا يتجاوز به عن القواعد المتداولة الى ما عسى شذ وندر وتوعر كتصحيح مثل قولنا ضرب زيدا بالجر على ان التقدير بضرب رجل مسمى بزيد ومن القلة استعمال القدر الصالح لتصحيح التركيب المتداولة والاكثرية الوقوع بحسب استعمال البلغاء قلت على هذا التقدير ايضا لا يصلح لانه لو كان كذلك اما مطلقا او باعتبار تعلقه بالعلماء والفساد لا سبيل الى الاول لانه ينافي غرض المصنف اذ هو ترغيب المتعلم على قراءة النحو وذا لا يصلح ح وهو ظاهر ولانه يلزم التحكم لاستواء نسبة جميع ما يمكن ان يقال ويكثر الى هذا التشبيه ح ولا الى الثاني لانه يقلل الملح وكثرته لا يصلح الطعام بل يفسد اللهم الا اذا اريد بالقلة القدر الصالح كنسبة خلاف الظاهر ويجوز ان يكون وجه التشبيه الالم واللذة الثابتين لمن نظر في الكلام وذاق الطعام لانه من نظر في الكلام المشتمل فيه الغوامض تتالم نفسه بادراكه ما هو المراد والمنافي خلافه فالالم كما ان شاه الملح كذلك وايضا هذا التشبيه تشبيه عقلي بحسب وجه تشبيه عقلي تعدد وتشبيه مفرد بمفرد مقيدين وتشبيه مجمل وتشبيه مرسل والى هذا اشار بقوله وجه الشبيه بين النحو والملح ظاهر وفيه تعريض لمن جعل القلة والكثرة وجه التشبيه بالفاء حيث لا يدركه الظاهري وتشبيه المرسل ومقيد لكونه وافيا لا فاذة الغرض لانه المشبه به اعرف بوجه الشبه وجاء على مجرور على انه بدل من الله جاعل صفة لموصوف محذوف هو بدل من الله اي الله جاعل فقوله مجرور على البدلية مجاز ولما لزم منه كلام سئل عن تقديره اه يقال لانه اه جاعل بدل من الله بل هو وصف له كما ذهب اليه بعض

جوابا للنفي بذلك اي بكونه لم جنس بالحسن الوجه خلافا للفراء له هو عند جايز بناء على ان الاضافة
سابقة وحصلت الخفة بها فمن نظر الى ان اللام سابقة وزوال التنوين لاجلها حكم بمنع الاضافة اقول
الشرط هو التخفيف ولعدم جواز الضارب زيد ضعف الواهب الماية الهبهاء وعبد الله وعبد
معطوف على المائة المضاف اليها الواهب والمعطوف عليه حكمه حكم المعطوف عليه كما قال الواهب عبد فيكون
مثل الضارب زيد في الاضافة مع الالف واللام الى المعرفة وجاز مع ضعفه لان هذه الاضافة ليست
جريحة هنا بل مقدرة وقد يتحمل في التقديرات ما لا يتحمل في القصديات كما في رب شاة وسخلتها
ويا زيد والحارث فانه قلت ان علة امتناع الاضافة موجودة في الضاربك والضاربي والضاربي
مقتضى ذلك ان لا يجوز هذه الاضافة كما لم يجز عندهم اجاب بقوله واما في نحو الضاربك والضاربي فجايز
والضاربه فسيأتي لما فيها اي في كل واحد من الامثلة المذكورة من ابتداء الضمير المتصل الى المنفصل اذ
الاصل الضارب اياك والضارب اياي والضارب اياه فلما اضيف اي الضارب الى هذه الضمائر
المتصلة حصل بالاضافة التخفيف اللفظي جدا لان المتصل احضر من المنفصل وفيه ما لا يخفى من الخفة
فان قيل لم لا يجوز ان يكون الضمير في مثل هذا في محل النصب كما ذهب بعضهم فلا يرد ولا على
ما ذكرنا اجاب بقوله وانما لم يجز ان يكون الضمير في مثل هذا ضمير المنصب كما في الفعل لانهم لما رفضوا
اي تركوا فيما يوجد فيه التنوين والنون ان يجمعوا في محل النصب على انه مفعول رفضوا بينه وبين
الضمير المتصل نحو ضاربني وضاربوني كراهة اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة جعلوا جواب لما
لا يوجد فيه اي التنوين او النون بتعالى اي لما يوجد فيه اجراء للباب على وتيرة الاطراد تدبر كلام
الشارح ان الاصل في ضاربك وضارباك وضاربوك ضارب اياك وضاربا اياك وضاربون اياك
فلما اوصلوا اسم الفاعل الى مفعوله طلبا للتخفيف وكانه المتصل تصلا التزموا الاضافة وان
لم يحصل التخفيف بها لانه بفصل الايصال اذ لا يجمع الضمير المتصل مع التنوين او النون لان علامة
المضمر غير منفصل من الكلام الذي اتصلت به ولا يتكلم بها وحدها وبهي زايدتان وبحلان آخر الكلمة كالتنوين
والنون كذلك فلو اريد جمعهما بعد الزيادتين في آخر الكلمة ثم لم يعتد والتخفيف بالاضافة فيهما
وجوزوها بدونه ولم يحملوا الضمير المنصوب حملا لما لا يوجد فيه التنوين او النون عليها وحملا
للمماثلة وصرحوا على اثبات الم الكلمة والذي يدل على ان سقوط التنوين او النون بنفس اتصال

الضمير دون الاضافة اذ لا تصح ضاربك اولا تم يضاف كما يتصح ضارب زيد ثم يضاف
فاذا قلت الضاربي فلا يكون الا ضمير مجرور هذا ما اختاره الرضي وهو الذي سيبويه
يميل الامام عبد القاهر اليه اذ ضمير المنصوب عنده لم يجز بني فعلى هذا الاشكال على ان المشهور من
مذهب سيبويه ان يعتبر المضمر بالمظهر في هذا الباب فنقول الكاف في ضاربوكي في موضع مجرور اعني
لانه لا يقال في الاضافة الى المظهر الا ضاربو زيد لا غير وفي الضاربك والضاربوكي يجوز ان يكون
في موضع جر وهو الاختيار وان يكون في موضع نصب لجواز ان يقال الضاربو زيدا على ما قال الخاطئة
عورة العيشة بالنصب واذا قلت الضاربك كان في موضع لا غير لانك لو وضعت موضعه مظهرا
لم يكن الا مجرورا نحو الضاربو زيد او كان ابو الحسن الاخفش فيما يقول ابو عثمان يجعل الضمير المتصل
بلهم الفاعل ضمير منصوب على كل حال ويقول ان اتصال الكناية قد عاقب التنوين والتنوين اذا لا يقال
ضاربك بالتنوين وعلى هذا كما تقول ضارب زيدا فلما زال اتصالها صار بمنزلة اسم الفاعل الغير
المضاف وهو يعمل من غير تنوين نحو هو ضاربك زيدا والجامع حذف التنوين لا الاضافة وان كان
في احدهما الاتصال الضمير وفي الآخر يمنع الصرف واما قولهم ايم الامر نحو الخير والفاعل نحو فعل الهاء
كناية على اي سيبويه ذهابا على ان ذلك من ضرورة الشعر وابو العباس المبرد الى انها هاء السكت وكانه
حقه ان يسقط في الوصل فاظطرات عن اجرائها في الوصل مجرى الوقف وحركها لانها لما لم يثبت
في الوصل اثبت بالاضمار نحو غلامه قوله اللام العام قال الشارح انما نصب لام التعميم
هذا مشتمل على دعويين احدهما اقتضاء التمييز والثانية نصبه اياه فلا بد من اثباتهما فقوله
لانه لا مهما يقتضي ما بينه ويتنزع الامام عنه لاثبات اقتضاء التمييز لاثبات نصبه لفا اقتضاء التمييز
لا يقتضي عمله لاثبات الدعوى الثانية قال واما وجب ان يكون اللام عاملا فيه النصب لانه
بتمامه رتبه ما ينصب المفعول من اسماء الفاعل والمصدر وانما صرح بما اشتمل عليه قوله واما
نصب اللام اتمام التمييز آخرا لانه لو لم يصرح فلا يخرج يقول لانه بالواو والالف بدونها وكلاهما موهما
بخلاف المقصود واشار الى وجه الشبه بينه وبين اسماء الفاعلين والمصدر قال الايري اي واقول
في قولك داقود ضلا اسم قدم اي استتبع عن الاضافة لما فيه من التنوين وهو مهما محتمل بكسر الميم لا بفتحها
لان المحتمل بالكسر هو الذي ينصب التمييز كعشرين مثلا فانه يحتمل لان يكون من الدراهم والدنانير وهي

شبكة الألوكة www.alukah.net

محمولات بالفرع لاجناس المكيلات فتنصب خلا تمثلا لاقتضائه اياه اي الوافي اياه اي الخل وشابهته
بضارب بالتنوين في انه ايضا يقتضي مفعولا وقد امتنع عن الاضافة بالتنوين فيكون عاملا للنصب
هو اسم التام اعني راقود في هذا المثال كما ان العامل في زيد في هذا ضارب زيدا هو ضارب لانه
العامل هو الذي يتقوم به المعنى المقتضي للاقرار به والمعنى المقتضي هنا شبهه بالمفعول والذي يتقدم
به الاسم التام لما بين انه للابهام يقتضي التمييز وكذلك منوانا وقفيزا في منوان سمنا وقفيزان برا
اسماه قديما اي امتنعا عن الاضافة بتنوين التثنية وهما معمولان لكل جنس من اجناس الموزونات
والمكيلات اي منوان محتملا الاجناس الموزونات وقفيزان لاجناس المكيلات فاشبها من حيث
ان كل واحد منهما مقتض لما انتصب عنه وتم عن الاضافة ضاربان فنصبا ما بعدهما وهو سمنا وبرا
كما نصب ضاربان ما بعدهما وهو زيدا في قولك هما ضاربا زيدا وكذلك عشرون ودرهما لانه لم
قدم اي انقطع عن الاضافة بنون الجمع قال ذلك على طريق الشبه وهو محتمل لكل جنس من اجناس
الموزونات فاشبه ضاربين فنصب ما بعده لما ينصب هو وعلى هذا ملؤه عسلا وملؤه سمنا
لانه ذكر اي كل واحد من المثل والمثلى مبهم كقفيز ومنوان وقدم بالاضافة فاشبه انا معطيك
درهما لانه اضافة المعطى اياه الصفة منع اياه من حيث درهم وقيل انما نصب لانه مشابه للفعل الذي
تم بما عمل الذي بعده فهذا اي ما ذكر من راقوه لا مثله هو كلام التام فظهر منه ان المراد بالتمام اذ يكون
على حاله يمتنع الاضافة معها وانه التمام اربعة اشياء التنوين لفظا او تقديرا كما في المبني وغير المنصرف
ونون التثنية ونون الجمع والمراد به ما ذكرنا وقد عرفت صاحب اللب متمما كحوالزيدون وحسنوه وجهه
والحق انه ليس من هذا القبيل والاضافة ثم ان الكلام التام قد يكون من عامة زيد له وقد يكون لا زما فالاول هو
الاسم التام بالتنوين ونون التثنية والجمع لانك تقول في راقود خل اذا اردت خلا بملابسة
واذا اردت صلاحه فلا يجوز الاضافة وتقول في منوان سمنا منوا سمن وقفيزان برا قفيز ابر
اذا اردت برا يملأ هما وكذا في منوا سمن وانما جاز ذلك في الاضافة تخفيفا فلا مانع فيها فيضاف
هذا في التنوين لفظا واما تقديرا فلحكمه انه لا نم اه كان مبنيا واه كان معربا فاه كان اعمل التفضيل
لا يجوز الاضافة والا فالاضافة واما الذا هو لا نم فهو التام بنون الجمع والاضافة لو ليس كذلك
يقول ليس عشرون ودرهما عشرو صم يعني اذ فيه نون الجمع كعشرين وثلثين مثلا لا يجوز اضافته لانه

لواضيف فاما مع النون او لا معها وكلاهما لا سبيل اليه اما الاول فلان اضافة
نون الجمع وذلك لان عشرون اسم موضوع لمضاف عشرة وليس بجمع على احد مسلم ومسلمين اي ليس
بجمع عشرة على انه عشرة ثلاث مرات كما انه مسلمين جمع مسلم على انه مسلم ثلاث مرات لانه لو كان كذلك
اي كان جمعا للعشرة على حد مسلم ومسلمين لوجب ان يقع عشرون على اللغو لانه عشرة ثلاث مرات واللغو
على ثلاثة ثلاث مرات فيقع على ثلاثة انفس فلما اختص عشرون بعشرة دون
وثلاثين ثلاث مرات عشرة علمنا انه اي عشرون او ثلاثون لهم موضوع مع الواو والنون لهذا
العقل المخصوص فاذا كان عشرون موضوعا مع الواو والنون لهذا العقل المخصوص فيمتنع ان يوجد
بدون النون الا فيما حكاه الكسائي عن بعض العرب من قولهم عشرو درهم وكان عليه بعض النحويين
فلجاز ذلك في بقية العقود وهذا دليل على ما ذكرناه من قبل فلهذا الدليل المذكور قيل اما اي التام بنون
الجمع لانم ولا يرد عليه حسنون وجوبا على انه يجوز حسنون وجوبا لان ليس فيه لحن وقدم
وكذلك الاضافة اي وكذلك الكلام التام بالاضافة لانم لانك لا تقول في ملؤه عسلا ملؤ عسل
لانه مضاف اليه المفهوم يمتنع ان يضاف اليه مرتين لانه لو جاز فاما مع بقاء المضاف اليه فهو ممتنع
كغير المضاف اليه ضاربا اه حصل الغرض بالاضافة من المضاف اليه الا والا فيضع الا وان حصل بكل
منهما لزم الاستغناء بكل منهما عن الآخر والامكان غير مضاف وقد فرضنا كذلك هف فيمتنع اه يضاف
الكلام التام بالاضافة والا نه لو اضيف فلا يخلو اما ان يضاف المضاف او المضاف اليه او كلاهما فالاول
فاسد من جهة اللفظ للفاصل او من جهة المعنى لفساده الظاهر وهو على التمرة شاة زبدا والثاني ايضا
فاسد لفساد الغرض تبيين التمرة بالزبد في تلك الصورة وانما المراد تبيين شاة بالزبد والثالث
ايضا فاسد لما مر من الوجهين المذكورين لحاجة الوجهين هذا واما الكلام التام بالتنوين المقدر فحكمه
حكم الكلام التام بالاضافة وبنون الجمع فلا يقال في خمسة عشر رجلا خمسة عشر رجل لامتناع جعل
ثلاثة اشياء كاسم واحد لفظا ومعنى واما كم الخبرية فللفرق وكم الاستفهامية في بعض الصور فللشبه
واذا عرفت هذا فاعلم ان عشرين المتن الكلام التام بالتنوين بقولهم مليء السماء موضع كف معا
فيه نظر لان الكلام الذي فيه التنوين هنا اي في هذا المثال اعني كف لا ابهام فيه فيبقى بالنصب جوابا
للتبيين وضميرا فاعله راجع الى الابهام واما الابهام في قوله موضع مضافا الى الكف فالمقصود

بالتمييز هو الموضع لا الكف نفسها فالموضع مضاف إلى الكف وإضافته إليها يمنع الجر فوجب النصب كما يمتنع إضافة
الملئ في قولك ملؤه عسلاً فاة قلت الموضع وحده أي من غير إضافته للفم بخلاف الذي كان التمييز المحلوم
من المساحة إذ لا إبهام فيه ثم كما لا إبهام في الكف وحدها وإنما يحصل ذلك المبهم المذكور من بعد أن تضيفه إلى
الكف وهذا غير كاف في اقتضاء التمييز لأن شرط ما تم بالإضافة فيه وكذلك يوجد الإبهام في نفسه من غير في العلم
كما في الاسم التام بالتنوين والنون فلا يصح التمثيل به أيضاً قلت كذلك الملئ يعني لأنه إن شرط ما تم بالإضافة
في اقتضاء التمييز أن يكون الإبهام في نفسه من غير واسطة كما في الاسم التام بالتنوين والنون لأنه لو كان
كذلك لما اقتضى الملئ عسلاً فاة التمييز فينصب لأنه مثله حذف الفعل بالفعل لا يريد أن الملئ لا يتم
في الكيل فيه حتى يضاف إلى شيء مخصوص كالإناء وإلى ما هو مكيال معروف كالرطل وغيره كما التزم يتم يعني
المساحة في الموضع الذي يقتضي لأجل التمييز حتى يضاف إليه كف وغيرها لما هو شرط في التام بالتنوين والنون
ليس شرطاً في التام بالإضافة فإذا أريد في مثيل الإضافة أولى منه في مثيل التنوين إذا العامل في التمييز
هو الاسم التام بالإضافة لا الاسم التام بالتنوين لأن أعمال الاسم التام النصب مشروط بما يقتضيه التمييز والمعنى
أن المقتضي للتمييز هنا أي في موضع كف سحاباً هو الموضع مضافاً إلى الكف لا الكف لأنه الإبهام فيهما
في الكف وفي بعض النسخ لأن الإبهام فيها أي في الإضافة دون المضاف إليه وفي بعض النسخ فيه أي في
الموضع مضافاً إلى الكف دون الكف يدلك على هذا أي أن الإبهام في الكف إنما كان لوجيت بالكف متونا
غير مضاف إليه شيء لفظاً وتقديراً نحو ما لغلام مثلاً لم يقتض التمييز البتة ويدلك أيضاً على هذا أنهم
شبهوا موضع كف سحاباً بضرب زيد عمرا في أن موضع مضاف إلى الكف ناصب للسحاب كما أن ضرب
مضاف إلى زيد ناصب لعمرو فوجب أن يكون العامل هو المضاف لأنه هو الشبيه بضرب للمضاف إليه
وهو الكف قال الشيخ عبد القاهر وأما سحاباً فقد انتصب هنا أي في قولك ملأ في السماء قدر راحة سحاباً
من وجهين أحدهما ثبوت التنوين في راحة والثاني الإضافة أي إضافة قدر إلى راحة فأوقع عليه
الشائع إشكالاً من وجهين فقال في الوجه الأول وهذا أيضاً عجيب يعني أنه هذا الكلام ركيكة
ظاهرة وخلله بين فكيف صدر مثل هذا الكلام من هذا العالم التحرير وهذا أيضاً يقضي منه العجب فذلك
لأن أراد بهذا القول أن العالم في التمييز هو الاسم التام بالتنوين والاسم التام بالإضافة أيضاً فهذا
يؤدي إلى أن العامل عاملين في معمول واحد وهذا مع أنه غير معقول لأنه يلزم أما الإعراب بأعراب بين

مختلفين وفي بعض المواضع أو عدم استقلال كل من العاملين والمفروض خلافه هف تماً انعقد الإجماع
منهم أي من أئمة النحويين على رفضه وتركهم ثم قال توضيحاً للرفض الآتي أنا نجوز لواحد منهم أي
غلب عاملاً ح وللآخر توجيهها على معمول واحد حيث يمكن إعمال منهما فيه وهو في مكانه لو لم يعمل فيه
الآخر فإن عاملاً ن يشتمل كل عامل والمراد بالمعمول المظهر والمراد بالعاملين المختلفان مطلقاً فالعمل
باتفاق منهم لواحد منهما الآخر اختلفوا في أن العمل لأيهما الثاني عند البصريين مع جواز إعمال الآخر
أقرب الطالبين إلى المطلوب والأول عند الكوفيين كذلك الأخفش والأطالبين واحتياجه إلى المطلوب
أقدم من احتياج الثاني إليه والمراد بقول الفراء مشركه العاملين في المرفوع فأداء إلى هذا يحتمل أن يشركهما عبد
القاهر في المنصوب وقال في الوجه الثاني على أن المنون هنا أي في المثال المذكور لا يصلح عاملاً لما بينا
أن شرط إعمال الاسم أنه يكون مقتضياً للتمييز إبهاماً وقد انتفى أي عدم هذا الشرط هنا أي
في المنون ولعل كلام الشيخ عبد القاهر هو الذي عبر عنه المصنف بقوله جعل العامل الاسم المنون لأنه الشيخ
لم يجوز هنا النصب من وجهين جعل المصنف الأقرب عاملاً عليها هو مذهب البصريين في اقتضاء
إذا رد بهما على مقتض واحد فالعمل الآخر منهما أي لآخر المقتضين وجوزا أي بثوتا في الموضع المتنازع
فيه الآية فذلك أي جعل الأقرب هنا عاملاً حفظ فنا أي من المصنف ظهر بادي تأمل فيما ذكرنا
من أن شرط إعمال الاسم التام لاقتضائه التمييز إبهاماً فإذا السبيل إلى جعل الأقرب هنا عاملاً
فلا يتم العامل فلا يصح عد من هذا الباب **قوله** ويقال للثلاثة الأولى مقادير جمع
مقدار وهو ما يعرف به قدر الشيء ومبلغه للشيء فإن قلت كيف قال المصنف في المتن ويقال للثلاثة
الأولى مقادير وقد ذكر في بيانها بأربعة أشياء حيث قال هي أي الثلاثة
التي يقال لها مقادير المساحة وهي ما يعرف به قدر المسموح من بسحت الأرض مساحة إذا ذرعتها
والكيل وهي ما يعرف به قدر الكيل والوزن وهي ما يعرف به قدر الموزون والعدد وهو ما يعرف به
قدر المعدود وشل هذا الأعمال شيء يجعل شيئاً لا يصلح جعله عليه مثل الإناء فرس قلنا أنه المصنف قسم الاسم
التام الذي ينصب التمييز أربعة أقسام وهي المنون الذي تمامه بالتنوين وما فيه نون التثنية
وما فيه نون الجمع والمضاف الذي تمامه بالإضافة ثم قال ويقال للثلاثة الأولى مقادير أي لما فيه التنوين
ونون التثنية ونون الجمع وللأخير مقياس أي ويقال للمضاف فيما ذكر من المثال مقياس وما ذكر بعد

وكذا اربعة اشياء لا ينابي كوزا مادجع اليه ضمني الفصل الموضوع على ثلثة اقسام الوزن والكيل والذراع والعدد وهو
ما تم بنفسه التثنية اعلم ان المص جعل الوحدة من اقسام المقادير اقتداء اسماعيل الكرخي وابن الفضل
والامدي وصاحب اللب قسم المقدار حيث قسم المفرد الى مقدار وساحة ووحدة اتباعا لابن مالك
وابن يعيش وابن عصفور وانما سميتها لانك اذا قلت لي ملوة عسلا فقد قدرت ما عندك
من العسل على هذا الاناء وكذلك شبر رجلا من القماش لانك قد قدرت ما عند الرجل بزيد مثلا بخلاف
لي منوا من سمنا فقدرت ما عنده من السمن بالمنوين ولم تقدر شيئا قوله والتمييز يتالى التبيين والتفسير
والمميز والمبين والمفسر رفع الابهام عن المفرد كهذا ايه كما ذكر في امثلة المقادير والمقياس قال الرضي
اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة كما يقال الخبر اما مفرد او جملة وعلى هذا المعنى
فالاسم المضاف والاسم المثنى والاسم المجموع من قبيل المقادير وقد يذكر ويراد به ما يقابل المضاف مثل ان
يقال المنادى اما مفرد او مضاف فعلى هذا غير المضاف من اقسام المقادير وقد يذكر ويراد به ما يقابل
المثنى والمجموع كما يقال الاسم اما مفرد او مثنى او مجموع فعلى هذا يكون غيرهما من اقسامها والمراد منه اي
من المفرد ههنا ايضا في قوله والتمييز رفع الابهام عن المفرد المعنى الاول من معانيه وهو ما يقابل الجملة فكونه
مذكورا من مقابل الجملة اذا تقرر هذا الاصل فاعلم ان التمييز رفع الابهام وهذا يعم جامع لتمييز كل اسم
بينهما اشتراك معنوي ثم فصله وبينه ان هذا يعم قسمين فقال ثم ان الابهام اما يكون في الاسناد او
في احد طرفيه اي المسند والمسند اليه فالتمييز الاول وهو يسمى تمييزا على الجملة سواء كانت في جملة حقيقية
او في شبهها ويقع بعد تمام الكلام اي بعد استقلاله اكانه نحو طاب زيد نفسا فالابهام هنا اي في
طاب زيد نفسا في اسناد الطيب الى زيد لان في الطيب على الانفراد ولا في زيد على الانفراد فيدتسامح
وتساهل لان اصل النسبة معلوم محقق لا ابهام فيه في طرفيها وانما الابهام امر يتعلق بالنسبة فانه
بعد طاب زيد نفسا طاب امر مبهم لم يفسر ثم يفسره ذلك الامر بنفسا او غيره فالمبهم في الحقيقة هو
الذي المنسوب اليه لا النسبة فان كلا من المفسرات بعد تفسيره المنسوب اليه المجهول للنفس
النسبة ومرادهم بهذا القول هذا او من ههنا فصل التمييز اما عن ذات مذكورة او عن ذات مقدرة
خصوا الاخير بهذا الاسم لكونه بعد تمام الكلام بخلاف القسم الاول مما يرفع الابهام المستقر عن الاسناد
لان في التقييم يذكر امر جامع وامر مميز فباعتبار اعتمادها يحصل التعريف والمميز انما يعني ما يكون

في احد طرفي الاسناد وذلك بستة مميزا عن المفرد ويقع بعد تمام الاسم باعتبار اشياء مذكورة نحو عندي راقود خلا فالابهام هنا
في الراقود لا غير فارتفع بقولك خلا ما يبقى في الابهام
عن احد طرفي النسبة ثم شرح الباب كما
بحسن عناية الله تعالى عم نعم
كتبه فقير الى عفو القدير وقت العصر
تاريخ سنة
٩٦٨

شبكة الألوكة
www.alukah.net

شبكة
الألوكة
www.alukah.net

شارح المصباح كصاحب الايضاح اشار الى جواب ولا يجوز ان يكون اي جاعل على وصفانه فيكون من اجراء
الكون وصفا له لكون الاضافة اي اضافة جاعل الى النحو غير محضة لكون نهايته اللفظ فقط لانها اي
هذه الاضافة اضافة اسم الفاعل الى مفعوله قوله على معنى انه يجعل النحو في الكلام كالملح في الطعام
اشار الى علة كون اضافته اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وانها في حكم الانفصال لكونه على ذكر او اما
بمعنى الحال والاستقبال ومر شرطه الموصوف والصفة اه يطابقا تعريفا وتنكيرا لامتناع كون الشيء
الواحد شايعا ومخصوصا بخلاف البدل والمبدل منه اي المتبوع والموصوف بخلاف البدل والمبدل
حيث لا يشترط المطابقة بينهما الا انه لا بد في ابدال النكرة من المعرفة اه يكون النكرة موصوفة ليتحقق
وفكر لان البدل مستقل بنفسه كانه ليس من التوابع الا ترى انه لا يجوز مررت بزيد منه بمعنى انه
شيء واحد خلافا لمن زعم انتلافهما توبيخا وتنكيرا لخروج عن حد المتبوعية ولزوم الاصالة بالمفهوم
كون الشيء الواحد معرفة ونكرة في حالة واحدة وتمام البحث سيجيء في بحث التوابع اه شكاه الله
اعلم ان حاصل كلام الشارح الاستدلال على عدم جواز كون جاعل وصفانه تبعا بثلاثة من الشكل
الاول صغراه ما دل عليه قوله لكون الاضافة الخ وكبراه ما دل عليه قوله ومر شرط الموصوف الخ ونتيجته
ممنوعية ذلك الاعتبار واما مر حرمة اللفظ فقوله ومر شرط عطف على كون الاضافة مر حيث
الخ وقوله بخلاف خبر مبتدله محذوف وقدم تقديره وينظر ما ذكره صاحب الكشاف وفي
بعض النسخ ما ذكر في الكشاف في قوله متعلق بذكره وعلى النسخ الثانية بدل اشديدا العقاب على
قوله وبه يتعلق قوله بعد قوله من الله العزيز العليم وعلى كليتهما يجوز ان يكون الباء في قوله بانه بمعنى
من الله دون الصفة بمعنى من البيانية ويتعلق بذكره وانما خص الشارح الاستشهاد قوله شديد
العقاب بين ما يقع بدلا من الله اعني غافر الذنب وقابل التوب حيث هما بمعنى الاستقبال بشهادة
قوله تواب الله يغفر الذنوب جميعا وقوله تم هو الذي يقبل التوبة عن عباده لان صاحب الكشاف
ذكر انهما يجوز ان يكونا وصفين لان ما اخبر الله تم به فهو في معنى الزمان الآتي كائنا واقعا في الغابر اه
في الزمان المستمر لان صادق القول حقا واما الصفة المشبهة فان اضافتها ابدا لفظية لانها تقع
دايما وفيه ما فيه ولهذا ظهر جوابا ما قال ابن الحاجب في الامالي من ان لا يجوز ان يكونا وصفين
على ما ذكرنا فاورده من الابهام ايذانا بان التعريف غير حاصل في هذه الاضافة اصلا لكونه نكرة

في تقدير الانفصال لان التقدير شديد عقابه بمعنى لوجود الانفصال لفظا لا يقال اللام اذا جاعل
هنا نكرة قوله لكون اضافة غير محضة قلنا لم كان اذا كان مضافا الى معمول وهو على لا يجوز ان يراد
به الماضي او الزمان المستمر غاية لما في الباب انه حينئذ يكون مضافا الى مفعوله وذا يستلزم اضافته
الى معموله وانما بقي قوله اضافة اسم الفاعل انما يكون غير محضة اذا اريد به اي بما اسم الفاعل
المضاف الحال او الاستقبال فيكون اذ اضافته في حكم الانفصال واما اذا قصد به اي باسم
الفاعل المضاف معنى الماضي نحو زيد مالك عبيد امس او زمان مستمر اي يشتمل على
الازمنة الثلثة نحو زيد مالك العبيد كانت الاضافة حقيقة اي معنوية اما على تقدير الاول
فلان اضافة جاعل لا يكون من في تقدير الانفصال لانها ليست الى معموله حيث الشابهة كاملة
مفقودة وهي ناقصة غير مؤثرة عندهم واما على تقدير الثاني فلكون معنى الاضافة موجودا
فيه اعلم ان اعتبار الوجهين انما يكون الاضافة لفظية وكونها معنوية اذا قصد به الزمان
المستمر مما يختلج في صدري حتى ظفرت بنص من قبل صاحب الكشاف حيث جعل
هذه الاضافة في موضع لفظية وفي آخر معنوية وانما قال في المثال الاول العبيد باللام
الموجبة للاستغراق فيكون في اللفظ ما يشعر بالاستمرار فالمعنى زيد متملك لانه يكون
مالكا لكل عبد بعضه في الزمان الماضي وبعضه في الحال وبعضه في الاستقبال كذا قيل
في بعض النسخ زيد مالك عبدا في المثال الزمان الماضي فافراد العبد وهو المطابق لما
ذكره في الكشاف فيفيد العبيد في المثال بصيغة الجمع اشعارا بما ذكرنا من الاستمرار مع وجهيه
وقيل كلامه تظل لانه جعل اللام قيما للخاص حيث قال زمان ماض او زمان مستمر
وعلى تقدير اراة ليس بينهما عموم وخصوص فيه نظر من حيث اخص وهو اراة الزمان المقترن
بالفعل ومشابهها تتناول الشهور الثلثة ماض وحال واستقبال واذا كان جاعل مقترنا
بزمان مستمر يكون الزمان المقترن اربعة وبهذا خلاف المشهور اقول الشارح ليس
في صدد التقسيم بل في صدد الارادة ومنشاء الغلط الجهل بالفرق بينهما والمشهور
ان الزمان المقترن بالفعل ثلثة لان المشابهة لا يقترن بها فضلا عن الشهرة وقيل
يلزم على ما ذكروا ان يكون اضافة الصفة المشبهة محضة اذا قصد بها زمان مستمر اقول

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مستفف على جوابه اذا اوجبت التوبة الى التعرض لاكلامها واذا كانت الام كما ذكر فليجز وقوع جاعل
صفة لله والمعنى اي والعلامة المخ فيستلزم جاعل المعنى لان جعله النحو في الكلام كالملح واللام
يشئ قد وجد قديما وكل شئ قد وجد قديما بمعنى الماضي فجعله هكذا بمعنى الماضي فانه قلت لا يكون زاة يكون
جاعل مرادا به زمانه من الازمنة الثلثة لكون فعله تعالى قديما قلت كونه بمعنى زاة بالنسبة الينا لا لذاته
ونظيره اي نظير جاعل اذا قصد به زمانه مستمر كانه قال والمعنى هنا على المضي او على الاستمرار ثم قال
ونظيره قوله تعالى يوم الدين حيث اوقع مالك صفة لله تعالى حيث هنا للتعليل فانه قلت
كيف يصح ان يكون مالك يوم الدين مقصودا به زمانه مستمر ويوم الدين آت قلت المالك
بمعنى القادر فمعناه قادر يوم الدين باه يوجد بمشيئته شاء وكيف يشاء لانا نقول هذا
اي كون اسم الفاعل بمعنى الماضي او بمعنى الزمانه المستمر لا يستقيم فيما نحن بصدده اي بقرينة
وذلك لان اسم الفاعل هنا لو لم يكن بمعنى الحال والاستقبال لما عمل عمل فعله والتالي بط لانه
وقد عمل عمله فيكون بمعنى الحال او الاستقبال الا استثناء فيتعين التالي فينتج نقيض المقدم فلتعم
هذه النتيجة الى المقدمة الاخيرى وهي كلما كان بمعنى الحال والاستقبال يكون اضافته غير محضة
لينتج قولنا وكلما كان اضافته غير محضة يكون اضافته في حكم الانفصال ليكون اضافته غير
محضة وكلما كان اضافته غير محضة يكون نكرة وكلما يكون نكرة لا يكون صفة للمعرفة فجاعل
لا يكون صفة لها وهو المطلوب فانا قلنا انه اي جاعل قد عمل عمل فعله شروع في بيان استثناء
بعض التالي وهكذا لان جاعل هنا اي في جاعل النحو من الجعل بمعنى التصيير اما حال من الجعل او صفة
على تقدير المعرف بم مقدرا وهو اي الجعل بمعنى التصيير ماض فيما نحن فيه والا لم يكن من بقية
التي ذكرها النحاة بناء على لان دخوله على الجملة الاسمية لبيان ما هي عليه وذكرهم السبعة لا ينافي
لحاق العشرة المستدعية للمفعولين المتنعة الاقتصار على احدهما قولهم المتنعة الاقتصار
صفة سببية لافعال القلوب لان المعنى المتنع اقتصارها فتاء ينشئ بنقل الصفة اليد بعد الاضافة
كما في هند جايلة الوشاح ووجه الامتناع سيجئ في بابها انشاء الله تعالى وبهذا اندفع قولهم لان
جاعل الحق ان يقاس اقتفائي صفراء قوله لان جاعل هنا من الجعل الخ وكيف انه قوله وهو من افعال القلوب
ونتيجته مطوية وهي قولنا فجاعل من افعال القلوب صفة كذا وكذا وقد عمل في الله وهو

زمانه وحدثه نصب على الحال واه كان من الهاف خبرا لكنه منه مفعولا معنى وتقديرا اي
اما ان تجعل ومدة في قوله كالملحاة جعلناه اسما او الجار والمجرور متعلق المحذوف
اه جعلناه حرف جر قوله بشهادة نحوي الكلام وهو تعلق قوله كالملح بقوله جاعل
النحو ونحوي الكلام معناه يقال عرفت في نحوي كلامه متعلق بعمل فقوله وهو اما الخ
الى قوله حرف جر جملة معترضة واذا عملي في المفعول الله عملي في المفعول الاول وبهذه جملة
فعليه في صورة جملة شرطية معطوفة على جملة فعلية سابقة فاذا ظرف متعلق بقوله
عمل وقدم لدلالة على معنى الشرط فمعناه وقد عمل في الاول وقت عمله في الثاني الا
اياه والا هنا اثبت مطلوبة بما تقدير لانه جاعل هنا من افعال القلوب وكل ما هو من
افعال القلوب اذا عمل في الله عمل في الاول فجاعل هنا اذا عمل في الله عمل في الاول وبين ضمناه
بما ذكر في اول الكلام وكبواه بقوله والا اي واه لم يعمل في الاول اذا عمل في الثاني لزم الاقتصار
على احد المفعولين قيل فيه بحث اذ لا يلزم من انتفاء عمله في الاول اه لا يكون مذكورا في
الممتنع عدم ذكره لاعدم العمل فيه والاحسن اه يقال عمله في الثاني مستلزم بعمله في الاول
بمعنى يقتضيه عليه ولا يتجاوز في اه يتالك والا يلزم الاقتصار على احد المفعولين
اقول هذا من سوء الظن وعدم الفهم مراد الشارح ما احسن هذا الفوك اذ لم يكن
للرجل عين صحيحة فلا عزاه برتاب والصحيح مسقر اه والله اعلم من الاقتصار اقتضاء
العمل الاقتصار الذكر فالمعنى والا يلزم اقتصار العمل على احد المفعولين وهو ممتنع
فانه قلت هذا اذا عمل في الله وهو ممنوع لجواز اه يكون معمولا لفعل مقدر قلت لا يكون
والا يلزم اقتصار الذكر على احد المفعولين فانه قلت يحذف اذا قامت قرينة كما ذهب
اليه ابن الحاجب قلت بشهادة نحوي الكلام توجب ذلك تعرف من ذوق سليم وطبع
مستقيم فوجب اه يكون عاملا في الاول واه يكون الاضافة فيه اضافة غير محضة
وبهذا اي جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام مثل قولنا توجد جاعل الليل سكنا في اه
كل منهما عمل في مفعولين بهذا الوجه اعلم ان بين الاقتصار والاختصار فرقا باه الاقتصار
حذف المفعول شيئا منسيا والاختصار حذف المفعول على نية ارادته وبان الحذف

لدليل اختصارٌ وليفرّ ليل اقتصار رفي اضافة الامتناع الى الاقتصار دون الاقتصار اشعارٌ
بانه يجوز حذف اذا كان دليلٌ يدلّ عليه قاة قلت اجعل جاعل ههنا من الجعل بمعنى الخلق هذا منع
للمقدمة الاولى وما قبلاة هذا السؤال غير متوجه لانه على هذا التقدير لا يكون عاملا لا يحصل مقصوده
والا فلا سبيل الى الحال ويندفع بما ذكرنا من ان اضافة المعمولية لا يستلزم انتفاء الفعولية مثل اكرم
مثل جعل من الخلق في قوله تع وجعل الظلمات والنور اي خلقها وفي بعض النسخ قوله بعينه فرق
بالابتداء ولم على النسخة الاولى وجهٌ واما فرد النور استغناءً عنه بجمع الظلمة كما في قوله تع
خلق السموات والارض ولاة الظلمة اسمٌ والنور مصدر فجمعت هي لانها واجعل الجار
منصوب المحل على الحال من المعمود من المفعول الثاني لك جعل اضافته اي اضافة
محضة
جاعل النحو معرفة قلت يمكن ان يوجه الكلام على هذا اي على ما ذكرتم من وجه الاعراب
وبياة الاشتقاق لكن التزام اي التزام هذا التوجيه يكاد يعدّ تعسفا مفعول ثانٍ
ليعد من جهة الفي صفة تعسفا وهو اخذ اي شيء على غير الطريق وذلك لاة انتفاء
المقيد مستلزم لانتفاء المقيد كما جاءني زيد راكبا فاة مجيئ زيد مقيدا بالركوب
منتف بانتفاء لاة المنطوق الغير المصرح به مقتضى الوضع كالمصرح به فيكون مقصودا
بالذات فلا يمكن مخالفته في ههنا ينتفي الخلق بانتفاء المشابهة لكنه ثابت مطلقا
ولنطيكاد يشعر بانه ليس في الحقيقة ونفس الامر خلقه مقيدا كيف ومن افعال
المخلوقات ما لا يقبل التقيد نحو حققت الانسان قائما ففعل الخالق اولى فيكون
ذكر الحال ههنا للاشعار باة النحو كالملح عند الخلق وبهذا يندفع ما قيل من ان قول
الشارح والانتصاب جاعل على الحال يرد عليه ما اورده على جعل كالملح حالا من النحو
او على المدح ولا ارتفاعه على انه خبر مبتدا محذوف وجهٌ مبتدا قدم خبره وهو قوله
لانتصابه عليه لكونه نكرةً قوله تويديّ الملام اي مقويه من زايدهم اذا قواه جمع
بتويد حذف نون للاضافة والياء ايضا في اللفظ لالتقاء الساكنين دون الخط للاتباع
ولم يكسر الياء لتوالي الكسرات بخلاف التثنية لعدم كثرتها قبلها فيها قال الرضي مجرورٌ
على الوصفية لاصحابه واغاجر على ذلك اذ اسم الفاعل ههنا اي في يتويدي الاسلام

تتعرف بالاضافة لكونه بمعنى الماضي اذ تقويتهم الاسلام شيء قد وجد قديما قوله لا زال
كاسم مسعودا قال الشارح مع هذه الجملة مع سائقها غايتها ومؤخرها يقال ساق الجيش
اي مؤخره جملة معترضة بين اسم اة وهو الولد وخبره وهو واردت وفايدة الدعاء
للولد الاعم كما في قوله اة الثابتي وبلغتها قد اخرجت سعيي الى ترجاه وهي الية تقوي
في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ولا محل لها من الاعراب اما عطف على الجملة
معترضة او صفة لها على تقدير زيادة الواو والتاء كيد لصوق الصفة بالموصوف كقولهم
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وذلك لعدم ما يقتضي اعرابها اعلم اة في اعراب
كاسم مسعودا وجهين احدهما اة يجعل مسعودا خبرا للافعال وكاسم اما متعلقا به لا وهو الا
من الضمير المستكن فيه وقدم على كلا التقديرين للسجع والثاني وهو الاوجه اة يجعل كاسم
خبرا لله زال ومسعودا بدلا منه لعدم تقييد الدعاء والتقدم والتاخر اي لا زال كابنا
كاسم اذا كاة الكاف حرف جر او مثل اسم اذا كاة اسما لا زال مسعودا واغا كرره لاة
البدل في حكم تكرير العامل ويمكن اة يجعل كاسم اسم لا زال ومسعودا خبره فيكون غرضه
الدعاء على طريقة الكناية والتعريض لا الامتناع قوله لله در الظبي
تا الشارح اي حفظ وقد يراد عن ظهر القلب كذا في الصحاح ذكرهما معا لاة كلا منهما قد
يوجد بدون الاخر ولما هذه قال عنده لاة لما على اقسام فعلى بمعنى الا نحو ان كل نفس لما
عليها حافظ اي الا لوقوعها بعد اة النافية قال الجوهري واة كلا لما ليوفينهم بالتشديد
فقد قال الفراء اصله لما فلما كثرت الميمات حذفت واحدة منها وقراءة الزهري لما بالتنوين
اي جميعا وقول من قال لما بمعنى الا ضعيف في اللغة وجازت اذا دخلت على
المضارع وظرف بمعنى حين اذا دخل على الماضي وهي مبنية حيث شابهت لما الجازمة وهي
مضافة اضافة لازمة الى الجملة الفعلية بعدها ومحلها نصب على الظرفية والعامل فيها اة
ضمير ها على تاء ويل الكلمة اردت لا استظهر للاضافة الحاصلة العامل فيها جعلها كاذا وكلما
فهي مشتركة في كون العامل فيها الجواب كقولك اذا استنجد الحاشون غاثه حمدت سلوى
او ذممت النصابا وكقولك شئت تاملت لذا اي اردت تاملي وقت استظهاره والجملة

شبكة الألوكة www.alukah.net

اعني اردت فترة كثيرة الجمل بعد ما مضى لاعتراض لدفع التوهم مع ما عرفته اي مع الذي علمت
فيه وهو اي مع ما حال من الضمير المستكن في قوله مرفوعة الحل على الخبر لانه اي فاة الولد الاعز
مرفوعة حي تليظ او مريدا نا تليظ وقت استظهاره وانما قلت باحد هذين الوجهين
لبيان ان اصل الخبر الافراد وان الجملة هنا في محل النصب على الحال اي حال كونها مرفوعة حي تليظ
لا يجوز ان يكون من مقول المقول اردت انه المظم لعدم التطابق بينهما لان اردت يدل
بصراحته على الزيد الى الحال فيه وارد لجواز تقدير الشيء بلا رم واضافة المختصر
الى الاقناعي في قوله مختصر الاقناعي يشبه ان يكون من قبيل اضافة المسمى الى اسم
حوادث من سئوالد وهو ان يقال ما الاضافة المختصر الى الاقناعي لا يجوز ان يكون بينهما من الاتحاد
فيكون من اضافة الشيء الى نفسه الجواب ان مثل هذه الاضافة جايز اذا كان المراد من المضاف
المسمى ومن المضاف اليه الاسم مثل سعيد كرز ولا يجوز العكس لامتناع تعلق الحكم بمجرد
اللفظ وانا لم يجزم بذلك الاحتمال ان يكون من قبيل اضافة العام الى الخاص كخلق الدراهم
ومن اضافة الصفة الى الموصوف كاخلاق ثياب اي لما استظهر المختصر المخصوص
بهذا الاسم اي الاقناعي كما في قولنا سرنا ذات مرة اي سرنا مدة ذات مرة فحين حذف الموصوف
واقيم الصفة مقامه اخذت حكمه فيلزم ما كيلا يلزم التعييب اذ الخروج عن الوصفية و
زوال الظرفية وفيه بحث اي سرنا مدة مختصة بهذا الاسم فالمسمى هو الذات والاسم
هو المدة والضمير المجرور المتصل في بحفظه في قوله وكشف بحفظه فضلة القناعي وهو واحد
من المقنعة وهي ما تقنع به المراة رأسها وفضلة هي الجانب المرسل على وجهها ومن
عادة نساء العرب ان يسدلن وجوههن بفضلة القناعي عند الخروج وان يكشفن
عن وجوههن عند العمل فشبه للصنف الاقناعي بالمراة وصفته فيه بوجهها وجعل
الولد الاعز بفضلة القناعي وحفظه بيده الكاشفة جاز اذ يعود الى الولد فيكون من
باب اضافة المصدر الى الفاعل وذكر المفعول متروكه اي يحفظ اياه اي يحفظ الولد الاعز
مختصر الاقناعي ويحتمل ان يعود ذكر الضمير المجرور المتصل الى المختصر فيكون من اضافة اليه مرسل
اضافة المصدر الى المفعول فذكر الفاعل متروكه اي يحفظ المختصر الولد الاعز اعلم

اعلم ان كلا منهما يجوز اذ يرجح على الآخر بوجه اما الاول فلانه اذا اعيد الى المختصر يلزم حذف
الفاعل واذا اعيد الى المولد يلزم حذف المفعول ولا شك ان حذف المفعول اولى من حذف
الفاعل واما ثانيا فلان القريب من الضمير هو المختصر والمولد بعيد عنه واعادة الضمير الى القريب
اولى فيما نسيا وياه لكن لما كان مرجح الاول قويا قال في الاول جاز وفي الثاني يحتمل على
ما في اكثر النسخ وفي بعضها وجاز في مقام ويحتمل وليس بينهما مؤنة الفرق فانه قلت
لانهما متساويان لانه لا يجوز اذ يعود الى المختصر لانه حينئذ يلزم حذف الفاعل وهو غير
قلت ذكر في الفعل دون المصدر فانه قلت اعادة الضمير الى المختصر اولى لقوله يلزم
حذف الفاعل قلنا لانه لجواز اضماره في المصدر كما ذهب اليه قوم قياسا على الصفة المشبهة
قلت ذلك غير جايز في المصدر ويستقبح عليه وما ذهب اليه قوم ضعيف والقياس
على الصفة المشبهة بط قوله واحاط بمفرداته اي ادركه بمفرداته بكمالها لان الاحاطة ادراك
الشيء بكماله ومفعوله محذوف اي احاط المولد الاعز مختصر الاقناعي بجميع ما فيه من الحروف
والباء زايدة قال الشارح انتصاحفظا على انه تمييز لانه يرفع الابهام المستقر عن الذات المقدرة
اي احاط حفظه بمفرداته فعلم منه ان هذا التمييز يعني الفاعل كما يقال احاط به علما واحاط به
علما وفحوى الكلام شاهد لهذا المعنى لان التعليل انما يكون مفعولا كما ظن صاحب الاصباح
وكذا اي كانتصاب حفظا انتصاحفيا ولفظا في قوله واتقن ما فيه مفعولا لفظا الا ان
الفرق بينهما ان التمييز تمام فاعل ومعنى مفعول في المعنى اي اتقن معنى ما فيه ولفظ في القطع
اتقان الاحكام واما معرفته مع علله وضبط قواعده الكلية مع جزئياته او بمعرفته
بانتفاء الشك عنه وهذا اي التمييز في قوله واتقن ما فيه من النحو لفظا كقوله اي كالتمييز
في قوله انا وتولم واتقن ما فيه الخ كقوله كما وفجرنا الارض اي شققناها عيونا لانها
اولا بجار ورا في كونه يعني المفعول على وجه اذ بانتصابه على المفعول بها وعلى الحال او بتمييز عن
الحافظ او بانه تمييز عن الفاعل في وجه قيل وهو ابلغ مرجح هنا عيون الارض لان معناه
جعلنا الارض كلها كانها عيون تتفجر كما تشتعل الراس شيبا بالنسبة الى اشتعل شيب كما
وفي قوله واتقن ما فيه لم موصولا يعني الذي والجملة الظرفية اعني فيه صلته لكنه

مسدّ حصل او كان لانه اذا كان سادّا مسدّ الفعل وهو لا ينفك عن الفاعل فبالضرورة يكون جملة
فان قيل لم لا يجوز تعلّقه باللام وصدر الصلة محذوف قلت ذكر في الظرفية وتمامه في التحفة
فلا وفيه بحث سيجيء بيانه في الباب الثالث (الحاصل) انشاء الله تعالى من النحو بياناً لم اي لذلك اللام الموصول
لانّ اللام يحتاج الى مبيّن وانّه اعني من النحو ظرف مستقرّ وهو كائن متعلّق متضمّن معنى الفاعل
العامّة غنيّ عن ذكره لانّ العقود مقدّرة بكائن مستقرّ الحاصل انّ الملتقرة بوجوه هذه الشرائط
واللغوية بعدم احدها وقيل الظرف المستقرّ ما لم يذكر متعلّقه واللغو بخلافه وقالوا
حظّ ومحلّ من الاعراب ولم اجد في كلامهم ما يحقّقه ويبيّن عرضهم منه حتى لا يرد
عليهم شكّ الاشكاك في الاعراب المحلّي حيث قالوا بزيد في نحو مررت بزيد في محلّ النصب جاز وا
في المعطوف عليه النصب وهو لغو فاقول متوكّلاً على الله ومعتمداً على فضله انّ مرادهم
بذلك ان لا محلّ آخر من الاعراب غير هذا المحلّ لانّ لا محلّ له من الاعراب اصلاً والمستقرّ بخلاف
الا ترى انّك اذا قلت زيد في الدار فالدار في محلّ من الاعراب بمرتبة تعلّقه بالخبر الحقيقي
ومحلّ آخر غير مرتبة انّه هو الخبر بعد حذف ذلك بدليل انتقال الضمير منه فلم يحلّه من
الاعراب محلّ ما لا يخفى على ذوي الالباب بخلاف ما اذا قلت زيد حاصل في الدار فانّ في
محلّاً واحداً منصوب المحلّ جزء بعد جزء صفته على الاضافة اللفظية على انّه حال من الاسم
الموصول او من الضمير المستكن في فيه عائد الى الموصول وليتأمّل في هذا المقام حتى لا يتوهّم
التناقض بين قولنا ظرف مستقرّ وبين قولنا حال من الاسم الموصول او من المستكن فيه لانّه
قد يقدّر عندهم انّ العامل في ذي الحال هو العامل فيها والعامل فيها في من النحو على تقدير
الاول اتقن او الظرف المستقرّ اعني فيه على تقدير الكائن قيل اي شيء كان المعنى فاجاب فالمعنى
عمّا قبلها كان المعنى اتقن الذي حصل فيه وهو من النحو او زيد في صورة الاضمار تفسير الضمير في حالته
في من النحو او تصريحاً بالبيان المقصود منها على معنى الابتداء والتبعيض المستفاد من البيانية
فلو قال كائناً من النحو لتوهّم التخصيص بالتبعيض او البيان بالابتداء ولو قال وهو النحو كان
مجرّد البيان وانّما اعني من النحو لانّ كان حالاً الا ترى يفيد غناء التميز بالفتح فاويد
ونفهم كذا في الصحاح في دفع الابهام لا يقال اذا كان من النحو مميّزاً لكان بياناً لم فتح يكون الحق

اتقن لفظ النحو ومعناه لانّ المبيّن هو المبيّن في من البيانية وهذا ظاهر الفساد وايضاً
في التبيين جملة حالاً ولم يحكم بزيادته لانّا نقول الحاجة الى التحليل ولها الفاظ ومعانٍ
لانّها مكتوبة في هذا المختصر وجارية على لسان الولد الاعزّ عرضاً للقلب وقد ثبت النصّ
بعدم زيادة من في التبيين فلهذا لم يحكم بزيادته وجعلوا حالاً لانّه قال بعض المحقّقين انّ
من البيانية مع مدخولها صفة لما قبلها اذ كان نكرة والّا فالحال هو رجوعها الى الابتداء وفيه معنى
التبعيض ثمّ كلامه فانّ كان المبيّن هنا معرفة جعلها حالاً وهو حالاً ولا شكّ انّ ابتداء
اتقان الولد الاعزّ ليس في المختصر من النحو واما فيه بعض النحو لا كلّه لانّ من فيه للبيان فانقلت
هذا السؤال وارد على كون كلّ من النحو ومعنى ولفظاً تمييزاً تقديره انّ احد التمييز مستدرك اذ
الغرض وهو انالة الابهام حاصل باحدهما فلا حاجة الى الآخر فعلى هذا يكون من الاستفهام
في قوله اي فرقة للانكار اي لا فرقة بينهما اي بين من النحو في دفع الابهام هنا اي في قوله ما فيه
من النحو وبين التمييز الكائن بعده اي بعد من النحو اعني معنى ولفظاً قلت تقدير الجواب
لا نمنع انّ احد التمييزين مستدرك بل هما واقعان في محلّهما قوله اذ كان الغرض انالة
الابهام قلنا سلّمنا قوله وهي حاصلة باحدهما فلا حاجة الى الآخر قلنا لا نسلّم وانّما يكون هذا
اذا كانت انالة الابهام عرضاً واحداً وليس كذلك الا ترى انّ انالة الابهام المتوقّف احدهما عرضاً
ليس بشيء يزيل الابهام عنه الآخر اذ الابهام الرافع اياه غير هو الابهام الكائن في الاسم الموصول والابهام
الرافع اياه التمييز هو الابهام الكائن في مضمون الجملة اعني وقوع الاتقان على مفعوله ومن المعلوم انّ
ما رفع الابهام عنه الاوّل هو الذات المذكورة وما رفع عنه الثاني الذات المقدّرة وهما غيران فلا يحصل
الفائدة بهذا تقدير معناه وامّا الفاظ فالابهام مبتدأ والرافع صفته الجارية عليها النائبة لفيه لانّه
في الحقّ حال من الذي هو فاعل الرافع المعقود على الموصوف الناصب اياه وهو امّا ضمير فصل لا محلّ له
من الاعراب على رأي واما ضمير عماد محلّه الرفع على الابتداء على رأي والابهام جزء وهو مع جزء خبر خبر المبتدأ
الاوّل وانّما قلنا انّ التمييز الآتي يرفع الابهام الكائن في مضمون الجملة الذكر وهو وقوع الاتقان
على مفعوله لانّ اتقان الشيء قد يكون باتقان ظاهره وحده وقد يكون باتقان معناه وحده وقد يكون
باتقانهما جميعاً الى غير ذلك من الحامل الى ذاهباً الى ما ذكر من اتقان اللفظ وحده واتقان المعنى وحده

واتقانها جميعا فيكون الحاذ والجروسية الخ يعني ذكر ذي محل النصب على الحال من الضمير المستكن في يكون ومن الحمار بيان لذكر من اتقان أحدهما الاعلى التعيين واتقاه لغته واتقان تركيبه واتقان بعض لفظه وبعض معناه او كله واتقان بعض معناه وبعض لفظه او كله واذا وجد بعض النسخ فاذا بالفاء اذا فصل معنى ولفظا ارتفع الابهام وتبين المراد لانها مطلقتين ينصرفان الى الكمال وعاد كونه من الحمار يندفع ما قيل لايكون ههنا قسم رابع فكيف قال الخ يعني ذكر من الحمار قوله اذ اللفظ قال الشارح اي الطعم واذ يقتضي الاصل تتبع الشاة من تبعت الشيء اي تطلبت متعالم فقوله بقيته بالنصب مفعول لاغير وهي شيء باق من الطعام وهو ما يؤكل ودرعا يخص بالبر ويقال بقي من الشيء بقيته وبها يتعلق في الفم بعد الاكل من لحاظ يلحظ بالضم لحظا اذا تتبع بلسانه بقيته الطعام في الفم او اخراج لسانه غسيح به شفته وكذا التلحظ فقوله تتبع الشاة ليس على ما ينبغي ولا يناسبه وقد يكنى به عن الكلاءة الكنى به عنه اللحظ والتلحظ لانه مرادف ومتواليه فالحلقة واردة به المردوف وهو كذلك من الكناية المطلقة دون التلميح لانه لا يكنى به عن الكل عن الاكل والاعم ولو اريد به ذلك وهو بعيد لا يرتفع الاجمال ثم هو مستعار للافهام وشبيه بقدر الاستعارة في فعل على ما ذاع بي اكثر القوم وانما على ذاي المكاني فاستعارة بالكناية واثبات الاطعام استعارة تخييلية فمن الداخل على المشبهة اعني كلام الامام المحقق زايدة او للتبعيض ومن اللفظ الحمار على ما لا يخفى كانه اشارة الى المطعم والمذاق قطرة من بحر كلام الامام المحقق فعلى هذا المعنى يكون صفة لموصوف محذوف في مفعوله وقيل يعني الاعطاء يقال فلان لحظ فلانا من حقه اي اعطاه بعض حقه من التبعيض وقيل عنى التقويك لانه مرادف التلحيظ فاستعير للتعليم ومن للبيان اي اعلمك شيئا من كلام الامام المحقق وفيه بحث وانت اذا كشفت الغطاء عن عينيك واخذت الانصاف بين يديك وجدت قول الشارح هو اقوى القولين قول الدين والتقى في البين قوله والخبر للدقق قال الشارح هو الخبر في الاصل واحد الاخبار لانه ما على اضاء وفعل يجمع على افعال ويقال الرجل العالم بتخفيف الكلام اي بتزيينه وتحسينه خبر قال الاصمعي يقال للطفيل الغنوي في الجاهلية محبر لانه كان يحسن الشعر ويزينه وقيل مقلب بحر كالماء البحر يجمع الماء فكذلك العالم مجمع العلم ومما سبق الى المحيط فلذلك استعير البحر للعالم واحسن بقوله من صار علما

حيا لم يمت ابدا والفتح والكسر لغتان فيه كذا ذكره الجوهري في الصحاح لكن الفتح افصح لانه يجمع على افعال دون فعول وقال الفراء وهو خير بالكسر وقال الاصمعي الادري وقال ابو عبيدة والذي عندي بالفتح كذا يرويه المحدثون كلهم بالفتح قوله حتى يعلق منصوب بإذا المقدرة لانه حتى حرف جر او عطف على الملظ لانه حتى يجيء للعطف وعلى كلا التقديرين يرجع العلق واذا لم يكن جزءا تماما قبلها الا انه يلاقيه لانه من لوازم التلميظ والقوة مفادة لانه العلق بالطبع اقوى من التلميظ فالمعنى اردت اذا الملظ كلام الامام شيئا شيئا فشيئا يوما فيوما الى الحياة يحصل بالتدريج العلق بالطبع لانه في حين من التدريج كما في قوله وكنت فتى من جند ابليس فارتقى بي الحال حتى صار ابليس من جندي بطبعه اي بطبع الولد الاعز وهو وقوة للنفس حكم الاكمام من غير فكر ونظر فالاصل البعيد التي جيء عليها الاناة من لفظ الحلوق قال الشارح هو من لفظ ظرف مستقر منصوب الحل على الحال من فاعل يعلق وهو اسم الموصوف على ما يتفق واما يقع احتمال كونه حالا من الضمير المجرور المتصل عن الهاء يدل الموصوف اي بطلم بقوله ولا يكون زاية يكون ذكر الظرف المستقر حالا من الضمير المجرور المتصل عن لانه شيئا ما في حين الصلة لا يتقدم على الموصوف يعني لفظ من شيئا ما في حين الصلة وهو لا يتقدم على الموصول لانه بمنزلة الجزء من الموصول فاذا وقع الحال منه يكون هو ايضا في حين الصلة اذ هو تابع للمجرور وهو لا يتقدم فلم تتقدم علم انتم ليسوا الامنه وفيه خلاف ابن كيسان وسيجيء ويجوز ان يحمل على الصلة والموصول الاعتبارين فالصلة من والموصول المضمر المجرور ولا يلزم من هذا على تقديره ان يكون من الفاعل حقا لانه حين عزيز الحال فيكون من في حين الصلة لانه امتناع حين كانه من تتمة الصلة والحال من المجرور وتابع له دونه فافترقا فامتنع من هذا دون ذاك قوله فوجدت قبل عني صادفت وقيل بمعنى علمت اكثر ما اي اكثر كتبه تعاور بمعنى الاعانة الجمل والتقة يريد ان تداول هذه الكتب الثلاثة اكثر من تداول الباقية من مختصرات قال الشارح هو التعاور التداول يقال اعتوروا واعتوره وتعاوروه اي تداولوه فيما بينهم اي بينهم فهذا يأخذ وذي الوجه الذي يفهم من موصولة والتداول هو الاخذ مرة من هذا ومرة من هذا وانتصابه على التمييز من اسناد اكثر لان من تعلق الفعل به سواء كان وجدت بمعنى صادفت او بمعنى علمت الا انه اذا كان بمعنى الاول فلا يتعدى

أي بالمفاد اما الصيغ المتقدم ذكرها واللام فيه للعهد او كل من يسيفد منه واللام للجنس
وتظير قولهم خطرت لذكره يا ليتني خطرت بالقلب يخلب غين المثاق واهكاه بمعنى الذي
لكن بينهما فرق من حيث انه لا يفيد التوقيف قبل مجيئ الصلة بخلاف اللام على انه وكذلك الاعتبار
ممكن في الموصول وكونه بمعناه وللجنس الاعم لا يدفعه قوله غير مذكر فالتاء في انتفاء
عنه على انه حال من الضمير المتصل باستعفيت وهو صفة في الاصل فصناه الغايبة اي
مغايرا للمذكر اي في حال كونه مغايرا ويستوي فيه الاحوال كلها الا انه فيه معنى النفي يجري مجرى
حرفه في عدم التصرف وجاز فيه ثلاثة اوجه الاول مذكر بالذال الاي بادغام الذال المعجمة
في الذال المغيرة المعجمة بعد الانقلاب والثاني مذكر مع الذال المعجمة اي بادغامها في التاء
المعجمة بعد الانقلاب والثالث مذكر بالباء لعدم الجنية في الذات والذال المدغم
فيه منقلب من تاء الافتعال وللاصل فيها ذاكاه الفاء اذ كاه ذالا او زاء تقلب تاء الافتعال
دالا ويجري الادغام اه اكن والفك لعدم الاتحاد كما عرف في موضعه ومثله اي
مثل مذكر اذكر بالذال واذكر بالذال المعجمة وقد حكم البياة اي فك الادغام ايضا لما
ذكر نحو اذكر قوله الا ما نذر قال الرضي اسم الموصول ههنا وفي بعض النسخ ههنا
انما منصوب على الاستثناء المنقطع لانه المستثنى ليس من جنس المستثنى منه الذي هو ذكر شيء او
على البدلية من ذكر شيء بدل البعض من الكل اي لم اطو ذكر شيء الا ذكر ما نذر بحذف المضاف
متعلق بمنصوب المقدر بين او وعلى اي او منصوب على البدل من ذكر شيء بسبب حذف
المضاف لانه لو ذكر لكان كما ذكر واجب النصب على الاستثناء وانما فسرته قبل ذكر المتعلق
للتنبيه عليه قبل تمام الكلام ويجوز ان يكون متعلقا بهذا التقدير من جهة المعنى واما
مجرور على البدلية من شيء بدل البعض من الكل قيل وهذا سهو لان البدل في غير الموجب
وشبهه وسيأتي ما هو موجب الجواب انه المنفي الذكر المتعلق بشيء هو من الماية في جسم اليد
فالتهوين في مقالته لابن اخت خالته او مجرور على البدلية من مسايلها عطف على شيء
لا يخفى عليه والمعنى على الاول الا اطو ذكر ما نذر لكن من هذا الذكر عين الذكر الذي هو ذكر وعلى الثاني
الا اطو ذكر شيء مما نذر ولكان ههنا اعرابان كل منهما يحتمل الوجهين ابتداء في تفصيل او لا يبالي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الا مفعولا واحدا وهو اكثر والماية ومعطوفا ما بدا عنه واذ كاه يجيء الا مفعولا الا اكثر او مفعولا
الا الماية ومعطوفا الا انفاد ما والماية وما بعدا بدل كما فطن قوله كراهتها قال الرضي انتصاب
كراهة على انها مفعول لها وهو مصدر مضاف الى المفعول وفاعل متروك اي كراهتي اياها
في يتحقق شرط انتفاء المفعول له قوله ونفيت عن كل منها قال الرضي اي عن كل واحد منها
ما ذكر والتنوين عوض عن المضاف اليه الاولي اياه الفاء كاه الواو كاذ فوقه وكلا
اتيناه حكما وعلما اي كل واحد واحد من ما ذكر مصدرية والضمير المستكن فيه اي ذكر ضمير كلا اي
نفيت عن كل ذكر وما كاه احتمال كونه موصولا فاعل رده بقوله ولا يجوز اه يكون ما موصولة
اي واه سلم جواز ذلك كله لا يجوز لاذ كاب الحذف لانه في الجزء لا يستلزم في الجواز نظيره
ليجز يك اجرها استفيت لنا لانه الاجر المعلل للعين لانه المنفي هو التكرر دون المتكرر والا كاه نفس
المسئلة منفية قيل وللقايل اه يقول ليس انتفاء المجموع يكفي انتفاء واحد من افراده وانتفاء
الصفة متعين اقول نعم الا انها اذا كانت موصولة فالتوهم ان يتوهم ان يتوهم في بادي الرأي ما يلفي
هو المتكرر ولو هو لا يتفي عليه ظاهرا بخلاف ما اذا كانت مصدرية فلما كانت الاولى مظنة
التوهم دون الثانية كاه هو حسنا دون الاولى واه كاه جايزا والتاذ لا يدل على عدم جوازه
بل عدم حسنه قوله استقلالا للمفاد وللاستقلال المفاد قال الرضي انتصاب استقلالا اما
على انها مفعول لها لنفيت في قولي ونفيت عن كل منهما ما ذكر والانتصاب بها على الحال من الضمير
المتصل بنفيت بمعنى مستقلا او مستقلة اي حال كونها بمعناها فهو حال من ضمير المصدر لا من تاء
معنى ايضا من المفاعيل المطلقة التي حذف فعلها واجب اي ايضا بمعنى رجع رجوعا وجه
ادلة بالمفاد التكرر وهو بمعنى المصدر الاولي الفاء كاه الواو وه اسم المفعول المثل ما
تقدم فيما تكرر من ذات المستقل هو التكرر دون المتكرر وانما قال كذلك لما تقدم لانه الا علة ههنا
تغاير ذاته لكن تشابهها والمفاد ليس مفعولا فاه قيل لا يجوز اه يكون المفاد كالمفعول
لانه الاستقلال عدائي قليلا وذا لا يتصور في المفاد فالصواب اه يجعل كالمفاد اجيب
باه هذا انما يرد اه لو كان مفعولا الاستقلالي في الحقيقة هو المفاد وليس لانه مفعول له
محذوف تقديره استقلالا لافادة المفاد وفيه تامل والمراد من المفاد في بعض النسخ والله

٤١٥ ك

بسم الله الرحمن الرحيم

أن من الحروف المشبهة بالفعل الناصبة للاسم والرافعة للخبر فاسمها أحق بتفضيل الحق بحق لأمر إذا ثبت أو بمرحقته إذا أثبته أو بمرحق الفعل إذا وجب أو بالتحقيق بحذف الجار وكلها وجه مضاف إلى ما موصولة بمعنى الذي أو موصوفة بمعنى شيء وصلته أو صفته بتونين مطاوع وسع يقال وشحته فتوشحت أصله من الوشاح وهو شيء ينسج من أديم عريضا ويرصع بالجواهر وتتشده المرأة بين عاتقها وكشحيها مجيء ما بعده إلى قوله بذكره صدور جمع صدر بمعنى أوله وفي الصحاح صدر كل شيء أوله أي أوايل الكتب جمع كتاب وهو معروف والدفاتر وهي الكراريس ويتوفر أي يتكثر قولهم هم متوافرون وتوفر ونوافر بمعنى أو يتم من الوفور بمعنى التمام ويجوز أن يكون من توفر على كذا إذا كان مصروفا الهمم إليه وداعيا خواطر إلى نشره بسط من نشر المتاع بسط السنة جمع لسانة إذا كن بمعنى العضو وإذا أنث بمعنى الجارحة بجمعهم السن البادي الحاضر وبمعنى الغائب في الصحاح المبدأ خلاف المحضر والحاضر أي السنة جمع الأنام أو الأناسة والملك عليه السلام والنسمة والانعام وخبره قوله حمدا لله تعالى وطاهرا جمع زاهرة من زهرت النار وهو إضاءتها أياديهم جمع يد فهو جمع الجمع كما مر وهي في اللغة الجارحة المخصوصة والنعمة والقوة والمراد هنا الوسطى أي على نعائم المنشة التي انشرت من أشرق وجهه أضاء وثلاثة لاء هنا في ظلم جمع ظلمة بسكون اللام وهي خلاف النور والضم فيه لغة الدياجي جمع ديجور وهو الليل المظلم في الصحاح الديجور الظلام وليلة ديجور ظلماء فأجرى الدياجي مجرى الكوافي أي في ظلم الليالي المظلمات ويجوز الحمل على المبالغة في الاشراق إذ بالاضداد تعرف الأشياء تباشيرها أوايلها يقال تباشر الصبح لأوايله وكذا أوايل كل شيء وأصباحها بفتح الهمزة جمع صبح وإذا كسرت قصد به الصبح كذا في الكشاف واستنارت على صفحات الأيام جوابها في الصحاح صفحة كل شيء جانبه غرتها جمع غرة وهي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم وأوضاحها جمع وضح بفتح الضاد وله غير بمعنى كثرة المراد هنا البياض تخييل للأيادي صورة وهيئة مشابهة بصور حقيقية بهذه المذكورات فاستعارة تلك الصور بمعنى نعماء الله تعالى على كل أحد كثيرة يعرفها كل ذي عين وبصيرة لا يغبى عنه كما لا يغبى الأصباح في الظلام والأوضاح في صفحات الأيام حمدا نصب بفعل محذوف

أو بمجرد ذكره لأنه يجوز في نصب المصدر المحذوف المطلق ما يرتبط به شيء من فلاح يرتبط كذا طاء سائر الدواعي أضاف جمع مضاف العبد الحاضر المهيأ لرسوابقها بباية الاضافة العبد فحاله منها في محل النصب وعتوي أي يجلب ويستدر أخلاف المزايد جمع خلف بالكسر هو حلمة ضرع الناقة القادماة والأخر مر لواقحها يعني أن حمد الله تعالى على ما أولى من النعم صانها من أن تتلف وزادها بالكم وهذا ترشيح من أرقام السبع مثل قوله الجريري وهو يطيع الأشعاع يجوابها هي لقطة ويقرع الأسماع بزواجر وعظ ثم تماكاه أجل نعم الواصلة إلى عباده دين الاسلام وبه التوصل إلى النعيم الدائم في دار السلام وذلك بتوسط رسوله عليه السلام صلوات الدعاء له تلو الثناء على الله الملك العلام من العاجيات فلذلك قال ثم الصلوة على المتقل أي المطيق من استقل الشيء إذا عده قليلا وكاه المطيق عاد للشيء الكثير قليلا بأعباء الرسالة أي انقالها جمع عبء بالكسر الحمل المثقل معناه أنه عليه حمل شاق الرسالة وانقالها من غير إعانة ملك أو نبي آخر معه بخلاف غيره من الأنبياء فانه كان لكل نبي بني إسرائيل معين ومقو من ملك أو نبي كماكاه لموسى أخوه هرون ويوشع بن نون ولعيسى عليه السلام جالوت وطالوت ويشعون عليهما السلام المتوشح برداء المجد والسيادة فيه استعارة تصريحية حيث شبه ما غشي الأنبياء عند المجد والسيادة من بعض الأوصاف بالرداء لاشتماله على المرتدي مثل لباس الجوع محمد بجر وعلى إذ عطف بباية المستقل المبعوث من سرة البطحاء السرة الوسط البطحاء مثل الأبطح سيل فيه رقاق الحصا يريد أنه مبعوث من أشرف النازلين فيه بطحاء مكة يقال لهم قريش الأباطح وهم بنو عبد مناف وبنو عبد الدار وبنو عبد قصي وغيرهم ويقال لهم الأبطحيون أيضا ولغيرهم قريش الضواحي وهم الذين يسكنون في ما بعد بطحاء مكة لعدم سكناهم بسعيهم وهم معيص بن عامر بن لؤي وتيم بن غالب بن فهر ومحارب والحارث بنا فهر والناجز بطحاؤها خيرهم ووسطها خير حيهم فاذا كاه محمد عم مبعوث من وسطها بكونه خير حيهم المجزء بجر وصفة أخرى له بفصاحة مصاقع الخطباء الصاقع جمع مصقع بمعنى بليغ يقال خطيب مصقع أي بليغ فالمبلغ المجزء بفصاحة بلغاء الخطباء ثم كانوا قبل ما فصل البنيهم لهم فقال بالقطع عنهم وهم كل بليغ اثارا لغبار فيه وهو كناية عن سبقه لأن فرس السابق اثارة الغبار في وجه الحبوق شقاشق جمع شقشقة بالكسر شيء كالرية يخرجها البعير من فيه إذا تاج وهدر لما شبه النبي عم

شبكة الألوكة www.alukah.net

وأو وثانيا ايضا الما وأو ولما كاه احتمال كغيره البدل من الضمير المجرور بمن مسائلها ابطله بقوله ولا يجوز اه بكون مجرورا على البدلية من الضمير المجرور المتصل بالمسائل لفساد المعنى اذ لزم كون ما اندرجت بالمسائل وليس كذلك والحمل على سبيل الجامع حملا على غير وجه وقيل لزم الا بكم التسمية بين المضاف والمضاف اليه اقول بعد التسليم يمنع هذا على الوجه الاول ولم يبق تقديرا استغناء عنه بذكره تقديرا الذي هو القسم الاول اعتمادا على فهم المتعلم وكذا اي مثل محل ما في قولهم الا ما انه محل بالي فهم الا ما كاه بالزيادة مرفوعا منصوب جر محل وكذا حالا وصفة مصدر محذوف او كذا خبر لمحل منصوب جر مبتدا محذوف وقطع الستينا فانه قيل اي شيء تشبهه فاجيب انه منصوب اما على الانشاء او على البدلية من شاء بدل البعض من الكل اي الا ذو فيه كما كاه بالزيادة مرفوعا وهو منصوب على الخبرية كما كاه وبالزيادة متعلق به قدم للسجع قوله ويستفيض بغائم آثاره قال الثاني اي يفتتم الولد والمغانم بمعنى الغنائم واضافة الى الآثار اضافة بيانية من اضافة الجزء الى الكل من باب خاتم من فضة اي مغانم من آثاره وهو كما كاه المغانم هي الآثار كما كاه الخاتم هو الفضة فيه فحق الاضافة بعني من لان خاتمية جواز كون المضاف اليه بعضا للمضاف وستقف على تحقيق في بحث الاضافة انشاء الله تعالى اي الثمرات الحاصلة منها كالاذكار الآثار والثمرات الحاصلة من المختصر قوله وكسرته قال الثاني اي طويته طيا وهو ضرب الشعر على كسر عبد القاهر لان الثياب المفولة اذا اشتد طويت على كسر المقصد وكما كاه المعنى شبه هذا المختصر بالثوب المطوي وجعلته مشتملا حالا من مفعول لناه عليها مستعار جعل قوله وكسرته من كسر الطائر جناحيه اذا ضم اليه اي نفسه للوقوع وانقض يقال انقض الجدار اذا سقط عطف على ضمها وقيل على وقوع وهو ليس بجديد له علية نفسير الجوهري وتخيير الفصاح حيث قال كسر الطائر اذا ضم جناحيه حين انقض لانه فيه في الليل والاهمال فالاستعارة بتبعية قرينتها الفاعل قيجوز ان يكون استعارة بالكناية واثبات الكسر تخييلية فالمصنف شبه نفسه بالطائر ثم اثبت ما هو من لوازمه يعني كما كاه المصنف طاير في جو العلم قبل هذا المجمع حين سكن من الطيران كما كان الطائر يجمع جناحيه ثم شرع شرح الخطبة حامدا لله ومصليا على رسوله واقول قبل الشروع في المقصود ولابد بصيرة من تمهيد مقدمة فيها بيان الموضوع والمبادي والمسائل وما هيتها لغة ليكون الشروع على بصيرة فاعلم ان موضوع

كل علم ما يبحث فيه عن العوارض الذاتية في مبادية التصورية والمستعملة او التصديقية التوقف عليها اثبات المسائل المستعملة فيه المقصود من كل علم اثباتها فموضوع النحو الكلمة والكلام حيث يبحث عن عوارضها الذاتية فيه ومبادية المتصورة والمستعملة فيه مثل تعريف الفاعل والمفعول وغيرهما ومسائله التصديقية كقولك بالتصديق اه الفاعل مرفوع والمفعول منصوب واما تعريفه فهو آلة قانونية تعرف بها الاحوال الاعرابية على الكلية حالة التركيب حيث انها اعرابية او بنائية وعلى الكلام من حيث انه جملة فعلية او اسمية او اخبارية او انشائية وعن هذا ذكر في المقصود ستعينا بالله المعبود

قال المصنف الباب باب البيت سمي به لانه لا يدخل فيما بعد شمولية الابعد المجاورة عنه كما لا يدخل في البيت الابعد المجاورة عن بابه اصله بوب بدليل ابواب الاول ينقض الآخر اصله أوو لي على وزن افعل على رأي سهل من الاوسط قلبت واوا لوقعت بدليل الاول منك وجمع على اوايل واوالي اصله وَوَلِيَ على وزن فعل نقلت الواو الاولى همزة فلم يجمل على أواول للاستثقال ثم هو ممنوع عن الجر والتنوين اذ لم يضف ولم يعرف باللام صفة دون غيرها تقول لقيته عاما اول لا اوناء نيشم الاولي وجمعها الاول مثل الاخري والاخريات الاصطلاحات جمع اصطلاح وهو بنية اللغة معروف في العرف عبارة عن اتفاق طايفة على اه يسمى شيء باسم منقل عن موضعه الاول النحوية المنسوبة الى النحو وهو في الاصل القصد والطريق وفي الاصطلاح ما تذكره وافرد ها مع جمع الموصوف لجواز كلها الوجهين مع كما كاه الاختصار وقدم هذا الباب للامر قوله كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع هي كلمة في الاصطلاح واما في الاصل فهي ما خوذ من الكلم بمعنى الجرح فكما شبه تاثير النفس عند حصول معنا ما فيها عند الملاقاة وتخيلها سميت بها وفيها ثلاث لغات كما كاه القراء فعلة بفتح الفاء وكسر العين مثل تبنة وهي لغة الحجاز وفعلة بكسر الفاء وسكون العين كسدرة وهي لغة تميم وفعلة بفتح الفاء وسكون العين مثل جفنة ثم في اطلاقها على ثلثة اقسام حقيقة لا بد من التعرض لم فلذلك لم يهمل احد مجازي مستعمل في عرف النحاة لا طلاقها على احد جزئي الحد المضاف قد يتعرض به كما يتعرض يا ابن مالك بقوله تقدما وقد يتركه فهم المعنى ومجازي مهمل في عرفهم لا يتعرض فلذلك تركه كلامهم وانما قدرها اما على الكلام فكونها جزءا منه ومن قدم عليها نظر الى تاء بنت الكلام فيها من حيث اه الانتقال من حال الى حال انما هو بسبب التركيب واما على غيره فلم تقف عليها وقدم تعريفها

لانه معرفة المعرف لايحصل الابه ومن قدتها عليه تنزل الى اخر المقصود بالمعرفة ذكر ووسط المعنى للتخصيص قال الثالث دع لفظ كل ههنا ايجنح التعريف غير واقعة موقعها ما ذكرناه في لفظ كل من التعريف لاحالة الافراد نظر الى وضعها والموقع موقع التعريف لانه كلام مسوق لبيان معنى الكلمة الاصطلاحي والتعريف انما يكون للحقيقة لا الافراد فيعني انه هذا الموقع موقع التعريف الذي يكون للحقيقة لا الافراد وفي لفظ كل تعريض لها فلا يجوز اخذ ما في المعرف والذي في المعرف فهي غير واقعة موقعها لا الى ان يترك لفظ كل والجواب بان كل لاحالة الاجزاء هنا والتعريف لا يكون الا بها وبان التعريف قسمان حد ورسم فالحد لا يكون الا بها لاجزاء فاورد ما يدل على انه هذا التعريف حد وبان في ذكرها فائدة وهي دفع توهم انها مجموع الافراد لا كل واحد كالعالم ليس بجواب حيث يجوز التعريف بكل واحد واكن فانه قلت المراد الحد التام فقد ضاع جوابك الثاني واجاب اردت تغيير العبارة فذا لتنبيه على ذلك ممنوع والتوهم بان بعد اتيانه كل اذا لا ينحصر في كونه للافراد الجواب ان عبارات ارباب المتون لا يلتفتون فيها الى عبارات اصحاب المطولات بل الى صحة تركيبها وكونها على قوانين النحو واساليبها ولذكر وقع كثيرا لفظ كل في تعريفات المتقدمين فالمقصود ببيان انه الكلمة في عرفهم اي شيء يسمى بها وعلى اي شيء تطلق فالموقع ليس موقع التعريف قصدا الا بري ان جعل الكلمة محمولة وادخل الفاء والمقول بان التعريف حق بالافراد له الافراد عنه وانه قيل لان اللام قد يجيء لمعنى الباء والاحسن انه يقال ان اللام على معناها فيوضع بان التعريف اذا كان بالافراد يكون للافراد بالضرورة وقد اشير الى جواب بوجه آخر في تقرير كلام ان ثم وفي توجيهات كلام ثم التعريف مشتمل على قيود لا بد من ذكرها اولا لانها اجزاء المعرف الموقوف معرفته المتوقف على معرفتها احدها كونها ملفوظا بها اشعر بان اللفظ ما خوذ في التعريف بعض الملفوظ وهي اي اللفظ لغة مصدر لفظت الرحى الدقيق وعرفا الصوت الخارج عن الفم المعتمد على المخرج وخرج بعضهم باخذ من بزيادة القيد وقيل ما لفظ به الانسان قلت حروفه او كثرت وعم بعضهم بقولنا او كالذي في حكم مهملا كان او مستعملا واورد عليه بمنع صدق ما لفظ به الانسان على اللفظ كونه بعض الملفوظ وبان دور يا لوجوب تقدم المشتق منه على المشتق ورد بان اللفظ بمعنى الملفوظ والمكاني في الاصل مصدر لفظت الرحى الدقيق وهذا واضح كان مجازا كذا مشهور واما اللفظ كما للفظ في الغير وانما اختار المصنف

لغاية يا تي ذكرها قيل اختيار اللفظ اولى لانه اخصر وادفع للاجمال واما اللفظية فاذا اريد بها اقل ما ينطلق عليه كضرب فغير سديد لانه اقل حرف واحد واراد عدة مخصوصة ما ينتهي اليه فيه اجمال اذ لا يشعر به واذا اريد معنى اللفظ فاللفظ اولى لما ذكرنا ولا يعارض بانه قد يجيء لمعنى الملفوظ لانه اجمالا من وجهين احدهما انه للمصدر او للمفعول وثانيهما انه ان اريد الجميع لانه الاولى لاشتراكهما الالتزام فيبقى الاخصر سالما عن المعارض على انه قد اشعار بانه للمفعول كما انه قد اشعار بعدم جمعيته لانه الموقع موقع التعريف تصدا وضمنا فحصل الجواب عن ان نعم اذا اريد بالوحدة الوحدة التي اعتبرها الواضع في الدلالة واشعر بها ههنا ترتب الدلالة على الوصف المفيد للسببية اذ نفع الابرله وقيل انه للملفوظ المصدر على المفعول المعهود فيما طلاقه في محدود بالتاء كثير الاختيار كثير الاعلام الصفة غير كلمة دعاه الى اختيار اللفظة ثم اذا اخذنا اولى من الصوت لكونه اخص ومن النطق لكونه اطلاقا على الملفوظ غير شائع في عرفهم ولانه يجيء الادراك الحسي كما يكون من التلفظ والتكلم ومن القول لكونه مقولا غالبا على المركب واحتيار في التصوير بناء على انه لا يتناول المهمل بخلاف اللفظ لانه اخص كما قالا بن الحاجب القول لا يتناول مفردا لانه اما موضوعة كالمفردات الحقيقية او عقلية كما في المتولات والمجازات كما فعل بعض ليس باولى لما ذكرنا وقد اقتصر المصنف بها باللفظ عن الاربع والمراد بها ما يعم الدوال الغير الملفوظة فالدوال الستة احدها اللفظ والبواقي هذه الاربعة المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى هي الاشارة والعقد والنصب والخط فاحترز بها عنها وقد عرفت بان التعريف غير جامع لان المنوي في زيد ضرب كلمة بالاتفاق وليس الملفوظ به فلا يصلح ان يكون اللفظ قيدا والا يخرج مثل هذا عن كونه كلمة وغيرها جامع لان الياء في البحر يا لفظ دال على معنى مفرد بالوضع وليس بكلمة واجيب عنه اولا بان اللفظة في التعريف بينا ولما كان ملفوظا بها كما ان المتكلم والمنوي في زيد ضرب وان لم يكن ملفوظا به حقيقة فهو ملفوظ به حكما بدليل اسناد الفعل اليه وصحة التاكيد عليه وصحة العطف عليه مثال الجميع قولك يا اسكن انت وزوجك الجنة ومثال التاكيد قولك قام زيد نفسه او هو نفسه ومثال العطف قولك عفيف وسخي الله السلام اي عفيف وسخي بدلا كقولك قام زيد اخوك او اخوه يومئذ الحق للفصل ولزوم تعلق الظرف

بالمحلي بالام والحال كقوله تع واما الذين سعدوا ففي الجنة فالذين فيها خرج الحال فيه بالتعريف
وليس بجامد اصطلاحا فيكون جميعا بينهما وقول ابن مالك في تعريف الكلمة او منوي بناء على اصطلاح
آخر وعرفت الباء فيد الاستعلاء مراد وقد صرح به ابن مالك حذا وعنه واحترز بقوله سلم فليس بلفظ
دال بالوضع بل الدال المجموع فهو وياء وزيد سوا في انتفاء الوضع عنها القيد الثاني من القيود
الاربعة كونها اي كون اللفظ دالا على معنى اشارة الى قوله دلت على معنى فالدلالة وهي كون
الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وعرفها البعض فانها فهم المعنى من اللفظ عند العلم
بالوضع والاول اعم للفهم الى معنى لفظية اما عقلية او وضعية ولفظية اما طبعية او عقلية
او وضعية اما مطابقة او تضمن والتزام والمعنى في الاصل مصدر عنيت اي قصدت بمعنى
المفعول الى المفعول به الاكثر شذوذا وفي الاصطلاح ما يستفاد من اللفظ لفظا كان او غير
لفظ وقد احترز به اي بهذا القيد عن الالفاظ المهملات جمع مهملة وهي التي اسلفت
من الحروف غير موضوعة بازاء معنى الخ تاركة للكلمة التي كونها لفظا فذكر نحو ضرب ومحب
وحسن مثلا منصوب على المصدر اي اشل مثله وشلل يذكر اذا قصد التنويع وقولها حالي
وغيره ذكر من الالفاظ الدالة لا معنى لها مثل ديز وبيز وحص فانها امثال هذه المذكورات
وانما كان الفاظا لاجتماع عناصر الحروف لكن لا دلالة لها على معنى انما دل عدم دلالتها على
معنى اصلا فمنوع وانما دل بالوضع فلا يتناولهم ثم انه كل واحد من القيدين اعني اللفظ
والدلالة يشبه لم يجزم قطعا لاعتراض من قال لم انهما جنسه او فصلاه او اشاة الى
انهما ليسا جنسين ولا فصلين حقيقيين لان الكلمة ماهية باعتبار تركيبها واجزائها لا يكون الا
بالاعتبار الذي يكون كل منهما اي من القيدين هذا من وضع الظاهر موضع الضمير جنس الكلمة
بالنسبة الى ما يشاركها فيه اي في كل واحد منهما وفصلاها ايضا بالنسبة الى ما لا يشاركهما
فيها فاندفع ما قيل انه الجنس لا يذكر للاحتراز بل للدلالة على كمال الجزء المشترك وكذا الفصل
لا يذكر لتلك الدلالة بل الدلالة على الذاتي المميز فما يكون جنسا او فصلا لا يكون فصلا او قيدا
وذلك لان كلا من الشيئين الماء خوذين في التعريف اذا كان احدهما من الآخر من وجه يجوز
ذكره وللدلالة والاحتراز حيث الامتياز بحيث يصلح بهما فكذا هنا لان اللفظ لا يلزم انه يكون

دالا او بالعكس ويجوز اجتماعهما فذكر اللفظ جنسا للكلمة بالنسبة الى المهملات وفصلا لها
بالنسبة الى الدوال الاربع وكذا الدلالة جنسا لها بالنسبة الى الدال والدالات الاربع وفصلا بالنسبة
الى المهملات القيد الثالث من القيود الاربعة كغير ذلك المعنى الدلالة صفة لمعنى جارية على اي
فيما على الاعتماد لما على الموصوف اي كغير ذلك المعنى الذي دلت اللفظة عليه مفردا وهو كل
ما يستعمل من اللفظ المفرد الذي لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه لا يكون له جزء او جزء
لا معنى له او له معنى ليس جزء المعنى المقصود او جزء المعنى المقصود ولا يكفره الالة عليه مقصودة
هذا ما ذهب اليه المنطقيون وبالفهم اة كخويضا دب ومخرج وسكران مما لا ينحصر مركب
واما بعض النحاة فليسوا بقائلين هكذا وستقف عليه وبالي هذا القيد اشار بقوله على معنى
مفرد وقد احترز به عن مثل الرجل فانه يدل على معنيين احدهما التعريف الدال عليه الالف
واللام وثانيهما المذكورة مع الادمية الدال عليها لفظ رجل وهي كناية عن الذكورة مع بلوغ
حد البلوغ فاندفع قول من قال فيه تسامح لان رجل ذكر بني لهم جا وزغر عدا الصغر
وذكر عند البلوغ والصواب اة يقيد بهذا القيد واذا كان الالف واللام في الرجل دالا
على التعريف ورجل على الذكورة مع الادمية فهو كلمة لا كلمة واحدة لكونه دالة جزء لفظ
على جزء معناه مقصودة هكذا ذكر الزمخشري وفي بعض النسخ جار الله وفي بعض اصحاب
الكتون والكل يحتمل في حواشي كتاب ذاكه اسمه فاة قلت اليس قد خرج بقيد الدلالة
امثال هذا اي الرجل بالاقتراد الموذه بالتاء بالرفع على الفاعلية للموذه لاعتماده على
الموصوف فيه لفظ والمتفرهم في اليس إما لاكادا وللتفرير اي قد خرج امثال هذا
بذكر افراد اللفظ يتناولهما فرادا لمعنى لاة الكسوة الواحدة لا يكسوة الا الواحد فذكر الحرف
في قوله بمعنى مفرد كه قلنا اة ذكره انما يكون مفيدا كما لم يكن للاحتراز وليس كذلك
اة مثل الرجل لشدة امتزاج الحرف فيه بالاسم واتصاله به ومجاورة العامل اياه اي
من الحروف اليائي اي اللام قد تنزل اي اللام والحروف وهو جراة ومجراة لشدة متعلق
وقد قدرنا فيه الراجع ضميرا الى مثل ويجوز اة يقدر بعده اي تنزل الفيه منزلة
لفظة واحدة عرفا بحيث يصح اطلاق اللفظة الواحدة عليهما فلا يخرج امثال هذا بقولهم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لفظة بناء على ان المديضة موذنة بالافراد فلا بد من التعرض في تعريف الكلمة لذكر المفرد احترازا عما اي عرا بنا الرجل وعلى هذا اي وعلى حكمها حكم سيضرب يعني مجردا عن الفاعل ومضروب ونحوها مما جرى فيه الكلمات مجرى كلمة واحدة فان كل واحدة منها كلمات في حكم كلمة واحدة لشدة الاتصال والامتزاج فان اللفظة باطلاقها يتناول كما كانت واحدا وما هو في حكم الواحد وليس جميعا بين الحقيقة والمجاز لانها حقيقتان مندمجتان تحت الواحد المقول عليها بالتشكيك ودعاك الحاجة إلى قيد المفرد في المعنى دفعا بذا او الى الامر لهذا السؤال فانه قلت اليس التعرض لذكر المفرد في غير الالفاظ يغني عن الالتزام بقيد اللفظة بين ان التاء في اللفظة واو لم يغن عن ذكر المفرد في الميغ لكنه يغنيه اذا لمعنى المفرد لا يكون مدلولا الا للفظ مفرد قلنا لا نسلم ان مثل عبد الله علما يدل على معنى مفرد وفي بعض النسخ لا الا مثل عبد الله اي لا يكون التعرض لذكر المفرد يغني عن التنبيه على اللفظة لانه مثل عبد الله الى حاصل السؤال ان التاء في اللفظة ليست في محلها اذ يفيد ما يفيد المفرد الصفة الميغ فاذن اللفظة او لي في اللفظة وحاصل الجواب ان افراد المعنى لا ينافي افراد اللفظة فانه مثل عبد الله علما معناه مفرد مع ان لفظه متعدد فلا يلزم من افراد المعنى افراد اللفظ فانه اذا اريد تعدده على ما تضمنا والالتزاما دلالة على المعنى المفرد فانه قيل عبد الله يجب ان يكون كلمة اذ لو كان كلمتين لكان كل منهما مفيدا معنى معتبرا حالة العلمية وليس كذلك بالاتفاق اجاب بقوله ومثله لا يعد كلمة بل كلمتين بدليل انهم اعربوا الاسم الذي يضاف والمضاف اليه في نحو جاءني عبد الله ولو كان كلمة واحدة لما اعرب باعرابين مختلفين اذ الكلمة الواحدة لا يكون موجبة باعرابين مختلفين حاصل الجواب المعارضة بتقدير ما ذكرتم وان دل على ان كلمة واحدة لكنه عندنا يدل على انه كلمتان وباقي التقدير بحاله واستدل بانه لو كان كلمة كان اما فعلا او حرفا او اسما والاقسام الثلاثة هي البطلان وكذا الثالث لانه ليس ثلاثيا ولا رباعيا ولا خماسيا وليس في بنية الاسماء سداسي اذ له لا سكاكي مطلقا فممنوع واذ اراد اصيله فمسلم لكن لا ينافي انه يكون اسما لجواز انه يكون غير اصيل وايضا يلزم انتقاض حد الاسم والشك انه اذا كان معناه مفردا فاذا افرد الميغ مع تعدد اللفظ يكون ممكنا فلا يكون التعرض لافراد الميغ مغنيا عن التعرض لافراد اللفظ فلا بد من التاء الموذنة بالافراد في لفظة احترازا عن مثل عبد الله علما فانه اذا قدرت بها ذكرت الميغ في حد كلام المصنف وليه

عند بطريق آخر متوقف بيانه على مقدمة وهي ان اللفظ الواحد ما لا يقصد بجزئيه الدلالة على جزء معناه او يقصد لكن بين جزئيه شدة اتصال وامتزاج والمفرد ما لا يقصد بجزئيه الدلالة عليه فهو واحد قسمي الواحد فكل لفظة مفرد واحد من غير عكس وكل معنى مفرد واحد من غير عكس لانه الميغ المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد والواحد من الواحد واذا تقرر هذا نقول لما قيدنا الميغ بالمفرد اخرجا مثل الرجل قائل لا حاجة اليه لخروج تقييد اللفظ بالتاء ولما قيدنا بها قائل فلا حاجة اليه ايضا للاستغناء عنه بتقييد الميغ بالمفرد وتوهما بان التاء للافراد او الوحدة الملازمة فالجواب انها ان التاء للافراد بل للوحدة او لانها لوحدة الوحدة ملازمة له فلا بالتزام وحدة اللفظ افراد الميغ فانه قلت وحدة اللفظ واقعة لم يستلزم افراد معناه كما في قوله الميغ بيتا لانها قلت مسلم لكن لا بد ان يكون اللفظة كلمة مع وحدته وافراد معناه فذكرهما وذكر الميغ مما ليس بحسب ان يكون لا حتراز عن لا ان التاء دالة على افراد الميغ على افراد اللفظ الذي هو وهي بالصورة في التعريفات واما قول الشارح مثل عبد الله فقد تقدم الكلام عليه والاعتراض بالمختلفين يجوز ان يكون باعتبار المنقول عنه كما بينه قال ابن الحاجب اللفظ المفرد هو اللفظ بالكلمة الواحدة اي الملفوظ الذي لفظ بكلمة واحدة وهي معلومة تعريفا واما عدل عن اطلاقهم لما ثبت من اجزاء الالفاظ المنقول بحسب الاصل المنفصل هي عنها ولا يخفى انه نحو بعلبك وتابط شرا وغلام زيد اعلما ان منها كلمتا في الاصل فيكون كلمتين بعد العلمية ايضا فاحتاج إلى اصطلاح يلزم منه كونه كلمة وانما اتى في مثل عبد الله اعتبارية اعتبار المنقول اليه واعتبار المنقول عنه فبالاعتبار الاول كلمة واعتبار الثاني كلمتان والاختلاف في حال العلمية بانه كلمتان حقيقة باعتبار ما سبق من القول فانه قيل المركب ليس بلفظ فخرج بالتلفظ وعلى التقدير بالوضع لعدم وضعه قلت لا بالاول على ما هو ولا بالثاني لوضع اجزاء المركب لاجزاء المعنى وقولنا من قال انه الحد منقوض بالماء والهواء لانه ما من اسم الا ويمكن ان يقدر زيادة الواو وبعدا لا التاء كيد الحكم المطابق ثم لفائدة في محل الرد والانكار كما في قولهم من رباعد الاول طمع او حسد ومنه قوله ما من اسم الا وهو ينطوي اي يشتمل على معنيين احدهما المستفاد منه بطريق المطابقة وان التعريف والتنكير

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الطاء ياة عليه وكذا الفعل ينبغي على معنيين احدهما الحدث وثانيهما الزمان لدلالته على الحدث
عادة وعلى الزمان بصيغته غير وارد جزء قوله وقولنا من حالاته مدلول اللفظ الذي هو المعنى الذي يفهم
منه وهو المستفاد منه بطريق المطابقة وبسط الضمير وعرف الخبر للقصد وتداعي السائل
العاقل باية الماذكر الخ اما بطريق المطابقة او بغيرها هو قصر تعيين والمعنى اة مدلول اللفظ هو
الذي لا تتعدى من اللفظ بطريق المطابقة لا بطريق التضمن او الالتزام والمستفاد منه بطريق المطابقة
لا تتعدى مدلول اللفظ لا تتعدى فيه بل التعدد لو كان اي لو ثبت فيه وكذلك المدلول لو كان اي
لثبت كائنا في اجزائه اي اجزاء اللفظ لكن لا تتعدى فيه فلا تتعدى في مدلوله من حيث انه مدلول
وكونه مركبا بالنظر الى نفسه لا يدافعه فانه في النفس بالكلام والخبر والقضية والجملة الموضوع
كمثل زيد قايم وقد اجابا البعض بانه غير موضوع لذكر المفهوم صدق على مثل زيد قايم وهو
مركب غير مفتقر اذ يحتمل الصدق والكذب على هذا المفهوم ليس بمركب وقيل الضمير في اجزائه راجع
الى المستفاد منه بطريق المطابقة فحينئذ يكون معناه بل التعدد لو كان في المستفاد منه بطريق المطابقة
كان في اجزاء المستفاد منه بطريق المطابقة لكن لا تتعدى فيه لا المستفاد منه بطريق المطابقة من حيث
هو كذلك لا تتعدى فيه وان كان اجزاؤه متعددة اذ لا يتعدد المفهوم المطابقي بواسطة تعدد اجزائه
وهذا الوجه وان كان قريبا من الاول لكنه يعد نافرا عن السمع وابعد عن الطبع من جهة
لزوم اتحاد الشرط والجزاء وبخروجه عن الغاية وقيل الى اللفظ لكن في معنى الباء اللاحقة اليه
على الوجه الذي قدرناه واما الذي يفهم منه من اللوازم الداخلة والخارجة فلا دلالة للفظ عليه
بحسب الوضع والكلام فيه اعلم ان مدلول اللفظ الوضعي ينقسم انقسام الدلالة اللفظية
الوضعية الى المطابقة والتضمنية والالتزامية فالمدلول اما مطابقي او تضمني او التزامي
فان دار الامر بينها على الترتيب مختارا منها الاول دون الباقي فان قلت فيما ذكرت
يكون قولنا فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع قلت اشير اذا اطلق ينصرف الى كمال فالوضع
هنا هو الوضع بلا واسطة هذا هو الحقيق بالقبول فلا يلتفت الى ما يقال المراد من اللوازم
الداخلة والخارجة التوابع والتكميل والصفات الباطنة والظاهرة لتخصيص الجواب
وعموم اللوازم الخارجة والذي دعاهم اليه ذلك الاحتراز عن اطلاق اللازم على الجزء الداخل

فحفظوا اشياء وغابت عنهم اشياء على اة اطلاق اللازم عليه لغة شايع ذايع فيما بينهم واما الفعل
واة كان احد جزئيه والآخر على الآخر كما سلف من الاجزاء الاجزاء المترتبة المسموعة
والهيئة مع المادة ليست كذلك فاة قلت أليست الفينة يحصل عن ذكر المفرد بالتكلم القايم اي
الثابت في معنى من يحصل اذ من اسم واحد فيه تنكير والتكلم في اللام الواحد يقتضي الافراد فما
التكلم فيه يقتضي الافراد فانه لما قيل على معنى علم اة ذلك الخبر لا يكون الا واحدا فاثبت ان ذكر المفرد
مستدرك قلنا نعم اعلم ان نعم لتقرير الكلام السابق وتصديقه موجبا كان او منفيا طلبا كان او
خبرا مرغوبا فيه او بالعكس فخرج بصورة الكلام المنفي المصدر بهمزة الاستفهام الكلام المقدر هو المال
عنه ولهذا قالوا اذا قيل في جواب قوله ألست بربكم نعم يكون كفرا واما بلى فلنقضي النفي
المتقدم لفظا كان او معنى مع حرف الاستفهام او لا لهذا قول المتقدمين من البصريين وقد ذهب
بعض المتأخرين الى انه يجوز ان وقوعي نعم كما يقع فيه بلى وهذا مخالف لما نص سيبويه
والذي يحسن اة يحمل عليه كلام المتأخرين اة نعم لفا وقعت بعد النفي الداخل عليه حرف
الاستفهام كانت بمنزلة بلى بعد النفي تفيد الاثبات وفاقا لاة النفي لفا دخل عليه حرف
الانكار والتقدير ينقلب اثباتا اذا عرفت هذا فاعلم ان قولك اة لجواز اة يجاء على قول
المتقدمين فيقدر لا يجاب المنقلب عن النفي في اليست الفينة الخ نعم لفا قيل على
معنى لا يكون ذلك الخ الا واحدا كان لا يدل من ذكر المفرد لعدم استلزام وحدة الخبر افراد
او نعم الفينة حاصلة على تقدير كون المفرد والواحد مفترقا في الآي لكنها ليست كذلك لفاكر
اة الخبر الواحد قد يكون مفردا اي لا ينقسم اجزاء اللفظ على اجزائه وقد يكون مركبا كما اذا
انقسم جزء اللفظ على جزء الخبر مثل ضربت فانه يدل على معنى واحد حيث كان لفظا واحدا
الا اة ذلك الخبر الواحد لما ضربت مركب غير مفرد كون مدلولا للفظ مركب غير مفرد فذكر
المفرد احتراز عنه اي ضربت وعن شبهه مثل ضربا وسيضرب وبهذا التحقيق ظهر الجواب
عما قيل بقي قولنا نعم وقعت الا ساغيا لاة الاقرار يقتضي عدم حصول الفينة والكلام
حصولها تقدير وانا لا نم اة لتقدير اليست الفينة يحصل الجواب اة يكون لتقدير قولنا اذا قيل

في هذه الاقسام وليس كذلك بل في الوضعية والطبعية فتقديم اللام لزوم كونه دالا بالوضع فهم كونه دالا بالطبع لجواز اداه يكون بالنقل فعبر عنه بطريق استعمال الخطاء وتنبيها على اداه ما يدل بالنقل قد يكون لاستعماله خطأ اي مجازا فارغم ضعم كلمة بقي شيء وهو اداه غلط العامة ليس في الوضع فيخرج عنه بكلمة في الموضوع فلا شك اداه مرة قال يوسف ط يقصد ما قصد يوسف وهذا اي ما ذكر من الجاعث الى هذا شرح القيود المذكورة في هذا التعريف اعلم اداه الالماء فيها عاد على الشرط كزيد فلم يدخل الفاء خبره عند سيبويه ويدخل عند الى الحسن الاخفش كمن يربط على الزيادة فلا خلاف بينهما وما دعاه اليه وهو هو ذكر عنهم كثيرا واما قولهم خولاة فانكي نعلي مثل الاه بمعنى انتبه الفاء ويستقيم نقل به سيبويه حيث قال قد يجيء ويستقيم اداه يقول عبد الله فاضربه اذا كان الخبر مبنيا على مبتداء اما مظهر نحو الذي يأتيني فله درهم او مضمر نحو الهلال والله فانظر اليه الا على اداه الكلام خال عن الشرط بل على اداه في الكلام شرط مضمرا فادخل الفاء ليدل عليه ومنها ما يتم عليه بتضمنه معنى الشرط او بمشابهته للشرط فالواقع جزاء عن الاول واجب دخول الفاء عليه بخلاف الثاني وذلك المشابهة باداه يكون في ذلك المبتداء موصولا او نكرة لايهامها معنى الشرط والصلة او الصفة فعلا كشرط الكلمات الشرطية او ظرفا تتعلق بالفعل على الاصح وهذا دليل على اداه لدى مرتبة عنها وجواز تركه الفاء في الخبر وكذا الموصوف بالموصول المذكور وتجرد تلك المشابهة لا يكون مشتملا على معنى الشرط بل للعالم بوجد مانع عنه وهم موليت ولعل وأما لكن فلا اتفاق واداه اختلفا وقيل اتفاقا وكذا اداه المفتوحة حتى واذا تقرر هذا فنقول واما وهلت الفاء في خبر كلمة لان وقع خبر المبتداء المتضمن وفي بمعنى النحو بمبتداء متضمن معنى الشرط والمبتداء اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في جزء اداه المراد بالتضمن ههنا ثبوت معنى الشرط بالقوة بدليل ما بعده وهو ذلك على قسمين لان اداه يكون ذلك المبتداء اسما موصولا كالذي والتي واخواتها صلته فعلا او ظرفا كقوله تع الذين موصول صلته ينفقون وهو موضع صلته في محل الرفع مبتداء اسم الموصول بالنصب مفعول ينفقونه بالليل في الليل والنهار اي يجودون الاوقات سرا وعلانية اي في حالتين مصدران في موضع الحال اي يجودون الاحوال بالصدقة لحرصهم على الخير وكلما تولت لهم حاجة محتاج لم يؤخذ قضاءا ولم يعللوا بوقت ولا حال وقيل نزلت في ابي بكر الصديق حين تصدق

شبكة الألوكة www.alukah.net

على اداه ذلك اللفظ لا يكون الا واحدا سلمناه لكن لتقدير اليجاب الحاصل منه بواسطة همزة الاستفهام لاسيما الا التي الجنس والتي بمعنى المثل الاصلية شوبي والا ما نكرة صفتها او موصولة صلتها محذوفة اي لافعل شيء او الذي هو كذلك والحالة انا قد ذكرنا اداه اي مثل الرجل الخير يجوز بقوله لفظة مع قوة دلالته على الوقت فكيف يخرج بقوله مضى مع ضعف دلالته عليها والمعتمد الرابع من القيود الاربعة المشار اليه بقوله بالوضع كون الدلالة بالوضع اختلف العباد اجابه فقيل هو تخصيص شيء بشيء حتى اطلق او احس الشيء الاول افهم من الثاني الخ وقيل تعيين اللفظ للدلالة على معنى وقيل جعل او الجعل من الجعايني مع تقدم اداه يعين متواطئا عليه وقيل جعل اللفظ دليلا على المعنى قالوا الاتي احترازا عما يغلط فيه العامة وفي بعض نسخ شرح قولهم يشوم للشؤم وغيره ذلك مما يجري فوه ويغلط فيه وقيل اداة احترازا عن الخرس فانه يدل بالطبع لا بالوضع على الوجع وكذلك اخ اخ بالهاء الغير المجتمعة فانه يدل على التوجع بالطبع لا بالوضع فاه اشارة ذلك الى تعلقات والا وهي اداه يقال احترازا عن الخرسات وعما يدل بالطبع او بالعقل ولقائل اداه يقول معترضا على الاول اي على كون ذلك الوضع للاحتراز عن الخرساء الخرساء اما اداه لا يكون لها دلالة على معنى ما او كانت لها دلالة عليه فاداه كاداة الاول الباقي على اكاداة ناقصتها المعنى فاداه كاداة الواقع الاول وبالرفع على انتباه اي فاداه ثبت الاول يعني عدم دلالته على معنى ما وقد خرج بقوله دلت فاداه كاداة الخ يعني دلالته على المعنى قد دلالة اما بالوضع او بالطبع لا سبيل الى الاول فاداه قولنا يشوم مثلا لا يدل بالطبع على المعنى وهو ظن فتعين الاول فيكون كلمة لصدق تعريفها عليه فلا يصلح ذكر الوضع احترازا عنه والجواب اداة الخرساء لها دلالة على معنى لانها فاهم منه وذلك على المعنى فيكون دالا على المعنى اذ الدلالة عبارة عن فهم المعنى من اللفظ وليست تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه مخرجا عنه اي عن الوضع والا بالطبع ايضا بل بطريق استعمال الخطاء وفي بمعنى النحو لاستعمال الخطاء بالتوجيه والماكاة الفهم اي فهم معناه من لفظ حاصلا كانت الدلالة حاصلة لما ذكرنا واه كاداة ذلك اللفظ الخرساء خطاء فظاهر اداة الخرساء لا يخرج بقوله دلت على معنى واه ذكر الوضع لا بد منه حاصل الجواب اجابة الحصار الدلالة اللفظية في الوضعية والعقلية والطبعية ليس بدليل قطعي بل استقرائي فثبوت هذه الدلالة في اخرى غير هذه ما يمنع لجواز اداه يكون غير تام هكذا قيل انما يصح اداه لو حصرت تلك الدلالة

أربعين الف دينار وعشرة الآف في الليل وعشرة الآف في النهار وعشرة في السر وعشرة في العلانية
ابن عباس فنزلت في علي نفسه فانه لم يكن له الا درهم فتصدق بها هكذا فلهم اجرهم عند ربهم الجملة
في محل الرفع على الخبر للمبتداء ودخل عليه الفاء وقوله مع ما اسم موصول بكم ظرف مستقر صلته
وهو مع ما صلته في محل الرفع على الابتدائية من نعمة بيان لما وجرور متعلق به ودخلت الفاء لعلم
اة الجزاء لابد واة يكون جملة فالمسبب اما مضمونها او الخطاب بها فالاية الاولى من الاحتمال الثاني
من الوجه وهذه الآية جيء بها الاخبار قوم استقرت عليهم نعم جهلوا مبدئها او نسوا فاستقرارها مجهولة او منسوبة بسبب الاخبار وكونها من الله فالشرط والمشروط على بابهما فاندفع
الاشكال باة الشرط وما يشبهه يكون الاول سببا للثاني في الآية الاخيرة على الكفى او يكون نكرة
موصوفة باحدهما اي بالفعل او بالظرف نحو كل رجل يأتيني فله درهم في التوصيف بالفعل
او كل رجل في الدار فله درهم في التوصيف بالظرف وكل مبتداء نكرة موصوفة بالفعل او بالظرف
فله درهم جزم محل الفاء وفي قوله كل لفظة دلت على معنى من قبيل الفاء وهو كون المبتداء نكرة موصوفة
باحدهما فاة قوله كل لفظة نكرة وقعت مبتداء وقوله دلت على معنى من قبيل الوصف فاة قبل الوكاه
الامر كذلك لقال دل بالتذكير لرجاعها للمبتدء الذي هو كل المذكر اجاب بقوله وانث الضمير المستكن في دلت
واة كله لفظ كل مذكر اعتبارا لمعناه اعلم اة لفظ كل له اعتباران اة اعتبارا للفظ واعتبار
المعنى وباحد الاعتبارين مذكر وبالآخر مؤنث يجوز اجراء الحكم على حسب كل من الاعتباريين كل
تعالم اعتباران لفظ ومعناه مذكر بالاول مؤنث بالثاني فانث ضمير في الوصف اعتبارا للمعنى
لانه ابدا يأخذ حكم المضاف اليه اة كاه مذكر اذا ذكر وان كاه مؤنثا يؤنث ومثنى يثنى وجمعا
يجمع واة اضيف اليه كل هنا وهو لفظة مؤنث فاخذ حكمه ومعنى اي قوله وقوله كل اي من كلام
وقعت في البين لبيان شرط تضمن المبتداء معنى الشرط فقوله فدخل الفاء في الخبر تتصل بقوله
الاة وقوع اي قوله جاز دخول الفاء في خبر ليتضمن له وايذانا بفاية قال ايذانا باة استحقاق
اللفظ لتعنتها كلمة انما هو بسبب دلالتها على معنى مفرد بالوضع كاة استحقاق الرجل الدرهم
في قولك كل رجل يأتيني فله درهم انما هو بسبب الاتيان حتى لو لم يأت لما استحق ذلك الرجل
الدرهم قطعا خبر اة وفي بعض النسخ لما علم استحقاقه قطعا لانه لم يأت صح سببية ولو تركه الفاء

فيها انما افاد الكلام لهذا المعنى وهو العلم بالاستحقاق قطعا حاصله انتفاء دخول الفاء علم قطعا اة
الاول سبب للثاني لانه انضم القرينة اللفظية الى القرينة المعنوية وهي ترتب الحكم على الوصف
والا لم يحتج الى ان يكون واة لا يكون لامكان الفعلية من القرينة المعنوية فعلم اة الفاء حجة قاطعة
ودلالة قاطعة على حصول ذلك المعنى لما ان الفاء تجيء بمعنى السبب وتقديم خبر كل
مضافا الى عرموصوف نحو ما جاءني من احد الا وله عندي درهم على ما ذهب اليه بعض السلف كل نعمة فمن الله
والى موصوف بغيرهما نحو قوله كل امر باطل ما خلا الله فمحظور بحكم المقابلة قوله وجمعها كلمات وكلم
اعلم انه لا بد قبل اداء ما يتكلم في انه جمع ما الواجب ان يتقدم عليه اة جمع كثرة او جمع قلة فنقول اختلفوا فيه
فقال بعضهم انه جمع كثرة وقال بعضهم ليس بجمع بتذكير ضميره ووصفه ورد بجواز ذلك في الجمع القلة
بينه وبين واحده التاء وحسن ايراده واة لم يكن مذكرا وضايف هذا لفظ ومعنا لقوله اة الكلام
والكلم والكلمات مرجنس واحد ومن اهل واحد الثاني من قول بعضهم الكلام ثلث وبعضهم الكلم ثلث
وبعضهم الكلمات ثلث اسم وفعل وحرف وتصديقا لقوله جيء به ذكر فضل التفصيل على الاجمال
من القائلين لجميعه تكلم الثاني في تعريفه فقال الكلم جمع كثرة بينا ولما وقوف العشرة بالقرينة
والكلمات اصله كلمات فحذفت تاء المفرد فيه لجمع الالتباس والرجوع ابطال الاعراب المقتضي
جمع قلة بينا ولما العشرة فما دونها الى الثلاثة بالقرينة ووجه ذلك كون كل تماعدا واذا ه
القلة والجمع السالم مذكرة ومؤنثة وانما كاه كذلك مرجوع القلة لوجوه صيغة المفرد بعينها
قوله وهي راجعة الى الكلمة باعتبارا تها حقيقة لا باعتبارا تها اسم فالمعنى الكلمة جنس تحته ثلاثة
انواع وثابت في ضمنها فاندفع الشك باة الكلمة اعم من واحد انواعها فيكون اعم من الاسم وهي
اخص منه لانها اسم فيكون اعم واخص من شيء واحد وباة تقسيمها اليها هذه الاقسام تقسيم الشيء
الى غيره والثابت في ضمن الذي ليس واحدا منها بل انها واة الكلمة الجنس غير النوع والا يرد
اة هذا الثابت مغاير لها اذ الجنس باعتبار الامر المتعقل لا باعتبار الامر الموجود فهو امر معقول
قابل للمقارنة فصول متعددة يكون باعتبار كل فصل تحقيقه غير آخر في واة اشتركتا في الامر
الكلي فالحاصل اة المغايرة بحسب الخارج ممنوعة ولها بحسب الذهن فلا استحالة وقد عرفت
معنى الجنس واما النوع فهو امر كلي تحتنا اشخاص اي هو لغة يطلق على الكلمة كرجل وضرب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وفي تخصيصه بما ليس فعلا ولا حرفا اصطلاح طارئ كذا قاله الراغب في تفسيره وفيما يلي لغات اسم
وسم بالضم والكسر فيهما اصله سمو عند البصريين فحذفت الواو واصنعها عن الحركات الاعرابية للتشفا بها
ثم نقل السكون الى السين ليجري على اليم القويم ثم اتي بهمزة الوصل لضرورة الابتداء مكسورة لانها
الاصل او كسرة السين في الاصل وكسر عند الكوفيين بمعنى العلامة والتصغير والجمع والتكسير
تدل على ان الالف اصل وما نقل من اعتقاد الكوفيين انه من المقلوبات نقل فاسد الى موضوع لا معنى
صار وزنه علقا فجاء جمعه وتصغيره وتكسيره على ما كان بعيد فيتعين به كونه سالما على النقل
او كونه علامة للتعيين يعرف هو بها وفعل سمي الكوفي فعل الفاعل وحرف سمي به لانه الحرف
بمعنى الطرف والحرف يأتي تارة الطرف او لانه من الاخوان وهو يخرج تارة الى الفعل وطورا
الى الاسم قال الثاني هو وجها لانحصار اي انحصار الكلمة في الثلثة اذ ما يقال كل كلمة اما ان يكون دالة
على اقتران الحدث باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والمستقبل دلالة وضعية او لم يكن دالة
عليه والاول اي ما يدل على اقتران الحدث باحد الازمنة الثلثة الفعل والثاني اي ما لم يدل عليه
اما ان يكون لدلالته اعراب يوجد بوجوده او لم يكن لذلك والاول اي ما يكون له ذلك الاعراب الاسم وهو
هو الحرف وقد علم بذلك حد كل واحد منها والتنزيل يلوح من انشاء هذا اطلعت على انه لا يرد
نحو القوم والعنوق وليس كالافعال المضارعة لان عدم الدلالة فيها توجبي لوقوعها في القسم
عند عدم القرائن لوجوه الاشتراك بوجود الدلالة وضعية بخلافها فانه لا دلالة لها على
احد الازمنة لا بتعيين ولا بالاشتراك بل احتمالها وجودي وغرضنا الدلالة اللغوية لا الاحتمالات
الوجوهية ولا الافعال الغير المتصرفة لدلالتها على احد الازمنة في اصل الوضع دلالة تقديرية
في بعضها وتحقيقية في بعضها وخروجها عن الدلالة الاصلية لعرض آخر من الدلالة لا يخرجها ولكن
غرضه بذلك عليه بعت انشاء وما احسنه زيدا محببا كما لا يخرجه ضاربا عن حقيقة الاسم
هو الدال على الزمان بحسب العارض وشمل المستقبل لانه يدل بنفس الزمان لانه دال على الزمان
ففعل مستقبل يدل بهيئته مستقبل زمانه ثم حده واه جعل للفعل فدلالته عليه من حيث المعقول
كقولك هو للمستقبل والماضي للحاصل وضعه انما الزمان الآتي ولا دلالة على الحدث او للحدث
المطابق له ولا دلالة له على الزمان الا بالفعل فمن ذكر كان كالحصر بحسب المفهوم كالتعريف

فقدم فيه ما هو وجودي محض وهو الفعل وآخر ما هو عدمي محض وهو الحرف لان الوجود
سابق على العدم في التصور لانه ليس عدما مطلقا بل عدم الوجود ولهذا دل عليه التزاما دلالة
العمى على البصر فاقتضى المتوسط التوسط والاولى على حدث مقترن به لانه هو المدلول جميعا ولو
جعل الاقتران مدلوله يخرج ذكره عن المدلولية لانه لا يستلزمه لجواز ان يجيء لاقتران زيد وعمرو
دونهما لكن لما كان غرضنا التعيين مطلقا بدليل ايراد الاعراب فيه ولا شك انه من لوازم الاسم
قال فكل لانه من لوازم الفعل الدالة عليها دلالة واحدة لا يعقل الا على الاقتران وقد تالو
في بعض النسخ او يقال بالنصب عطفا على قوله المتقدم في وجه الانحصار وكلمة اما ان
يكون مستقلة بنفسها او لم يكن كذلك وان اي ما لم يكن مستقلا بنفسه هو الحرف والاول
اي ما يكون مستقلا بنفسه اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لم يقترن بذلك والاول اي
المقترن به هو الفعل والثاني اي غير المقترن به الم انظر كيف اخل بالنظم العقلي بتقديم العدمي
المحض وتوسيط الوجودية المحض وتاخير المتوسط ثم فسر وابدء على اولوية التنحية
الاولى المستقلة بانه الذي يتم الجواب به فالاسم والفعل مستقلان لانه يتم الجواب بهما لجواز
زيد وقام في جواب من جاء وما فاعل وفي جواب اين قراءك الدار مثلا وعلى هذا
النفي يا نعم اه يعني ان الاسماء الموضوعة من قبيل الحروف لانه الجواب لا يتم بها بل يحتاج
الى الصلة الا ترى انك لا تقول الذي في جواب من جاءك بل تقول الذي عرفته والجواب انه
الوضع له وافتقار الموصول بحسب الاستعمال كالفعل فلا يخرجهما عن الاستقلال ولا يخرج
الفعل عنه وليس كذلك وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في تعريف الحرف وقالوا الوجه في ايراد العبارة
على حسب المعنى عنه وهو ثلاثة ذات وحدث وواسطة بينهما لايجاب او سلب فتطلع
او شك فيكون العبارة ايضا ثلاثة عبارة عن الذات وهي الاسم وعبارة عن الحدث وهي
الفعل وعبارة عن الواسطة وهي الحرف لان الحروف وصل وروابط تتلاقى بها المعاني الثابتة
والفعلية وقالوا الاوجه لا وجوه لما بينا والا كان في القلب بحيث لا يمكن التغيير عنه ولا لازم
نتف واثبات ارباب المعقول قسما رابعا سموه كلمة وجوهية لا بينا في لاة ارباب المعقول
اعتبروه مع الفعل قسما واحدا والبعد فيه كالبعد في تسمية الاسم اداة عند اختلاف

شبكة الألوكة www.alukah.net

جهتي البحث لايلزم تطابق الاصطلاحين على ان المقسم يجيء باعتبارهم اللفظ المفرد دون الكلمة وقد يجيء الفعل على ذكر وقالوا الوجه فيه ان الفعل يكون ركنا للاسناد اولا والاقل الكلمة يقبله بطرفيه اولا والاول ليس الا الاسم وان هو الفعل والثالث هو الحرف فاجمع النحاة على ذكره فمن اثبت رابعا وسماه خالفه وقد خالفنا جماعهم فلا عبرة به قوله اللام لما جاز ان يحدث عنه بعضهم جعلوه حدا واجابوا عن ورود اذ واذا باة هذا الحديثان ولهما بتميمة باة جواز الحديث عن معنى اللام سماه كاة مع لفظ الخاص اولا وقال بعضهم جعلوه كذلك لانه يتعلق الاستاع كل ما لايكون ذاته يحدث عنه قليل كلام كاين مثل المثالين المذكورين فيكون التحديث خاصة عنه شاملة بجميع افراده لاذا بتاله والجواب عن الاول باة معناه الوقت مع تضمن في والحديث عن مثله متنع لاة اللام لما تضمن معنى في يكون لازم الظرفية الذي يكون منصوبا ابدا والاخبار عنه يستلزم اجتماع الرفع والنصب متعلقين حالة واحدة وهذا يشبه لاة التضمن لا يستلزم اللزوم كلم لم تظاير تطلع عليها لو تتبعت الالفاظ المنصوبة على الظرفية في تراكيبهم ولو قالوا اذا تضمن في يكون منصوبا والاخبار بد من الحالة لا يجوز لما ذكرنا كان له وجه وبعضهم جعلوه حدا وزادوا عليه شيئا تما له منهم المصوحيث قال اللام ما جاز ان يكلم جاز ان يحدث عنه فخرج باللفظ الخاص لو كان في معنى ما يحدث عنه اي في معنى لم يحدث عنه بلفظ ذلك الاسم وفي معنى في الماضي يحدث عنه بلفظ موضوع له وفيه ايضا التظر المذكور وفيه سيأتي وبهذا سد قول ابن مالك في تسهيله فالاسم كلمة يسند ما بعدها الى مثلها او الى مظيرها وكل منهما لم تصل على الآخر وجه اما الاول فلانه ما اعتبر الاسناد المعنوي واعتبر ابن مالك احترازا عن الاسناد اللفظي لعدم اختصاص صدق ليس كذلك اذ كل اسناد لفظيا كان او معنويا يتحقق بالاسم لاة المخبر عنه في ضرب ثلاثي لفظ هو اسم لا يدل على الحدث مسماه ضرب الدال على الحدث والزمان واما ان ظانه اخذ لفظ الاسناد الاعم من التحديث والحق انه ليس بحد بل هو حكم لاة صحة الاخبار عنها وعن معناه ليس ذاتيا له بل اضافة ولهذا ذا صاحب الكشاف في مفصله وتبعه علامانه جواز الاسناد اليه وعم الشارح دفعا الاشكال فقال عرف المصنف الاسم لاة التعريف اعم من الحد والرسم بصحة جواز الحديث عنه والمراد بجواز الحديث بدليل ياسيأتي بعد اة شاء لم يسمع فلم الاعتداد عن اتيادة الصحة انه جعل المعرف للموصول الذي لا بد فيه من الاتيان بما يدل كونه صلة جملة صحيحة كذلك معلومة للصحة وتلك الجملة هنا جاز اة

يحدث عنه فلما اراد الشارح الاخبار على المصنف بتعريفه اخبر عنه بذلك على الوجه الذي اورده التعريف عليه ثم لما علم المصنف اة من الاسماء ما لا يجوز الحديث عنه كاسماء الافعال والاسماء المختصة بالنداء والمصادر للازمة للنصب على المصدرية وكالاسماء للازمة للظرفية اي للازم ظرفيتها على زيادة اللام شارد فكلم ويجوز اة لا يكون ذا بد ما فهم الظرفية ليس مطلق اللام بل اللام المعتبر وقوع الفعل فيه وهذا المفهوم معتبر في الظرفية واما فيكون ما وفيها لذكر اللام اورد ض جواب لما بقوله اي اورد عقيبه قوله اوكاة في معنى ما يحدث عنه بتنوين معنى او بالاضافة وقد اوضحت معناها فيما مر فيكون ذلك التعريف شاملا للاسماء للازمة للظرفية شرعي وحيث فانها واة لم يصح الحديث عنها للزوم ظرفيتها الا انها في معنى ما يحدث عنه فانك اذا قلت اتيك في طلوع الشمس كاة في تولك هذا في معنى اتيك وقت طلوع الشمس وكذلك الاسماء اذا قلت اجلس حيث زيد جالس وفي بعض النسخ حيث جلس زيد وكلتا هما صحيحتان الا تجوز اضافة الى الجملة الاسمية والى الجملة الفعلية اذ معناه اجلس في مكاة جلوس زيد والوقت والمكاة ما يحدث عنه نحو جاب الوقت فاة الوقت حدث عنه في هذا الموضع باة طيب واتسع المكاة فاة المكاة فيه حدث عنه باة متسع وانما مثل الاسماء للازمة للظرفية بحيث وفي وذكر التمثيل باذ واذا ايذانا للمصنف بانه لا يريد ايراد المصنف اذ واذا مفعول لايراده من قبيل اي من قبيل الاسماء للازمة للظرفية حيث يعمل اضافة اة حيث مفعول به

وفي حيث ايضا حيث قالوا حيث زيد والصواب حيث زيد بالرفع على الحكاية قاله شمام تأمل

تتعلق به وهو جاة خبر مبتدا هو ظرف لا تهما اي اذ واذا الايانا ما الظرفية لا تنصبان سيبويه على ذلك في الكتاب ايجيء اعلى عدم كونها لا تنين للظرفية فاجاز اي سيبويه اخرج زيد اذا يقعد عمرو بجر في وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وفاي سيبويه اذا سنا ايجيء المثال المذكور مبتدا في المصدر وخبرا في الظرف وذلك لا يتاتى الا اذا جعل ظرفية غير لازمة ويدل عليه تولهم اذا رجعت الواقف في قراءة من قرأه خافضة ورافعة بالنصب فانه مبتدا خبره اذا رجعت الارض وليس في خافضة ورافعة احوال ثلاثة فالمعنى وقت وقوع الواقعة صادقة الوقوع خافضة قوما رافعة اخرين وقت رجفت الارض ويمكن تخريجه على الآتي على وجه لا يخرج عن احوالها والحجاب فاصغا وما بعده اي اصحاب اليمنة ما ايمانهم واصحاب المشئمة ما احقرهم وما اشقاهم وجملها الزمخشري معمولة ليس والمحذوف اي اذا وقعت كاة كيت وكيت او معمولة اذكر المقدرة فاصغا

شبكة الألوكة www.alukah.net

اليمنة تغيير لقوله وكتم ازواجا ثلاثة واذا جئت اما بدل من اذا وقعت او منصوبة بخافضة وانشد اي قاله شمر غير ويقال استشدت فلانا شعرا فانشده وهذا يشعر بخلاف ما ذهب اليه غيره اي غير سيبويه

وبعد عديا لهف من لهف بالكسر اي حزن وحسرة تقيي والهف نفس اريده لهف مضافا الى شيء متوجع كلمة يحسر بها على ما فات قال فلست بمدركما فات بالهف ولا بليت ولا لو انني فاذا اراد لهفا من عدم متصل بقوله يا لهف نفسي اذا راح يقال راح يروح روحا نقيض غدا يغدو غدوا فالرواح مصدر وقد يكون اسما للوقت من زوال الشمس الى الليل نقيض من الصباح اي ذهب في هذا الوقت اصحابي جمع صحب وهو صاحب كركب لراكب وصحبته مثل ركبته لقاه وصحبا مثل حيا على الجايي وصحابة كشاة لا اصحاب بل هو جمع صحب مثل فرخ وافراخ ولست بلاحق بذاهب ما قبله الا على اني قبل نوح النوايح وقبل ارتفاع النقض بين الجوانح الا للتنبيه العلم بغلبة يتعدى ولا يتعدى وكذا التعليل سعيي بعد سعيي والمعنى المراد اصلاحا لي وهو خطاب لجبيبة والتثنية على عادة العرب مثل تفانيك يقال ناحت المراة ينوح نوحا ونياحا واللام للتباحة ونساء نوح ونواح ونوحن ونوايح ونايحات الارتقاء مثل الرقي الصعود من ارتقيت او رقيت في السلم بالكسر ارتقاء ورقيا ورقيا اذا صعدت النفس على معاه منها الروح وهو الراد والجوانح جمع جانحة وهو الاضلاع التي تحت الترايب وهي متمايل الصدر كالطلوع عما يلي الظهر وبين الجوانح ظرف مستقر في موقع الحال من النفس او مستقر على تقدير المتعلق به اسما مقرونا على ما قيل في مثله الاستشهاد باذا في اذا زلت وجهه انهم قالوا اذا هنا ايضا في هذا البيت من الحمل على البداية من غير تحقق ان يكون غد يبعد غد واه يكون من غدم من غد والاوجه الاخير وارد ما لك مما وقعت مفعولا به لحذف اي لا اعلم اذا كانت عيني راضية واذا كانت على غيبي وبتاء اذا على بابها محتملة ومنه قوله تعالى اذا وقعت الواقعة على تمامها وخصص ابن مالك الجر بحتى في مفارقتها الظرفية مثل قوله حتى جاء ما خلافا لابي البقاء وصاحب البسيط وجوز الزمخشري الوجهين فلا جواز لها وفتحت الياء فتقديرا لغاية وسيعلم الذين كفروا اي جهنم الى وقت مجيئهم وعلى ما ذهب اليه اناه يفتح ابوابها وقت مجيئهم وهو حق لانه ما ورد من ذلك مع ما ظاهره انه

جواب

جواب اذا فدل على انها شرطية كما دل اتفاق الفعلين على ذلك في قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها حتى اختلفوا في الجواب هل هو فتحت على زيادة الواو ومحذوف وبه قال الكوفيون اذا اجعل حتى بمعنى الفاء كما جعلوا في قولهم سرت حتى ادخل المدينة بالرفع وتقديره كونه قد دخل حتى قالوا التقدير سرت فدخلت المدينة لا حرف غاية حتى الحاصلة اذا بأنهم الظرفية لانه واقع غير ظرف مرفوعا على المبتدا وبجر بحرف الجر او بالاضافة ومنصوبا على المفعول به وكل منها ينافي اعتبار وقوع الفعل فيه فلا يكون ظرف فضلا عن اللزوم وكذلك اذ غير لازم للظرفية فانهم حملوا عليه ما تم منصوب المحل على المفعول به لوقوع الفعل عليه في القراءة متعلق بحكموا لا بوقوعه في اوايل القصص بدل من القراءة بدل البعض من القصص بالفتح اسم للمصدر غلب استعماله في موضع المصدر يقال قص عليه الخبر قصصا وبالكسر جمع قصة وهو المراد ههنا وهو اي الفعل الواقع عليه اذ كر مصدر كاذ وظاهرا مثال الظهر نحو قوله تعالى واذكر ربك اي اذكروا وقت قوله تعالى واذ قال الله اي اذكروا وقت قول الله ومثال المظهر نحو قوله تع واذكروا اذ انتم قليل مستضعفون في الارض وقوله تع واذكروا اذ انتم قليل فكثركم وعليه ذلك مما ذكر نيف الامثلة فثبت منها ان الفعل واقع عليه اذ وكل ما وقع عليه الفعل فهو مفعول به فجعله كبعض كل ظرف لازم لانه ليس بمفعول به فانه ليس بلازم الظرفية وهو الطاء ونقل المدعي انه اذ غير لازم للظرفية لانه لو كان لازما لما وقع عليه اذ الفعل لكنه وقع بالدلايل عليه فلا يكون لازم للظرفية وهو الطاء هذا مذهب جماعة من البصريين ومنهم الاخفش والزجاج وتبعهما كثير من المتاخرين لكن قال بعض الافاضل لا يجوز ان يكون مفعولا به وما ورد مما توهم ذلك كالاتي على حذف المضاف بقرينة الحال اي اذكروا خاكم او قصتكم او امركم وقرينة المقال نحو قولهم واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء ولا شمس هذا الا اذ كاد متعينا للظرفية وليس كذلك لوجود محل آخر فالظرف للازم ما لا يستعمل الا ظرفا وغير اللازم ما ليس كذلك فلا اذ لا يقال اذ اذ لازم للظرفية الا اذ اضيف اليه او يقع مفعولا به الا اذ لا يقال الا اصطلاحي على ان الظرف اللازم ما لا يستعمل الا ظرفا في الجملة واذ كذلك لانه لا يقع فاعلا ولا مبتدا بخلاف اذا فلا شاحة فيه على انا لو اصطلحنا عليه يلزم ان يكون حين من الظرف اللازمة لانه حين

اقول المعلوم من كلامهم ان الظرف اللازم الظرفية واما عدها احكاما فهي بحث ايجدي عنه نحن فانظر فيما ذكرنا في بعض المواضع

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بالفعل الهادر شبه لسانه شقشقة فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية الهادرة الصوتة
من هدر البعير هديرا اذا ردد صوته في حنجرته تشبيها لها ضربه هذا مثله للخطيل والمتكلم اذا طال
في المقال لا تفاهم صوته محدثة في الكلام وفت في عضد هو الساعد من المرفق الى الكتف وفيه اربع
لغات عضد بالضم والكسر كحذر وبالسكون وبضم العين وسكون الضاد مثل صعف كل منطبق
مبالغة ناطق وبليغ المحن وكسر ثوبه وغلبه يقاله فتيه اعضاده اذا فرق عنه اعوانه حقائق
جمع حقيقة خلاف المجاز وما يحق على الرجل ان يحميه والرابة قال ابو الفارسي الحامي حقيقة جمع
وكلهم من الاخيرين سبيل الى الارادة النادرة من نذر الشيء نذورا اذا شذ في الصحاح ومنه النوادر
اي القليل وجودها وعلى آله عطف على الله الا انه لا يستعمل الا في الاشرف خلاف كما واصحابه
مصابيح مصابيح الظلم المصابيح جمع مصباح يطلق على الثاقة التي تضيء من تبتكرها والترفق ترتيع
النهار والقدح الذي يضطجع به والراجح وهو المراد هنا ومجاديح الكرم مصادره يقال له مجاديح
السماء لانوائها التي لا تكاد تخطئ وهي ثلثة كواكب والنيران مجاديح بغير اياء الا انه اشبع كسرة
اما بعد فان نفع الادب الادباء الى النفس وادب الدرس والمراد هنا هذا العلم الذي شرع
فيه على تلك شبهوته جمع شبحة بالكسر والسكون وهو طريق الوادي ومنه الحديث ذو شبحوه وتفتق
فنونه اي تفرق انواعه عز اي قل وجوده لا كاد يوجد على الطلبة جمع طالب كرامة مطلبه مفعل
من رمت الشيء اروم اذا طلبته واستعيض صعب زمامه مقوده يقال بانفتح بالاضافة
ويجوز التصغير من شمخ الرجل بانفه اذا تكبر من الاباء اي من اجله وهو كناية عن صعوبة هذا الفن
وينبو من نبا ينبو عنه اذا تباعد وتجافى بعطف جامح العطف بكسر العين وسكون الطاء المهملة
من الاناء جانبه من الراعي الى الورد الجامح من جمح الفرس جموحا وجماحا اذا غلب فارسه
من الاستعصاء اي لاجله ويقاله ايضا بنو فلان اذا عرض اي يتباعد عليه من عنك هذا
النوع لما فيه من الموانع على ان اي هذا النوع في زماننا مطموس مندرس من طرسته
المعالم جمع معلم الاثر الذي يستدل به على الطريق مخفوض موضوع قاله وانه يخفض من شاء
ويرفعها اي يضع الاعالم جمع دعامة عماد البيت عفت اندرست وقد يجيء متعديا كقوله
عفاه كل حناء رسومه انا دمع من رسم الدار اثرها واندرست صواه الاعلام من الجادة الطريق

جمع صوة كقوى لقوة وفي الحديث انه للاسلام صوى ومناكبنا الطريق وانتكثت انتقضت
من نكث الحبل فانتكث اي انتقض فانتقض مل نوع جمع مريعة من الجبال ما كثف وطال واشتد
فتله وانتقضت قواه وتزعزعت بنيانه اي تحركت من زعزعته فتزعزع اي حركته فتحرك
وتقعقعت اندمت يقال قعقعه اي هدمه في الاصل اي كانه جعل كن وهو الجانب القوي
من الشيء واشرف من راشرفت عليه اذا اطلعت عليه من فوق على الدروس والمحق اقبل عليه
دهرشم من درست الكتاب درسا ودراسة لانه من الطلع على الشيء اقبل عليه واشرفي من راشيء
على الشيء اذا اشرف ولم يبق من حرقة اصحابه الا قوم ببلدح يحفي تاء بيت الاعجف الهزول
اي لم يبق من اهل الفضل الا نزر يضاعة قليلة ولهذا مثل يضرب في حقه واصله ان بيهسا
كان ابو سبيعة اخوة يدعوه ايلة فاغاد عليهم فاش من راشيء يجيء كاة بينهم عداوة فقتلوا
فيما بينهم بيهسا ولم يقتلوه لمحاقته وقالوا لافايدة في قتله فقال اذهب بكم الى الحي خوفا من
السباع فذهب بهم فلما جاء الغد نزلوا فتحزموا جزورا في يوم شديد الحر فقالوا اظلنا
لحومهم حتى لا يفسد فقال بيهس كن بالاثلاث لحم لا يظلل يريد لحوم اخوته القتلى في ذلك
الموضع وظلا يشوونه من لحم الجزور وياكلون فقال بعضهم ما اطيب بوتا واخبثه
فقال بيهس كن على بلدح قوم عجمي يريد والدته واقاديه وبلدح اسم موضعهم فنقله
من بلدح الرجل اذا وعد ولم ينجز يشير ان جذبكم يشبه هذا الخشب الذي هو فيه كان لم
يكن بين الحجونة بفتح الحاء جبل بمكة وهو المقبرة الى الصفا اليس هو الموانس ويقال الف الدار
انيس لا احد ولم يبت بمكة سامر من السمر وهو الحديث بالليل من سمر سمير فهو سامر الجمع
ان اهل الفضل انقرضوا باسرهم وصار الحال كما لم يكن احد منهم على وجه الارض وقد
كنت ايام الحداثة يقال لي فعلت ذلك الامر بحداثته اي في اوله وطراوته وعنفوان الصبا
اوله قد التف على اجتمع سواد جماعة من طالبيه طالبي علم الادب واحتفوا به طافوا حوله
جمع حفي كمكاتبة يستعمل في موضع الشمول والاحاطة الجم الكثير من الجموع وهو الكثرة
والنفير من النفر وهو التعبئة من تخليه متنا وليه من تخل فلان شر غيره اذا ادعاه لنفسه
فاذا ادعاه فقد تنا وله مع قلة بضاعتي هي لغة قطنة من اكل تبعتها للتجارة في البضاعة

شبكة الألوكة www.alukah.net

أضيف اليه اذ لا يجوز أن يكون غير ظرف وقد عثر من بعضهم على هذا التعريف الاعتراض نقض أجمالي تقدم ما ذكرته من التعريف الجميع اخرج ذلك غير صحيح والا لما يختلف وقد يختلف فيه صورة اسم الفعل باسماء الافعال فانها اسماء لا يصح الحديث عنها والاخبار عما تدل عليها الخ صه اسكت ومه بمعنى اكفف فانك التحدث عند أي عن كل فيهما والاخبار عما تدل عليه اي على فعل الشخص فانه صه مثلا يدل على اسكت ولن يتأتى الاخبار عن اسكت كما لا يتأتى عن صه الدال عليه وعلى هذا سائر اه الاخبار منه تأمل ايه جميع اسماء الافعال الجواب ما اراد وا بقولهم هذه الاسماء يدل على الافعال اراد وا ان تدل عليها عقلية او وضعية فان اراد وا الاول فلا كلام لنا فيه وان اراد وا الثاني فما اراد وا بوضعها لها حقيقة او مجازا والاول ممنوع لما انهم وان قالوا هذه الاسماء موضوعة مواضع الافعال الا انه ذلك القول يجوز منهم اي كلهم منهم بالمجاز فان هذه الاسماء حقيقة موضوعة مواضع مصادر سادة بالجر صفة لمصادر عين في بعض النسخ مصادرها فانتصب على الحال مسدا فعالها افعال تلك المصادر نصب سادة فاذا قلت صه فمعناه سكوتك بالنصب كانه اي على عينيك اسكت سكوتك لان صه النصب لا بد من ناصب والاصل فيه الفعل فيقدر فيه ما ينا سب المقام وهو فعل الامر ثم حذف اسكت لقيام القرينة ثم حذف سكوتك ثم اقيم صه مقامه بضم الميم من لقام او بالفتح من قام وكلاهما له وجه اي مقام المصادر طلبا للايجاز وروما للاختصار وسيأتيك بيانه والحاصل انه كلا زعمه وكنه لما كان موضوعا موضع المصدر وهو اي المصدر سادا مسد الفعل والمراد مسدا لما مسد اي سادا مسد ذلك الشيء عند النحويون جواب لما من عبق عنه عظاما اذا كلمت عنه عن هذا مجازا بانه اسم للفعل قصرا للمسافة شبه الكلام بالمسافة تخييلا احتمال الطول والقصر اي اختصارا الكلام والا اي وان لم يكن تعبيرهم هذا مطلبا للطالب الاختصار فليس في الحقيقة اسم للمصدر بل هو مسد الفعل وفي كلام ابن الحاجب تفريق ولا يجب الاتحاد في الحقيقة كسير وفعل التعجب في هذا حكموا بانه ليس يجب ان يكون الكل مجازا حقيقة وايضا حكموا بانه مفعول مطلق فكيف يمكن لنا ان نذهب الى انه بتداء وايضا اذا كان بتداء يجب ان يكون محدثا عنه وليس كذلك وايضا اذا كان بتداء فاين الخبر ولا شك ان القول بانه فاعلة سد مسد الخبر تكلف وسيجيء اتمام تحقيقه وتفصيله في بحث اسماء الافعال الا ان شاء الله

وهذا يحكم الرفع على الابتداء اي كونها موضوعة مواضع مصادر خبره الذي تحقق استحقاقه لانها لو كانت موضوعة مواضع الافعال لما قلنا بالذات لما كانت اسماء لان الاسم لا يكون فعلا اذ هما حقيقتا مختلفتان وفيه نظر وزيادة او اختلاجا قد يكاد يختلج في صدري يتخالجني بمعنى يتخالجني بقولهم تخالجني في صدري مني شيء اذا تشكلت هذا الشيء ويل اي تاء ويله بانه واقع موقع المصدر وقولهم لام للفعل مجاز منهم وهو اي هذا التاء ويل فاعل يختلج وهو مع فاعله في محل النصب على الخبرية كما له واسمه ضمير الشأن ويجوز ان يكون من قبيل تنازع الفعلين واعمال الثاني والاول على اختلاف الرأيين في صدري يتعلق بيختلج اي في قلبي من قبيل ذكر المحل وارادة الحال وحتى في حتى ظرفت ابتدائية للتدريج وبظرفت يتعلق بنص باستقصاء هذه المسئلة من تقصصت الرجل اذا استقصيت مسئلته حتى يستخرج ما عنده من قبل اي الجماح الزجاجي يقال لي قبل فلان حق اي عنده فان ذكر في آمين بمد الالف وقصرها قال يرحم الله عبدا قال آمينا وقال آمين فراد الله ما بيننا بمد الف اسم موضوع موضع الاجابة وفي بعض النسخ كلمة وفي بعضها حرف والاولى والثانية ظاهرة وأما الثالثة فيمكن انها نوع خفاء فلا بد من ازالته أما الاولى فلانه اسم لا عين فكيف يقال عليه الحرف وأما الثانية فلان الاطلاق عليه لمفهوم اللغوي وهو طرف الشيء وبه يجوز اطلاق كل من الاقسام كما اه ضمنه موضع موضع السكوت قوله والسكوت مما يحدث عنه في قولك السكوت صه من تتمة الجواب لا من ذكر ابي اسماء الزجاج بدليل فاذا الافرق بينهما اي بين صه وبين يتميز اه كل واحد منهما اي من صه ومن شيء مما يحدث عنه اعلم ان ههنا مقامين احدهما اداة التعريف اما احد اوصاف وكل منهما اما تام او ناقص لانه اما ان تركب عن الجنس والفصل القريبين فقط فحد تام والا فاما ان تركب منهما وشيء خارج او عن الجنس القريب والخاصة فرسم تام واما ان تركب من الجنس البعيد والفصل القريب فحد ناقص والا فاما ان يؤتى بالفصل وحده فحد ناقص ايضا واما ان تركب من الجنس البعيد والخاصة او يؤتى بالخاصة وحدها فرسم ناقص وثانيهما انه لا بد في التعريف من معرف وهو اما داخلي او خارجي والاول يسمى بالفصل التقوم بالنسبة الى الماهية النوعية وبالمقسم بالنسبة الى الماهية الجنسية والثاني يسمى خاصة وهما وسوائي أن

وقوع الفعل فيه تما يستلزم انتفاء الماهية للمعرفة وما لا يلزم منه ذلك لا يكون فصلا والخاصة واذا
عرفها فاعلم ان ريف اللام يجوز الحذف عنه تما لا ينقل عن ضعف ولم يعرف فساد لانه لو كان
تعريفا للام فلا يذم فاه يكون احد اقسامه وليس كذلك فاه صحة الحديث ليست من الفصول
المقومة اي ليست معدودة منها للام وما يقال انه يوهم اه يكون له فصول وهو محال
اذ لا تعدد لها كما يتبين في موضعه يرده ان اعتباري فيكون حدا والحد لوازمه فيكون
رسما حيث لا يلزم من انتفائها انتفاء الاسمية كما في الامثلة المذكورة فيما سبق وتقييد
الفصول بالمقومة على تقدير عدم الاغناء احترازا عن الفصول المقومة لعدم كونها من
الفصول المقومة لا يورث الضعف في التعريف فيرد عليه وعلى تقدير الاغناء دفعا
للابهام الحاصل في الفصول بتساويهم في احتمال الفصلية في كل مميز داخليا كان او خارجيا
فاه قلت ما جعل للصنف المميز صحة الحديث فقط بل احدهما او احدهما اعني صحة الحديث
او كونه في ما يحدث عنه من لوازمه وخواصه اه تامة للافراد اللام على سبيل التقابل
لامتناع تحققها اي يحقق اللام بدون احدهما قلت واه كان له وجه لكن التعريف باحد
الشيئين ايضا غير مناسب لما في تعريف باحد الشيئين من الكفاءة عدم البيانة
المنافية للتعريف اما الاول فلخلو جوهر الية هي التردد بين الشيئين المتلازمين للابهام
واما الثاني فلافادة التعريف بستلزم التعيين وتنافي اللازمين يدل على تنافي الملزومين ولا قبل
غير جايز لاه التعريف باحد الشيئين انما لا يجوز اذا كان التردد لتقسيم الحد واما اذا كان
لتقسيم المحدود مثل ما يقال كتب جزئي او كلي في تعريف الجسم وما ناسب مبني الاصل او
وقع غير مركب في تعريف المبني فلا وهذا التردد ايضا في تقسيم الحدود اذا لم يلزم منه
ما يجوز اه يحدث عن معناه بلفظ ومنه ما يحدث عن معناه بلفظ فيفضي من الكفاءة
من ابهام الكفاءة على اه هو واقع كثير في اشعار العرب وكلامهم للاستذكاء والاحوال
عما توهم من الكلام الذي قبل فهنا الكفاءة الكلام الذي قبله تما توهم كونه الفاسد مفصودا على
ما ذكر من التعريف باحد الشيئين وليس كذلك بل فيه فساد آخر فقال لقائل اه يقول الحكم
على الاسماء اللازمة للظرفية بانها في معنى الوقت والكفاه مطلقا اي عاريا عن اعتبار قيد

وقوع الفعل فيه تما يستلزم انتفاء الظرفية اي برقعه من شق عليه الثوب يشق شقوقا وشقيقا اي رقة
حتى يريه خلف الصنف الذي بعده فصولا من وراء الاعتراض من جهة ورود وجه آخر هو جاذم
او من الجواز جهته وهذا يدل على اه هذا الوجه من وجوه اعتراضه اقول الحاصل اه هذا التعريف ليس
على ما ينبغي لوجهين احدهما انه اخذ فيه واو الكفاءة وثانيهما انه انما اخذ ليدخل فيه الاسماء اللازمة
للظرفية حيث لا يكون الاخبار عنها بالزمان الدالة هي عليها اي في الوقت وفي الكان
بقوله فاه الاسماء اللازمة للظرفية ليست في في الوقت والكفاه مطلقا والتسليم اشارة اليه
بقوله بل في معناها مع اعتبار وقوع الفعل فيها وكذا عين معنى اذا الوقت والكفاه اذا تقيد بهذا
القيد اي اعتبار وقوع الفعل تما لا يصح الحديث عنه وذلك لامتناع كون الشيء مخبرا عنه مع كونه
محلا للفعل والا اي فاه لم يمتنع كونه مخبرا مع ذلك يلزم كونه مرفوعا ومنصوبا واللازم بط وبطلان
يدل على بطلان الملزوم فظهر انها اي الاسماء اللازمة للظرفية ليست في معنى ما يحدث عنه الجواب
انا لا نختار الشق الثاني قوله عين معنى قلنا لم قولك اذا الوقت والكفاه الخ قلنا لانه يكون اه يلزم من عدم
لزوم شيء فاذا عبر عنه باذا ومتى اعتبر ذلك واما اذا اعتبر عنه بلفظ الوقت والكفاه ظاهرا
يخرج عن كونه معنى ما مع عدم اعتبار وقوع الفعل فظهر انها ليست في معنى ما يحدث عنه واشار
الى جواب آخر عن اعتراض مزيف عنده فقال فاه قلت اه الاسماء اللازمة للظرفية اذا كانت
في في الوقت والكفاه مقيدين بهذا القيد فقد اشتمل معناها اي معنى تلك الاسماء على في مطلق
الوقت والكفاه اذ هي كل تقيد مطلق والدال على المقيد دال على المطلق فيصح اه يقال انها
في معناها فيكون في معنى ما يحدث عنه في الجملة وهو المراد منه قلنا فعلى هذا اي على اعتبار كونها
في معنى ما يحدث عنه على اشتمال معناها المقيد على المطلق يلزم اه يكون لازمة الافعال اي اكثرها
احترازا عن الافعال الناقصة والحقاه المراد كلها اذا فعل الا ويصح على معنى يصح ان يحدث عنه في
الجملة اسماء وللازم بط اما اللزوم فلانه لو كفى في تمثيل المقيد على المطلق كذلك في الافعال لكونها
مشتملة على معنى المصدر الذي هو زمانه لكونها مشتقة على معنى المصدر في الجملة والمصدر مما يحدث
عنه فصدق عليها انها في معنى ما يحدث عنه شمل تلك الاسماء الجواب انا لا نلزم لما تحدث جهة الاشتمال

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وهو غني فلا يأتم من الاول الثاني وما قيل فيه ان الافعال ليست في معنى المصدر مطلقا بل المصدر مع الزمان
معنى الفعل فلا يكون الحديث عن المصدر حديثا عن معنى الفعل ليس بشيء الا ورود المنع على تقدير
الاشتمال فهو معترف به فكيف يكون جهة الورود وجهة الجواب عنه فافهم واعلم ان التحقيق في معنى
هذا التعريف ان يقال معناه ما جاز ان يحدث عن معناه المعتبر بلفظه او بلفظ آخر مثل المانع عنه
غير ذاتي لان معنى او كان فيه معنى ما يحدث عنه او كان فيه معنى تطرح وهو ما يحدث عنه بلفظه
فتدبر فان هذا المقام لايق بالتدبر حتى لا يزول قدمك عن سنن التحقيق **قوله** كزيد والعلم
والجهل قال ان رح في ايراد الامثلة الثلثة غير يكتفى باحدها ايراد هذه الامثلة ايذان اعلام
من اول الامر بان الاسم ينقسم الى عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته صفة كراكب او غير صفة
كزيد والى معنى وهو ما لا يقوم بذاته صفة كان او غير صفة سواء كان معناه وجوديا وهو
ما لا يكون في مفهومه نفي وهذا مفهوم اصطلاحي لا مفهوم لغوي والمقصود انتفاؤه فيه الى في
الاولى كالعلم والمفهوم او عدميا وهو ما يكون في مفهومه نفي وهذا مثل الاول كالجهل والعدم
قوله ومن علاماتنا اللفظية اي بعض علامات الاسم اللفظية دخول الالف واللام ذكره دون
حرف التعريف او الالف او اللام اما الاول فلكون اللام بما على لغة اهل حمير عليها قوله عم ليس
من امبر امصيام في امسفر وهو بالنسبة اليه قليل واما الثاني والثالث فلان الاول شامل
لها من غير عكس فيحتمل المذاهب الثلاثة ويحتمل كلام ان رح وهو قوله لانهما يفيدان التعريف
على المذهبين الاخريين على ان الحكم يعطى الشئ مع مجاوره الغير المنفك عنه ولو قال دخول
حرف التعريف لكان احسن قال ان رح وانما اختص دخولها بالاسم ذكر الدخول ولم يقل وانما
اختصا لوجود المفردات قبل التركيب عند الجمهور فلو قال وانما اختصا لفهم منه ان وجودها
خاصة للاسم وليس كذلك اذ هي يجب ان يكون مطردة وهذا لا ايطراد لوجودهما بلا اسم
لانهما يفيدان التعريف على ما سيجيء في بحث المعارف ان شاء الله تعالى والتعريف ممتنع الا في
الاسم اي لا يوجد الا في الفعل والحرف لان الافعال والحروف انما تدل على معان لا يتصور فيها التعريف
ورد صيغة الجمع لانه لو افرد ربما سبق الى الفهم ان المعنى الاصطلاحي هو المراد وهو ليس بمقصود
بل المقصود المعنى اللغوي بخلاف صيغة الجمع لانه يعلم من اول في بادي الرأي ان المراد الجزئيات فعلم

منه

من ان المعاني معان لغوية وهو المقصود ولان جمع الافعال والحروف فيقتضي ذكر جمع المعاني
فجمع وعدم تصور التعريف فيها معلوم بالوجدان غير محتاج الى البيان وقد بينوا بان الفعل
يدل على معنى عرضي والتعريف معنى عرضي ايضا والعرض لا يقوم بالعرض فالحرف ادلى بهذا وفيه منع
وانما ذكر ان اذ كان المراد بالقيام القيام التبعية في التحيز لم لا يجوز ان يراد معنى الاختصاص الناعت
ولو قيل في الحرف لو قبل التعريف يكون في غيره لان معناه في غيره لقلنا لا بعد فيه كما لا بعد في
معنوية وبان الفعل والحرف لا يدلان على الذات بالمطابقة وهي موضوعة لتعيين الذات
الدال عليه اللفظ بنفسه بالمطابقة وان اريد بالذات ما يقابل المعنى فلانم انها موضوعة
لتعيينه وان اريد بها عم فم كن لانم انه لابد من دلالة اللفظ عليه بالمطابقة فكم من لفظ يدل على الذات
مجازا وانهما منزلتان منزلة الصفة حتى ان قولك الرجل بمنزلة رجل معهود ذلولا معهود بينك
وبين مخاطبك لم يكن قولك الرجل بعد رجل معتد به والصفات لا يكون الا للاسماء وهذا معنى ما ذكره
ابن الحاجب فيه ثم ذكر بعض والدليل عليه يحتمل على اختصاص اللام بالاسم ويحتمل على اختصاص
الصفات بالاسماء لان العرب وضعت الاسماء وضعا عاما وهو كونها يخبر بها وعنها فيحتاج في
الاختصاص باحدهما الى مخصص والافعال وضعت وضعا خاصا فلم يحتج اليه على الاحتمال
الاول وما اذا اخبر عنها وهي نكرة يحتاج الى الصفة والفعل لما لم يقع مخبرا عنها لم يحتج على الاحتمال
الثاني قوله في كل منهما بحث اما الاول فلان المخصص صفة كان او تعريفا لا يعين الاخبار عنه واما
الثاني فلان المخبر عنه قد يحتاج الى الصفة اذا كان المقصود بقرينة الغاية وبان الفعل حينئذ فقد ان يكون
نكرة فلا يتصور فيها التعريف وفيه نظر لانه ان اريد بالحق الواجب منعنا ان الجزئية يفيده والا
لما وقعت الاسماء معرفة اخبارا وان اريد اعم فم كمن يفيد عدم تصور التعريف فيها وبان
حرف التعريف يعرف وفيه تخصيص فيكون مخصصا ولن يدخل التخصيص الا على ما هو قابل له
وللتعميم وهو الاسم ليس الا في الجملة لما امتنع التعريف الا في الاسم امتنع دخول الالف واللام
الا فيه والا لخلا الحرف من الموضوع له بلا علة فان قلت نحن نجدهما داخلين على الفعل
والحرف فان كانا دالين على التعريف فقوله والتعريف ممتنع الا في الاسم عم فيكون معارضه
بالنسبة اليه ومناقضة بالنسبة الى دليله والا فقوله لانهما يفيدان التعريف عم فيكون مناقضه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ويحتمل ان يكون نقضا لجواب بقوله وانما قال الشاعر وسيخبرك بالايام الي يبوعي بالنصب على المفعولية
من زنا فقام احدي جمرة اليربوعي لكتمها وظهور غيرها وهو موضع ترفعه فاذا اتي من قبل القاصد
ضرب القافية براسه فانفق اي فخرج ومن جحر عطف على من زنا فقام وهو واحد الجحرة و
الاجحاد والمراد منه القاصعاء وهي جحرة من جحرة اليربوع الذي يتقمع فيه اي يدخل لانه لم
جحرين ولانه موضع بالتقصي بالشيخة اي بسيرها وواسطتها وهي بنت التقمص اي الذي
يدخل فيه اليربوع صفته جحرة مما لا يعتد به جواب اما بدون الفاء وفي بعض النسخ لقلته
وندوره فالسيد اللبابيشاذ فكانه لم يفرق وليس كذلك واطلق النادر واراد به الشاذ
او يحملها هنا على انه ما وقل وما ثمة على انه غير مئاول وقد شرحه بعض من تصدي لشرحه
بوجه حيث فرق بينه وبين المأول والشاذ وليل ما يدل عليه قوله والذي شجعه اي جعل الشاعر
مقدما بالجراءة على ادخالها ينقصي وهو فعل مضارع جملة حالية والموصول مع صلته في
محل الرفع على البتداء خبره قوله انه الشاعر واتى بها الالف واللام لينبه الصفة بمعنى الذي نحو الضارب
غلامه بالنصب زيدا اه الضمير في غلامه راجع الى الالف واللام فاستعملها على هذا المعنى اي بمعنى
الذي في هذا الفعل اه بين الفعل والصفة مناسبة ظاهرة فيكونا في الحقيقة اسما واحدا والكلام
فيه كما تقدم كلاهما منعا عن صورة الفعل حفظا للتماثل المقتضي ومثل قوله يقول الخنا وابغض
العجم ناطقا الى رتنا صوت الحمار اليجدع اراد الذي يجدع وانشد الهك ما والدا نه اسم وبهذا
شذ دخوله قوله وحرف الجر قال الشارح وانما اختص دخول حرف الجر اورده بالدخول لانه لما
انه معطوف على الالف واللام لانه حرف الجر انما دخل الكلام غيره زايد لجر الاضمار التي لا يتعدي بنفسها
الى الاسماء اي معاينا الاضمار سواء كانت مستفادة من الفاظها او من الفاظ ما يشابهها او ما بمعناها
الى الاسماء لانها انما وضعت يريد لانه حرف الجر واحدا من افراده انما دخل في الكلام المشتمل
على اركانه ليقرط فه المسند الذي لا يتعدي بنفسه بعد تعلقه بالظرف المسند اليه الى الطرف الاخر
المجعول ركنا له باعتبار المفعولية التي لا يكون الا في اسم حقيقة او تقديرا باعتبار اقتضاء
خصوصيته بعض المسند به مفعولا ذلك الحرف نحو مررت بزيد واخذت منه وغير ذلك من نحو
ذهبت اليه الايجاد الفعل في الكلام الاول الذي قصد اتصافه بزيد يقتضي باوه وفي الكلام

الله الذي قصدا بتداؤه منه يقتضي من الابتدائية وفي الكلام الثالث الذي قصدا نهاؤه اليه
يقتضي الى الانتهائية لان الفعل والحرف وفي الهما تريان اه ما قبل اه حرة الجر الزايد الجر
واه هذا استدلال ليس بسديد لان الذي جعل سببا لدخول حرف الجر في الاسم دون الفعل
يقتضي العكس لان ذلك تغيير يقتضي لحوقه للفعل دون الاسم واثر الحرف فيه لا تعلقه به الاسم
اذا تعلقه بالفعل اقوى فهو اه لم يقتض امتناع دخولها الا على الفعل فلا اقل من ان يجاز دخولها
فيه اولى اه وجايز ناقتي له اه يمنع دخولها على الاسم الا يريد اه احولها الهمزة والتضعيف
كيف يختلفا بالفعل ليا هما يجعلان ما لا يتعدي الى شيء متعديا اليه حركة الجر ام تفرق بينهما
وبينه بان يجر الاسماء دونها سند فيع لا يخفى على المحصل والى هذه الدقيقة اشار
ان ما بقوله انما دخلا اللام دون الكلمة فان قلت فما الوجه في الزايد قلت الالحاق فاعرفه
وهو عندي جايز فيما بينهم فامتنع دخولها اي فظهر مما تقرر اه دخولها امتنع الا على
الاسماء بعد بحيي فعل لفظا او تقديرا قيدا كليهما بالمجيء فعل فقط كما توهم مثال التقدير
قصدت اليه اه يقوم وزيد في الدار فاه المجرور هنا في الاول ليس باسم لفظا والفعل
في الثاني محذوف وانما عملت حرف الجر لانها لما لم يتصور دخولها الا على الاسم عملت الحركة
التي لا يكون الا في الاسم وهو الجر اذا لم يعارضه مشابهة الفعل فلا نقض بالحروف المشبهة
بالفعل لان اختصاص حرف الجر بالاسم من الدليل وبحسب الوضع دون ما استدلا بها عليها
في الاجناد الحلية كما توهم اذ هما ليس فيها حقيقة بل في الاسم المفرغ المسبوك منها على ما تقدم
فيما بينهم وبهذا الاستدلال الاولي من الاستدلال بالعكس واه تساويا في القحة لانتم
استدلالهم الموثر على الاثر وليس باه الجر قد يدخل على غير الاسم كما توهم لان الجر الداخل
على غير الاسم داخل عليه في الحقيقة وانما لانه غير معتبر كما سيذكره الشارح لا يقال هذا الوارد
على قوله اه حرف الجر هو الحركة التي لا تدخل الا على الاسم تقديره ايراد مطلقا صورة
وعلى التقديرين فلا اختصاص له بالاسم اشار الى الاول بقوله اه الجر قد يدخل الفعل
لوقوعه مضافا اليه الاسماء الزمان كيوم يقوم زيد فيقوم فعل في محل الجر والى الثاني
بقوله واه اردت صورة الجر فهو ايضا مما يدخل الفعل لكم ليكن الذين كفروا انا نقول

في الفعل بالحركة المحلية بل هو راجع بعدم الاعتداد اذ الاصل في الاعراب الاسم والفعل منطوٍ
فيه عليه والتحقيق كما اشرنا اليه في مبتدا البحث انّ الجرّ مطلقا لا يدخل في الفعل فجواب
انّ مع على طريق التسليم مبالغة في الرفض وسيشير اليه فيما بعد فانّه قلت اذا كان الجرّ لا يوجد
الّا في الاسم فلم وجد حرف الجرّ في جزء وما هذا الّا لوجود المؤثر بدون الاثر نحو على بئس الغير
قلت انّه اسم ولئن سلّم فمحمول على غيره مقول فيه ذلك فالمدخول فيه في الحقيقة الموصوف
بمقول لا بئس فوردوه عليه على طريق الحكاية وهو ليس بممنوع نحو زيد مرفوع بتمام
لانّه حيّ يكون داخلا على الاسم تقديرا قوله والتنوين في الاصل مصدر نونت اي ادخلت
التنوين وفي الاصطلاح نون ساكنة تتبع حركة الآخر للتأكيد وضربها غنة على ما ذكر
بعض النحاة فهم انّ ما دخلت عليه لم يشابه الفعل بأ
الوجهين المذكورين في منع الصرف او على انّه لم يشابهه والصرف فحملنا على الاوّل دون الثاني
التمكن وقيل هو انه لا شبه للحرف فقط والامكنية اه لا شبههما والاوّل اعمّ واختصاص
هذا التنوين بالاسم باعتبار دلالته عليها وذكر قال الشارح وانما اختص لحاق التنوين
بالاسم لانه انما يدخل الكلمة اما فرقا بين المنصرف وغير المنصرف وستعرف معنوي وهو اه تأمل
اشارة الى الضرب الاوّل ولن يتأتى هذا الّا اذا كان دالا على الامكنية المعتبرة عوضا بالصرف
والتميز اصطلاحيتان اللغوية نحو زيد وهو علم وتنوينه يعلم انه منصرف ورجل
وهو نكرة تنوينه للتمكن لا للتنكير كما طلق والالفظ هذا العالمين وستعلم عند اللام
للتنافي كما في حسن بقلة علما وذوالا مع فرقا باللام فدلّ على انه منصرف مطلقا والتنزيل
في نوعي الاسم الذي كما قولهم من افراده بدليل قوله وذكر اي دخول التنوين الفارق بينهما
لا يتصوّر الّا في الاسم لانّ الفرق امر نسبي لا يتصقر الّا بين شيئين وهذا لا يتصوّر الّا في
الاسم اذ الصرف ومنعه لا يكونان الّا في الاسم والضرب الدالّ على انه ما دخل عليه نكرة وسيجيء
تنوين التنكير آتٍ دليله بقوله وامّا فرقا بين المعرفة والنكرة وستعرف مفهومهما انه
شاء الله تعالى وذكر مثل التنوين الداخل على اسم الفعل في خصوصه والتنزيل في المفرد
منا ممكن لانه من الالفاظ لفظا يبتنى تارة منونا واخرى غير منوّن فاذا دخل التنوين

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كلا منافي الجرّ الذي هو نوع من انواع الاعراب فلا يرد نحو لم يكن الذين كفروا الآية لانتفاء ما كنتين وان
وانما لم يصرح به كما صرح في كلام اشارتنا اليه في قوله انّ الاعراب يصير فيه بعضهم الى مطلق الاعراب فيعناه
انّ الاعراب له اعتبار ثلاث اعتبار انه يظهر صورة وتقديرا نحو مورت بزيد وفي بعض النسخ
صورة ليس معها وتقديرا فقال على النسخة الاخيرة توجيهه نظرا على النسخة الاولى فتوجيهه
انما ذكان الاعراب في الجامد خرج الصورة يصحّ تقديره وجوده وهذا قريب مما قالوا للتطبيق في التطبيق
في المنطق وتجوّد لا يخفى على المحصل وعندي انّ المراد من الاعراب ما هو مقابل للبناء بقرينة انّ
السؤال فيه وله اعتباران تلك احدها انه يظهر الاعراب في بعض الاحوال صورة وفي بعضها
تقديرا كما سيأتي التفصيل وثانيها انه يظهر تقديرا ولا يظهر صورة الحركة في حال من الاحوال الامتناعي
حرف الاعراب عنه مثل المقصور فانه قلت في بعض النحو مورت بقاض وهذا ينافي ما ذكرتم
قلت على تقدير لا ينافي لانّ قوله لامتناعي حرف الاعراب عنه ليس علة للقسم الثاني بل هو علة
للمقدر حتى فيشمله ويشمل التقديري من القسم الاول فهو ليس مثالا للقسم الثاني بل هو مثال
لامتناعي حرف الاعراب عنه ولصعوبة هذا جعلة على ارتكابه ذلك الوجه البعيد والله اعلم بالصواب
وسلم بطريق السداد وذكر فضل الله ثوبته من شكه وثالثها انه يظهر محلا لا صورة ولا تقديرا
اي كان في محل لو كان فيه عين من المعربات لظهر ذلك الحركة كقولك مورت بمن عرفته فانه يقال انه
مجرور المحل لانه وقع في محل لو وقع فيه زيد مثلا نحو مورت بزيد فيظهر فيه حركة الجرّ واذا تقرر
هذا الاصل فنقول الجرّ المستفاد من العامل يمتنع على الوجه الاول والثاني اي الوجه الصوري و
التقديري والوجه التقديري دون الوجه الثالث وهو الوجه المحلي حاصله كلامنا في الجرّ
على الاعتبارين الاوليين لانه مطلق الجرّ فلا يرد الجرّ على الاعتبار الثالث ولئن قلت لم خصصت
كلامك فنقول اذ العبرة في الاعراب بالاوليين دون الثالث ثم يوضحه بقوله الا ترى انهم حكموا
على شان وما والذي وغيرها مثل هذا وسائر المبنيات المكتسبة للاعراب المحلي فانه مبني مع كونه
الضمير راجعا الى شان من البتة مرفوعا محلا اما على الفاعلية او على الابتدائية او على الخبرية او
منصوبا تارة على المفعولية او على البدلية او مجرورة بالاضافة او بحرف الجرّ فلم يعتدوا اي لم يعتبروا
بالحركة المحلية اذ لو اعتبروها لحكموا بانه معرب فلذلك اي كما لم يعتدوا بها في الاسم لم يعتدّ

قالوا نه للتنكير وحكموا بانه نكرة واذا لم يدخل حكموا انه معرفة فانك اذا قلت صه بغير التنوين فمعناه
اصمت السكوت الآن واذا نونت اي ادخلت عليه التنوين وقلت صه كان الصمت اسكت سكوتا
والتنوين الداخل على الصوت نحو سيبويه على وقف حامد والتنوين الداخل على العلم المنكر نحو عمرو
وحمد يكونه معرفة من حيث شئته ونكرة من اخر اي فلا تنافي وذلك اي الفرق بين المعرفة والنكرة
لا يتصور ايضا اي كما يتصور الفرق بين الحرف وعدمه الآتي في الاسم اذ المعرفة والنكرة لا
يتصور الآتي في الاسم والضرب الثالث الداخل على الكلمة بعد انقطاعها عن الاضافة عوضا عنها
وسمي بتنوين العوض اشارة اليه بقوله وأما عوض عن المضاف اليه في نحو اذ ومئذ اي
اذ كان وحينئذ اذ كان كذا منه قوله تع وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعض وغيره
والاضافة لا يتصوره الآتي في الاسم فكذا ما عوض عنها والضرب الرابع التنوين النائب مناب
حرف الاطلاق وهو كل تنوين جعل كاحد حرف المد واللين في القواعد المطلقة واشارة اليه
اما التنوين اللاحق قافية الشعر القافية هي آخر حرف في بيت البيت الاول اسكن بالقافية
الذي قبله وعند الاخفش آخر كلمة في البيت كالعتابا وتابا بنه والشعر كلام موزون
مقفى صار عن قصد وارادة بد لا عن حرف الاطلاق الالف مالياء والواو وسمي تنوين
الترنم لانه مجيئه انما هو للترنم واستعانه الذي القوافي انما هو للمنطرب في نحو قول جرير لما
خطاب لعشيقته امن ازمن الاقتال هو والتقليل يعني اللوم الذل لازمة على كذا لونة ولوعاد لنا يا
مرخم بحذف التاء حذف حرف ذائم العازلة يعني لازمة الذل هو واللوم والتنابا عطف
على اللوم مخاطبة الاذلال هو مذاكرة الموجدة من عاتبته عتابا ومعاتبة قال وبيقى الوم ما
بقيت الفيات فوق ليا اصبت اي وجدت العتاب اذا قلت الصواب نقيض الخطاء عطف على
اقلي لقد ما بان مفول تقولي واللام للتاكيد وجواب اه على عدم الخلاعة تعريض الشرط الحالية
محذوف يدل عليه فقولي القدم الجفي بالآية اترك اللوم والا تهجري ودع الفتاب وتفاكري
حتى تبين لك صواب امري فقولي ما تقولي يعني على ظن وتخيل والتعريف باللام في الموضعين يحتمل
التعويض والعهد والاستغراق نظر الي المقام فالاصل عتابا وفي بعض النسخ ناة الاصل واصابا
فحذف حرف الاطلاق وهو الالف منها وناب التنوين منابه وقوله ابنت اذروي والديون

يتبعي واشار الي الضرب الخامس بقوله وأما التنوين الغالي وهو الذي يلحق القافية المقيدة اي
الساكنة يبتي به لمزوجه عن الوزنة ليزاد نه على بناء البيت ولهذا لم يدخل في التقفية في نحو قول
رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترق الغاتم المغبرة الاعماق النواحي الخاوي الخالي من خوت المراة
وخويت ايضا اي خوي اي خلا جوفها عن الولاة ومنه قوله فتلك خاوية بيوتهم اي خالية
المخترق بفتح الغاء لختمها وكسرها لانها حركة الساكن اسم موضع من احتراق الديار محمد ومرورنا
اي خالي المهامه مشبه الاعلام الماعي المحفوف مشتبه اسم فاعل من اشتبه على اي التبس الاعلام
جمع علم وهو العلامة والجبال الماعي مبالغة لامع من لمعى البرق لمعاه وكمعا اي اضاء الحفف السهل
سمي به لاضطراب المعالمات موضع مظلم الاطراق بكثرة العباد خلال الطريق عن ابن سيده الاعلام
لماعي السراقعت فاة الاصل المحترق ساكنا لحقه التنوين للترنم ولهذا جعلها بعضهم تنوين
الترنم حتى دبتع القصة واغا ثبتا الاخفش من اصحابنا ودون غيره فلا اختصاص لها بالاسم في قوله وأما تنوين لاحق قافية الشعر
جواب اما الاانه ليس فيها ما يقتضي الاختصاص بل ما يقتضي التعميم لان حرف الاطلاق في آخر الكلمة
ليت بمختص في آخر الاسم وكذا الحوق الساكن لولان القافية ليس بواجب ان يكون من الاسم
بل يجوز ان يكون منه ومن غيره ولهذا لم يذكر اك مع تنوين العوض عن الحركة او عن الحرف الاانه
من تنوين التمكن على التحقيق واما تنوين المقابلة فالاوجه ذكره كما ذكره بعضهم لان عدم وعلم
في غير تنوين الصرف نظرا لاستقيم دخوله فيه والالوجب ان لا يصرف جمع المؤنث بالالف
والتاء اذ استحق به مؤنث لان فيه العلمية والتاء يث فلو كان تنوين التمكن لم يجز بقاؤه الا على
بعض بحذف التنوين مع بقاء الكسر والاجمع بقاء ما بناء على ان التمكن فاعلم ان يبقى اخذه فكره
فاك صاحب الكشاف عرفات علم للموقف كاذرعات اضرف لان التاء يث فيه لانه لا سبيل الى
التاء يث بالتاء التقليلة لانها علامة الجمع ولا بالتاء المقدرة يمنع حذف التاء لاختصاصها
بالمؤنث تقديرا كما في بنت وفيه بحث لانه يلزمه نحو مسلمات لانه لو كان كذلك لما انث ضميرها
تقول هذه عرفات مباركة فيها ويمكن ان يقال انه تنوين التمكن ولم يمتنع لانه يؤدي الى خلاف
وضع جمع المؤنث بالالف والتاء وقولهم التنوين يختص بالاسم وانه كان حاتما ناوالجميع اقسام التنوين
كما اراده بقوله الملحقة الاولى يعني تنوين الاقران وتنوين التكبير وتنوين العوض وفي الاخرين

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بعد التنوين التنكير والتنوين الحالي لما ذكرنا من الدليل على اختصاصه الأول بالاسم والثاني بالفعل والتقليل العام يجيء في موضع تعلق الحكم عليه ولو فرضا كما تقول في غلام زيد والقطع الحقيقي لا يتصور الا على الكلام لان الفعل تتلفى بفاعله ظاهرا او مضمرا وكذا الحذف لانه متوجه الى الفعل او الى الاسم قوله والفعل ما دخلته قد والسين عرفه لتعين زمانه المركب بين الاستقبال الذي كما سيجيء لغة يجيء لمعنى مثل التوقع والطلب وسوف لم يعرفه لانه لا يجيء الا للاستقبال فصار معلوما لهذا الحرف فلا يعرف وفائدة يعتنى السوف اي يعيش بالاماني ليس بوارد لانه ليس وضع هذا الحرف ليعلم منه الدال على الاستقبال لا يعرفه غيره بل هما كلمتان اصل وحكي الكوفيون وحكي الكسائي عند بعض الجازمين بين سف وحكي صاحب الكلم سي وهي اعربين وهذه الثلثة متنوعة على سوف اتفاقا وقيل السين ايضا زعم ان هذا الكلام ودعوى بحردة عن الدليل ولا يستدل لكثرة استعماله لان النوعي قد يوقف كنعم واجل ولا يتفاوت من التسويف لان السماعي وكذا القياسي يرده لجيئه على خلاف فيه فظاهر سوف يؤتيه الله المؤمنين اجرا عظيما وسوف تهم اجرا وقوله وما حالة الا سيحدث حالها اي حالة اخرى وسوف يزول وليقابل الماضي والمستقبل فلا يقصد بها الا مطلق الاستقبال كما لا يقصد بالماضي الا مطلقه من غير تعرض لقرب وبعد وعندي ان هذا ليس بكلام ولا دعوى بحردة وما اورده من السماعي والقياسي لا يدل على انها بعض فتقدير بعلقة واحدة كثرة استعمال السين والدلالة ظاهرة على اصالة وكثرة استعمال النوعي في بعض الصور انما تدل على احتمالية لا يكون اصلا ولا يترك النظر بالمحتمل وقد تقرر ضوابط الماضي لقربه وبعده حتى وضعوا قد لتقريب الحال فهذا يدل على ان يكون في مدة التسويف تفاوت كما في مدة الماضي فتوضع السين للاستقبال القريب في الحال وبهذا التعريف ليس بتعريف حدي بل هو تعريف العلامة فلذلك قالوا هي علامة للفعل حدثا وهو قولهم الدال على ماهية الشيء حقيقة او اعتبارية وعلامات جمع علامة والمراد من الخاصة وحدها على ما ذكره ابن الحاجب حاد لعدم تعيين نفس مفهومه باحد الامور الثلثة وكذا حده الثاني مع بعض لبابه وكذا اصاحب اللب مع زيادة تعرف تدفع به الاسئلة الواردة عليه وعلى ما ذكره الزمخشري حاد لعدم اقتران حدث بزمانه اي كلمة دلت بجنس يشتمل انواعها وقوله اقتران حدث بزمانه يخرج الاسم والحرف واطلاق الحدث ليدخل الافعال الناقصة والزمانه ليدخل خلق الله الزمان

وما اورده

وما اورده عليه بعض الافاضل بان الحدث والزمان خارجان عن الدلالة وكون ما متعلق الاقتران غير مانع لدلالة تعلق الحكم بالمضاف دون المضاف اليه والمقصود من الحد التمييز والاقتران ليس مدلولا بل لازما فالدلالة على الحدث والزمان دلالة تضمنية وليس بتمييز به ليس بذاتي والتمييز الذاتي لا يحصل الا بهما فما ابعد عن قانون التوجيه لانه مشترك الخ وجه الزمان بهذا البيان على انه اصطلاح منه دعاه اليه خروج الافعال الناقصة عن الحد واطلاق المجيء في حدهم هذا الفاضل لا يندفع لما ذكر الدلالة اياه فليتامل واما العلامات المختصة بالفعل فنها اي بعض حروف قد وقد تقدم لغتها اختصاصه به وعموم من حيث يدخل على نوعيه الماضي والمضارع بحذف السين وسوف وقد وهو مكون الآخر دائما محفف حرفا لما فجعل السماخلا اذ علامته التشديد مثل لوا الا ماني اذ آخره الف تحول فاته ضم آخره واما قد مكث فهو اسم اصيل واما اختصت دخوله بالافعال وهي لدخوله كما عرفت على نوعيه ويدل عليه قوله لانه وضع لتقريب الماضي من الحال كقولك قد ركب الامير فجيء بها لاذكر لقوم ينتظرون ذهب الخليل ان هذا المعنى ينتظر الخبر مثل قولك قد قامت فلانة والا لغات ومنه يجيء قولهم المتوجه لمنتظر الصلوة قد قامت الصلوة اي فرغ فيها وما كاة هذا للمنتظرين المتفكرين لوقوع ما يكون وهو مقتضى لانه يكون لتقريب المستقبل من الحال دخل على الماضي الدال على الوقوع جدا فقيل انه لتقريب الماضي من الحال دل على معنى انه لو قيل يدفع قد لاحتمل انه يكون قد دفع وبعيدا عنه هكذا في انه يحقق ويجيء زيادة كلام فيه او لتقليل عطف على تقريب الماضي اي لانه وضع ايضا لتقليل الفعل في المستقبل مثل الفقاحي وقد يكون بمعنى ربما كما قال قد اترك القرن مصفرا انامله كانما ثوابه بحت بقصاد ويراد لتقليل الفعل المستقبل كقولك انك لتوذيني فقد يصدق ذلك حيث الموضوع او خصوصية المحمول تدل على ذلك وكذا قالوا انه قد يفيد جزئية الحكم قالوا ايضا يجيء للتحقيق كقوله قد سمع الله وقد يعلم الله واذا كان وضعه كما ذكرنا من احد المعاني الثلاثة فيقتضي دخوله الا على الفعل الماضي ناظرا الى معنى التقريب والتحقيق او الفعل المضارع بالجزء ناظرا الى معنى التقليل والتحقيق والا لم يكن موضوعا لما قلنا انه موضوع لهم ومنها اي بعض علاماته دخول السين وسوف واعا اختصت دخولها بالفعل اي بجنس الفعل ولهذا افرده على خلاف ان يلحق لانهما وضعا للاستقبال الذاتي بالفعل لانهما لخلاصة الفعل للاستقبال فجاز

انها موضوعاة له والا الما اخلصاه فلا يجوز دخوله على الامر واة كاة مستقبلا والمستقبال
ممتنع الاية الفعل لانة من الزيادة الذي له قد دخولها ممتنع الذي الفعل والا لتخلفا عن الخروج له
من غير فاي نحو سيخرج وسوف يخرج وفي سوف زيادة تسفيس وتاء حيث لانهم لما زادوا
على السين غيرها جعلت الزيادة دليلا على زيادة المبنى لانهم يستفيد من زيادة المبنى من زيادة
اللفظ من غير موضع وقد سبق الايراد عليه والجواب عنه ومنها اي بعضها دخول الجوازم يدخل
تحته كل جازم اسما نحو من يضرب اضرب كاة او حرفا نحو لم يخرج ولما يضرب واة يضرب زيدا
اضرب لاة كل جازم لا ينفك عند عن معنى الاستقبال ذاتيا كاة او عرضيا وقد ذكرت كما عرفت
لا يوجد الا فيه والا لانفك وقد كاة عن منفك خلف وهذا استدلال لمي فلعلم لم يشترط
به لحقايق لاله بل الصعوبة فهم المتعلم المراد بواسطة فاختار الاستدلال الآتي فقال ولما اختص
دخولها بالفعل افرده عاما تر لاختصاص الجزم به اي بالفعل اختصاص اي اختصاصا مثل اختصاص
الجر باللام على ما سيجيء بعد ويلزم منه اختصاصها به والا لزم احد الامرين الخلو عن اما
عدم اختصاص الجزم بالفعل واما يخلف الاثر عن المؤثر والاجماع منعقد على خلافها فيكون
هذا استدلالا لسديدا والقول باة غير سديد ومنها اتصال الضمايا البارزة المرفوعة نحو
اكرمت اكرما اكرم ولم يكتف بواحد تراشا في مسئلة حرفية آتية وسيجيء احتلاف الاخر بها اختلافا
الضمايا واحترز نا بالبارزة عن المستكنة فانها لا تختص بالافعال بل تستكن في الصفات
ايضا نحو زيد ضارب اي ضارب هو كما يستكن فيها الافعال ويقال زيد يضرب اي يضرب هو
واما البارزة فلا يتصل الا بالفعل لاة الضمير البارز فاعل ولا يكون من مبتداء والاتصاء الحقيقي
بدله فناسب اة يختص جاز ذلك الامتزاج وتيقنا دون غيرها بما اعتاقة اللام واللام واة مثنى
الاسم وجمع سلامته بالالف والياء او الواو والياء وهذه الضمايا منها الواو ومنها واو وهنا
يا مغلو لحقا هذه الضمايا لا يجتمع المرجاة الكناية فاة حذف احدهما لذم الالتباس واما لزم
الاشتقال لخلو البيت عليها طرد الباب ولم يتعرض المص لذكر البارزة كاة اعترض عليه ورجا
منه الجواب عنه فقال متوجيها ولعلما اي لعل المص اراد بالاتصال في قوله واتصل بالضمير
المرفوع الاتصال العرفي اللغوي دون الاتصال العرفي النحوي وهو اي حيث اذا اريد بالاتصال

المذكور الاتصال اللغوي لا يتاولة هذا الاتصال الا الضمير المرفوع البارز الا يرى انك اذا قلت
ضربت وضربنا صح اة يقال قد تصل بهذا الفعل الاتة هذا بالبصر اة الياء والنون اتصل بهذا
الفعل بخلاف ما اذا قلنا زيد ضرب فانة يمتنع اة يقال اتصل بهذا الفعل شيء باصطلاحهما الا باطلا
اللغوي لاة الحس البصري يشهد بانة ما اتصل به شيء واما المرفوع عنة فقد احتنهم المص لها
عن الضمايا المجرورة وعن الضمايا المنصوبة فاة المجرورة لا يتصل بالفعل اصلا لانة لا يضاف ابدا
وانما يتصل المجرورة بالاسم اذا اضيف والحرف الجار نحو غلامك في مجرور الاسم ومررت بك
في مجرور الحرف واما الضمايا المنصوبة فلا اختصاص لها بنوع من الانواع فقد تتصل بالحرف
نحو انني وانك وكذا الخواتة نحو ايك وانك ولعلك وليتك ولكنك وتتصل بالاسم ايضا
عند الشيخ عبد القاهر نحو خاتمك لها قلت الضارب والضارب به فالضمير هنا ضمير المنصوب عند
علما سيجيء ان شاء الله في باب كان لا يقال الا ما ذكرته لجميع مقدماته غير صحيح اذ لو صح لما
دخل غير الفعل وليس كذلك لاة اسماء الافعال قد تتصل بها الضمير المرفوع البارز افاد
قدس سرة الحكم اولي اتصاله بكل اسم فعل بل بعض نحو قوله تعالى اة ما اتصل به من صورة النقض
او اتيا وتاتين وهذا اولى يدل عليه كلامه آخر لانا نقول اللام اة ما اتصل به من صورة النقض
اسم محض بل هو فعل كما توافقة قيل آتى فالياء يدل من الهمزة ويتسب الى الخليل وسيجاب فعليتة
غالب كما نقول بيبنى يتم كهملوا فلا يكون منا اتصل به من الضمير متصلا الا بالفعل ولنبرهنا ولكن
لكن لا يخ اة ما اتصل بها اي بالصورة المذكورة من الحروف نحو ايا وضمايا بارزة مستندة
الى اليها بل هي حروف لا محل لها من الاعراب كالكاف في اياك وفيه اختلافات كثيرة والقيل منها
على مذهب الاخفش وسيأتي في بيان المذاهب واة الحق منها مذهب الاخفش في بحث
الفراء اة شاء ل تة وكاة بمعنى حدث كاة الكاف في حذه ليس بضمير كذلك الكاف ثمة
ورايتك زيدا ما تضع بفتح التاء فاة هذه الكاف حرف لا محل لها من الاعراب بل المجرد الخطاب
وهو بمعنى اخبرني لا يخفى الرؤية قلبية او عينية كما قال الموضح في قوله ورايتك هذا الذي كررت
على وقوله تة قل ارايتم اة اهلكني الله وقوله تة قل ارايتم اة اصبح ماؤكم غورا فمن يجيئكم بماء معين انتية
نحو ارايت زيدا فاي احببته اي انبته له فاي احبه والتاء في انت فاة بعضهم ذكر ان الضمير اة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والتاء بحرف الخطاب والمحل الجر الاعراب الحاصل ان هذه الحروف يجيئ تارة حرفا وتارة اسما فاذا كيوز انه لا يكون هذه الحروف ضمايرفي صورة النقض كما جاء في هذه المسئلة وانما اسند اليها الفعل ايراد المسئلة فيها لبدا لانها لو كانت ضمايرلفاعليها لوجب اه يكون اسناد هذه الافعال اليها كما في الافعال واذ كانوا نوا ظ يا هؤلاء اقبلن ويا قوم عدن ونحوهما ولا شك اه اسناد الفعل اليها استكن فيها كذلك بانوا مسند اليه ضمير مستكن فاه قيل الفاعل لا يكون الا واحد ضميرا فلا يكون الواو ضميرا قلنا سبب الحق الواو واجاب بقوله وانما الحق الواو والالف ليكون ضميرا ايذانا باه السكنة فيما يأتي تانوا ضميرا الجمع للواحد فهو كحقوا الواو ولم يقل نحو لاه الفاعل في الكلمتين البيانيغ مظهر والفاعل على توجيهه المذكور هي انوا ضمير مستكن وكلاهما مشتركين في انه الحق في آخر الاسم علامة للاشعار فاه فاعلم جمع والواحد العبارة المناسبة له نحو فالعالم يتعدد كاه العبارات المتباينة كعين وحصان الكلي كون لداعية الاكل المختص بضبرهم واكل السنور الفار والذئب الشاة بجاذ عن قولهم كاكل فلان جاره والواضح قولهم واستر النحوي الذين ظلموا استروا بفتح اخفق والنحوي اسم من النحو في خفاء معناه بالغوص في اخفائها او كتمانها تاجوة بحيث لا يفطن له والا يعلم انهم تناجوا واظهر انتاجهم الذي تناجوا بينهم للناس الذين ظلموا في محل الرفع اما على البدلية او على الرتم او على الفاعل على ذم بعضهم وملامتهم ردية فاو وقوعها في محل القرورات تكيف وقوعها في القرآن الجيد او على الابتداء فالاصل هم اسروا النجوي فوضع الذي موضع الذين تسجيلا على فعلهم بانه ظلم ثم اخروا الذين في محل النصب على الرتم او محل الجر على الوصف للذين في الوجوه ستة فقوله على احد الماء ويلات القلاء محول اما على انه لم يطلع الا عليها او لم يقبل من الستة المذكورة الا اياها او على اه المراد الماء ويلات في الرفع لاه البعض في المرفوع والبدل من الفاعل فاعل بمعنى ومنها اي من العلامات المختصة من الفعل لحوق تاء الماء نيث الساكنة في اصل الوضع ساكنة في الحالات واحتركنا بالساكنة عن المتحركة فانها يختص بالاسم نحو مسلمة وقائمة واما ساكنة فلا يكون الا في الفعل نحو ضربت فاه ضربت فعل اتفاقا وفعت وبئست فانهما فعلاه على مذهب البصريين والكسائي وسيجئ تحقيقه في موضعه اه سأل لم واغا اختص المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل ولم يكس لتقل الفعل فيناسبه السكون لخفته وخفة الاسم فيناسب الحركة لثقلها للتعادل بينهما ولم يؤخذ طريق التناسب كيلا يؤدي الى بطلان اعراب الاسم **قوله** ولم تلحق امثلة المفتوح الآخر والمضارع والموقوف

الآخر لانه اما لاثنين او اجناس او واحد او اثنين او اجناس او غيرها الاول الموقوف الآخر والثاني المضارع والآمر والثالث اما اجناس يقتلا اما اجناس ليس له مشابهة تامة بالاسم اولا او انشاء وبيني المفتوح الآخر الماضي قالا الثاني في الماضي هو الدال على جنس يتناول وغيره على اقتران حدث بزمان فصل بعيد يخرج الاسم تبلزنا نكد فصل قريب يخرج الموقوف الآخر والمضارع ولم يقل بزمان ماض لئلا يتوهم تعريف اليتم بنفسه وهو مبني على الفتح هذا مشتمل على ثلاثة اشياء البناء والبناء على الحركة والبناء على الفتح فذكر كلا واحد منها سببا على حدة فقال اما سبب بنائه فظهر فيما بينهم ظهورا كبيرا او بديهيا وعلى كلا التقديرين يجوز التشبيه عليه وهو انه فعل وهو حروف والاصل في الافعال البناء لاه العلة الموجبة للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة فيها اي في الافعال اثبت فيما بينهم مرانه لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه فيما لحرى ان يبنى الملف ولا يعرب واما سبب بنائه على الحركة والاصل اي والحالة الاصلية في البناء السكون اما لانه ضد الاعراب والاصل فيه اه يكون بالحركات واما لانه للحركة في الكلام للحاجة اليها لاعرابه والحاجة في الافعال البناء فهو اه لما دخل في الزيادة مشابهة بالاسم وهو اي اداه او قوعه اي وقوع الماضي موقعه اي موقع الاسم في نحو مررت برجل قام فاه قام صفة لرجل كما تقول مررت برجل عالم فتوقع قاما صفة رجل وقيل اه شبهة المضارع في الرجوع الى الاصل واحد في الوقوع صفة للنكرة وشرطها نحو اه ضربت ضربت واه تضرب اضرب وليس لفعل الامر شابهة بالاسم بوجه ففضل اي الماضي بالحركة على فعل الامر الذي لا يأتي به الا لعلم بوجه من الوجوه والحاصل اه علة الحلام في اعراب المضارع وبناء الماضي على الحركة والامر على السكون اه المضارع لما ضارع مضارعة تامة من غير وجه اي من وجوه كثيرة تسلط عليها عوامل قريب اعرب لما كاه مضارعه بالاسم عينا لم يدر ولكن عدل عن اصل البناء هو السكون الى الحركة لاه البناء على الحركة من الاعراب والامر لما لم يضارعه اي الاسم بوجه ما تركه على اصل البناء الذي هو السكون لاه فيه بعدا عن الاعراب وعلى ما قيل ان شابهة الماضي بالمضارع بالوجوه المذكورة يقتضي اعرابه وفوات الموجب له بناءه على السكون لما ذكرنا فصلنا بالوجوه وقلنا بالبناء على الحركة لا بالاعراب على السكون المتنافي بينهما والا مفضل عليه لما فيه من الابقاء على الاصل ولا يخرج عنه الا بدليل قوي وشبه المضارع كلا ولا دخيل في الاعراب

والماضي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

يكون فيه على قلق واضطراب فكيف يجوز عنى الى ذلك البناء واما احتياج الفتحة من بين الحركات
الثلاث لخفتها لانها جزء ما هو لازم السكون وهو الالف فتدل الفعل لدلالته على الحدث والزمان
المتجدد المتصرم للتفاوت بينهما واذا اقتضاه وهو ثابت دايما فهو مفتوح ابدا الا لعارض
يوجب آخر ما يوجب سكونه او ضمه اما السكون فعند عروض الاعلال كخوف على الواو
ويخاف على الياء ي والاصل فيهما خوفو ويخيف وقد ثبت من اصول التصريف ان الواو والياء
اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما انقلبت الواو والياء من قبيل وضع المظهر موضع المضمر لفائدة
لا يتبدل الحركة وكذا السكون واجب عند لحوق بعض الضمائر وهي الضمائر التسعة المحركة المرفوعة
اعني ضمير التاء الغايبة وضمائر المواجهة وضمير الحكاية وانما اسكن آخره عند لحوق هذه الضمائر
فرارا عن توالي الحركات فيما هو في حكم كلمة واحدة اعني الفعل والفاعل اذ الفاعل كالجزء من الفعل
على ما سيجيء انشاء الله بدليل وقوع الف الضمير وواوه وياؤه بين الفعل واعرابه
كدار زيد ولهذا لا يسكن اذا كان الضمير ساكنا او كان متحركا مضوبا ولدلالة يلتبس الفاعل بالمفعول
نحو ضربنا واما الضم فمعي واو الضمير نحو ضربوا لان الواو اذا كانت مدة فما قبلها مضموم ابدا لاجل
الواو ولانه اذا كان بينهما اشد الامتزاج جعل الضم دليلا عليه قوله والثلاثة ما يتعاقب على
اوله الزوايد الاربع اي والمثال الثلاثة من امثلة الفعل فعل كان اوله احد الحروف التي تجيء
في الاصطلاح الزوايد الاربع وهي التي تجمعها اليتمونيها ويسمى ايضا حروف المضارعة لخصوص
الثالث بينه وبين الاسم بها وليست مطلقة بدليل ما ذكره المصنف بعده وهي الياء للغايب
اي الياء للغايب والتاء للمخاطب والهمزة للمتكلم وحده والنون للمتكلم الذي معه الغير
احترازا عن ياء المثنى في زيادة الشيب خضبته باليوناء وهو الحناء ومن تاء تكلم في همزة
اكرم ومن نون نرجس الدواء اذا جعلوه نرجسا اعلم انه لابد من بيان ادة الفرق بالنيابة
دون النقصان وبيان ادة الزيادة من الحروف ومن هذه الحروف في الاول دون الآخر فقال
انا يوانما اعتقبت هذه الزوايد على اول المضارع بلفظ جمعا مستدلا على كل واحد
بقوله لانه اي لان ادة الثالث لما وجب المخالفة بين لفظي الماضي والمضارع لاختلافهما معنى
والاصل ان يوضع كل معنى لفظ على حدة خصوصا في الافعال اذ كثيرا ما يقع الخاطب وفي

بياء الاحوال وتحقيق الامال ولهذا اختلف العلماء في وقوع المشترك واورد كل على مدعاه حججا
كثيرة ولو ان الاصل ما ذكرنا لما وقع فيه الاختلاف وكان الفعل اي الحدث اما صادرا عن المتكلم
وحده او صادرا عنه اي عن المتكلم مع غيره او صادرا عن الغايب او صادرا عن الحاضر لم يذكر
المؤنثات اما لان ليس لها صيغ غير صيغ المذكرين واما لانه غلب المذكر على المؤنث
على الانفصال الحقيقي طلبوا جواب لما اذ يزيد في الاواخر حروفا لكلمات آخر تدل على الفصل
اشارة الى علة الزيادة في الاول وكون الزيادة من الحروف بيانه ان لوكان الفرق بالنقص
او بزيادة غير الحروف او بزيادة الحروف في غير الآخر لما يتبد المضارعة من الوجوه الآتية
ولادى الى الوسوسة الآتية من تراخم الزيادات وركاكة العبارات فافرد واحدا حروفا للدلالة على
المضارعة وعلى هذه المعاني اعني وقوع الفعل من المتكلم وحده او مع غيره او من الغايب او من
الحاضر لا خر فاخر تدل على هذه الثلاثة جريا على سنهم الماء لغير فيما بينهم في طلب الايجاز لغير المحل
والهرب عن التطويل المحل لانه ما يرغب فيه الطبايع ويشتاق الى ادراكه السامع بخلاف التطويل
اذ هو شيء لكنه عند الاتساع في كثرة الحروف كثيرة فلا بد في تخصيص بعضها بالزيادة دفع بعض
من مخصص لامتناع الحكم فوجد واو الحروف بالزيادة لدلالتها على المفضوم حروف المد
واللين الواو والياء والالف كثيرة دورها على السنتهم في الكلام اذا المتكلم لا يخلو عنها اي عن تلك
الحروف او عن بعضها اعني الحركات اذ لا توجد كلمة خالية عنها او عن بعضها فيكون باعتبار
جريانها مجرى النفس الخارج وليتناسب المسمى بها مسماها للمخفة الجايزة للثقل الذي
عن الزيادة عمدوا اي قصدوا الزيادة هذه الحروف ما يليتي اولا اي زيادة الالف لانها
اخف الجميع فوجدوا ساكنة يتعذر الابتداء بها فحركوا لتاتي الابتداء بها على ادة بينهما
من قرب المخرج ولهذا بدل كل منها بالآخر والهاء واي كاه مثلا في ذوكث لادة الالف بين الهاء
والهمزة الادة ميلها الى الهمزة لكونها من الطرق السفلى اجد المتصاعد من سفل الى علو بناء
على ادة الحروف المبسوطة من انفاس ينصاعد من الرية الى الحلق وخصوصا بالمتكلم وحده لما فيها
اولا نا ولانها اي الالف في الاصل اي ساكنة اخف فاستوثر المتكلم بالاخف لادة ابتداء
الكلام منه وكذلك ابتداء المخابر فيها ثم عمدوا الى زيادة الواو لانها طرف من الالف فوجدوها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

أي علم الادب وخيبة من خاب الرجل خيبة لغة في بنى ما طلب قدحي هو قدح الميسر في البراعة هي
الكمال في العلم من بَرَعَ الرجل وبُرِعَ بالضم براعة اذا فاق أصحابه في العلم يقال فلان بارع على اقرانه
وبعض الفقهاء اسمه اذ عندي صبابة هي شيء قليل اي بقية من زاد اهم جمع القدح الذي للشرب او من
تمام سهام من قداحهم جمع القدح بكسر القاف وسكون الدال وقد يجمع على اقداح يشاد بدفن يلاد موضع على
الاقلال المؤودة التي دبيثا فوق بيجاد السوء من ثاثته اذا جالسته واصله من نفنات البعير
جمع نفنة وهي ما يقع على الارض من اعضائه اذا استناخ كالركبتين وغيرهما كما ملك التصقت
ركبتك بركبتي في المصادر المشافهة باكبهم نا انوا ثنتين للاقتباس للاستفهاد من قابست
منه علما استفدته منه بين يدي وبين اطبق على الاعتماد اي الاقامة والاحتباس حوك بيهى
ابدا ثكل فقداه المرأة ولدها وكذلك الثكلي بالتحريك اداميها اهبا ولدا هذا من فصحة بيهى
وذكك اة بيهى ذهب الى امه فاخبه الواقعة فلما علمت قتل ابناءها الستة عطفت على
بيهى فقال الناس احبت ام بيهى بيهى فقال بيهى ثكلوا امهاتها ولدا فصار مثلا اضرب
في الفروة الى الجأت الناس الى الحجة الخفي ههنا فقداه ارباب الفضل اداميهم والجاميم الجاة
حاموا هو لي على اي لم اكن اهلا للافادة يركبون كل صعب وذلول في تحصيل مرامهم اي يركب
مبالغة في الركب اي ركوبا كاملا كاي رجلا اي رجلا كاملا الحفي بيدل فوقه طاقتهم في تحصيل
مطالبهم من اجاءه اليه كذا اي الجاءه واضطره ومنه قولهم اجاء فلان الخاض الى جذع النخلة قال الله
الجاء ما وقال ابو عبيدة اضطره الى نخت عرقوب الحجة النفيسة الذي في العظم العرقوب هو العظم
الغليظ الموتر فوق عقب الانسان هذا ما خوذ من المثل ولفظه شرا يجيئك الى نخت عرقوب شرا
فاعلى يجيئك الا اذا قدم للفصل شل شرا هر فانا ضاب المراد منه الفقر الحفي الفقر يجيئهم الى نخت عرقوب
كاة المعنى جعلوه كنخت العرقوب وعدم فضلهم الطالبين كالفقر الحفي يجيء الى عدم فضلهم
مع قلة بضاعتهم في العلم هذا فصل الخطاب يفرق بين كلامين اشعارا بالاستقلال عن كلام الى
كلام آخر اي هذا هذا ومضى هذا وقد الحوا على من الحجة بالسئلة او من الحجة السحاح دام مطره وكالجاه
قال الاصمعي اقام بوشواقح جمع شافعة وهي ذات شفاعة الاقتراح اي السئوال من اقترحت
عليه شيئا اذا سئلته عنه من غير روية يريد انهم واظبوا على باة اكثر اسئلتهم وطلبهم واسقوا

دنوا الحي من أسف للامر واليه اذا قرب منه ودنا اليه ومنه في الاصل من اسف الطائر اذا طار
قريبا من الارض حتى كادت رجلاه تصيبانها واسفت السحابة اذا دنت من الارض قال عبيد
بن الابرص نذكر سحابا قد تدنى حتى قرب من الارض داه مُسِفٌّ هو بقية الاثر من هبيد بكاديه
من قام بالواو واحدا واظنهم الى من الاسفاف وهو شدة النظر وحدته وفي الحديث اذا التقى
كرها يسف الرجل النظر الى امه وابنته واخته بالاحترام بالاعلال من اربيه اذا اعله واضجره
او بالاحكام اذا ابرمت الشيء اذا احكمته كانهم لما لم يبطوا مرادهم وسئلوا منهم عنه كانهم
املوا واحكموا ملتهم والالحاح وقدر معناه اذا اجمع لهم اذ جعل معولا للاكحي ان يكون من
من غير ارتكاب حذف واه جعل معولا لاسقوا فلا بد من ارتكابه وحذف من واللام من اذ واذ
غير عزيز اي اذا جمع لهم عجلة الصحيفة فيها الحاجة قال ابو عبيدة كل كتاب عجلة عند
العرب وقوله النابغة عجلتهم ذات الاهي ودينهم قويم فما يرجون غير العواقب منه اذ
روي بالجيم والاغفاء انهم يجمعونه فيعلوه مواضع معدة اي كتابا في صنف الاعراب
العلم الاضافي صنف منه علم الاعراب مشتملة على ما يفتقر اليه من الفصول والابواب كاة من
عادتهم اذ يجعلوا كتابهم مشتملا على ابواب ثم على فصوله فالتمس هذه الطايفة من المصنف
اذ يجمع لهم في هذا التصنف كتابا بنا ما ذكر من كذا قدم الفصل رعاية للسجع فكنت اعتذر
اليهم بانواع العلة لقلة البضاعة في هذه الصناعة واعتل عليهم اي اتاهم بعلة بالاولى
جمع وتد والاجنة جمع جليل كاعزة لعزيز يريد بها العلماء واخادعهم اي اصرفهم بفضل
كفضل الخادع عما لوه والوا اليه اخادع عما لالناس جمع اخدع في المثل فلان اخدع من الضب
وأواعدهم من يوم اليوم ضرب اخماسا لاسداس هذا من مثل يضرب لمن يخدع ويحتال له
فيظهر شيئا ويريد غيره ولفظ ضرب اخماسا لاسداس واصله اذ جماعة من العرب يبعثون
اليلا اباهم فيقولون من الربيع الخبيب والخبيب التمر وقال ابو عبيد اغا تقولون كذا لانهما
يلاءمان فصار مثله للخادع وضرب بعضه بين كقوله تعالى ضرب الله مثلا والاخماس جمع الخبيب
والاسداس جمع السدس بالكسر فيهما وهما من ظماء الابل فالخمس اذ ترد الابل اربعة ايام
وترد اليوم الخامس والسدس اذ ترد حتى ايام وترده اليوم السادس وذلك اذ الرجل

شبكة الألوكة www.alukah.net

الله ما يشاء واسم الغايب لا يطلق على الله وفيه نظر لان الياء لغة موضوعة لما يطلق عليه اسم الغايب
في منع التوفيق لان ثبت لا يناف لان كلا منا لين في الدلالة الشرعية على ان المتكلم يقول في
باب اثبات الصفات يثبت السمع لله سبحانه قياسا للغايب على ان هذا قد الحق عليه سبحانه ولا بعد
فيه اذ قد يراد الغايب عن حواسنا ومن قوله تعالى مسنون بالغيب عليه وجيء ايضا بالذي ما فهم
من حيث ان الحاق لفظ الغير عليه ثم طلبوا للمتكلم مع غيره صورة تغليبا كما قوله تعالى ويزيد ان يمن
او مشاركة نحو انا وزيد نفعل او انا حقيقة كالمثال الاول او اعتبارا لان هذه الصيغة انما تستعمل
المعظم نفسه في الغايب لان لما بتا عما يذهبون الى مذهبه وقد يستعمل واحده تنزيلا لنفسه
منزلة الجماعة مجازا كما يزاد لمن له اوله الفضل فوجد ما اليق للحروف بذلك الموضع النون لانه علم
للمتكلمين في المايض نحو ضربنا فعل الماضي عليه والتاء اي النون اقرب الحروف تنبيها نصب
على التمييز من حروف المد واللين متعلق باقرب تعلق التعدية بافعل التفضيل اما لكونها اغنة
في الخيشوم وهو اقصى الانف وليس فيه مخرج معين بدليل انك اذا امسكت انفك
لم يكن النطق بها فاذا فيها غنة تمتد في الخيشوم ولهذا تقبل بالحركات الاربع وهو الذي يتكلم
من قبل فضاء الفم واما لانها يكون فيها خوض من كما يكون في هذه الحروف كما انها اي حروف المد واللين
متقبلة للحاق فيكون تشبيها بها من حيث الخفاء والمد والغنة وايضا انها اقرب الحروف من حروف
المد واللين مخرجا ولهذا يدغم بالواو واليا نحو من يدق ومن والد بعد قلبها واوا او ياء وتقلب
منها الالف نحو ضربت زيدا ولنسفعا وتقلب الى الواو نحو هو يخشى اصله يخشيو ويدل عليه ان مصدره
اخره عن سايرا لافعال ولا يجيء على ستة حروف في الحاق علامة التثنية والجمع في الاخر فان قلت
علة العوض في الحاق هذه الحروف الفرق بين المايض والمضارع فاذا كان كذلك فلم لم يكن الحاق
حتى اختص المضارع بالحاق الزيادة دون المايض مع ان ذلك حاصل به قلنا انما اختص
المضارع بالحاق الزيادة لان الصيغة المزيد عليها بعد الصيغة المجردة هي محط والزمان الحاضر
والمستقبل الدال عليهما المضارع بعد الزمان المايض الدال عليه الفعل المايض فجعلوا الصيغة التي بعد
وهي الصيغة المجردة اعني صيغة الفعل المايض للزمان الذي قبل وهو الزمان المايض وجعلوا
الصيغة اللاحقة وهي الصيغة المزيد عليها اعني صيغة المضارع للاحق اي للزمان اللاحق وهو

زيادتها او لا يقتضي الى الاستشاع من استشع الشيء اذا عده بشيعا وهو كهية اللهم ياء خذ بالحلق
فاستعمل في معنى الاستقبال لمناسبة بين الكلب لان الفاء دنيا يقع واوا نحو وجل فلوزيت عليها
واو اخرى للعلامة ثم ادغمت الواو الساكنة وهذا ليس بلازم بل يريد ومن يحصل الاستشاع فيه
بيان بلوغ الاستشاع نهايته في بعض المواضع الى انه لا دخل لا دجي الى اجتماع الامثال الى الواو
المنوه بها الى حصول الالتباس وكان الصوت الحاصل من اجتماعهما يشبه نباح الكلب من نبح الكلب
ينبح بالفتح والكسر نبحا ونبيحا ونباحا بالفتح والكسر اي صوته صوته في حصول الاستقبال
فعوضوا عنها اي عن الواو والتاء اي دعا هذا الى تعويض التاء عن الواو واذا لله لهذا الاستقباح
لانها اي التاء كثيرا ما تبدل منها اي من الواو نحو تراث بمعنى الميراث وتجاه تقول العقد تجاهك
لمحة تلقائك والاصل فيهما وجاه ووراث كذا ذكره الجوهري في الصحاح وجعلوا اي التاء
المقلوبة عن الواو علامة للخطاب والتاء بيت كلمة علامة للخطاب والتاء بيت في المايض
نحو ضربت وضربت فحمل المضارع عليه وليكن لم يفرق بينهما كما يفرق في المايض اجاب بانه
لم يفرق بينهما لانه لم يكن الفرق ههنا اهم في المضارع باسكانها اي باسكان التاء في احد الموضعين
اي في الخطاب او في التاء بيت لوقوعها اولا لامتناع الابتداء باسكون بدلا بالتكبير او علة
للموضوع بخلاف المايض لانه يكن الفرق فيه باسكان التاء لوقوعها آخرا وايضا قيل بوقوع الفرق
بالاسكان لا يكن كثرة الفرقة بالحركة ما بالفتح او بالكسر يكن فلو لم يفرق اجاب بقوله وتحكم
ضمها ايضا للالتباس بالفعل البنيء للفاعل بالفعل البنيء للمفعول فانه لو ضم حرف المضارعة
في يعلم مثلا لم يعلم انه مجهول او معلوم فحمل مضارع على نقيضه عينه او كسر عليه ليطرد الباب
ولا يكسر كسرة ايضا لالتباسه بلغة من يكسر حرف المضارعة فتقول انعلم وانبقى
بلغة تعلم نعم في الفتح ايضا لالتباس لكنهم اكتفوا ههنا بالفرقة التقديرية باسكان التاء
في الخاطب تدل على الواو دون المؤنث كما اكتفوا بينه الاسم كفلك مفردا وجمعا مع انها
في اخواتها مفتوحة والحقه مطلوبة فلا سبيل الى الضم ولا الى الكسر ثم عمدوا الى الياء الساكنة لانها وسط
بينهما ووسط التاء فلم يجدوا ما نعا يمنع من زيادتها اولا فزادوها وبقيت للغايب لانها غير
غير المتكلم والمخاطب لان ذكره دايرين بينهما فيكون وسطا قبلا لاولى لغير المتكلم والخاطب لصحة يفعل

الزمان للحاضر والمستقبل طلبا للتناسب ودفعا للثقل كما مر قوله ويسمى المضارع اي يسمى ما يعقب
على قوله الرجاء اذ الاربع مضارعا لانه يضارع الاسم اي يشابهه واشتقاقه من الضرع اما لان التغيير
اذا شابهها كانها قد ضرعت او ضرع واحد وهما او بتغير الضرعين الشابهة وذلك اي مضارعته
للاسم من جهات ثلاث من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ومن جهة الاستقبال اما مضارعته من حيث اللفظ
فلموازنة اسم الفاعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه نحو ضارب ويضرب بيد ان الثاني للجزم
ومدحرج ويدحرج واما المضارعة من حيث المعنى فمن وجوه احدها ان كل واحد منهما اي من المضارع
(الزماني المجرد)
ان صالح للزمان الحاضر والمستقبل اي صالح لان يراد به احدهما لا على التعيين ثم يختص باحدهما
على التعيين اي بالحال بدخول اللام عند الكوفيين فلتقوية امر المضارع اخذ بقولهم او بالاستقبال
بدخول السين كما ان اسم الجنس شايع في امته اي ذيوعا عنه كرجل يقع على اي رجل شئت على سبيل
البدل ثم يختص ذلك باحدهما بعينه اي بعين ما قصد مما يطلق عليه بنفسه بدخول اللام للتقريب
على البدل وفي بعض النسخ لام العهد ايضا فتتعين ان امر المضارع انما يتقوى بذكر اللام لانه لو
لم يكن صالحا ان يتبين بالحروف كل واحد من مدلوليه لما ذكر التبين حتى الآن حروف المستقبل
والتعيين لاحد مدلوليه دون الآخر وليس كذلك تقول جاز يجوز لما لا يزال والساعة فيتنفي
عن اللام الحال لانها انما وضعت لشايع ما وتخصصه لا نفس احد مدلوليه بتعينه
من خارج وثانيها ان اي المضارع بذلك اي كونه صالحا لاحد الزمانين المذكورين لا على التعيين
واختصاصها باحدهما على التعيين تدنيا به اللام في كونه صالحا للفاعلية والمفعولية والاضافة
يريد كل واحد واحد واختصاص اي اللام بواحد منها اي من الفاعلية والمفعولية والاضافة
عند دخول احد العوامل اي بالفاعلية عند دخول عامل يقتضيها كقولك زيد وعمرو يضرب بزيد كما
ان المضارع صالح للزمان الحاضر والمستقبل اي لاحدهما لا على التعيين ثم يختص باحدهما بالتعيين
اذا دخل عليه ما يقتضيه من اللام او سوف وثالثها ان اي المضارع بالشيوع قد اشبه الاسماء المتمكنة
(بين الكلي والمبين)
كالعين ونحوه من القرء والشمس والامكان وبهذا الوجه نظر الى الاشتراك ولهذا شرعي لم يذكر
(بين الكلي والمبين)
الاختصاص وهو متحقق في المشترك عند وجود قرينة التعيين فان العين مثلا مشترك بين الباصرة
والذهب والفوارة والشمس والشخص الى غير ذلك ثم تعيين احدها اي ارادة عند القرينة

ورابعها انه اشبه اسم الفاعل من حيث مبادرة الفهم اي مسارعته في كل منهما اعني في اسم الفاعل
والفعل المضارع الى الحال متعلق بمبادرة عند الاطلاق نحو زيد يصلي وزيد مصل فان فيهما يتبادر
الذهن الى ان زيدا ملتبس بالصلوة في هذه الحالة الحاضرة واما مضارعته للاسم من حيث الاعراب
فمن وجهين احدهما وقوعه موقعه اي وقوع المضارع موقع الاسم نحو زيد قايم وزيد يقوم
فان يقوم واقع موقع قايم لان هذا الموقع موقع الخبر وبوقعه موقع المفرد والفعل مع فاعله
جملة فلا يكون واقعا موقع نفس واما دخول لام الابتداء على كل واحد منهما اي من المضارع واسم
نحو ان زيدا لقايم وان زيدا ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل وهو المضارع الكلام من
هذه الوجوه المذكورة اعني مبنيا بوجوه واستحقا لا بوجوبه ولقطا سمي مضارعا ولا
يلزم تسمية الماضي مضارعا بوجوه هذا الوجوه لان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح
الكلام على غير حال الوضع فلا يصح نقضه بوجوه غير الحيثي على ان المضارعة من هذه الوجوه
انما شاركت من حروف المضارعة فيلاحظ في التسمية فكان الواضع لما لاحظ وتصور معاني
ثلثة امثلة مختلفة للفعل ما يضي وما يستقبل وما يشتركان فيه يسمى كلا باسم الاول ما يضي
والثاني بالمضارع والثالث بالموقوف اراد واوضع الالفاظ المختلفة كل لفظ باذاء كل معنى
فوضع قال لفظ الماضي لسبقه على المعنى المجردة لحقها ثم زيد عليها من المضارعة فصارت
لفظا زيدا على لفظ الماضي دالا بالزايد على المضارع المعنوية مستتبعا للمضارع اللفظية والاتصال
فظهر ان الدال على المضارعة انما هو حروفها فما هذا الذي المضارع ولهذا السر اخذ المضارع
من الاسم الاعراب واعرب بوجوه اعراب الاسم لانه لا تغير الكلمة لفظا ومعنى بخلاف غيره يريد
ان مقتضى هذه المضارعة ان يعرب بجميع وجوه اعراب الاسم الرفع والنصب والجر لكن كما ان
الاخير على الاضافة منع من الفعل وعوض الجزم مكان الجر على ما سنذكره في موضعه اشكل امر
وهو آخر هذا الباب كما اخذ الاسم منه العمل وعمل اذ كان بمعناه قوله واذا دخلت عليه اي
على المضارع لام الابتداء خلص للحال بفتح اللام من خلص الشئ بالفتح خلوصا اي صار خالصا
قال الشاعي يعني ان اللام في قولك ان زيدا ليفعل مخلصة الحال اي مخلصة المضارع للحال معينة
اياه لها بتخفيف اللام من خلصت نية الدين لا بتشديد ما من خلص من بحاء اعتبار المعنى التعيين

فيه بعيد ذكره ابو علي حيث قال لا يوجد الا مع الحال وقال ابن ليس بخاصة لجيئه في الاستقبال
كقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة ونقل ابن الربيع عن سيبويه
انها يوجد مع المستقبل قليلا ولا تاتي على اله يؤدي ما وقع مستقبلا بانه حكاية حال ماضية ليجمعنكم
وجه آخر وهو جواز حذف المضاف وايضا يجوز ان يكون اللام للتاكيد كما في الآيتين المذكورتين
في الشرح فاذا قلت اذا كان كذا فكيف خلصت حرف الاستقبال لكان التي بينهما وقد
جاء معنى قوله تعالى ويقول الانسان أئذا ما مت لسوف اخرج حيا الخ ينقول الانسان اذا
مت ابعث دل عليه لسوف اخرج كانه قال رجعا اني سأخرج حيا من الارض أو من حال الفناء
حين يتمكن في الموت والهلاك على وجه الانكار والاستبعاد ويجوز ان يكون اخرج حيا من قولهم
خرج فلان عالما او شجاعا اذا كان ناديا في ذلك بحيث اخرج عن نظرائه واقرانه فعلى هذا
معنى الاية سأحيى حيوة بليغة بحيث يكون خارجة عن نظائرها من الحيوة الدنيا اي حيوة ابلغ
من الحيوة التي نحن الآن عليها على سبيل الهزء فعلى هذا يكون الهمزة للتقرير في قولك نقم ولسوف
يعطيك ربك فترضى هذا موعد من الله لرسوله شامل لما اعطاه اياه في الدنيا من النصر
باعدائه ودخول الناس في دينه افواجا والخلفاء الراشدين الفتوحات في اطراف الارض من الممالك
والهدم بايديهم من ممالك الجبابرة والتمكن من كنوز الاكاسرة والقذف في قلوب اهل
الغرب والشرق من الرعب والمؤمنين من بعدهم من الاستيلاء على الكفرة الملعونين
الى انقراض الدنيا وما ادخر له وللمؤمنين من الثواب مما لا يعلم كنهه الا هو وقلنا ان
اللام يفيد معنيين الباء والحال في الآيتين اعني لسوف اخرج حيا ولسوف يعطيك ربك
قد تجرد بمعنى الباء كما يجوز حرف الاستقبال ونظيره اي ونظير اللام في افادة المعنيين
ثم تجريدها لاحدهما المكان المنافي حرف التعريف في انه فانه يفيد التعريف مع انه هو في
عين همزة الاستفهام يريد به انه يفيد التعريف والتعويض ثم تجرد ذلك الحرف في النداء للتعويض
عن همزة الاستفهام يريد به انه يفيد التعريف والتعويض ثم تجرد ذلك الحرف في النداء للتعويض
عن الهمزة مضمحلا اي ذاهبا عنه معنى التعريف لمكان حرف النداء والا لزم الجمع بين اداتي التعريف
وانه عن مراضعه حيث اذا ذهب فلهذا اجيز ندائه الاصل اجيز ندائي ولهذا كان ما قدم الجار
والمجرور على المبتدأ مبيلا الى الاختصاص ادخل الفاء عليه ليدل على شرطه فتقديره واذا

جاز ذلك اجيز ندائه ولهذا مجيء اداة الجمع اي مقارنا باداة الجمع بين حرف التعريف وحرف النداء
ممتنع اذ لو لا ذلك لما احتيج الى تجريد عن معنى التعريف ولهذا اي لجواز ندائه بعد ما صار
معنى التعريف بناء على امتناع الاجتماع بين حرفي التعريف قطع همزته اي همزة حرف التعريف
تحويا الله ليدل على زوال معنى التعريف لانه زوال اللازم يدل على زوال الملزوم يريد انه لما
خلع معنى التعريف بناء على الامتناع جعل به اللفظ ما يدل على ذلك الخلع كما جعل في انطلق
جعل على ما يدل على انه ليس باقيا على اصله فمعنى مجيء اداة العلامة كاين واقع البتة واداة
لمصلحة اداة قلت فحي يكون لام الابتداء وهي لا تدخل الا على الجملة الاسمية فما الوجه في دخولها
على الفعل قلت لانه داخل على الفعل ولين سلم فصدر الجملة محذوفة فالتقدير لانا سوف
اخرج حيا ولانت سوف يعطيك او لهو قوله الثالث الموقوف الآخر وبيانه ان الامر
فهو صيغة ساكنة الآخر يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف الزوائد فخرج غير الفاعل المخاطب
المفعول المخاطب او المتكلم والفاعل الغائب او المتكلم وضده ونزل الماضي بحذف الزوائد معلوم
انه على طريقة افعل من يفعل فليس مثله بداخل في التعريف كما ظن وبهذا اصطلاح باداة الفاعل
المخاطب كيلا يستغنى الامر عنها قال الزمخشري اعلم ان صيغة الامر تؤخذ من المستقبل للفاعل المخاطب
دون الماضي لما بينهما من التأخي في افادة الاستقبال لمخالفة بين صيغتيهما وهذا ما قال صاحب
الكتاب وهو الذي على طريق المضارع للفاعل المخاطب لمخالفة بصيغته صيغة فقوله من
صيغة الامر تؤخذ من المستقبل اشارة الى حقيقة الامر وقوله لمخالفة بين صيغتيهما اشارة
الى تغييرها اشتمل عليه الحد فحقيقة هذه الصيغة عند الاصوليين والنحويين والحكاية العبارة
عن الامر مقدرة لان هذه الصيغة لا يكون طلبا الا للامر بخلاف تلك الاداة ينزع عن الزوائد يعني
لمخالفة بينهما في شيء الذي نزع الزوائد لانها امارة المضارع فلا بد من ازالتها فاذا
اردت صيغة الامر ينبغي لك اولا استخراج صيغة المضارع المخاطب للفاعل ونزع الزوائد
عنها ثم بعد ذلك النزع اداة كانه ثانيه اي ثاني المضارع وهو ما بعد حرف المضارع ساكنا
تجلب بالجزم والرفع همزة الوصل بالنصب مفعولا تجتلب ضرورة استحالة الابتداء بالساكن
برفعها لاستحالة تجتلب اليها مجازا من قبيل الاسناد الى السبب لانبعاثها على المفعول لمقتضاه

سبكة الألوكة
www.alukah.net

الشهر زيدت الهمزة لافتقارهم إلى البداء بالمزيد واختصاصها بالمبتدا في الخاص مضمومة اذا كانت
فعلته اصلية بعدها لاستثقال الخروج من الكسرة إلى الضمة والا مكسورة لانه الفصل بها إلى الابتداء بالساكن
من طبيعة النفس نزيادة الهمزة المكسورة مناسبة للامر المطبق فيكون اسهل واسرع نزيادة غيرها
وانما كانت في المضارع متحركة كما تركنه على حاله اي تركه المضارع على حاله علية فصفته حتى توازن
صيغة المضارع بحيث لا تخالفه بين صيغتيهما الآتي نزع الزوائد ولم يذكر تسكين الآخر لانه
سيذكر في بيان الاختلاف فيه بين البصريين والكوفيين فتقول من ضرب أضرب ومن نفر انفر
ومن تعلم اعلم ومن تدحرج تدحرج حاسب وهذا اي ما ذكرنا من استخراج صيغة المضارع
ونزع الزائد على الوجه الذي ترتضيه قوله اي قول المصنف في المتن وكذا كلما كان مشتقا على طريقة
افعل وفي كذا اشارة إلى اضرب اي كاضرب كلما يشتق عن مضارعه لطلب الفعل من الفاعل
المخاطب كاشتقاق افعل من تفعل وانما قيده لاحتمال مجيئه آخر وهو ان يكون بلام الامر صيغة
افعل ولا يجوز ارادته والا يخرج كثير من الاوامر واحترز بقوله مشتقا عن ضربه ونحوه وبقوله
على طريقة افعل من يخوز السفاة قلت ما ذكروه من الاصل في بناء صيغة اسم الامر منقوض
بامر زيد الثلاثي الرباعي من باب الافعال فانه ما بعد حرف المضارع ساكن وبعده كسرة
وهمزة مفتوحة مقطوعة اجاب بقوله واما قولهم من يكرم اكرم بقطع الهمزة فانه الاصل في
تكرم تاكرم بالهمز فكون ما فيه على الكرم لان حرف المضارعة سوى حروف المضارعة
مزيد وفي الماضي بدليل جميع الافعال فوجب انه يكون الاصل كما ذكرنا فحاق بالامر على الاصل
المرفوض تفاديا اي احترازا واتقاء منه فلان عن كذا اذا احترز عنه ونحاماه
بذلك اي يجيء الامر على الاصل المرفوض عن وقوع الالتباس بين الامر من الحرف الثلاثي وبينه
اي بين الامر المزيد فيه مثلا لو قيل من ضرب اضرب بكسر الهمزة لم يعلم انه امر من ضرب الرباعي
او من ضرب الثلاثي فانه قلت فلم حذفوا ما بعد حرف المضارعة اجاب بقوله وانما حذفوا
الهمزة من المضارع في باب الافعال فرارا عن اجتماع الهمزة في فعل المتكلم وهو نقيل جدا اما لو
اجتمع الهمزتين لكان في فعل المتكلم وحده فقط لزم انه لا يحذف في غيره لعدم اجتماعهما
فيه فلم حذفوا في غيره اجاب بقوله وقد حذفوا الهمزة من الخماسي اجراء للباب على وتيرة الاطراد

وهو طريق سلوكه فيما بينهم اذ لا شك انه اتحاد الباب اولى من اختلافه بل هو ايجاب واجب
عندهم ثم اعلم ان الامر موقوف عند البصريين اي مبني على السكون لانه الاصل في الافعال البناء على ما سبقت
اليه الاشارة في بحث المفتوح الآخر والاصل في البناء السكون لانه الاحتياج إلى الهمزة يدل على شيء
ولا يدل في المبني على شيء يقتضي كونه اصليا لا سيما انها خفت فكانه ينبغي ان لا يدل على هذين
الاصلين الا انه يكون مقتضى له اما لك بها كما في الماضي والمضارع واما التقاء الساكنين او كون الكلمة
على حرف او غير ذلك قال الشارح وانما اعرب منها ما اعرب ضمنها راجع إلى الافعال والاعراب
منها هو المضارع وانما بني على الكسرة منها ما بني على الكسرة وهو الماضي لحصول الشابهة بينه أي بين
ما اعرب وبين الافعال وبين الاسماء كما سبقت البيان الشارح والشابهة بين فعل الامر والاسم
بوجوه من الوجوه فبالحري ان يكون الامر باقيا على اصل البناء الذي هو السكون لانه يقتضي
الدوام عنه بشيء مما ذكرنا ولانه يخرج من الزوال وتركه مبني لقيامه مقام الامر اجماعا فلولا انه مبني
لما بني ما ناب منابه والكوفيون على انه اي الامر معرب لانه الاصل في افعل التفعل وهو معرب
كمقولهم في امر الغايب ليفعل وهو معرب جعله مقيسا عليه لكونه معربا بالاتفاق وعلى ذلك
الاصل قراءة النبي عم فبذلك فلتفرحوا وهذا دليل على ان الاصل فيه ما ذكرنا اذ لو لا ان اصله
ذلك لما كان الامر واردا في قراءة النبي عم على هذه الصيغة فالقياس فافرحوا وانما جاء
على الاصل في قراءة النبي عم لانه عليه يبعث إلى الغايب والحاضر فجيء في امره ما يدل عليهما
كذا قيل وانما خص بالنبي عم هذه القراءة مع ان جميع القرآت كذلك لانه اراد به انه قراءة
يعقوب واسند روايته إلى النبي عم ولم يقرأ من اختيار نفسه لانه على خلاف قياس شهورة
في العربية وبقية القراءة يقرؤن من اختيار انفسهم بالياء لانه على قياس العربية فحذفوا اللام نهم
جريا على استنهم في طلب التخفيف فيما يكثر استعماله وامر الحاضر مما يكثر استعماله لما بينا
ولهذا لم يحذف في امر الغايب والمتكلم معلوما ومجهولا الآتي في موضع الضرورة كما في قولهم محمد نفسه
لانه الاصل ليقيموا الصلوة لاجوبة للامر لاستبعاد كما يكون القول سبب الاقامة وفيه ما فيه
اذ يكفي في الشرط توقف الجزاء عليه واحد شاركه غيره في المعنوية عليه كما في قوضاة تقضي ليلك

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ثم حذفوا حرف المضارعة تخفيفا ويأتي ذكر الحذف من وقوع التبس بغيره اي بين الامرين المضارع ولا يحصل الفرق بسكون الآخر اذ قد يجيء المضارع ساكن الآخر بلا جازم كقولك اليوم اشرب غير منخف اثما من الله ولا واغل فيبقى الفاء ساكنة واجتلبت همزة الوصل وابتدئ بها فثبت من هذا انه مقطع من المضارع فالخلاف هنا في الموضعين وفي شيء آخر غيرهما وهو اعراب الفعل عندهم بالاصالة لا بالمضارعة بناء على ما يقتضيه الاعراب كما انه موجود في الاسم موجود هنا في الفعل فاذا قولهم فاصحانا ذكر والي في جواب الكوفيين بانا علة الاعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة فما دام حرف المضارع ثابتا كانت العلة الموجبة اذا المتبادر عند الاطلاق ليس الا هي ثابتة حال كونها سليمة عن المعارضة فيما لم يتصل به نون جماعة النساء ونون التاكيد اذ ثبوت العلة الموجبة ليس الا في هذه الحالة وقد خفي هذا على كثير من المتصدقين على درس هذا الكتاب فقالوا والا لكان اذا بقي فتحة كانت العلة ثابتة سليمة عن المعارضة كان حكمها ثابتا ولم يعلم انه هذا لولي هذه واما نشاء عنهم هذا الجملة سليمة حتى يجد خبر وما دام العلة ثابتة سليمة عن المعارضة كان حكمها ثابتا فكان اي فما دام حرف المضارعة ثابتا كان حكمها وهو الاعراب ثابتا الا ثبوت العلة يستلزم ثبوت الحكم ولهذا اي ولاة علة الاعراب وجود حرف المضارعة كان قولك اذا كان الامر في قولهم فيذكر فلتفرحوا مثال من قولهم في بعض مفاديهم ولتناء خذوا اي مضاجعكم ولتفوموا مصافكم معربا بالاتفاق لوجود حرف المضارعة والماضي مبنيا بالاتفاق لعدم وجود المضارع محذوف في محل النزاع وهو الام الماضي فكانت علة الاعراب منتفية فيكون الاعراب منتفيا معناه حذف حرف المضارعة سبب لانتفاء العلة وانتفاؤها علة لانتفاء الاعراب فحذف حرف المضارعة سبب لانتفاء الاعراب وهو المطلوب وبهذا خرج الجواب عن حمل الامر على النهي في الاعراب واه اجابوا عن جوابنا هذا بما لا ريب مفرا واعمال الجازم ايضا كذلك واعمال الجازم في المضارع عند جواب الامر قلنا في الكلام الدال على الحذف فكانه عين محذوف بخلاف اللام في الامر هذا لا يكون جوابا عنهم الا بعد الجواب عن اصلهم والا ولي في الجواب ان يقال ان قيام على الامر الغايب يوجب ان لا يحذف اللام ولو كان الحذف كثيرة الاستعمال لما حذف فيما يقل استعماله قياسا على حذفه النون في لم يكن دون لم يصن وحذفه الالف في تخولم ابالدون لم الوا

وحذف الالف والنون في الفم صلحا دون الفم بالا وحذف الهمزة في ويلامه دون ويلا امه وايضا لو كان الامر كما ذكروا والتضمن الامرانة فيكون بنيتها كالاسم وليس لهم اه يقولوا بتقدير حرف المضارعة لانه من جملة الصيغة كيم الفاعل فلا يقدر كما لا يقدر الحرف ما جاء لمعنى ليس في اسم ولا فعل الخ ما ذكر من المص الحرف ما لا يعبر الحديث عنه ولا عن معناه ولا يدخله التين وسوف وغيرهما من علامات الفعل قالات في الحرف ما دل على معنى في غيره اي لا في نفسه والغير المضاف اليه لغير معادة اما اللفظ فمعناه لا يدل بنفسه بل بانضمام لفظ آخر اليه او المعنى فالمراد بغيره تام في نفسه اي لا يحصل من اللفظ الا بانضمام آخر اليه فالحاصل انه لا يستقل بمفهومية المعنى منه وبيناك في بقوله وذكر اي دلالة على معنى في غيره لا تة الحروف باجمعها غير مختصة بحروف الاضافة كما ظن وصل اجمع وصلة وهي السبب الذي لوصل الى المراد ورابط جمع رابطة وهي الذي تربط شيء بشيء تتلائي بها المعاني الاسمية والفعلية لولاها لما تلائمت بخلافها وتحقيقا ة الخ قد يكون افراديا مومدلولا للفظ بانفراده وقد يكون تركيبيا يحصل من اللفظ عند التركيب لكن مضاف اليه واه كان معناه عند الاطلاق الافرادي لا غير فالمعنى التركيبي يشتركه فيه انواع كالتنبيه انه لا يحصل الا بانضمام الغير اليه واما الخ الافرادي فيختلف الحرف من بينها لانه لا يحصل بدون الانضمام يشتركه الواضع في اول وضعه تنصيصا او دلالة على ما شهد به الاستقراء وبهذا مبني قوله والا عبرة بمفهوماتها على الانفراد اي لا يتحصل مفهوماتها من الفاظها بدون صيغة معينة ثم او معنى بقوله الا بركيا ة معنى في هذا لا يتحصل على الانفراد حتى يتوسط بين كلمتين نحو زيد كائن في الدار وعلى هذا سائر الحروف جاء وغيبا فالتوسط بين كلمتين اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا فاعترض بهذا فانه موضع اعتبار ثم اورد على ايضاحه ايرادا على صورة السؤال الممنوع فقال لا يقال اللام اة في وكذا غيره من الحروف يدل على معنى لا يتحصل على الانفراد بل انا نقول اة في قد يدل على الاتصال وعلى يدل على الاستعلاء والى على الانتهاء وهذه اي الاتصال والاستعلاء والانتهاء كلها معاة متصورة بانفسها لا يكتنفها تصور

لغيرها لانا نقول اة هذه الحروف اي في وعلى والى يدل على المعاة المذكورة اي الاتصال والاستعلاء والانتهاء بنحو ما ذكرت يتعلق بالمذكورة من اة في تدل على الاشتمال لا يدل لفظ في اذ لا معنى في

لفعله ولكن عند انحيازها اي انضمامها يريد ان في تدل على الاشتمال لا على الانفراد بل عند الجباز
الى الاسماء والافعال لفظا او تقديرا كنعم وبلى وما زيد وقد ولا يدل عليها دلالة الاستقلال بل
مشروط بحسب الموضع بدلالتها على معنا ما ذكر متعلقا اذ لا يصح اراد بقائم واقع ولكنها
دلالة على الاشتمال على طريقة الاستقلال المفهمي ذلك كما يقال الاشتمال واقع في لفظ لم يدل
على معنى الاشتمال على الاستقلال لم يصح الاخبار عنه ولما كانت لفظ الاشتمال يدل على معناه
بالاستقلال صح الاخبار عنه وعلى هذا اي وعلى حكم في سائر الحروف اي حكمه وبهذا اي ما ذكره
الشارح مني قوله اي المصنف المتن والحروف اداة بينها اي بين الاسم والفعل لا يكون حديثا
ولا محدثا عنه وهنا سيؤولا ان لا بد من التفرقة لهما الا انه يشكل عند اذ واي وبعض فوق
الا عرفت مما لا يجيء لانه لم يجعل الواضع استعمالها الا متعلقا بها وصلة انه غير مستقل في
دلالتها على معانيها الانفرادية واذ لم يتفق استعمالها الا بذلك الامر عارض لا يريل لها
ذوا بمحض صاحب ويفهم منه عند الانفراد لكن وضعه له لغرض تام وهو التوصل به الى الوصف
باسماء الاجناس فهذا هو الذي اقتضى ذكر المضاف اليه لانه لم يدل على معناه لو ذكر دونه
غاية ما في الباب انه لا يحصل الغرض من وضعه وهو لا يستلزم عدم الدلالة اذ فوق ظ بين
عدم فهم المعنى وبين عدم غاية الوضع مع فهم المعنى قيل واشكل منه نحو على وعن والكاف في
الآية اذ معنا ما في كلا الحالتين واحد واجيب بوجوب الرد الى ذلك واذ لم يقم هذا القدر
فبما جرأة للبابيين على ما علم من لغتهم فيها وفيه تحمل الحكم اما الاول فلظهور ما في الكاف حرفا
واسما في زيدكم وجاءني الذي كهم واحد فالحكم بأن الاول والثاني حرف مجيء مستقيم
واما الثالث فلأنه قاطع عن بأن ذكر المتعلق مشروط فيها بحسب الاستعمال والدليل على ان ذلك
في احدهما بحسب الوضع وفي الآخر بحسب الاستعمال فاذا اردت حقيقة الحال في ذلك
فليكن هذه المقدمة على ما ذكر منك حتى يحصل لك الجواب الحق عن كلما اورد من صورة النقض
وهي ان نظر الواضع في وضعه قد يكون الى خصوص اللفظ لخصوص المعنى وقد يكون اليه
لعموم المعنى كوضع رجل حتى لو اريد به شخص بعينه وخصوص لا يكون حقيقة فيه وقد يكون
لعموم اللفظ لخصوص معناه بان يلاحظ امرا كليا يندرج فيه كثيرون الالفاظ كمعنى المشتق

وقد يكون الى اللفظ لخصوصه بان يضع ملاحظة امر عام لافراده لخصوصياتها قد يكون
الموضوع له تلك الخصوصيات لكن بملاحظة ذلك الامر العام كتعيين لفظ هذا لهذا الرجل
ولهذا الغرض الى غير ذلك بملاحظة امر كلي وهو مفهوم المشار به الخصوص حتى اذا اريد به الخصوص
كان حقيقة ولا يراد به العموم اصلا فلا يقال هذا والمراد واحد ما يشار اليه واذ قد تحققت
فنقول الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوعي من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء
معين بخصوصه والنسبة لا يتعين الا بالمنسوب اليه فالابتداء الذي للبصرة لا يتعين الا
بالبصرة فما لم يكن متعلقه لا يتحصل فرد من ذلك النوع الذي في العقل والذي الحادث وانما يتحصل
بالمنسوب اليه فيتعلق بتعلقه بخلاف الاسم فانه ليس وضعه للنسبة بخصوصها بل قد يكون
لنفس الذات وقد يكون للذات باعتبار نسبة وقد يكون لنسبة لا بخصوصها كالابتداء
والنقل فانه لنسبة الحديث الى موضوع ما فعلى وعن والكاف مرادا بها علق وتجاوز ونحو نسبة
مطلقا من غير ملاحظة الخصوصيات اسماء ومرادا بها تلك خصوصياتها اي بملاحظة خصوصياتها
حروف ولا تحليلها بالعلامات والقرائن كما في سائر الاسماء المشتركة فلا يحكم وبأنها اداة الحرف
لا يكون حديثا ولا محدثا عنه فلا يجيء عنه اما اسم او حرف واما ما سماه يكون كاذبا اما الاول فلانه
الاسم يخبر عنه وقد كان لا يخبر عنه فيلزم التناقض واما الثاني فلان التحديث عنه بانه لا يحدث عنه
فيلزم الحرف يحدث عنه وقد كان لا يخبر عنه فيلزم التناقض فيلزم التناقض الجواب عنه مبني
بتمهيد مقدمة وهي ان التحديث عن الحرف اما عن لفظه او عن معناه الاول لجاز عن بعض اللفظ
مع صيغته او مجردا عنها وبعض مثل من كلمة ولفظة من غير هيئة والحرف بعلى وكان لا يخلو اما ان يعبر
عنه بلفظ او بغير لفظ والامتناع في انه نحو من في الحرف غير مقرون بالتاء والاول اما ان يكون
بلفظ مع صيغته والامتناع فيه ايضا كتوكت من غير هيئة ايجاد ومجرد لفظ وهو ممتنع واذا
تمهد هذا فنقول المراد لا يخبر عن معناه مجردا لفظ وصيغة الا قوله فبعض الحروف
يحدث عنه فتناقض قلنا لا نسلم واما يلزم لو كان المراد من في الحرف معبرا عنه مجرد لفظ الحرف
وليس كذلك بل المحدث عنه معنى الحرف وعبر عنه بلفظ الاسم وهو لفظ الحرف ولعلك تقول
لو صح ما ذكرتم لصح ما لا يحدث عنه لانه من حرف وكل حرف لا يحدث عن معناه مجرد لفظه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

نفقول لان التحديث عن لفظ من لا عن معناه والاحكام للمعنى وهو بط ولئن اعتدت وقلت
معنى ما لا يحدث عند بحرد لفظ فقد حدث فيه عن معنى الحرف نقول احدث اسناد عن معنى الحرف لا بحرد
لفظ بل مع صفة اسم فلا تناقض ولو قيل موضوع على المقصة اسم من وجه وحرف من وجه فعدم
التحديث من جهة الحرفية والتحديث بعدم التحديث من جهة الاسمية فلا تناقض كما احضر في
الذفاع المتن **قوله** واذا قد عرفت ان كلا اي كل واحد من هذه الانواع الثلثة اي الاسم والفعل
والحرف تسمى كلمة فاعلم ان اي اذا ائتلف منها اي من هذه الانواع الثلثة اسماء او اسم
وفعل سميا اي المؤتلف من اسمين او المؤتلف من اسم وفعل كلاما وجملة فكلاة من هذه الثلثة
لا يكون نوعا من الكلمة الا بعد دلالته على ما دل عليه كما ذكر فلذلك لا يكون كلام من هذين المؤتلفين
نوعا من الكلام الا بعد الائتلاف وحصول الصورة الوحدانية بين الكلمتين لان الواحد انما يطلق
على المتعدد وعنى شاه الجنس اطلاقه على النوع فاذا ما متعددين يطلق عليهما الكلام قد عرفت
المغروزة الى الائتلاف وجعله شرطا كما عن غير مختص لكونهما ملفوظين فنعم فرزيد في الجواب
كلام والحيوان الناطق ينتقل قد مية والجملة الشرطية ايضا فاذا الحاجة الى التخصيص المدعى
بالقول الجازم كما هو قال الملك وهو اعلم ان الكلام وهو بمعنى اللفظ يطلق على قسمي الدوال الابهم اللفظ
والاشارة وما بينهم من حالات شئ مجازا وعلى التكليم كذلك وعلى ملئ النفس من الحالين التي يعبر عنها
وعلى اللفظ المركب افادا ولم يفد قيل مجازا على ما صرح به سيبويه في مواضع من كتابه من انه لا يطلق
حقيقة الا على الجملة المفيدة وهو مذهب ابن جني فعلى هذا هو مجاز في النفساني وهو اصل الدلالة
قيل هو حقيقة في النفساني مجاز في تلك الجمل وحقيقة فيهما على مذهب بعض وعلى الكلام
قال ابن الحاجب والخلاف في مصدريته وعدمها فمن ذهب الى الكتاب وغيره الاطلاق انما يطلق
على ما يحسن السكوت عليه من لفظ او قول او كلمة كثرة الاقوال بعدة التي تناولها المهمل والباقيان
متماثلان في عدم تكون لها كاة القول واقعان في بعض المواضع على الرأي والاعتبار مجازا
شايعا كما في حقيقة دون الكلم كاة بيانا ما بالكلم اولى وذلك اي كون الكلم يعني السكوت عليها
لا يتأتى الا بعد الاسناد بينهما لما ذكرنا من ان الواحد لا يطلق الا على الواحد فالكلام ما يفيد
من المهم المؤتلف على وجه الاسناد المستمع على وجه يصح السكوت عليه كثرة ان يا اختصر

كيلا يذهب الى المفهوم خطا المشترك اللفظي وحدا هذه بوع مالك حيث قال الاسناد المفيد لاة المفيد بطريق
بالاشتراك اللفظي على هذا المعنى وعلى المفيد فايدة جديدة من غير ما يدل على تعيين المراد فتختل ترجمة
ولاكاة هذا التعريف لانتفاء الابعد وضوح معنى الاسناد وعرفهم فقال وهو اي الاسناد في عرفهم
اي اصطلاح النحاة تيد به لاتي التعريف الاضافة من السند والمسند باكبر عبارة عن ضم احدى
الكلمتين الى الاخرى بحيث ولج جميع الاقسام التسعة المقبلة على وجه الافادة التامة خرج به
غير النوعين ولاكاة مطلقة على المعنيين بالاشتراك اللفظي فتأتي فقال اي على وجه يحسن
السكوت عليه اي لا يفتقر في الافادة الى انضمام لفظ آخر منتظر لاجله افتقار المحكوم عليه
الى محكوم به وقيل هو الحكم المفيد فايدة تامة باحد جزئيه على الجزء الآخر فاورد عليه الجملة
الجزائية واجيب بتعميم الحكم في بيانه خلل وايضا يرد عليه ما يرد على ابن مالك وقيل
هو تعليق خبر بخبر عنه وطلب بمطلوب سنفا ورد عليه نحو بعت من الالفاظ الانشائية
والاعتذار عند اعتبار اصل الوضع واختيار الاسناد ليعم الانشاء فدخل تحت الكلام نحو التمنا
فوقنا وكلام ساه وغالط وكلام رجلين والجملة الموصول بها والمضاف اليها وبعضهم اخفى
في تعريفه فيقول اخرجها والحاجة به ذاة اصطلحوا على سب بنوا فيها والا فاصطلاحهم عيث
وما بنوا سببا كله مدفوع والاسناد اي الاسناد المعرف لاطلاق الاسناد لاة المعرف اذا لعيد
معرفا كاة عين الاول ليدل عليه لا ينعقد بين الفعلين لاة الاسناد امر اضافي فلا يتصور
الا بين المسند والمسند اليه فلا بداة يكون في كلام فيه مسند ومسند اليه فلا ينعقد الاسناد
بين الفعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل ما لا ان لا مسند اليه والا لاة العرض لا يقوم
العرض ولا ينعقد ايضا بين حرفين ولا بين حرف وفعل ولا بين حرف واسم لما عرفت
اة دلالة الحرف ليست بدلالة مستقلة والتمام اي والتمام لاته عند نحاتها الى الاسم
والفعل فلا يكون مسندا ولا مسندا اليه فبين الحرفين لا يوجد كلامهما وبين حرف واسم لا يوجد
احدهما وبين حرف وفعل لا يوجد مسند اليه ولا بد النقض بالنداء لانه في تقدير الفعل ولا
بانه لو كان في تقدير لاحتمل الصدق والكذب ولجاز اذ يكون خطابا مع ثالث لاة الفعل المقدر
كذلك مدفوع بمنع الملازمتين غاية ما في الباب انه اخبار بد بمعنى موارد استعماله وهو غير

مستلزم لان يكون احاديا في جميع موارده لم يكن مركبا يكون من الهيئة المشتركة فالاسناد التقييدي انما ينعقد
بين اسم وفعل لان الاسم هو الدال على الذات والشخص الذات اعم من الشخص والفعل هو الدال على الحدث
اي الحدث والنسبة اي نسبة الحدث الى موضوع فتعين الاول لان يكون مسندا اليه والثاني لان يكون مسندا
فاذا الاسناد التقييدي ينعقد بينهما لا محالة لوجود تمام مقتضاه اي المسند والمسند اليه وكذا ينعقد
الاسناد التقييدي بين الاسمين لان الاسم وضع وضعا ما ليسند ويسند اليه لكن بشرط ان يكون في
احدهما معنى الفعل لان الاسناد لا يتصور بدون دلالة احدهما على المعنى النسبي والدال باحدهما هو المسند وليس
في اسماء فايدة وهذا اي وقولنا بشرط ان يكون في احدهما معنى الفعل يعني قولهم ان الجنس لا بد ان
يكون فعلا او يعني فعل اراد به الفعل الاصطلاحي ويعني فعل ما يشتق منه نحو ضرب زيد
اخوك اجاب بقوله وقد نقطوا اي ضربوا اياه او فعلوا تنبيههم وتصريحهم على ان زيدا اخوك في تأويل
مواضيك وعمرو غلامك مسوغ لمالوك ذاة المبتدا يكون بمعنى فعل فراجعهم بمعنى فعل يعني فعل تحقيقا
او تاء وليا وينبه بايراده المثالين على ان ما اولي بمعنى فعل جاز ان يكون من القلم وان لا يكون
ويراد عليه نحو لعل زيدا قائم فان لعل حرف جامد وارتفاع الاسم بالفاعلية وانتصاب الحال بعده دليلا
انه ملوك مشتق لما جاز ذلك كله وهذا هو المذهب الصحيح الذي عليه الجمهور وروي ان اللسائي
لم يتوول اشتقاق ولجاز نصف الصغير ورفع الاسم بعده بدونه واستبعد البعد اطلاقه ومعمل عمله
مراده الحكم بذلك في جامد عرف لسماه ما للاتفاق له حينئذ من معنى الفعل كالاقدام والجرأة والقوة للاسد
والجارة والفرة للنار والحق ان التقييد تاء ويل بالمشتق فاذا الحكم للذكور اتفاقي للاخلاق فيه ونقل
صاحب البسيط هذا القول عند الكوفيين وكذا ابن الحاجب حيث قال زعم الكوفيون ان كل جنوني غير مشتق
شاذ اعتقاد ثم قال صاحب البسيط وهو دعوى لا دليل عليه وابن الحاجب يعترف بغير محتاج اليه
فمن هذا اي تحقيق مفهوم الكلام عرفت ان الكلام يفتقر الى ثلاث شرايط احديها التاء ليفيد تحقيقا
كاة او تقديرا مثل الا قوم ويخو زيد قايم وشبهها الا قوم فانه في تقدير انا قوم والشرطية الثانية ان يكون
التاء ليف بين اسمين او بين اسم وفعل كما مثل للذكور والشرطية الثالثة كون ذلك التاليف
التقديري او التحقيقي الحاصلين بين اسمين او بين اسم وفعل على وجه الاسناد لا على وجه التقوله
او الاضافة او التقييد اعني التوصيف او غيره ذلك من التركيب المزجي نحو غلام زيد بالتسكين

فيها ناظر الى التركيب التقديري او غلام نفيد بتجريد زيد ناظر الى التركيب الاضافي او الرجل
الذاهب ناظر الى التركيب التقييدي وبعلبك في التركيب المزجي وقوله اي قول المصنف في المتن
اذا ائتلف اشار الى الشرطية الاولى وهي كون التاء ليف تحقيقا او تقديرا وقد احترز بها عن الجزم
بها اي بهذا القيد عن افراد الكلم اي مفرداتها من غير انضمام احديها الى الاخر وقوله لاسماء الكلم وفعل
اشار الى شرطية الثانية وهي كون التاء ليف بين اسمين او بين فعل واسم وقد احترز بها عن الاقسام
الاربعة الباقية وهي التاء ليف بين حرفين والتاء ليف بين حرفين والتاء ليف بين حرف واسم
والتاء ليف بين حرف وفعل وقوله وافادا اشار الى الشرطية الثالثة وهي كون التاء ليف على
وجه الاسناد وقد احترز به عن التعداد والاضافة والتوصيف ونحوها فانه كلاما احترز عنه لا
يسمى كلاما اعلم ان هذا التعريف شامل على العلل الاربع على الثلثة بالتحريك المادية وهي الكلمات
اشار اليها بقوله اسماء الكلم وفعل والصورية وهي التاء ليف اشار اليها بقوله ائتلف
والغائية وهي الافادة اشار اليها بقوله وافادا واحده وهي الفاعلية وهي المؤلف
بالدلالة الالتزامية دل عليها بقوله ائتلف لان كل مؤتلف لا بد له من مؤلف ثم لما اراد ان يبين
وجه المغايرة الجملة ايا ما في التسمية وهو بحث آخر جعل تغاير للبحث الاول واحترز به تراخي
زمانه فاستعمل له ثم اعلم ان الجملة تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالتراادف بين النحويين يريد
ان النحويين كما سموا ما ائتلف من نوعي الكلمة على وجه الاسناد بالمعنى المذكور كلاما كذلك
يسمون هذا المؤتلف جملة على وجه التراادف بين النحويين والا فيه تسميتهم بعض ما عرض
له عارضا بجملته دون كلام لان الكلام في الخالي عنه على ان عدم اطلاق الكلام عليه بالمعنى
المذكور هو محل المنع وشرط التراادف الاتحاد في المفهوم لا في الانفعال فلا يرد وجه المغايرة
في الانفعال الذي ذكروا احدهما كلام الله دون جملة الله وثانيهما كلام صدق دون جملة
صدق وجمع الجملة دون الكلام لا يرد كما ان وزيد يراد فوك مع انه عنه مستغل قط والجمل
اربع كذا قال الزمخشري والاصل ان يكون اثنين كما اعترف به في صدر البحث فاخذ ابن الحاجب
وصاحب اللب وابن مالك ذلك فقسموها الى فعلية واسمية لكن المصنف والزمخشري اختارا
اعتبارين آخرين وجعلا هما قسمين آخرين لها بيانه ان الجملة الفعلية ان تجردت فعلها

عن الشرط ولزوم الاضمار في قسم ... من قسميها استمع بذكر الاسم الاصيل والآفاه

تضمن الشرط سمه شرطية وان لزم الاضمار فظرفية قال الآفاه اي الكلام والجملة لا يتأتى
بدون الاسناد اقول الجزء بناء على ان الكلام والجملة بمعنى واحد فنقول ليس دليل الانحصار في
الاقسام الاربعة اذ المسند والمسند اليه اذا لم يعرض لهما ما يسلبهما صلاحيتهما لان تكون عليهما
ويكون جملة اخرى او قد عرض لهما ما ذكر فالذي عرض للمسند والمسند اليه
فيه ما يسلب عنهما صلاحيتهما لان تكون عليهما هو الجملة الشرطية نحو ان تاتني زيدا اكرمه فان
الشرطية عرضت تاء تاتني زيد فسلبت عنهما صلاحيتهما لان تكون عليهما وانما هو جملة اي
اكرمه والا فاي لم يعرض لهما ذكر العارض لا يخلو اما ان لا يكون المسند مؤخرا عن المسند اليه لفظا
ولا تقديرا او يكون المسند مؤخرا عنه اي عن المسند اليه اما لفظا واما تقديرا فالثاني هو ما يكون
المسند فيه مؤخرا عن المسند اليه اما لفظا واما تقديرا هو الجملة الاسمية نحو زيد قايم في الموضع
لفظا او قايم زيد فيه المؤخر تقديرا فان قايم وان كان مقدما لفظا فهو مؤخر تقديرا والاول
اي ما لا يكون كذلك لفظا ولا تقديرا لا يخلو اما ان يسند مسندا او لا يسند مسندا الى
قال اي ما لا يكون المسند فيه مؤخرا عن المسند اليه لفظا ولا تقديرا فلم يسند مسندا الى
الظرف فهو ما جرى مجراه هو الجملة الفعلية سواء كان فعل المسند فيه فعلا او اسما او اسم فعل
مثال الاول نحو ضرب زيد ومثال الثاني نحو قايم الزيدان ومثال الثالث نحو هيهات الاهي
ونحو ذلك من نصر زيد وما قايم الزيدان وشتان زيد وعمرو وعندان زيد والاول اي
يعرض له عارض مذكور ولم يكن المسند مؤخرا عن المسند اليه ويسند مسند الى ظرف او
ما جرى مجراه هو الظرفية نحو في الدار زيد وما مالك بكاوبك مثالي الاول والثاني
والكل اعلم ان دليل الحصر مشتمل على التقسيم والتعريف باعتبار الذات والمفهوم فلما
كان اعتبار الذات هو في ليل مكذا جاء بالضرورة فلان ترتيب الممن فقدم الشرطية ثم الاسمية
ثم الفعلية على الظرفية وخلاف ترتيبه في لبابه وكم خالف طريقة المسلوكة في آخر التقسيم
وليس لها جهة حسن واما ذكر ثمامة بشاشة الجملة الفعلية حيث خالف غيره في الكفاية
في ذلك حيث جعل قايم الزيدان وهيهات الاهي من الجملة الفعلية فهذا غاية ما ذكره الشارح

٤٩

ولا يخفى ما فيه والاولى اداة ما قالوا انحصرت في الاربعة لانها الفاكهة في اولها ظرف او ما جرى
مجراه كانت ظرفية والا فاكهة في اول اداة شرطية كانت شرطية والا فاداة وجب تقديم المسند
على المسند اليه لفظا وتقديرا كانت جملة فعلية والا فاسمية فالظرف وجودية محضة والاولية
عدمية والشرطية والفعلية وجودية وعدمية فقدمت الظرفية وتاخرت الاسمية وتوسطت
الشرطية والفعلية والشرطية اقل عددا فلذلك قدمت على الفعلية هذا بحسب التعريف
واما بحسب التقسيم فتقدم الفعلية لانه مسندا فعل اما لفظا واما معنى وهو اصل في الاسناد
والاصل في المسند اليه الفاعل وقدم الاسمية لانها بمنزلة الجزء من الشرطية وقدم الممن الظرفية
على الشرطية لانها ينا سبها في عدم الاحتياج وان يرجع في لبابه الشرطية على اعتبار تحقق
صورة الجملة فيها لفظا واما في الظرفية تقديرا وقد يكون بعض فتحقق صورة الجملة فيها
اظهر فلها اعتبار اداة اعتبار يوجب التقديم فاخذ الممن فقدم واعتبار يوجب التاخير
فاخذ ان تاتني فاخر فاة قلت هذا ما قشت في المثال تقديرا اداة هذا المثال للظرفية غير مستقيم
اذ قولهم عندي مال الجملة اسمية لان ارتفاع مال بالابتداء وتاء جزم لتاتني والظرف المقدم
عليه اعني عندي مرفوع المحل على الخبرية فكيف عدها اي الممن الضمير المنصوب لعندي على
تاء ويل الجملة جملة ظرفية قلت الجواب عن هذا السؤال مبني على مقدمة وهي ان القرة المستقر
اعني الداة مسند الفعل فتره دفعا لظن من قال الظرف المستقر سيسد بلا مقدر بمستقر وليس
بل كون ساد مسد الفعل لكانة استقر في موضعه والمراد من الفعل اما فعل اعم مطلقا او فعل مطلق
مطلقا والا يكون العامل مذكورا نحو فيها راكبا مستقرا عنده لان الاستقرار هنا بمعنى الكون وثمة
بمعنى السكون بعد الحركة اذ الاستقرار جعله بمعنى الكون ارادة لان من اللغة ولان من الاصطلاح
انه بناسبة بلاداة ذكر ليس على سبيل الوجوب بل الفاحذف سد مسده واعطى حكمه والا فلا
وعلى كلا التقديرين فالنحو فلانه وقيل المراد من الظرف المستقر ما يكون جزء من الكلام اي يكون له
محل من الاعراب والنحو فلانه وهو ضعيف لانه يعتقد على احد الامرين اما على الانتهاء التي هي
المنتهاء والمحصول والموصوف ودخول الجار وحرف الانتظام وحرف البيض حاكمون كل منها نائبا
قبله او اعتقد على احد الامرين اما على المعتقد عليه يعم جملة لفظية نحو الكلام العاقل بعد عمل كل فعل في تمام

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وهو الرفع وذا قالا لان الظرف المستقر هنا اي في صورة الاعتماد لنيابته عن الفعل يعمل عمله لانه
وقد اعتضد اي يقوي بالاعتماد وفي بعض النسخ ذلك وذلك بيانه اعتماده بالمثال الآخر فقولك
في الاعتماد على المبتداء زيد في داره عمرو فاء في داره ظرف مستقر وقع خبرا لزيد فيقوي به
فرفع عمرو بالفاعلية كما رفع حصل النايب عن الظرف وفي الاعتماد على الموصوف كقولك جاءني الذي
في الدار اخوه فاء في الدار ظرف مستقر وقع صلة للموصول فقوي به فعمل في آخر عمل ما ناب عنه
وهو الرفع وفي الاعتماد على الموصوف مررت برجل معه كتاب فاء معه ظرف مستقر في محل الرفع
لكونه صفة لرجل فيقوى به على عمل الرفع في كتاب وفي الاعتماد على ذي الحال لعبت زيدا عليه
جبته وشيء فاء عليه ظرف مستقر وقع حالا من زيد فاعتمد عليه وبه يقوى على عمل الرفع
في جبته وشيء وفي الاعتماد على حرف الاستفهام اي في الدار اخوك فاخوك مرتفع في الدار لاعتماد
على همزة الاستفهام وفي الاعتماد على حرف النفي ما فيها ابوك فاء فيها لما اعتمد على حرف النفي وهو
ما اعتضد على رفع ابوك بالفاعلية وجه الاعتضاد اما في الاول فلان المبتداء يقتضي الحكم عليه
بشيء واصله في الفعل فيرى كانه فعل وينجح رايتك واما في الثاني فلان الصلة يقتضي الموصول اذ يكون
صلة جملة مشتملة على حكم معلوم واما في الثالث والرابع فكما في المبتداء واما في الخامس فلان
الاستفهام من شانه ان يكون عن الاحكام واما في الاسادس فلان النفي متعلق بها بالذات واما الاول
وهو الظرف الذي لم يعتمد على شيء من الاشياء المذكورة كائن قبلك فالاسم الواقع بعده لا يخلو اما ان
يكون حدثا او غير حدث اي المصدر او غير مصدر فالاول اي الظرف الغير المعتمد على شيء قبلهم
الواقع بعده غير حدث لا يعمل في الاسم المظهر بعده الكائن غير حدث عندنا صحابنا بالارتفاع
اي ارتفاع ذلك الاسم المظهر بالابتداء والظرف المقدم عليه محتمل الضمير وهو اي الظرف
المقدم عليه مع ما تضمنه الظرف من الضمير مرفوع المحل بالخبرية لذلك المبتداء نحو عندي مال
فارتفاع مال بالابتداء عندهم اي عند اصحابنا وفي الظرف المقدم جليا وهو عندي ضمير لم
وهو اي الظرف معه اي مع ذلك الضمير واقع خبرا لهم اي المال وعند الكوفيين ارتفاع الاسم
بعده اي بعد الظرف الغير المعتمد بالفاعلية حال كونه مثلهم اي مثل ارتفاع الاسم بالفاعلية
اذا اعتمد اي الظرف على شيء قالهم لا يشترطون لعمله اي لعمل الظرف الاعتماد على شيء قبله

كما لا يشترطونه اي الاعتماد لاعمالا اسم الفاعل والمفعول وواضحهم اي الكوفيين الاخفش
مثالي المثلثين اعني في اعمال الظرف هذه مسئلة واعمال الصفات هذه مسئلة اخرى من غير
اعتماد متعلق باعمال وهذا اي ما ذكرنا من ان الظرف الغير المعتمد على شيء لا يعمل في الاسم الظاهر
بعده عندنا ويعمل عند الكوفيين والاخفش مثالها كان الاسم الواقع بعد الظرف الغير المعتمد
غير حدث فاء كان ذلك الاسم حدثا فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه واء لم يعتمد الظرف
في محل النصب على الحالية اي حال كونه غير معتمد على شيء لانه كان اذ ليشيء يعمل الفعل لانه رخص
به حدث جزاء مفهوم الفعل بخلاف ما كان جامدا سواء كان ذلك الحدث لفظا او معنى وقولك
اي بياء وقوع الحدث بعده قولك يوم الجمعة الخروج واما مكث والوقوف في الحدث لفظا فاء
الخروج حدث وقع فاعلا ليوم الجمعة والوقوف ايضا لا مكث ومعنى اي ومن وقوع الحدث
بعد الظرف الغير المعتمد قولنا ومن ايات انك ترى الارض اء التقدير ومن ايات رؤيتك
وقولنا ومن ايات اء تقوم السماء اذ التقدير بقيام السماء في الحدث معنى ولذا فضلهم
تما قبله فتقدير الحدث في الاول بواسطة اء المثقلة وفي الثاني بواسطة اء الخفيفة وعند
الخليل لا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد بل يرى اء الظرف اذا لم يعتمد على شيء منها
لا يكون عاملا في الواقع بعده حدثا او غير حدث فارتفاع هذه الاسماء وهي الخروج والوقوف
رؤيتك وقيام السماء عنده اي عند الخليل بالابتداء لا بالظرف وهو اي ما ذهب اليه
الخليل من ارتفاعهم بالابتداء اقرب الى القياس مما ذهب اليه سيبويه لما فيه من تقليل الاقسام
وهو اقرب الى الضبط ولاء الابتداء عامل باتفاق الخصمين والآفليس الابتداء عاملا
على الاتفاق لاء فيه اختلافا كثيرة سنقف عليها في باب اء شاء الله واذا تلخص هذا الاصل
فنقول قوله عندي مال جملة ظرفية عند الكوفيين والاخفش لما عرفت في المقدمة اء الظرف
يعمل فيما بعده واء لم يعتمد وعند البصريين على اسمية الاء الجار في الظرف وهو عندي في ما
تضمنه من صيغ المبتداء جملة عندهم لكونه متولا بالفعل نحو استقر وحصل ودون اسم الفاعل
وذلك لان مذهب سيبويه اء الاء المقدر اسم فاعل وهو مختار وابن مالك بناء على اء الاصل الجار الاقراره
واء تقدير الاسم صالح لجميع المواضع بخلاف تقدير الفعل فاء قد يكون موضع يكون تقدير الفعل

اذا اراد سفرا بعيدا عقد الى الخمس ثم السدس الى العشر والخمسة اظهر الاخماس لاجل الاسداس كقوله
تغلب الله يعلم لولا التخرق من زلال بن برد لما بت ابن برد في موعد قالم الي ثم اخلفني عدا
عذا ضرب اخماس لاسداس وقولك اكلت التمر اي تعاطيت الاقلام اخذة واضربه القاضي اخماسا
لاسداس علما مني اي لحيلي منصوب بفعل مضمر لان عندنا بان دون راهم عند مطلبهم
خرما من خرطت العود اخرطه واخرطه بالكسر خرطا اذا قشرته وخرطت الورق اذا صففته وهو
ان يقتطفه بيدك الى اعلاه ثم تمر عليه يدك الى اسفله وفي المثل دون خرط القتاد وهو شجر له شوك
كالابر يضرب للامر الذي دونه مانع وتجشم تكلف من تجشمته اذا تكلفته على مشقة عرق القربة
قال الاصمعي لغيت من فلان عرق القربة ومعناه الشدة والادري ما اصله وقال غيره العرق
انما هو للرجل لا للقربة واصله ان القربة انما تحملها الاماء الزوافر ومن لا معين له وربما احتاج اكيلهم
لاحلها بنفسه فتعرق لما يحصل من المشقة والياء من الناس فيقال تجشمت لكذا عرق القربة
منه بالرصاد وهو طريق واسع يضرب لمن يأتي شدة من الامر فالمعنى لعلي ان عند مرامهم مانعا
يمنعهم وشدة يزجره عنه فلما لم يرتدع عن سؤالهم ولم احد بدا اي فراقا ومنه قولهم لا بد
من كذا كانه قيل لا فراق منه من تحقيق امالهم جمع امل وجمعت ركابي هي الابل التي يسار
عليها والمراد بها هنا قواه المدركة شطر مطالبهم يقال قصدت شطره اي نحوه قال الاعشى
لابن زينا على اقيمي صدور العيس شطر بني يزيد ومنه قولهم ولوا وجوههم شطره وتوجهت
تلقاء مدين وهو قرية شعيب مآربهم جمع مأربة وفيها لغات ارب وارب ومأربة
ومأربة بتاء خفيفة من قولهم نحوه ولما توجه تلقاء مدين فالمعنى هنا توجهت جزاء مطالبهم
ومآربهم خايفا كموسى عم وكتبت في شرح المصباح كتابا جمعت فيه من القواعد
جمع قاعدة هي والقانون ايضا امر كلي ينطبق على جميع جزئياته وبالتفصيل متقدمة
كلية يصلح ان يكون كبرى لصغرى سهلة المتصول ليعرج ما هو بالقوة الى الفعل ما يفتح
الغلق بفتح اللام المغلاق وهو ما يغلق به الباب وضبطت حفظت بالجزم لانه ضبط الشيء
حفظه بالجزم من الشواذ النوافر من رشق البعير يشرق شرقا وشرقا اذا نفر هنا يسيخ
من الاساغة يقال اساغ في غصته امهلني ولا تعجلني للمشرف الشجاع والقصدة في

المصادر شراب بكلوا ماندة فالمخفة ما يسهل الماء ويقذه في الحلق من البيانية في كلاه
الموضعين مع مجرور وفي محل النصب على الحال من الموصول لجواز تقديمها اذا كان صاحبها معرفة
وهو اي الموصول في كليهما في محل النصب على المفعولية الاداة العوايق الموانع عما قضي
منتهى عز يقعه اصلاحه من رتحت الماء اصلحته واحتث عليه وتشذيب من شذبت
الشجرة تشذيبا اذا قطعت شذبتها وهي ما يقطع مما تفرق من اغصان الشجر والرثاث
جمع رثيثة وهي الامر الذي يحسبك من رثثت عن حاجة ارثه بالضم حبسته وفي الحديث
لقد كان يوم الجمعة بعث ابليس جنوده يا يها خذون على الرثاث اي يذكرونهم
بالحوايج التي تريثهم تثبطني من ثبطه عن الامر تبشيطا شغله عن يقيضهم ونهذيبه فلم انقل
السواد وهو ما يكتب اولا من الشرح والمتن ولم اثقف لم اسق منه ما اخاذ اي انعطف
واعوج وقد سنح واحد ومن سنحت الكبش حذفت ثم لانتاضهم صوادم اقلامهم
جمع صادم وهي السيف القاطع شبه الاقلام بالسيف في القاطعة وسلوا اخرجوا
من غلافهم من سللت السيف اذا اخرجته واستجلوا قديرهم وهو اللحم المطبوخ في
القدر فاستلوا القوا اللحم في الملة وهي الرماد الحار هذا مثل خوذ من المثل ولفظه
استحلت قديرها فاتلت فكان المصنف جعل من استشحم قبلا يثقف اوده
بعزمة من استجل القدير فاستل وطارت الاجزاء فيما بينهم بمعاودة مما قوادم الطير
مقاديمه ريش وهي عشر في كل جناح واحدتها قادمة وخوافيها قال الاصمعي الخوافي ما
دون الريشات العشر من قدم الجناح شبه الاوراق بالطير وانتشارها بالطيران
فاشبت لها من لوازم الطير وشاعت عوارض السقم والاعتلال فيها في تلك الاجزاء
والمراد منها ما عرضها من التغييرات والتحريفات بينه قوله يحرفون الكلم عن مواضعه و
يتصفحون من تصفحت الشيء اذا نظرت في صفاتيه مباديه ومقاطعه المراد من المبادي
التصفيات ومن المقاطع التصديقات المستعملان فيهما في التعريفات والمسائل فمن متصرف
فيه بالزيادة والنقصان نقضا وهدما اي نقضا للقاطع وهدما للمبادي ومن تقوق
عجمة نحوه من فوقة جعلت له فوقا وهو موضع الوتر من السهم لسهم القدح والطعن اكلاه

شبكة الألوكة www.alukah.net

متنعا نحو اما عندك فزيد وجيت فاذا عندك زيد فاوردها دليلا على ان الفعل مقدم بقوله بدليل
وقوع صلة الموصول نحو الذي في الدار زيد والصلة لا يكون الا جملة والظرف لا يكون جملة الا لكونه
متعلقا بالفعل او بما في معناه من هذا اذ يكون متعلق الظرف في محل الرفع الفعل لان تعلقه بالفعل لتعلقه
بين نفس الامر والا لزم ان شرطوا في الصلة خلافا لما في نفس الامر فاذا يكون متعلقا به
في محل الرفع وعلى كلا المذهبين اي مذهب البصريين ومذهب الكوفيين او الجزء الثاني عندهم
على مذهب البصريين لانه ثانية في الرتبة وان كان اولا في الذكر جملة ظرفية بلا شبهة اعلم ان
كلام الناظم هنا يرد على ان اسم الفاعل مع فاعله جملة عند الكوفيين لان عندهم يشتمل
باسم الفاعل فاذا كان عندي مع فاعله جملة يكون اسم الفاعل مع فاعله جملة لان جملة الاولى
مرتبة على جملة الثانية وسيصرحهم عن قريب انه مع الضمير لين جملة وهل هذا الا تناقض

قوله وكل منها تقوم مقام المفرد فتكتسي اعرابه محلا قالت ان مع اعلم ان الجملة كثيرا ما تقع
مقام المفرد اما للحاجة اليه توسيعا للعبارة في التعلم والنشر او لغير ذلك من الفوائد التي يتكفل بها
علم المعاني فيقدر في محلها اعراب المفرد القائم هي مقامه الصفة المنفصل الجملة والمتصل المفرد وهو
اي تقدير اعرابها في محلها المبني بالتشديد بحذف المضاف من قوله اي قول المصنف فتكتسي اعرابه محلا فوزيد
اي قيام الجملة مقام المفرد وتقدير اعرابها في محلها بحكم الاستقراء في ستة مواضع احدها خبر المبتدأ
نحو زيد ذهب ابوه فزيد مبتدأ وذهب اخوه جملة فعلية في محل الرفع على الخبرية على معنى انه
لو وقع موقعه ما يظهر فيه الاعراب لدفع وقوعه بالجملة الاسمية لان اداة عن الاسناد الذي باعتبار
كون الجملة جملة وزيد اخوه ذاهب فزيد مبتدأ واخوه مرفوع بالواو مبتدأ ثانية وذا هب
مرفوع على انه خبر مبتدأ ثانية والمبتدأ الذي مع خبره جملة اسمية محلا على المعنى المذكور على الخبرية للجملة
الاولى وقدمنا على الجملة الشرطية لانها منها بمنزلة المفرد من المركب وبكاه تعظم يشاركه فاه مبتدأ
والجملة في محل رفع الشرط وقوله وجوابه جملة شرطية في محل الرفع على الخبرية لدخول ما ذكرنا من المعنى
وقدمنا على الظرفية لانها جملة بلا خلاف بخلاف الظرفية كما ستقف عليه ان شاء الله وخالد في الدار
فاه خالد مبتدأ وفي الدار محلها الرفع على الخبرية على المعنى المذكور فقولهم في الدار جملة عندهما
لست مسامحا استقرا بناء على ما ذكرنا آنفا خلافا لدليل وقوعه صلة للموصول وعند الكوفيين موه لاه

التقدير

التقدير فيه مستقر عندهم واما اي مستقر وهو اسم الفاعل مع الضمير المستكن فيه الراجع الى خالد
ليس بجملة على ما سبق بيانه ذكر في موضعه ان شاء الله وثانيها اي ثاني المواضع الستة الخبر في باب
ان وهو مشتمل على الحروف الستة وان وكان ولكن وليت ولعل فاعتبارك معنى ان بفتح الهمزة
الجملة الاربع واخبارا على سبيل الاغوذج مناسبة لطيفة فاورد الجملة الفعلية في ان نحو ان زيدا
ذاهب ابوه فزيدا اسم ان وذاهب ابوه جملة فعلية مرفوعة المحل على الخبرية لها على ما هو دأبه
في تقديم الجملة الفعلية على خبرها وأورد ها ايضا في ان المفتوحة نحو بلغني ان عمرا قد ذهب اخوه
فان عمرا اسم ان وقد ذهب اخوه محلها الرفع على الخبرية لها وهي مع اسمها وخبرها في محل
الرفع على الفاعلية لبلغني ايما على الفارق بينها في افادة التاكيد والتحقيق واورد الجملة الثانية
في خبر كان نحو كان عمرو غلامه اسدا ما على ذا به وان كان من الحروف الستة التقدير في كان زيد ذاهب
ان زيدا كان ابوه ذاهب واورد الجملة الفعلية في خبر كان نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء لانه لا يجيء
الا بين كلامين مختلفين نفيا واثباتا لا يكونان الا في الحكم الثابت على التحقيق في الفعل واورد
الجملة الشرطية في خبر ليت نحو ليت زيدا ان تاته تاته يكرمك فان زيدا اسم ليت وان ياته يكرمك
الجملة الشرطية في محل الرفع على الخبرية لليت لان التمني والشرط مناسبة ظاهرة على انه
مر ذكره في الجملة الظرفية فلذا اورد ها خبرا للعل فقال لعل زيدا في الدار فان زيدا اسم لعل
في الدار خبرها وثالثها اي ثالث المواضع الستة الخبر في باب كاد نحو كاد زيدا قام ابوه
في الجملة الفعلية او كاد زيدا ابوه قائم في الجملة الاسمية او كاد زيد اه تعظه يشاركه في الجملة
الشرطية او كاد زيدا ما مكنه في الجملة الظرفية فهذه الجملة منصوبة المحل على الخبرية لكاد وقس عليه
غيره من باب كاد ورابعها اي رابع المواضع الستة المفعول الثاني من باب حسبت نحو حسبت زيدا
قام ابوه وابوه قائم او اه تعظه يشاركه او اما مكنه والمذهبين قوله على ما تقدم فهذه الجملة
منصوبة المحل على انها مفعول ثان لحسبت وحكم هذه الثلاثة اي الخبر في باب ان والخبر في باب كاد
والمفعول الثاني من باب حسبت حكم خبر المبتدأ لانها في الاصل خبر المبتدأ ثم لدخل عليها هذه العوا
بخلاف صفة النكرة لانها لا يكون خبرا للمبتدأ والجملة الحالية لان العوامل الداخلة على خبر المبتدأ
العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر وخامسها اي خامس المواضع الستة صفة النكرة نحو مررت

برجل اعجبني كرهت في الجملة الفعلية او مررت برجل ابوه كريم في الجملة الاسمية او مررت برجل اة تراه اعجبك
حدث في الجملة الشرطية او مررت برجل في حبة شريف في الجملة الظرفية فهذه الجملة في محل الجر على الوصفية
لرجل ونكرة واما وسم الموصوف الذي بصفة النكرة اذ الجملة لا يقع صفة الا نكرة لوجوب التطابق
بين الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا والجملة تارة تكون خبرية اشاريا كما الا تراني فيها ماين يديك الحاء
كالفعل والاة وصفتها باعتبار الحكم ولهذا اشبك منها المفرد شبك من الحكم لا من الاسم وسوف
المخففة تارة والا فالتعريف والتنكير خواص الاسم فيكون تارة وانشائية كاكاة نكرة غير موصوفة لا يكون الا نكرة
لما ذكرنا من وجوب التطابق بينهما وبادسما اي ساكنة الموضع الستة الحال سيجيء بيانها ما بينها
وتمام ابحاثها في الباب الا كان الذي نعرض هنا بعض ابحاثها المتعلقة بهذا الموضع فنقدمها مقدمة
الاولى قوله اعلم اة الحال لا تنفك صاحبها عنها اي صاحب الحال عن الحال فتانث الضمير لاة
الحال سمعت سماعي وثبوتها لم اي لصاحبها في حال دون حال اي لعدم تقرة ما بانة ثبت له في حال
دون حال وبينهما فضلت تيم الكلام بدونها بحيث لم يثبت لها اة يكون من الكلام الاصلي ابدا
لم تتعد اي الحال بصاحبها اة ذلك الاتحاد الذي بين المبتداء والخبر وبين الصفة والموصوف هذا
مع فاعل جملة فعلية في محل الرفع على الخبرية لاة قوله لاستغناء صاحبها هي المعطوفا تعليل لقوله
لا يكون الا مستقرا او تضمن النفي وذلك الاتحاد مفعول المطلق واذا لم يتحد الحال بصاحبها كما يتحد
الصفة بالموصوف والخبر بالمبتداء فاقتضت الحال ذلك اي لعدم اتحاد المذكور اة يؤكد شبهة اي
عرة الانتباه اي الاختلاط بينهما اي بين الحال وصاحبها قال الجوهري الوشيجة عرة الشجرة يريد
معدن يجيء ربط وذلك اي اقتضاء زيادة ربط عندكم جملة او قد هذا الكلام لازالة توهم
يورد وسوا ما ذكرتم يقتضي زيادة الربط في اخواتها جملة كانت او مفردة فازاله باة ذلك عند
كونها جملة واما عند كونها مفردة فلدلالة الاعراب لفظا في المفرد على نسبة وتعلق هناك اي في
المفرد معنويا لم يفتقر اي كلمة تعلق آخر اي تعلق لفظي بزيادة ما يدل على الربط لفظا وتحقيقه
اة الاعراب علامة يستدل بها على ثبوت وصف في الكلمة مقتضى لما استعرفا اة تعلق الفعل
او ما شبهه بالاسم المتمكن بوجه سبب لثبوت ما يقتضيه الاعراب وهو كون معقولا ليس الحق
مرفوعا يستدل نصب علامة ظاهرة تستدل بها على ما عليه فظاهرة النصب هنا يشعر بغير

احتياج الى امر آخر بادة بينها نسبة وتعلقا معنويا لا تتم به الفرض فلا يحتاج زيادة الربط
بخلاة الجملة لفقداة ما يدل على التعلق المعنوي فيها فافترقا والثانية قوله ثم اة بالفتح عطف
على اة الاولى اي تم اعلم اة الحال اصلا واسلوبا ونصبا في الاستعمال ملحوظا اي ظاهرا مستقيما
من التعب وهو الطريق الواضح ويقال الجبة اذا مرت مرورا مستقيما والفرق بين الاصل والمنهج اة
الاصل مدلول الدليل والمنهج مدلول للتعامل للعرب واما الاسلوب والنهج فهما واحد فذكر الاسلوب
رعاية التجمع اما الاصل فنواة يكون صفة منتقلة اي حين شانها الانتقال من الوجوب الى العدم
دلالة على الحدث والتجدد كاسم الفاعل والمفعول فيمتنع جاءني زيد طويلا لاة الطول معنى
منتقل وكذا قيامها واسوة الآباء ويل اللئيم لفظة يقال متصلة بالاستثناء في الاكثر لينفي الاثم والخطأ
الحاصل بنفي الكل واثباتة والواقع خلافه نحو جاءني القوم اللئيم الا زيدا فمعناه لا تتقوا خذني
يا رب فاة كلا من الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى ولتاكيد كلامه عند المتقع كانة قال
ايها المتقع اعلم اة له عوا لله ليشهد على كلامي اذ حق وانثناء صدق واصله يا الله امّ ايا فقد
لنا بالخير فحذف حرف النداء كثيرا بالاستعمال وجعل فعل الامر عوضا عنه وانصل به فصار اللهم
اذا قصدها ولا ينبغي له الانتقال كما في الحال المذكورة فاة اتيانها اما للدلالة على دقم وشفقة
لازمه نحو جاءني ابوه عطوفا فاة عطوفا حال منحدة او للاشعار بالخصلة التي دلت عليها الحال
وهو اما فخر نحو انا قاتم جوادا او تنقيصا نحو انت الرجل كاملا او تحقيرا نحو انا المكين رجوعا
او تهديدا نحو انا الحاج ستا لا كالدناء والعامل فيها محذوف حذفا لازما مقدرا بعد جزء الجملة
الاسمية فتقدير الحال المذكور زيد ابوه احقّ عطوفا وكذا الكلام في بقية اخواتها اصل الحال اذ كرنا
فلا يتحمل بها على صيغة المجهول واة كاة من باب الانفعال الذي يلزمه التوسم لتعديته بالهاء
التي هي مع مجرورها في محل الرفع على الفاعلية لذلك فليس فيه ضمير عن ذلك الا مقارنا بتاء ويل
يرد لي الاصل كما في الصفة الثابتة نحو جاءني زيد اسوة على تاء ويل في الصفة الثابتة بانم
ماكاة واسوة او ابيض ثم صار لمعرفة او معرفة فيكون كالصفة العيرانية بتنبيه انم يكون
ثم حدث في الهاء الجامدة الداخلة حالا عن تاء ويلا بالاستقاق نحو بيّنة بانا على تاء ويل سوا ء
وارجاع الضمير الى الحال المذكورة وتاء ويلا بتاء ويل يوهما اياة يكون صفة منتقلة واة كاة

شبكة الألوكة www.alukah.net

ممكنا الا انه مرجوح وأما النهج في الانتقال فهو ان يستهل مبتدأ المقاطيع حرفي ولا يمتنع وقوع
الصفة الدالة على النفي حالا فذلك لان المفرد الحال يعرف السامع الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول
فلا يكاد يقال جاء في زيد لاركبا اللهم الا في الالفاظ العامية اي الجهال وكلام المولدين وهم
العرب الذي ولدوا في البحر وبالكسر يقال جاء في زيد غير راكب والمالة ثم آه بفتح الهمزة
ايضا عطفا على ان الاولى ايهم اعلمها الجملة الواقعة موقع الحال التي سيقت مساق هذا الاصل
والنهج اذا كانت صفة منتقلة دالة على الحدث والتجدد عادية عن حرف في حين مجرى المفرد
في استغنائها عن رابط يجمع بينها وبين صاحبها بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا الطريق اما انتفاء
او بانتفاء احدهما فانها اي تلك الجملة الحالية المنحرفة عن هذا الطريق يتوسط ما يدل على الربط بينها
اي بين الحال وبين صاحبها حقيق اي جدير بحذاة وبه يتعلق الجار والمجرور في قوله يتوسط ولفا
تمهد هذا اي ما ذكرناه من الطرق الثلثة فنقول اما الجملة الاسمية اذا وقعت حالا فحقها ان تصدر بما يدل
على الربط وهي داجو لا ما بتاء ويلا الرابط الواو والموضوع له لافادة معنى الجمع وكون المعطوف مساويا
عنها لا يجزء عن كونها رابطة بين الحال وصاحبها كما لفاء بين الشرط والجزاء لكونها منبهة عما هو اصل
الحال اعني التجدد والانتقال كذا في الجملة الاسمية في الاعم الاغلب اي في جميع احوالها من حيث هي اي ظاهرا
او احتمالا من شيء واذ كانت بعض في الاعم الاغلب يكون احترازا عن الجملة الاسمية التي جزاها عين فعل او اسم
فاعل عاملا او غيرها غاية ما في الباب ان الدوام في الجملة الاسمية التي جزاها اسم فعل او اسم فاعل غير في
الجملة الاسمية التي جزاها احدهما نحو جاءني زيد وغلامه راكب وقد يجد في الندرة نحو كلمته فوه
الى في ورجع عوده على بدئه استغناء عنها بالضمير وقال الفاكهي اي في على الحال العيني مثالها على
ان فاء اللام نائب عن مثناة فوقية بمعناه عند الكثر من اصحابنا واما الكوفيون فهم يجيزون باضمار حالا
او ملاحقا كاتيا قيل كلمته جاعلا فاه الي فيه وعوده مبتدأ وعلى بدئه خبره والمبتدأ مع خبره جملة
اسمية في محل النصب على الحال بدون الواو وقد يجيء منصوبا اما على المفعول به على رجوعها الى
لازم بمعنى متعديا نحو ليثن رجعك الله اليك طائعة منهم على ما قال الانباري في الاسرار وعلى الظرفية
على معنى رجعي في الطريق الذي جاء منه على ما قيل في القماء وبخو قولك ان عمرو لو اجتناه الذل
اي ظلمته مآب اي رجوع عام لهم رجل اي جعفر لهم رجل ايضا سربالهم اي قميصهم لم يمزق

سربالهم

سربالهم مرفوع على الابتداء والجملة الفعلية خبره والمجموع جملة اسمية وقعت حالا بلا واو
او تمزق بالتشديد كناية عن الطعن لان الطعن يمزق قميص المعنى ولما اظلام الليل الذي
يمنع التناظر عن النظر واخفى الخصم المحاسب عن البصر مآب عام اي جعفر ولا يجوز رفعه
اي المنظر ولما لانه لم يتمزق سربالهم في مضايف الحرب ولم يكتسه حاله بانواع الطعن والكر
هذا ما ذهب اليه صاحب الكشاف وهو يحكي عن الفراء اما مذهب الجمهور فهو ان انفراد
الضمير في الجملة الاسمية ليس بنادر بل هو كثير فيقتضي بل هو في بعض المواضع واجب وذلك
اذا عطفت على حاله كقوله تعالى اوهم قائلون وقال ابن مالك عندي ان انفراد الضمير
من انفراد الواو والا يريد انه يوجد بينهما شبه ما وهما الجزء والنعت وقيل اذا كان الجزء في الجملة
الاسمية اسما مشتقا متقدما لا يجوز دخول الواو عليه وان تاخر جاز وهو مذهب ثالث
لان الحسن الاخفش وعلى هذا المقال استقر الحكم وهو ان الحال ان يقيد ربط حقيق لفا
كانت الجملة الاسمية الحالية منفية نحو ما قمت زيدا والا مال الى قبول الواو اخرا فها عن قوله
وعلى هذا الحكم اذا كانت منفية اذ ليس الحكم ما ذكر بل الحكم ان الواو وهنا لا اخرا فها عن اصل
الحال لانها اسمية وعن نهجها في الاستعمال لانها منفية او وجب بجبر قوله الواو والمفضل عليه
محذوف اي من الواو في الجملة الاسمية المثبتة اللهم الا يكون الحال مشكورة نحو هو الحق لا شبهة
فيه فان لا شبهة فيه جملة اسمية منفية وقعت حالا مشكورة لان الحق هو الامر الثابت
الذي لا سبوغ انكاره فلا يكون فيه شبهة وقد لم ذلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه
وهو ان لا ريب فيه حال مشكورة لان معنى ذلك الكتاب ذلك الكتاب الكامل وكمال بانتم
لا شبهة فيه وبقية الوجوه ان لا ريب فيه خبر بعد خبر لذلك وانتم جملة مستانفة نفتة
لا محل لها من الاعراب والاولى ان قوله الم الى هذا المتقين جملا اربعة مستقلة تقرير للاتحاد
منها التامة ولذلك لم يعطف واحدة منها فالم جملة دلت على ان المتحدي بهذا المتكلف من الحروف
التي يتركب كلامهم منها وذلك الكتاب جملة ثانية لجهة التحدي بانه الكتاب المنعوت بغاية الكمال والا
جملة ثالثة مقدرة لذلك الكمال ينفي الريب عنه لانه لا كمال اعلى مما للحق واليقين وهدى للمتقين مما يفتقد
مبتدأ جملة رابعة اكدت كونها حقا لا يجوم حوله اكذب وكل واحد منها يستوجب ما يليها استتباع الدليل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

للدليل بنا فيه انه تعالى لا بنية ولا يعجزه شيء حيث انه مخترع كل شيء وقد عجز وا عن معارضته
لستفتح معارضاتنا البالغ حد الكمال واستلزم ذلك ان لا يشتبه الريب بأطرافه والا لما لم يكن تمام يقرر بهم
انك والريب والله في تمام يوقعهم ذلك الغيب والا كان كذلك كان كاذبا لا محالة هذا المتفق عليه هنا اي
في الحال المؤكدة المنفية لا يسوغ ان يتوسط الواو كما ان الحال تامة التعلق بصاحبها بل جرت الحال المؤكدة
مجراها في الحيثية لانه الحال المؤكدة عباد عن نفت وفهمت من فحوى الكلام لوسكت عنها وذكرت لتفيد
الجملة وبقيانك قال ابن الحاجب اذ يتفق دمنا ان جئ في جملة اسمية هو صاحبها في الحقيقة فتفعل الواو
هنا اي في حال المؤكدة كفعلها اي كفعل الواو الفاصلة بين المصاحبة لها اي فتمنعها اي واذا تأملت وجدت بين
الجنبين بين الحيثيتين غاية الاتحاد فيما ذات غاية التغاير بين الحال وصاحبها هنا واما الجملة الفعلية
الواقعة حالا فلا يخلو اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا فلم يقل او امرا اذ لا امر لا ينافي وقوعه بعد
الموقع اي موقع الحال لكونه طلبيا غير ثابت في نفسه فحمل خبر لقوله اذ يكون ثابتا لغيره وهو وقوع الحال
خلافا للفراء نحو تركب عبد الله تجم السير وغفر الله له وقولا ابي للدرجة ما وجدت الناس اجمع تقلد
وزيد يجوز يؤول بما يكون اخبارا بهم وقولا فيه ولا كاد فعلا مضارعا فلا يخلو اما ان يكون مثبتا
او منفيا واما كاد مثبتا فهو دال على اصل الحال لدلالة على الحدث والتقيد وبجملة لاثباتها والمجرد
الواو نحو جاءني الامير يقاد الجنايب معه جنيبة وبي الدابة التي تقاد ولا تركب بين يديه واما تقاد
الجنايب جملة فعلية فعلها مضارع مثبت وقعت حالا من الامير لا بد من الواو وجوبا لانه عرى الحال
المفردة التي دخول الواو عليها كالفاصل بين المصاحبة والحالية كما سبق ولذلك وجب تاء ويلما وقع حالا
بالواو وما يجوز من التمنية كقولهم قمت واصك عينه حكاه الاصمعي وقوله خطا خشنت اظافيرهم
نحوت وارهنهم مالكا على الاصح الا اذا قصد باعتبار لطيف كما قال الشيخ عبد القاهر في زاة الواو من
الحال بلا عطف فاة الاصل سكتت فعدل الى المضارع حكاية الحال الماضية وقيل الاولى اذ والا
ضرورة وليس ببديد لمجيئ مثله في التنزيل كقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله
اي وانتم تعلمون ولم يوجب ابن مالك القراءة عرى الواو والاصدر بقد واذا كاد منفيا فقد جاء
فيه الامران الواو وتركه لورود اي لورود الفعل المضارع الواقع حالا جاء على اصل الحال الدالة
على الحدوث والتجدد الدالين على الانتقال دون تجمعه في الانتقال لعدم استعماله في الكلام مثبتا

واذا لم يوجد جريانه عليها فلا يجب فيه الواو نحو جاءني زيد لا يركب بدون الواو واوجبا جاءني زيد وهو
يركب بالواو وقوله ما والله لا انوء من بالله ولي الا بعد الذي خطر في وقولك عمي مضوا لا يريدون الرجوع
وغالهم وقول آخر ولواة قوما لارتفاع قبله دخلوا التمام دخلتها لا اعجب وقوله فما استقيما
ولا تبعاه بالتخفيف وقولك عرحقلي مصوب وهو والله فابن احيد عنهم لاحيد فاذا وفي
مزديتي وتوعدوني وكاد وما نهي الوعيد وقول آخر كتبه الوردة البيض ايا ولذكاد ولا
يدعوا لاب واه كاد اي ضل الجملة الفعلية ماضيا فلذلك اي كما تفعل الجملة الفعلية ماضيا مضارعا منفيا تفعل
اي يجوز الامران تركه العاطف ورد ها على اصل الحال والواو والاخرى عن بها في الاستعمال مثبتا او منفيا
اي لا بد فيها من في الماضي الحال لتقابلهم في المعنى بين لفظ الماضي والحال من قد ظاهرة
او مقدرة مثبتا حال من المضمر المجرور المتصل بفي الا لفاكاد بعدا لا نحو ما كدت افعل الا اكرمني وهذا مذهب
الفراء وابو علي والي عبيدة المبرد وجماعة من المتأخرين وردة ابن مالك وقال والذي ادعي مجردة
لا يقوم عليها حجة لان الاصل عدم التقدير ولا داعي في وجه قد مع الفعل المذكور الا ما ادعي في نحو
بداذا لم يوجد وجه المحذوف المقدر بثبوته اذ لا داعي لهذين لانهم بدونه والتقدير المستغنى عن قد مستغنى
عنه لدلالة سياق عليه فلهذا اختاره ولذلك اي كما انه لا بد فيه من قد مثبتا لا بد فيه من حروف النفي
اذا كاد منفيا لفظا او معنى فحي لا يكون جاريا على ما هي الحال في الحال الا في حال كونه منفيا لفظا او
في حال كونه مثبتا لفظا لان كاد لا بد فيه من قد التقريبية ليدل على المقاربة وكاد قد هرفا وفي التقريب نفي
لنفي الاقتراب كما ان حرف النفي بهذا الاعتبار ولم يوجد استعمال نفي الكلام مثبتا بدون حرف نفي نحو جاءني زيد
قد ركب بدون الواو اما قد ركب بالواو وقوله تعالى وحاقكم حصرت صدورهم اي ضاقت قلوبهم
عن قتالكم وقتال قومكم وهم الذين عاهدتهم اي وقد حصرت وقول آخر عرفتها ديار الصبح
قد لاحت فحايله والليل قد مرقت عنه السرابيل وقولهم اما يكون لي غلام وكانت امرأتي عاقرا
وقولك عرفيت وقد نفت لقوم شابها الذي البسر البسته المفضل وعلى هذا الهم قولك
في الماضي كنت لجيء في امر اكاد اي اكاد اجيء قيل تنافي العاملين ينفي النفي واثبات
بدون الواو وكاد ينفي النفي بالواو ولم يكن الماضي المنفي معنى فكانه لم فجاءت المضارع
المنفي فحكمه حكم كاد فتأة المعنى في كل المعنى من لم تزل ينوء بحب العالم فحظم وقال الآخر

فقالت له العينا سمعًا وطاعة وصدقنا كالذي لما يشقب اقوالا الآخر لانا خذينا باقوال الوشاة
ولم نذب واذا كذبت في الاقاويل وقول الآخر بانت قطام لملحظ دومة منها بوصل ولا انجاد بما
واما الجملة الظرفية الواقعة حالا فالظرف فيها الذي مزاده يكون عاملا فيه فيفيد الحال المتكون فيه اي
في الظرف اي في اسم نظير بعده اي بعد الظرف اما الاول فنحو ان يكون الظرف فيها عاملا فيه ضمير
الحال فيفيد والبتة لانحرافها اي الجملة الظرفية بحسب اتفاق من في سلك المفرد عند من تقدم الفعل
في متعلقه بل هو مفرد عند بعضهم لكونه متحدا بالكلام عندهم على ما سبقت اليه الاشارة في بيانه
الجملة الظرفية الواقعة موقع المفرد نحو جاءني زيد على فرس وما جاءني منه بالواو فما قبله فالحال
وهو اذا يكون الظرف فيها عاملا فيه اسم نظير بعده فارغ فيه الواو وتركم نحو جاءني زيد بعد ساعة
سيف او وعلى كتفه سيف وقد كان اي جواز الامرين لا يتجاذبها الضمير المستكن راجعا الى ما
والبارز الى الجملة الظرفية مرتبتها بياء لما كانا ظرف مستقرا في محل النصب على الحالية
الاسمية بالجر على البدلية او بالرفع على الخبرية اي لعدها الاسمية او بالنصب على المفعولية اي اعني الاسمية
والفعلية عطف على الاسمية لفظا ومعنى تمييزا واضافة على سبيل اللف والنشر فقوله لفظا
متعلق بقوله الاسمية لان الظرفية شبه الاسمية من حيث اللفظ لاشتمالها على الاسمين ومعنى متعلق
بالفعلية لانها شبه الفعلية من حيث المعنى لتعلقها بالفعل المقدر فالشبه الاول يجذبها الى
حكم الجملة الاسمية وهو الواو والشبه الثاني الى حكم الجملة الفعلية وهو ترك الواو اذا لم كان
منها ضمير ذي الحال لم كيز فالواو وقال الشيخ عبد القاهر في المقتصد الاولى ترك الواو
اكثر والختار تقدير اسم الفاعل كثير التقدير بفعل ماض مع قد جايز لا بفعل مضارع لما
الاول فلعدم رجوع الحال حينئذ الى اصالة في الافراد ولهذا اكثر مجيئها بلا واو واما الثاني فلمجيئها بالواو
قليل واما الثالث فللزوم امتناع مجيئها بالواو وفي الكل بحث واما الاول فلان الواجب اذ يذكر
مناسبة يقتضي اختيار الافراد في الحال على المخصوص من الجزء والنعت واما الثاني فلانه لا وجه الى
ذكر قد واما الثالث فلانا لم اذ التقدير بالفعل المضارع موجب امتناع الواو والجواز اذ يكون
المقدر عند وجود الواو والمضارع لا يريد ان التقدير بالمفرد جايز مع انه لا يوجب امتناع
الواو فالحق ما ذكره الشارح واما الجملة الشرطية فلا يكاد يقع بقاء ما موقع الحال فلا يقال جاءني زيد

انه تشال بسيط على الحال اي على تقدير ان يجعل بسيط حالا بل الوارد ذلك اي يجعل الجملة الشرطية
خبرا عن ضمير المبتدا الذي الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان تشال بسيط فيكون الواقع موقع الحال في الحقيقة
هو الجملة الاسمية دون الشرطية بل الشرطية يكون جزءا من تلك الجملة الاسمية الحالية ولعل الشارح فهم ايجاب
عدم وقوع الجملة الشرطية بتمامها موقع الحال الجملة الشرطية لتصدرها بالحروف المقتضي لصدر
الكلام وهو اذا الشرطية لا تكاد ترتبط بشيء قبلها بهذه الجملة في محل الرفع على الخبرية لاذ وتتعلق
تولم لتصدرها هذا وقت الاوقات الآتي في وقت اذ يكون هناك اي في الشيء الذي قبلها فضلا فق
ومزيدا قتضاء لذلك اي الارتباط ما بشيء قبلها كما في الجزء والصفة فاذ الخبري عنه لعدم استقلاله
عن الجزء لاذ الكلام انما ينعقد بهما فلا يكون احدهما بدون الآخر يصرف الى نفسه الجملة اعني يصرف في جملة
ويتعلق به قوله لعدم استقلالها تماما وقع بعده بيانا لما في قوله ما فيه لهذا صلوح اي شيء تام الصلاحية
وهو اعني ما فيه في محل النصب على انه مفعول ليصرف لذلك اي لكونه خبرا بخلاف ما الم يكن اذ
ذلك كالانشاء فانه لا يصح اذ يقع خبرا وكذا ايما كالمخبري عنه الموصوف يصرف الى نفسه لعدم
استقلاله عن وضعه ما فيه اذ في شيء من الاحيان كونه صفة له تماما وقع بعده لما بينه اي
بين الموصوف وبين الصفة من الاشتباك اي الاختلاط والاتحاد المعنوي بحيث انها جعلا
شيئا واحدا في عين موضع كين بخلاف الحال فانها تنقطع عن صاحبها جدا
ايما انقطاعا حتما ولذلك سموها اي الحال فضلا فلم يسوغوا فيها تماما سبق لانهم لم يسوغوا
وقوعها حالا الا بعد اذ ابرزوها اي اظهروها في معرض الجملة الاسمية التي ليست بتلك
المثابة اي بمثابة الجملة الشرطية في عدم الارتباط فاذ قلت ما ذكرتم غير صحيح بتمام
مقدماته للتخلف في قولك اكرمك زيد وان اكرمته اجاب بقوله نعم قد اوقعوا الجملة
المصدرة بحرف الشرط موقع الحال وكن بعد ما اخرجوها عن حقيقة الشرط وتلك الجملة
اي الجملة المصدرة بحرف الشرط التي اخرجوها عن حقيقة الشرط لذا وقعت حالا لم يجز اذ
يعطف عليها ما ينافضها ولم يعطف والا قد تركه الواو ومستمر فيه نحو ايتيك اذ اتيتني
واهلم ان تي فاذ ان آتيتني جملة شرطية وقعت حالا بعد اذ خلع عنها معنى الشرط وتمم
في مثله تركه الواو والا نه عطف عليه ما ينافضه اذ لا يخفى اذ النقيضين من الشرطيتين

وهذا ان آتيتني وان لم تأتني لا يبقيان على معنى الشرط لاستلزام ذلك لتأديته الى الجمع بين المتناقضين
لانه اذا كان كل من الشرطين متناقضين مستلزما لارتفاع الآخر استلزام وقوع ما جعل شرطا لعدم
وقوعه لاجتماع النقيضين او نقول تحقق المشروط من حيث هو مشروط بيتنافى تحقق شرطه فلو لا
كان الوقوع ونقيضه شرطين لاجتمع النقيضان هكذا ينبغي ان يقدر هذا الموضع ولا يلتفت الى
ان الاداة الشرط علة للمشروط فاذا تحقق اتيان المخاطب تحقق اتيان المتكلم واذا انتفى اتيانه
فلو كان اتيان المخاطب علة لاتيان المتكلم يلزم من وجود الاتيان وعدمه فظهر انهما لا يبقيان على معنى
الشرط وقبول الشرطين باقيان على معنى الشرط لجواز ان يكون لشيء واحد لازمان للنقيضين كما هو بين
في شرح المنار للمصنف والحق انه لا يبقى معنى الشرط حتى لعدم اعتبار خصوصيته اذ الوهن بيان
وقوع المشروط على جميع التقادير فيؤول المعنى الى التسوية بل يتولاه الى معنى التسوية المقدر
الدال عليه متساويا او يساوي بناء على ان الاصل الاقرار وما هو في حكمه وكل منهما لا فاده وقع
حالا لا يستتم فيه ترك الواو فخطر ان الاولى ترك الواو مستتم فيه وهو المطلوب ثم اراد ان يبين هذا
بما له تطبع من كلام رب العزة فقال كالاستئناف بين المتناقضين الواقعين فيه نحو قوله
عز اندرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم فان المفسرين ذكروا بان الهمزة
وام جردتا على معنى الاستفهام لمجرد التسوية كما جردتا عن معنى النداء لمجرد التخصيص في قولهم
اللهم اغفر لنا ايتها العصابة يريد جريا هذا على صورة الاستفهام والاستفزاز كما جريا وكث على صورة
النداء والاذناء وانما الله وهو لم يعطف عليه ما ينافضه فلا بد فيه من الواو نحو اتيتك واما لم
تاتني واكرمك واما اهنتني فان كلا من واما لم تاتني واما اهنتني جملة شرطية وقعت حالا
من كاف الخطاب لخلوها عن حقيقة الشرط وهما بالواو لو تركه لالتبس بالشرط حقيقة قيد
للشرط لا لقوله التبس وفي ايراد المثالين تنبيه على انه لا بد من الواو منفية كانت او مثبتة
هذا مذهب الجمهور وقد ذكر الجزري في مسائل العشرين باء الواو وهنا اي فيما لم يعطف عليه
ما ينافضه للعطف دون الحال والمعطوف عليه محذوف والتقدير في الاول اذا تاتيني واما لم
تاتني وفي الثاني ان لم تكرمني واما اهنتني ففي التقدير الواقع حالا الشرط المتناقضان لا الشرط الواحد
محتجا نصر في الحال من الجزري باء الشرط الواحد لا يخلو عن معنى الشرط لعدم عطف المناقض

فلا يقع وقوعه حالا الا اذا وقع المستقبل لعدم انسلاخه عن معنى الشرط والمستقبل لا يقع حالا فلا يقع
الشرط الواحد حالا فاذا دعت الضرورة اي جعل الواو للعطف وهو يمنع المعطوف عليه المحذوف
شرطا هو متناقضا فيجيء القسمة باه تلك لم يخل اما ان يكون شرطين متناقضين ملفوظين او
شرطين متناقضين متقدر احدهما دل الثاني عليه والجواب عنه اي عما ذكره الجزري ظ
فان الجملة المصدرة باذا لم تجعل حالا الا بعد انسلاخها عن معنى الشرط واذا كان كذلك اي اذا كان الامر
كما ذكرنا من انها لم تجعل حالا الا بعد الانسلاخ لم يبق لاذا دلالة على الاستقبال كونه دالا على الاستقبال
لازم كونه للشرط وانتفاؤه لانتفائه يدل على انتفاء اللازم واذا جاز وقوع الشرطين المتناقضين
حالا لتخلصهما عن معنى الشرط مع انه يتجلى باذا ويل فليجز ذلك في الشرط الواحد وليس الانسلاخ
بسبب العطف حتى لا يوجد بدونه ويل بتقدير الثانية وهو حاصل عطف المتناقضين او لم يعطف فتصوب
الفرق الذي ابداه دليلا في الاول عطف المناقض وفي الثاني الواو وعلى الثاني قوله اي قول الجزري اذ
المستقبل لا يقع حالا ممنوع هذا سؤال آخر بعد التسليم تقديرا واني سلمنا ان معنى الشرط غير منسلخ
عنها واه دالة على الاستقبال لكن قولها ان المستقبل لا يقع حالا اه ثم انه لا يقع حالا الا اصلا نحو جاء
اذ يضحك وقوع المستقبل موقع الحال على ضرب من التاويل ومنه مسئلنا الكتاب اي الكتاب سيبويه واي
اي تلك المسئلة مررت برجل معه صقر صائدا به غدا فان صائدا مستقبل التقييد بغدا وقع
حالا من رجل على ضرب من التاويل وهو انه وقع موقع ما هو حال عن التحقيق اي مقدرا بالصيد
غدا كما في قولهم لندخلن جوابه قسم مذكور او محذوف على اختلاف الاعتبارين في الحق المجد
الحلم ان شاء الله تعالى علق العدة بالشيء وتطليقها للصباء او اشعارا باه بعضهم لا يدخل ما يؤنث
او يفيئه او كما قال ملك الدوبا او البنيع عم لاصحابه آمنين حال من فاعل الندخلن فالشرط
مقرون بمحققين وقوعهم ومقدرين حالا بعد حال او من فاعل المتكلم مع انهما مستقبلان على ضرب
من التاويل وهو انهما واه كانا حاليين ظاهرا الا اذا الحالي التقديري قد يقع موقعها فتبين ان قوله
بقوله اي مقدرا التعليق والتقصير على معنى مقدرا بمنعكم التعليق وبعضكم التقصير فوضح مسئلة
الكتاب ومن كلام رب العزة اذا المستقبل لا يمنع وقوعه حالا في الجملة واذا علم ان لا يقع حالا
من غير تاء ويل فلم لكن لا يجديك نفعا الجواز وقوعه على ضرب من التاويل وبكما قررت به سمعك

فصل [illegible]

وبهذا التقدير وقعت على ان حاصل جواب ياء منعي وتسليمي الاجوبة ثلثة منع ان حرف الشرط هنا لا يستقبل والتزام ان الشرط الواحد جاء بوقوعه بطريق الاولوية وتسليم ان لا استقبال ومنع عدم وقوعه حالا كما توهم فهذه اي المواضع للذكورة من خبر المبتداء والخبر في باب انّ والخبر في باب كاد والحال التي هي باب حبذا وصفة النكرة والحال هي المواضع الستة التي ذكرنا المصنف ان الجملة فيها تقع موقع المفرد ليست بمنصوصة عليها بل وراءها اشياء اخر هي كالمشتبهة من هذه الستة منها اي من الاشياء الاخر المفعول الثالث في باب اعلمت وهو كالمشتبهة من المفعول الثاني في باب علمت نحو اعلمت زيدا عمرا شرف ابوه او ابو شريف واذا تاء تاء يكرمك او عندك مال فاء هذه الجمل كلها منها في محل النصب على انه مفعول ثالث لاعلمت ومنها اي من الاشياء الاخر خبر لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل شريف ابوه على ما تقدم من ايقاعي الجمل موقع خبرها واذا تاء تاء يكرمك او عندك مال فاء هذه الجمل في محل الرفع على الخبرية للا وهو كالمشتبهة في خبر باب انّ لاء اعمالها تشبيها لها بها ومنها اي من الاشياء الاخر خبر ما والمشبهتين بليس نحو ما زيد ولا رجل قائم ابوه على ما تقدم في ايقاعي بقية الجمل موقع خبرهما كاء يقال ما بوء قايم واذا تزر يعبك حسنه او عندك مال فاء هذه الجمل منصوبة على الخبرية لما او للا كالمشتبهة من خبر باب كاء وجمع هذه المواضع الستة الستة التي ذكرها المصنف والثلاثة التي ذكرها الشارح بقوله اذ الجملة انما يقع موقع المفرد لفائدة جزء للمبتداء فقط او بعده اي بعد دخول المبتدا وهذا شامل للمواضع الستة اي الجملة في باب انّ وخبر لا التي لنفي الجنس وخبر باب كاء وخبر ما ولا المشبهتين بليس والمفعول الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت او صفة للنكرة او حالا هذا موضاه فكملت المواضع الستة وقد يظن انّ منها اي من الاشياء الاخر التي كالمشتبهة الجمل المضاف اليها اسماء الزمان والمكان قوله الجمل منصوب لكونه اسم انّ واسماء مرفوع لكونه فاعل المضاف نحو يسرني يقوم زيد بالاضافة اسم الزمان التي الجملة الفعلية واذا الخفيفة عبد الملك بالاضافة اسم المكان التي الجملة الاسمية وليس هذا الظن بصواب لانّ المراد بالجملة في مثل هذا الموضع هي الجملة الحقيقية التي الكلام في معنى المفرد بل واقعة موقعه فالجملة الحقيقة هي الجملة التي تكون جملة لفظا ومعنى والجمل المضاف اليها اسماء الزمان والمكان ليست جملة حقيقة اذ هي جملة في اللفظ دون المعنى لانّ الجملة الحقيقية

لا تقع مضافا اليها لانّ الاضافة من خواص الاسماء فاذا كانت الجملة المضافة اليها جملة حقيقة كانت الاضافة لما غير الاسم لانّ الجملة كما انها ليست بفعل ولا حرف كذلك ليست باسم لا لفظا ولا معنى بخلاف الجملة الجازية فانها وان لم تكن اسما لفظا لكنها اسم معنى فيكون الاضافة اليه في الجملة ولهذا اي ولاجل انّ المحل المضاف اليها جملة في اللفظ لا في المعنى قالوا انّ المضاف اليه في مثل هذا الموضع اي في موضع اضافة الزمان والمكان الى الجملة هو المصدر حقيقة دون الجملة فيكون جملة مجازية لا جملة حقيقية فحينئذ فيكون فيها ضمير عايد الى الاسم الاول قال الكافيجي والسبب في اشتراط الضمير في هذه المواضع لفظا نحو زيدا ابوه قايم او تقديرا نحو الذي ابوه قايم فيفيد على جواز حذف الضمير لفاكان معلوما وفيه كلام طويل الذيل ظاهر حتى لقوله والسبب الخ وسيجيء ذكره بقوله لفلو لا ذلك لكانت الجملة منقطع التعلق عما قبله بالكلية يريد لم يبق لها تعلق اصلا لا بالذات ولا بالرابط لم تعلق شيء بشيء اما بذاته او برابط فاذا فقد الرابط لم تعلق بينهما اصلا فلا تعلق اي تكن الجملة خبرا او وصفا او حالا لما قبلها فاء قلت هذا اي اشتراط الضمير في الجملة الواقعة في هذه المواضع يشكل بالجملة الحالية عن الضمير لفظا ومعنى نحو لقيتك والجيش قادم وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان والقصة بل كل جملة اتحدت بالمبتدا معنى نحو قل هو الله احد على احد الوجهين فانه قيل الضمير راجع الى الشان والقصة فيكون الجملة بعده بالعايد والمايل عنه اي الذي سالتهم عنه فهي يكون الله خبرا واحد بدلا عنه او خبرا ثانيا يدل على مجامع صفات الجلال كما يدل الله على جميع صفات الكمال بدليل ما روي انه قريش قالوا يا محمد صف لنا ربك الذي تدعونا اليه فنزلت فانها لا تعمى الابصار وهذا هو الكمال الحقيقي نقض اجمالي تقدم من ما ذكرتم من الدليل على اشتراط الضمير في الجملة الواقعة في مثل هذا الموضع غير صحيح بتمام مقدماته والا لما تخلف في هذه الصور قلنا كلامنا باشتراط الضمير في الجملة الواقعة موقع المفرد لا في كل جملة وقعت موقعه اولا وما ذكرتم من الجملتين اي الجملة الحالية والجملة الخبرية على ضمير الشان والقصة غير واقع موقع المفرد فلا يرد علينا نقضا اما الجملة الاولى فلانها الحال المجردة عن ضمير صاحبها لا يكون الا جملة والحال المفردة لا يتجرد عن ضمير ذي الحال لانقوله جاءني زيد راكبا هو مثلا فالجملة الحالية عن الضمير غير واقع موقع المفرد اصلا هذا ما ذكره في معرض البيان كانه شكل رابع فيكون تتميمة

اي لانها بيان المكنى عنه بالضمير واه كانت الجملة عبارة عما كني عنه بالضمير فهي اي الجملة هنا كما
عنه بالضمير في الخبر فجرت مجرى قولك زيدا خوك في كونه كنى عن المبتدا فلا يفتقر الى ما يعمل فيهما كما
لا يفتقر اليه قولك زيدا خوك اعلم اه هذا الكلام منه ان لم يمكن اه يحمل على مذهب من لا يرى التاء ويل
في الخبر الجامد فلا ينافي قوله فيما تقدم زيدا خوك كنى به تاء ويل مواخيك فيكون ان تابع شبها لذلك
الظرف بما سيجيء في الضمير على اه كونه في تاء ويل مواخيك لا يدل على اه فيه ضميرا والذاهب الى
التاء ويل المذكور لا يمتنع فيه الضمير لا بد واه يدل على الخفي النسبي وايضا ذلك التاء ويل
لا يوجب اه يكون فيه ضمير لعدم الفينة واختلاف قاعدة مقدرة عندهم وهي اه الضمير لا يستكن
الا الذي اشتق فثبت اه لا ضمير فيه فيصح التشبيه قوله وستري ذلك مبتدا خبره وعد بياه
هذه الاشياء اي خبر المبتدا والجار في باب اه والجار في باب كاه والمفعول الثاني في باب حسبت وصيغة
التكلم والحال لا بتفصيل وقوع الجمل الاربع هناك اي في هذه المواضع اذ ليس في الكتاب اي في المتن منه
اي من ذكر التفصيل عينه اي ليس ذلك التفصيل بعينه مذكورا فيه والا فالمراد ليس ذلك مذكورا
على وجه يستفاد منه واقد صدقت اشارتي في هذا الكلام حيث اوما في هذا الى المباحث الكثيرة
المتعلقة بالجمل الاربع الواقعة في هذه المواضع على وجه ليس عينه مذكورا في المتن والا على وجه يستفاد
منه ولما كان من شان المصنف الطالبي للايجاز اذا يجملوا كلامهم ويشير الى بيانه هكذا اشار ع
اجمالية لاقتضاء التفصيل الى خلاف ما قصد وان شاء الشارحين اه يفصلوا تلك الجملات الواقعة
في متونهم استقلالا ع بتفصيل وقوع الجمل في المواضع الستة التي اشار اليه المصنف اجمالا ولكن لما
توغل فيه وارتكب ما ليس عينه ولا اثر في الكتاب فيكون آتيا بفعل مرتجل من وجه غير مرتجل من آخر
استغنى من فعل لنفسه بعض الاستغناء فقال وعد المصنف اي وعد المصنف بيانها لا بتفصيل وقوعها هناك
الذي يبسط من بسط العذر اذا قبله من عذره اي بعض عذره في بسط الكلام اي نشر من بسط
الكلام اذا نشره في هذه المواضع فيكون من على هذا الوجه تبعيضية وحمل الكلام على هذا
اولى من حمله على الزيادة لانها هناك خلافية بخلاف التبعيض والانكشف فيما اذا التفصيل الواقعي
على المنوال المذكور محل الاعتذار عن جمعه كما كان محل التبعل التفصيل الكائن على المنوال المذكور قبيح
العذر عنه لم يحصل من كونه وعد المصنف بالبيانة لا بالتفصيل قاصرا وجها قابلا فقال وقد بينت

فالجملة لا يكون حالا مفردة وهي ليست بعطوفة بل الظاهر الجملة الحالية عن الضمير لا يكون واقعة موقع المفرد وهو
غير لازم فلا يحتاج كلامه عليه بل على اه ذكرها بين المعقدتين لبيان الدليل المضمر الذي يثبت المدعى تقديرا
لوكاه ذكرهم من الجملة الحالية عن الضمير واقعة موقع المفرد كما في الوصف حال مفردة مجردة عن ضمير
ذي الحال كان التالي باطلا لان الحال المجردة لا يتجاوزه عن كونها جملة لان بين الافراد والتجرد تنافيا ولذا
لا يقال جاءني زيد ركبا عمرو مثلا وبهذا تقدير مناسب لهذا الموضع كما في الملازمة تحت لان
انما يتم اه لو كان الراد من المفرد هو ذلك تلك الجملة وهو ع واما الجملة الثانية اي واما الجملة الثانية
من الجملتين المذكورتين اعني الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان غير واقع موقع المفرد فلان ضمير الشان
لا يخبر عنه بالمفرد البتة لانه الكناية عن الجملة فاذا اخبر عنه بالمفرد يكون مخالفة لوضعه مرغوبا عنه
الى ذلك واذ كاه ضمير الشان ه مما لا يخبر عنه بالمفرد فالجملة الواقعة خبره لا يكون واقعة موقع المفرد
فالحاصل انا قد حكمنا اه الجملة الواقعة موقع المفرد انما هي الواقعة موقع المفرد في هذه المواضع فلا
يلزم من حكمنا هذا الا كلام هو الواقع في هذه المواضع هي الواقعة موقع المفرد لا اه الجملة او الجملة لا تكون
الا خبرية ثم اه قلت سب اه هذه الجملة غير واقعة موقع المفرد كذلك الجملة من حيث هي جملة مستقلة
بنفسها منقطعة التعلق عما قبلها فلا بد من ضمير يصل بينهما فما التسبب في جواز اخلاء ما عن الضمير تقول
ثم التسبب في جواز اخلاء الجملة الحالية عن الضمير هو الجري على الظرف لانقياد الشبيه بينهما اي بين الظرف
وبينها اي بين الجملة الحالية ولهذا قالوا اه لها شبها خاصا بالمفعول فيه الا يرى انك لو قلت
اتيتك والجيش قادم كاه المعنى اتيتك هذا الوقت اي في كلام تقدير قولنا جاء زيد اليوم جاء
زيد فيه فاذه لا يكون بيانا لهيئة الفاعل والمفعول بل بيانا لزمانة صدور الفعل عن الفاعل ووقوعه
على المفعول على انه في تقدير اتيتك موافقا قدوم الجيش ويؤيد اه سيبويه شبه واو الحال باذ وقد عدها
هناك من حيث اه ما بعدها لا يكون الا جملة كما بعد اذ والظرف لا يفتقر الى ضمير عايد منه اليها تقدم لشدة
اتصاله بالظروف وكذا ما جرى مجراه من هذا مذهب الجمهور وقد سبب ان جئتني الى تقدير الضمير في شلم
فالتقدير في المثال المذكور اتيتك والجيش قادم وقت اتياني واما الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان
فانما جاز اخلاؤها عن الضمير بل وجب لانها اي الجملة بعد حذف عما لحقها عنه في محل الرفع على انه
قائم مقام كني والضمير المجرور عايد الى الموصول وبالضمير متعلق بكني وبياه له عطف على عبارة

بحذف المفعول قصدا للتعميم والاقتصار هنا اي في تفصيل وتقوي الحجاج على ما رموز خلا عنها الاصل المنتخب منه
وهو الفتاح قوله الاعراب اي يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل الاعراب لغة اما الاحالة يقال
اعربت الدابة اذا هالت في مرعاها واعرابها اي احوالها والتحسين من اعربت الشيء اذا احسنته واما
التغيير يقال اعربت المعدة اذا غيرتها والابانة واما ازالة الفساد وقد ذكرها ثلاثتهم يقولون عم
واما سمي الاعراب لانه يبين المعاني المقصودة من الكلام ويوضحها من قولهم اعرب الرجل عن حجته
اذا بينها ثم اوضح ايضاحهم للمعاني المقصودة بقوله الا يرى انك اذا قلت ما احسن زيد بالسكون
فلم تعرب لم تعرف أمتعجب انت من احسانه ام نافٍ انت للاحسان عنه لم تستفهم عما هو الاحسن
متعلق باحسن من الاوصاف والاعضاء بياء لما قلتم الاعراب دلالة المقصود الاستفهام عنها لاحسن
اصحابها يريدون انك لو لم تعرب لم يعرف جواب هذا الاستفهام فاذا نصبت زيدا بينت دلالة المراد عند اي
من هذا القول التعجب عن احسانه واذا رفعت زيدا فهي دلالة المراد منه بنفي الاحسان عنه ولو اجررت
زيدا علم ان المراد منه الاستفهام بما هو الاحسن منه من الاوصاف فحينئذ يزول الالتباس وتبين المقصود
اعلم ان الظاهر من هذا التقدير دلالة المراد من الكلمة المقصودة البتة من التعجب والاستفهام ويجوز ان يراد
بالكلمة المقصودة الكلمة العارضة عند التركيب بحيث الفاعلية والمفعولية والاضافة بيانكم اذا قلت
ما احسن زيد بالسكون لم يعلم انه زيدا فاعل احسن او مفعوله او مضافا اليه له فاذا رفعت تعين
انه فاعل فيكون المراد نفي الاحسان عنه واذا نصبت تعين انه مفعوله فيكون المراد التعجب واذا
جررت تعين انه مضاف اليه فيكون المراد الاستفهام وقيل انه ماض من عربت معدته اذا فسدت
واعرابها اي ازالة فسادها فالهمزة للسلب واما سمي الاعراب بما ذكر التقدير اعرابا لان الامر
كما تري في المثال المذكور اذ المراد التعجب الا يتبين المقصود بغير المقصود والا لم يحتمل الكلام على
خلاف المقصود هذا هو معناه الوضعي واما معناه الاصطلاحي فقد اختلف العبارات فيه بعضها
مبني على كونه امرا لفظيا وبعضها على كونه امرا معنويا او منشأ وهو الاختلاف في المعرب فمن جعله
المعرب الذي لم يشبه مبني الاصل جعل الاعراب الحركات او الحروف والاختلاف حكم ومن جعله
ما اختلف آخره باختلاف العوامل جعله اختلاف آخر باختلافها فلذا ذهب الاولون الى ان مثل
زيد قبل العقد مبني لسكون بناء والآخر الى انه معرب لسكون سكون وقف ومنهم الزمخشري

والمعنى

صحيح الآخر او معتلة الآخر فالاول اعني صحيح الآخر يختلف لفظا بحركاته في احواله الثلثة حالة الرفع وحالة النصب وحالة الجر نحو جاءني زيد ورجلٌ ورجلا بتنوين الضم في حالة الرفع ورأيت زيدًا ورجلًا بتنوين الفتح في حالة النصب ومررت بزيدٍ ورجلٍ بتنوين الكسر في حالة الجر وانما قلنا عند ما يكون معتل الآخر فلا يخلو اما ان يكون آخره الفا او واوًا او ياءً فالكائن الفا فالاختلاف تقديري في الاحوال الثلث لاستثقال الحركة عن الالف والا لما كانت الفا نحو هذا عصًا في الرفع ورأيت عصًا في النصب ومررت بعصًا في الجر وبيّنت قصر الجر عن الحركة بالقصر وهو الجزم فوقعتي بينه وبين الجزم لأنتباه لان كلا منهما محبوس عن الحركة فبينهما في الاحوال الثلث فارقت الا بالفرق بينهما فقال والفرق بينه وبين الجزم الخ اعراب اي اعراب ما آخره الف تقديري فرجعت الحركة تقدم في آخر الكلمة يعني ان اختلاف آخره باختلاف العوامل في التقدير اذا اختلف الآخر انما هو باختلاف حركته وذكرنا انما يكون بعد الحركة وهي موجودة هنا من حيث ان الحركة تقدر في آخر في الرفع ضمته منوية وفي النصب فتحته منوية وفي الجر كسرته منوية ولو لا ذكر اي تقدير الحركة في الآخر لما انقلب الياء والواو في عصًا ورمى الفا لتقدر في علم المرء انما انما تقلبا الفا بعد حركتها وانفتاح ما قبلها واعراب المبني عارض والتقديري للحركة فيه اذا المراد ووقوعه محلا لوقوع فيه ممتنع من المبنيات لظهور فيه تلك الحركة وقد سبق الفرق بينهما فيما سبق اي في موضع بناء اختصاص حرف الجر بالاسم بين الجلي والتقديري واما كاد آخره ياء نظر فان كانت حركة ما قبلها بالكسر كالقاضي والفتح كالمعى فاد تفاعه تقديري وكذا اجراءه لاستثقالهم الضمة والكسرة على الياء الحركة ما قبلها فيد بالحركة لانه كما سيجيء اذا سكن لم يمتنع واحد منهما اما الضمة فلكونها اثقل الحركات واما الكسر فلاقتضائها الياء اجتماعي ثلاث كسرات اعني الياء وكسرة وكسرة ما قبلها وانما علل كون الياء ثقيلة بالحركة اولى من الحروف لاستلزامها الاصل اكثر من مناسبة الحروف لان جنة العرب لان الحركات هي اقصى في الحفة لانها اجزاء الحروف التي هي اخف من سائر الحروف فعلم ان الاصل فيه ان يكون بالحركات في الحالة الثانية كانت الاصل ان تكون في الحالة الاولى والا انه لما اضيع بالضرورة كانت ضرورة الاجتناب يندفع بما هو اخف واقل فليس بنا حاجة اي كلفة زيادة ما هو اثقل واكثر منه لان الضرورة تتقدر بقدرها ولان الانسب ان لا يجعل العلامة عين الكلم كالطراز للثوب فوجب ان يكون هناك غير الحرف لان العلم الكلمة المركبة من الحروف وهو الحركات قال في اعلم ان الحركات هي التي يجعل دليلا على الاعراب اذ الاعراب عبارة عن الاختلاف وغرض من هذا انه يقول الحركات هي الاصلية الدالة على الاعراب

وجوه الاعراب هو تضاعف الثقل لان الحركة لان عروضها هو الحطب المسلم فلا يوجب تركك الاعراب المهم وان كان ما قبله ساكنا فهو جري مجرى الصحيح في تحمل الحركات الثلث سواء كان ما قبلها حرف صحيحا او حرف علة لحصول الانجام بالوقف على الكون فلما حصل فك الانجام زال ما ذكرنا من الانجام فحركت لان الاصل لا يترك الا بدليل قوي وقد رأيت وهنا لما ذكرنا والا لما سكن ما قبلها فارقت الالف لزوال المدة ح فلا يمتنع من الحركة لما انه فك ان ادغم الالف في كونها مدة نحو هذا ظبي وكرسي بالرفع ورأيت ظبيا وكرسيا في النصب ومررت بظبي وكرسي في الجر وهذا التفصيل مخصوص بالياء لان ما قبل الالف لا يكون ساكنا وما قبل الواو لا يكون الا ساكنا فلالتقاء الساكنين واما الواو فلما سيجيء عن قريب واذا كان آخر الاسم واوا فلا يكون ما قبلها الا ساكنا وهو جار مجرى الصحيح لما ذكرنا في الياء نحو دلو ودلوٍ ودلوا لوقوعهم اي لتركبهم في الاسم المتمكنة احترز بهذا القيد عن واوه ينظر ق واو قبلها حركة وقلبهم مبتدله واوا دلو بالضم على الاصل للمصدر وحقوق في الجمع اي في جمعها على افعل بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم العين نحو ادل واحق اصلها ادلو واحقو قلبت الواو ياء لما ثبت انه لا يوجد في كلام العرب اسم آخره واو قبلها حركة نقلبت الضمة كسرة لاجل الياء فاعلم كما علمت ان فاعل مما يحقق جر المبتداء المذكور والعين المنصوب للرفض اذ لو لا ذكر الرفض لم يكن لتغيير صيغة افعل وجه قوله واصل الاعراب بالحركات لان الاصل في اواخر الكلم ان تكون لحفة المطاوعة الآة ما عرض عند التركيب من العوامل لما لم يبق بما كان عليه ما يدل عليه وهو ان كان ممكنا بالنقصاة الآانه لا يناسب ذكر العارض لكونه زائدا فتعين الزيادة وهي بالحركة اولى من الحروف لاستلزامها الاصل اكثر من مناسبة الحروف لان جنة العرب لان الحركات هي اقصى في الحفة لانها اجزاء الحروف التي هي اخف من سائر الحروف فعلم ان الاصل فيه ان يكون بالحركات في الحالة الثانية كانت الاصل ان تكون في الحالة الاولى والا انه لما اضيع بالضرورة كانت ضرورة الاجتناب يندفع بما هو اخف واقل فليس بنا حاجة اي كلفة زيادة ما هو اثقل واكثر منه لان الضرورة تتقدر بقدرها ولان الانسب ان لا يجعل العلامة عين الكلم كالطراز للثوب فوجب ان يكون هناك غير الحرف لان العلم الكلمة المركبة من الحروف وهو الحركات قال في اعلم ان الحركات هي التي يجعل دليلا على الاعراب اذ الاعراب عبارة عن الاختلاف وغرض من هذا انه يقول الحركات هي الاصلية الدالة على الاعراب

وذما منصوبان على انهما مفعولا مطلقا مؤكدان لانفسهما اي يفتابون غيبته ويذمون
ذما كانه ماء خضم مرتقد تو ايحب احدكم اه ياء كلم اخيه ميتا والمتعلق بالغيبة الاكلة بالضم
والكسر الاذ دعا اليه مجاورة الذم جزاء نصب على المصدر اي يجزونني جزاء سنمار اسم رجل
رومي حين بنى الخورنق اسم قصر بالعراق معرب للنعاة بزاذ وبالفيس فلما فرغ من
بنائه القاه من اعلاه فخر ميتا ليلا بيني لغيره مثله فصار مثلا يضرب لمن يجزى للاساءة
بالاساءة كناة المضيف شبه بسمار يفصم وكنا به بالخورنق والمفوقة بالنعاة كاه اذا نعاه
قتل سنمارا بغير ذنب فكذا المفوق يرمى اليه سهم القدح والطعن بغير استحقاق ويلمه
كلمة عذاب يقال ويله وويلمه وويلي يرفع مجردا وينصب مضافا فالرفع على الابتداء
والنصب على اضمار الفعل لمن يكره والجر باضمار واه كانا مصدرين يعني الآلة استعمل احدهما
وهو المفتوح العين في القسم منصوبا مجردا عن اللام نصب المصادر ومرفوعا على الابتداء
والخبر محذوف مع اللام اي لعمري قسمي او ما اقسم به من خطيات جمع خطيئة تصغير خطوة
بالفتح سهم صغير قدر ذراعين ويصغر اذا لم يكن له نصل لقاة بن عاد كاه بنيه وبني رجلين
من عاد عداوة فلقيها ذات يوم معها جفنة مملوءة بنيلا وليس غير نيلا يخدعها
فتغفل بها عنه حين تم حوالها لقاة وكانت ذوجة لقاة مطلقة عمرو وهي تكثر عنده لا فتى
الا عمرو وكاه ذلك يغضب لقاة فقال اكثرت فوالله لاقتلنه فقالت لا تفعل فلم يقبل قولها
فدفع ببلا الى شجرة لها يستظل به حتى يرد ابلا فيسقيها فصعد لقاة فلما وردت الابل ترعرع
عمرو واكب على البئر فرمى لقاة من فوقه سهما فوقع على ظهره فقال حبس احد خطيات لقاة
فذهب مثلا يضرب لمن يعرف بالشر والعداوة ثم جاءت منه هنة من جنس فعاله فوقع
بصره على الشجر فاذا هو عليها فارله قتله فتبسم ضاحكا فقال له تضحك قال ما اضحك
الا بنى فاه امرتني منعت من قتلك وتقوله لافتة الآعمرو ولم اسمع كلاما فقال عمرو وهو يبكي
لها فخلى سبيله فاخطيت ما صرت ذا منزلة بغير الابؤس جمع باءس وهو الشدة من هذا
الغويس تصغير الغاد وهو الماء هذا ماء خوف من المثل ولفظ عيي الغويس ابؤسا قال
الاصمعي اصله انه كان غائرا فيه فاسن فانهار عليهم فماتوا ثم فيه اعداء فقتلوهم فصار

مثلا لكل شيء يجاف اه ياتي منه شر كالمتردية من الزيادة للناقب فصير بالاجاف من الطريق المنهج
واخذ على الغوير معناه لعلى الشر ياويك من قبيل المفاد كاة المصنف جعل كتابه بمنزلة العويس
وكلام الطاعي بمنزلة الباءس والاحليت معطوف على خطيت ولا زايدة اي لاصرت داخلي
الا بتمزق عنها بقا ثم قتل ايشيء ثم بقا خرقته ومنه قولهم تع ومزقناهم كل ممزق الايم الجلد
من كل كسيء وعويلا لاوله تصغير كسير والثاني تصغير اعور الاه الياء خففت لاذ واج الا
هذا من مثل قالته امامة بت نشبة بن غيظ بن مرة بن سعد بن ذبيان لفقظم كسيرا وعويرا
وكل غير صغير واصله اه امامة كاه تزوجها رجل اعور يقال له خلف بن دواع فمكث عندها
زمانا حتى ولدت غلمة اولادا ثم نشزت فطلقها ثم تزوجها رجل آخر يقال له حارثة بن مرة
وكاه اعور مكسور الفخذ فلما رأته كذلك قالت كسيرا وعويرا اي زوجاي وكل غير
يضم في الخصلتين الملكي ومنتهى قال يدخل من يشاء بغير اذنه وكلهم كسيرا وعويرا
وابقى مزوداه الباب حيث كاني وسعاي ايد ولم اذ له احديث اخبر بقيه باه اراب اصلح
ومنه قولهم اللهم ارأب بينهم اصلحي قال كعب بن زهير طفنا طعنة همراء فيهم دام رأبها
حتى الحمات اشعب تفرق مزانشعب واعصاه الشجرة تفرقت مزصدوعة جمع صدع
شق اي مزفوقة وانفطرا انشق مزفطر ثم فانفطر اي شققته فانشق وافقوم بالنصب
عطفا على ارأب استوي بالانعجاما عوج مزالعوج من كعوب رماحهم وانا طراخفي
انفعل مزالطرة القوة اذا خبرتها وهيهات استبعاد للاصلاحي مزهذا كتاب
لانه قد ابن وسيع مزانهرث المطعنة وسعتها الفتق الشق مزفتقت اثيابه فتقا شققته
واشعى على الرافد مزرقعت الثوب بالرقاعي الخرق وهو معروف روي ان نعاة بعثت
جيشا الى بني سليم فنهزهم بنو سليم فرجع الجيش على عطفاه فاستباشوهم على
بني سليم فنهزهم ايضا ففرحت عطفاه اي بنو سليم بالرجم التي كانت بينهم فقال ابو
عامر مزبني سليم قصيدة منها لا انسب اليوم ولا اخت اشعى الخرق على الراقع ومنها
اي لا يرحم بي بسكاي بسكر سكرا سددتم هذا الجرق بالضم وبالسكاة
بعد حم الجيم كلاهما لغتان كعسر وعسر بالكلمة السوداء من الارض ومنه قولهم شفا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

يدركه مزيد له وكه على حقه والا لما صح جعل قوله ولذلك من تتمة ما به لاة عدم عدولهم الى غيره ليس
لاجل انهم جعلوها دليل الاعراب والحركات مختلفة بهذا الجعل بل لكونها اصلية في هذا الجعل لا تتراجع
يعد لون فيها الى الحروف الا عند ضرورة لاة الاصل لا يعدل عنه الا لاقتضاء ما يقتضيه فالاستثناء عن
الرؤية المنفية وفي بعض النسخ تراهم لا يعدلون فحينئذ يكون الاستثناء عن العدول المنفي فكلا الوجهين اصحا
شكله الرتبي بالفرق فاعتبار الكل دون الاول يصيبا وفي بعض النسخ لا تراهم لا تعدلون وهذا
عن الرام بزاخل وذلك اي العدول لضرورة في ثلاثة مواضع احدها الاسماء الستة المتلة مضافة
وبكاة اه يفيده به فاعلم ترك اعتماد اعلى ما يفهم من الثلاثة هكذا قيل وفيه ما فيه واعلم اولا
انا اي تلك الاسماء الستة محذوفا لا اعجاز جمع عجز وهو مؤخر الشيء اي محذوف اواخرها
حالة الافراد اي حال كونها في مضافة ففيه بيان اصولها فالهاء في فاصل للتنبيه اذ اصل
اب ابو كعصو بدليل اما لوا في الشبيه ابوان كعصوان اذ الشبيه ترد الشيء الى اصله فكاة القياس
اه تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقرر ذلك بحيث يعلم الحرف كما كاة القياس ذكر في عصا
وكذا اصل اخ اخو بدليل اخواه وهن وهنوا بدليل هنواه وهم حموا بدليل حمواه وذو
ذوو بدليل ذوي كعصوي ثم حذف من عين الفعل لكراهتهم اجتماع الواوين الا انهم حذفوا
حذفا غير قياسي هما نا قال الزجاج حذفوا اي آخر الكلمة هنا ولم يحذفوا في غيرها فرقا بين المتمكن
اي المتعلق بشيء آخر هو المضاف وغيره اذ هو من المضافات الشهورة وغير المتمكن كعصا لاة
من عاداتهم انه اذا كاة بين المدلولين تفاوت اثبتوا ذلك التفاوت بين داليهما فلما
التفاوت بين الدالين حاصل بكون هذا الحكم فلم لم يكن اجاب بقوله والحذف بالمتمكن
اولى لما فيه من النقل المعنوي وهو تضمنه الاضافة وهو لاة على المضاف اليه العين المذكورة
النزاما لا لمطابقة لاة المضاف اليه ليس تمام ما وضع له ولا تضمنا لانه ليس بجزء منه وهو
ليس من القيود الخرجة بل من القيود المظهرة فهذا القيد ظهر ما في الواقع من الدلالة والا
فغير ليس بمقرر اما الاول فظاهر واما الثاني فلاة ما ذكر وفي تعريفه الاب بانه حيوة يتولد
منه نطفة حيوة اخر ليس تعريفا حقيقيا بل تعريفا اضافيا اي بياة لمفهوم العارض
بسبب عروض الاهم الاضافي وهو الابوة للازم لها الابن فيكون لاذ ما لما وضع له لاة لازم

للازم فظهر اه في قوله تضمنه الاضافة ليس اة الاضافة مدلولها التضمن حقيقة بل باعتبار
كونها نسبة للمضاف اليه خوفي المفهوم المذكور العارض له ولا يلزم من الجزئية للعارض الجزئية للمعروض
ولهذا فسره بدلالة على المضاف اليه العين المذكور على طريق العطف التفسيري فيكون المتضمن بالحقيقة
هو المضاف اليه الغير المذكور وبواسطة الاضافة لانه لة اكاة متضمنا للمضاف اليه كاة متضمنا للاضافة
العارضة له كذا قيل وفيه تعسف والحق اه يحمل التضمن على التضمن الاصطلاحي وحمل الاضافة
على الاضافة النحوية فالكاة فيه زيادة الثقل طلبوا زيادة التخفيف فحذف اعجازها دون
اعجاز غيرها فاذا وفي بعض النسخ واما لة اذا اضيف الى غير ياء المتكلم خفض الاضافة بكون ها
الى ياء المتكلم مع اة حكم الاضافة الى ياء المتكلم كذلك لاة الحكم الآتي انما يترتب على هذه الاضافة
لا على الاضافة مطلقا وابهام غير دخل تحت هذا الحكم الاضافة الى المظهر اذ بعض النقل اذا الاضافة
الغير الحقيقية اذ التضمن اي تضمن الاضافة الضمنية اذ المتضمن الحقيقي هو المضاف اليه كما بينا
وقد صرح به اي بالمضاف اليه الجار والمجرور اعني به في كلا الرفع على المفعول لم يتم ما علله لصرح
واذا كاة مصرحا به لم يكن متضمنا ولة لم يكن متضمنا لم يكن الاضافة الضمنية في بطواة الثقل
المعنوي كاة زايدا وهو بعض النقل الفي انما كة ذكر اة ثقل لفظي وهو كون في على صفة فعل يحرك العين
وهذا من زالق الاقدام وموضع تحير الاوهام فقد ما حذف منها اي من الاسماء الستة لاجل الثقل
المعنوي الحاصل اة الموجب التام الحذف الثقل اللفظي والثقل المعنوي اي مجموعهما فاذا زال الثقل
المعنوي زال الموجب التام فينبغي الجذوف اذا قط يعود عند ارتفاع المانع واذا ردوا المحذوف فلم يتم
لهم ان يجعلوا اعرابها بالحركات بعد رد الواو والاستثقال عليها يعني لو جعل اعرابها بالحركات بعدية الواو
لوقعت الحركات على الواو وقد وقعت عليها لزم الاستثقال المتبشع لاستثقالهم الحركة عليها
ينتج لو جعل اعرابها بالحركات بعد لزم الاستثقال لكن لا سبيل اليه اذ لا يصار اليه مهما امكن ظا
سبيل اليه المقتم فاة قيل فليدفع بالقلب كما في عصا وهو مؤيد بما روي عن ابي عمرو وسيبويه
اجاب بقوله ولم يجعلوا الواو الفا في الاحوال الثلث مع تحركها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا اعرابها
بالحروف تنبيها لنوعه اي قصدوه من اعراب التثنية والجمع على حدها بالحروف على ما يجيء
بعد هذا البحث فاعربوا بهذه التثنية من الاحاد بالحروف ايقاعا للاشتباه اي بسبب الحروف

في امر ما وابتم مع اه الاتباع فهما فائدة اندفع المقال فالحمد لله الواجب المقال على ما اثرنا
لا حقيقة الحال ويكون اه يقال ثم في دفع بعض اجزاء الكلام على ظاهره لما اتبعوه في الرفع والجر
لامكانه قدره وفي النصب ايضا ذكر الاتباع ليتوافق الاحوال فيكون الاتباع في هذا الحال
تقديريا وفي الحالين تحقيقا لاجل التوقف المذكور فعلى التحقيقي على التقدير فقال واتبعوها
والطريق الآخر طريق التقدير انهم نقلوا حركة الواو في حالة الرفع الى ما قبلها بعد حذف حركته
وقلبوها الفا في حالة النصب لما ذكر من تحركها وانفتاح ما قبلها ونقلوا حركتها في حال الجر
الى ما قبلها وقلبت ياء لما ذكرنا من سكونها وانكسار ما قبلها ففيها اي في هذه الحروف النقل
لاغير في حال الرفع النصب والقلب والنقل معا في حال الجر وذكر بعد ذكر هو الجدير بالذكر في تقليل
اعراب هذه الاسماء بالحروف وجها آخر وهو ان الواحد على النصف من المثنى لانه زايد
عليه بواحد والواحد من الاثنين نصف والحرف اعني غير المضاف من هذه الاسماء
على النصف من المضاف من هذه الاسماء وكذلك الحركات الضم والفتح والكسر على النصف
من هذه الحروف اي الواو والياء والالف لان الواو ضمة ومدة وضمة ومدة ومدة الضم ضمتان
فالواو الواحدة حاصلة ضمتين وكذلك الالف فتحة ومدة ومدة الفتحة فتحة والياء كسرة
ومدة ومدة الكسرة كسرة فالالف من فتحتين والياء من كسرتين فلما جعلوا اعراب الواحد
والحرف الناقصين عن المثنى والمضاف بشرط بالحركة الناقصة عن الحرف بشرط لزم اعراب
المثنى والمضاف الزايدين عليه اي على كل من الواحد والحرف بشرط بالحروف الزوايد
على الحركة بشرط اي بنصف لان دعاية التناسب من مستوجبات هذا الفن فان قلت
لنا غير هذه الاسماء من المقتضيات للاضافة الحذوفات الاعجاز فكيد فلم اختص هذه
دون غيرها فهل هذا لا يكلم اجاب بقوله واختصوا من بينها هذه الستة دون سايير
المقتضيات للاضافة الحذوفات الاعجاز بالاعراب بالحروف واذا اطرد ردها الا الاصل
في التثنية اعني بالمطرد الباقية واضافاتها وعلى هذا غيرها ولا يقال لم يطرد الا في مفرد
في الواحد ديك ساكن العين على وزن فعل اوردكرها قال الجوهري تشبيها على هذا التقدير بالا
كدجاجة بارياة بارياة مبسوطة والاولى ان يمثل بابن لانه من المقتضيات للاضافة الحذوفة

والاستقامة اي اعتدالا من استقام له الامر اي اعتدل للطبايعي الى قاعدة الاعراب قال الله تعالى فاستقيموا
له اي في التوجه اليه اي تعديلا للطبايعي في التوجه الى قاعدة الاعراب بالحروف بالتثنية والجمع
لئلا يبقياه كالمتوهمين في محل النصب على الحال من مضمر التثنية في يبقيا بل نظر لهما متعلقا ببقيا
معناه بسبب عدم نظر لهما في الاتحاد لو لم يكن لهما نظر فيه الاحاد لبقيا كالواحد فيفزاه عن
الطبايعي ولا ياء لفاة الاذعاة والانصاع فاه قلت فلم عدت هذه الاسماء للاعراب بالحروف لما ذكرت
من استقامة الطبع واعتداله السمع الى الاعراب بالحروف في التثنية والجمع اجاب بقوله وانما خصوا
هذه الستة للاعراب بالحروف لما ذكرنا لانها مشتقة للاضافة والاضافة فرع الافراد فضاهت
اي شابهت التثنية في كونها فرعا للواحد فقالوا جاء ابوه ورايت اباه ومررت بابيه والاصل
ابوه وابوه وابوه بالحركات الثلث في الواو فقلبت الى الالف بفتح الباء وجيء من اباه وابيه ولهم
في هذا وفي بعض النسخ في ذلك التغيير طريقان احدهما انهم حذفوا حركة ما قبل الواو في الاحوال الثلث
الرفع والنصب والجر واتبعوها حركة الواو كما فعلوا ذلك الاتباع في ادم وابيض في الاحوال الثلث
في اباء الثقل ثم لما كانت الواو في حال الرفع والجر تخفيفا وازالة لذلك فصار ابوه في الرفع فصار فيه
اتباع وتخفيف وابيه بعد الانقلاب اي انقلاب الواو والسكنة ياء في الجر وهو كما قلبت في ميزان لوقوعها
ساكنة بعد كسرة ففيه اتباع وتخفيف وقلب وانقلبت الفا في حالة النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها
ففيه قلب هذا ما فهم القوم من بيان هذا الكلام فورد عليهم انه لا حاجة الى الحذف والاتباع في حالة
النصب والا لزم تحصيل الحاصل اقول يمكن التقدير على وجه لا يرد عليه وهو انه لما دل الدليل على ان اصل
هذه الاسماء ما ذكر كما هو الكيان ثم ان تقلب الفا وجعل الاعراب كاعراب المقصور ولكن لم يقلبوا
بل غيروا الى هذا النمط ليكون اعرابها بالحروف عهدا لما نوع من اعراب التثنية والجمع بها ذكر والذكر اليقين
لاجل التمهيد والتقدير بطريقين احدهما انهم لما حذفوا اي اراد واحد حركة ما قبل الواو في الاحوال
الثلث واتباعها حركة الواو لما وجدوا ذلك الطريقة المسلوكة فيها بينهم ولم يمكنهم ذلك في جميع
الاحوال بل في حالي الرفع والجر فعلوا ذلك فيهما كما فعلوا في ادم وابيض ثم سكنوا الواو في حالي الرفع
تخفيفا الا انهم بعد ذلك قلبوا الواو في حال الجر ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة كما في ميزان وانقلبت
الفا في حال النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اباه ويرد عليه عدم ذكرهم في الاحوال الثلث

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لغتان وقد يشدد باؤه حكاه الازهري فيقال اذا استأنيت فلانا بأبيّن ايجأخذته اباوأعلم ان اة
صوت وهذه لغتان مشهورتان وهي كلمة كناية وبمعناه شيء اي انه كناية عما لا يعرف اسمه او يكره التصريح
اصله هنو على وزن فعل بدليل هنوات وبمعناه كذلك الاشهر النقصه وذكر من هذه الاسماء مذهب
سيبويه حيث قال ومن العرب من يقول هناك وهنوك ولم يحفظه الفراء ولهذا لم
يعده قوم من هذه الاسماء وكذلك حموه وحمه لغتان مشهورتان ايضا ذكر الضمير والمعنى انه
لاة الحم يطلق على اقارب زوج المرأة كالاب وغيره كما يطلق على اقارب الزوجة كذا ذكر الجوهري
في الصحاح واصله حمو على وزن فعل كما اة اصلاب ابي عند سيبويه والبصريين خلافا للفراء
فانه يقول اصلها واخ فعل بالتسكين ونوع وزنه لغتان مشهورتان ايضا ثم شرع ان يوضح
بايراده الامثلة على الترتيب المذكور فقال ومصداقه في الحديث من فخر بي بفتح الجاهلية فاعضوه
بهن ابيه معنى الحديث من انتسب بنسب الجاهلية اي افتخر بآبائه وقبايله اكفأة فقولوا
اذكر قبايح قبايلك وآبائك من عبادة الصنم والزنا والضرب اوعدوا انتم يا مسلمين قبايح
آبائه فمكافة قبايح الاصنام فكيف يفتخر به ولا تكنوا اي ولا تذكروا قبايحه وقبايح آبائه
على الكناية بل صرحوا بها فاطلبوا يتسمح من الافتحاد بآبائه فيكون المراد بالهة القبيح من الفعل والقول
والمقصود من ايراده لفظ هنو فانه مضاف الى ابيه ومعرب بالحركة ومصداقه ايضا من ايراد
الكتاب اي كتاب سيبويه رحت وفي رجليك ماءنها وقد بدا هنك من المئزر رحت بكسر التاء
خطاب لامرأة من الرواح ضد الغداة وهو سلم للوقت من زوال الشمس الى الليل وقد يكون
مصدر قولك راح يروح رواحا والهنو كناية عما يكره التصريح به عند اصحاب الحياء المئزر
مهموز الفاء اصله ماء زر على وزن مفعل بكسر الميم بمعنى الازار والمعنى من ايراده هنك فانه
منقوص اعراب بالحركة قال سيبويه انما سكنه للضرورة وهي مصداقا بجيء هم مقصصه في كلامه
قلت لبواب لديه دارها تيذه اي اعلم امها من بجذف اللام قال ابو جعفر جاز حذفها لان
الضرورة وكسر التاء على لغة تعلم فاني حميها وجارها والمعنى ظاهر والمنقوص منه حميها فانه مع انه منقوص
اعراب بالحركة ويروى حماها بكسر الحاء بكسرة الميم مهموز اللام وبجيئه مع مصاحبة الحرفين في
الحديث لا يدخلن رجل على امرأة واة قيل حموها الاحموها الموت العرض منه حموها فانه الذي

الاواخر بدون يدا علم ان التابع ذكر في اعراب هذه الاسماء وجوها ثلاثة حاكيا كونها مضافة الاول
اة يكون اعرابها بالحروف يريد اة يجعل الحروف دلايل الاعراب كما اة الحركات دلايل الاعراب لقوله في صدر
البحث اعلم ان الحركات هي التي جعلت دلايل الاعراب ولذلك لا توام يعدلون الى الحروف اة الاعراب
عند العرب هو الاختلاف والحركات دلايله فيكون الحروف ايضا دلايله فيكون هذا المذهب مذهب الخليل
وهو محقق كلام سيبويه لانه ذكر في بيان الطريق الاول من الطريقين فظاهر يدل على انه لم
اعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف فلانه قلبه الحركات في الواو انهم ضموا ما قبلها للاتباع
ثم سكنوا للاستثقال وقلبوا الواو علامة الرفع فحينيذ عليه انه تقديري لم يعهد مثله وليس مراده
ذلك بل ما ذهب اليه الخليل وقال سيبويه انه حرف اعراب لانا نقضه لانه حرة الاعراب يطلق على
حرف يقتضيه الاعراب لفظا كدار زيد وتقديرا كالف عصا وعلى حرف يتغير للاعراب فيجوز اة يحمل
على الاعتبار الاول الذي لا ينافي اة يكون دليل اعراب فيكون من هذه الحروف دلايل الاعراب كالحركات ومن
جعل الحركة نفس الاعراب جعل الحرف نفس الاعراب وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي
من البصريين وابن مالك لاحروف اتباع كما هو مذهب الجاذي والزجاج لانه باب الشعر ولبقاية
فيكون ذي مال على حرف واحد وليس الحركات التي قبل هذه الحروف المنقولة عنها اليه وهو مذهب
قوم منهم الزمخشري لانه شرط الوقف وصحة المنقول اليه وسكونه وصحة المنقول عنه وللزوم غير
الاخيرة اعراب مع بقاء الاخيرة وعين المنقولة وهذا مذهب قوم من المتاخرين منهم الاعلم وابن
ابي العافية لانه هذه الحروف واة كانت زايدة فهي حروف الثالث والايلائم الباقي ولا
هي مع الحروف ومذهب الكسائي والفراء انه لا تظهر له والي ذهب بعض الاسماء وهو ابوه واخوه وحموه
هي يكون في فيكن بحركات مقدرة في الحروف لعدم اظهاره الباب والدليل على هذا انه حرف اعراب بدون
واة اة يكون اعرابها بالحركات من غير زيادة حرف اة اليه بقوله ومن العرب من يقول يجعل وفي
بعض النسخ من يجعل فعل الاول مصدر وعلى ان فعل مضارع اعراب هذه الاسماء مضافة الى غير
ياء المتكلم بالحركة منها بالنصب حال من الاسماء اي حال كونها مثل الاسماء حال كونها مفردة
احترز به عن الاعراب بالحركات في المذاهب السالفة ذهابا بالمضاف مذهب الخليل فتقول
جاءني ابه ورايت ابه ومررت بابه قال ومن ثبت به ابه فقد ظلم حكاه الفراء فيكون في الاب

مع مصاحبة الحرف ومصداق عيني ثم مقصورة إلخ قوله كالحوت لا يرويه شيء يابسة يصح نظما ونثرا في البحر
معنى لا يرويه لا يستقيه وبابسة من الباب الرابع يتلعه ويصح بدله في المصباح وظمأه عطشه
انتصابه على الحالية البحر فجملة حالية وبحيته منقوصا ومصاحبا بالحرف قوله وفي فيه ماء وهل ينطق
شيء فيه ماء فائدة اعراب الجملة الأولى بالحركة وفي الآخر بالحروف قبلها قالت الصفدي قولا فهمته الحكاة
واصل لهم فوعي وزنه فعل بفتح الفاء وسكون العين عند سيبويه والبصريين خلافا للفراء فاه عند
على وزن فعل بالفتح والسكون بدليل أفواه وفوهة فحذف الهاء حذفا غير قياسي كما حذف حرف العلة
بمثابة الهاء في خفاها أيا ما أي بحرف العلة فبقي فو وهو مستقيم لفظا لو لم يكن في كلامهم اسم
متمكن على حرفين ثانيهما واو فابدلت منها أي من الواو الياء لتقرب مخرجها لأنهما واو كانتا شفويتين
الآة الميم يحاج إلى فتحها دون الواو وقد ذلك الفتح وهو الشهمة والفتح حكاه الثيناني والفراء وكسر
حكاه الثيناني أيضا وحكي في تثنيته فوان وفياه وقد يضعف مع التثليث شيء الفاء بدليل إدغامهم
فدل على أن لغة الآة ابن جني رده حكاه صاحب التوابيب وقد جوز الإتباع حكاه فانفتح بدل الواو
آة لذا ربع مواة فوح وفوم وفي م فلما أضيف رد إلى أصله ذا بابه مذهب أخواته والثالث أن
يجعل من الأسماء مقصورة فتقول بالياء في الأحوال الثلث كما يقال عصاه حكاه الفراء قال الشاعر إن
أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها فانتزع الأبا أباها ولم يقل أبا أباها قصدا للإجمال
مقصورا وفتح الغاية بالإضافة حالة النصب على لغة بني الحارث باعتبار الأداة المجردة صاحبيين أعني
الأب وأب الأب معناه قد بلغ الأبوان المجد غايتيه وأب الأب أيضا غايته وتاء بنت التي في فاتيا
تاء بنات وبنات المجد بالمثناة وقول الحج مع من شرشر أي عند هبل يجب القفو على من رمى إنسانا بالحجر فتقطع
لا أي لا يجب القفو ولو رماه بأبي قبيس وهو جبل بمكة وارد بالرفع على أنه جزء لقوله وقول الحج على هذا
أبي على القصر فإنه لم يقل بأبي قبيس بالمد مع أنه في موضع الجر ولم أظفر بمثاله فتدبر غير أن الألف
فاه حكاه الفراء وأنشد بالوجهين عينا سليما وأفما وأنشد الكوفيون للعجاج خالط من سلمى
فياشم وأخرجه أبو الحسين وتابعه ابن مالك على حذف المضاف وبقاء إعرابه أراد حياشمها وفاما
وابن كيسان على أنه موضع لا يلحقه تنوين فجره مقدرا على حرفين ثم آة من الأسماء التي أضيف إلى ياء
المتكلم لم يرد حرف العلة خلافا للمبرد استدلالا بقوله وإني مالك والجارين أراد وهو موجود باعتقاد

الجمع إذا ورد لا شبيه الواحد بالجمع كخواني وأخي فإنهما قبل الإضافة إخوة وأخوة لا آلة
يجمع على إخوة وكذا الأخ على أخوة يدل عليه قوله وقد يبنا بالأبينا وقراءة بعضهم آله أبيك إبراهيم
وإسمعيل وإسحق فأضيف إلى غير ياء المتكلم فحذف النون للإضافة فاجتمع الواو والياء أدغمت الواو
قلبت الواو ياء فأدغمت ثم أبدلت الضمة كسرة لسلامة الياء فصار كما ذكرنا فلو ردت
الواو في مفرده المضاف إلى ياء المتكلم لاجتمع الواو والياء أدغمت الواو في الياء فإذا أعل على
المنوال المذكور يعود إلى ما ذكرنا فيحصل الالتباس ولما لم يأت لك أي الالتباس الواحد بالجمع
في محل لم يكن لجمع سلامة ردت إلى حروف العلة فقيل في وقد جاء في بالحركة كما جاء فمه
في الإضافة إلى ضمير الغائب غير اختصاص بالضرورة خلافا لابن عصفور فاة لغة تميم
لا يثبت الألف فيها وهذا من محكمات العادية من الدليل لدلالة النظم والنثر من كلام البلغاء عليه وقد
سمعته واعجبني هذا قوله وإقحم من ذكر تشديد بيمة كقوله يا ليتها قد خرجت من فيه
وقد سمعت أمة لغة أماة وأفا أصله دوف بالتحريك عند سيبويه والبصريين أو بالتسكين عند الخليل
من باب فوه وعند ابن كيسان أن يحتمل الوزنين أو زوي قال ابن بيش الأمثل الآة الأولى لأنقل
ولهذا كانت الأكثر والحمل على الأكثر أولى فلن الجوهري على الأول فإنها لا يضاف إليها الأسماء الأجناس
الظاهرة لأنها وضعت وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس كما وضع الذي وصلة إلى وصف المعارف
بالجمل على ما سيجيء تحقيقه في الباب الرابع فليس هو وصفا يلزم ما أضيف إليه فلا يكون من الأسماء الستة
والآة لو أضيف إلى المضمر يلزم اللبس في بعض المواضع متى أذكر فحمل غيره عليه ليستتم الحكم في الكل حذف
النهزة من أهوات أكرم وكخوات من الهاري وهو الهلاك أي أهلكك ذوي أردية وهي بجمع الأصل
ذووها أي أصحابها الضمير الأول للخزرجية والثاني للمرهقات في المصراع الأول وهو قوله صبحنا
الخزرجية مرهقات • صبحنا من الصبوح وهو الشراب بالغداة يقال صبحته أصبحته صبحا أي سقيته
وأراد بالخزرجية قبيلة الخزرج وهو من قبيلة الأنصار أمة قبيلة وأبو حارثة بن ثعلبة من اليمن كما
والمرهقات جمع مرهقة بضم مرقة لما شبه السيف بالشراب في الوصول إلى الباطن في الضمير كما المرهقات
استعارة بالكناية وصبحنا استعارة تخييلية أو الإيصال بالسقاة في صبحنا وتنوينها
للمفعولة لآة التي سقينا قبيلة الخزرج بدل الشراب سيوفا مرهقة للحرب حتى بلغت كيفية الحال

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مع مصاحبة الحرف ومصداق عيني ثم مقصورة الخ قوله كالحوت لا يرويه شئ يأتمه يصبح ظمآن وفي البحر
معنى لا يرويه لا يستقيه ويلهمه من الباب الرابع يبتلعه ويصبح بدله في المصباح وظمأ عطشه
انتصابه على الحالية البحر فجملة حالية وبحيثه منقوصا ومصاحبا بالحرف قوله وفي فيه ماء وهل يبقى
في فيه ماء فاته اعراب المجاز بالاول بالحركة وفي الآخر بالحروف قبلها قالت المقصورة قولا فمضته الحكاة
واصلها فموه على وزنه فعل بفتح الفاء وسكون العين عند سيبويه والبصريين خلافا للفراء فانه عند
على وزنه فعل بالفتح والسكون بدليل اخواته وفموة فحذف الهاء حذفا غير قياسي كما حذف حرف العلة
بشابهة اي الهاء في خفاتها اياها اي حرف العلة فبقي فمو وهو مستقيم لو لم يكن في كلامهم اسم
متمكن على حرفين ثانيهما واو فابدلت منها اي من الواو الياء لقرب مخرجهما لانهما واو كانتا شفويتين
الآة اليم يجاء الي فمها دون الواو وقد ذلك الفتح وهو التفهه والفم حكاه الثيباني والفراء وكسر
حكاه الثيباني ايضا وحكي في تثنيته فموان وفميان وقد يضعف مع التثليث شئ فالفاء بدليل ادغامهم
فدل على انه لغة الآة ابن جني رده حكاه صاحب التوابيت وقد جوز الاتباع حكاه فانتفى بذلك الوجوب
الآة لها اربع مواد فوه وفوم وفم فلما اضيف رد الى اصله ذا بابه مذهب اخواته والثالث ان
يجعل ابن الاسماء مقصورة فتقول اما بيد الاحوال الثلث كما يقال عصاه حكاه الفراء قال الشاعر
اباها وابا ابا ها قد بلغا في المجد غايتاها فانه قال ابا ها ولم يقل ابا ابيها قصدا لليجعله
مقصورا وفي الغاية بالالف في حالة النصب على لغة بني الحارث باعتبار الاة للمجد صاحبين اعني
الاب واب الاب معناه قد بلغ الاب في المجد غايته وابو الاب ايضا غايته وتاء بنت التي في فاتيا
تاء تاء ويل المجد بالمنة وقول الحج ع من شرشر اعد هل يجب القفو على مرء ي انسانا بالحج فتقطع
لا يجب القفو ولو رماه بابي قبيس وهو جبل بمكة وارد بالرفع على انه خبر لمقوله وقول الحج على هذا
اي على القصر فانه لم يقل بابي قبيس بالباء مع انه في موضع الجر ولم أظهر بناء قصر غير الالف
فانه حكاه الفراء وانشد باحبذا عينا سليما واقها وانشد الكوفيون للعجاج حائط من سالبي
فيا شيم وقد خرجه ابو الحسين وتابعه ابن مالك على حذف المضاف وبقاء اراد حياشيمها وقاما
وابن كيسان على انه موضع لا يلحقه تنوين فجذه مفرجا على حرفين ثم اراة من الاسماء حتى اضيف الى ياء
المتكلم لم يرد حرف العلة خلافا للمبرد استدلالا بقوله والي ماكن والجار يذ ادٍ وهو مردود باحقال

الجمع اذ لو ردت لاشتبه الواحد بالجمع كخواني واخي فانهما قبل الاضافة اخوين واخوين لاة الاب
يجمع على ابوين وكذا الاخ على اخوين يدل عليه قوله وقديت بالابينا وقراءة بعضهم آله ابيك ابراهيم
واسمعيل والحق فاصيفا الى غير ياء المتكلم فحذفا النون للاضافة فاجتمع الواو والياء الاكن سابقتها
قلبت الواو ياء فادغمت ثم ابدلت الضمة كسرة لسلامة الياء فصار كما ذكرنا فلو ردت
الواو في مفرده المضاف الى ياء المتكلم لاجتمع الواو والياء الاكن سابقتها فاذا اعل على
المنوال المذكور يصير الى ما ذكرنا فيحصل الالتباس ولما لم يأت لك اي الالتباس الواحد بالجمع
في فم حيث لم يكن لجمع سلامة ردت اي حرف العلة فقيل في وقد جاء فمي بالحركة كما جاء فمه
في الاضافة الى ضمير الغايب غير اختصاص بالضرورة خلافا لابي علي الفارسي فاة لها ميم
لا يثبت الا في اضافة وهذا من محكمات العادية من الدليل لدلالة النظم والنثر من كلام البلغاء عليه وقد
سمعته واعرب من هذا قوله واقبح من ذكر تشديد ميمه كقوله يا ليتها قد خرجت من فمه
وقد سمعت امة لغة اماد وافاصله دوو بالتحريك عند سيبويه والبصريين او بالتسكين عند الخليل
من باب فوه وعند ابن كيسان ان يختلف الوزنين او زوي قال ابن بعيش الاة مثل الاة الاول انقل
ولهذا كانت الاة الاكثر والحمل على الاكثر اولى فلهذا الجوهري على الاول فانها لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس
الظاهرة لانها وضعت وصلة الى الوصف باسماء الاجناس كما وضع الذي وصلة الى وصف المعارف
بالجمل على ما عيني بحثه في الباب الرابع فليس هو وصفا بل هو ما اضيف اليه فلا يكون من الاسم جنس مظهر
والاة لو اضيف الى المضمر يلزم اللبس في بعض المواضع متاذاكه فجمع عليه ليستتم الحكم في الكل حذف
الهمزة من اخوات اكرم وكخوات من الهاري وهو الهلاك اي اهلك ذوي اردة وترة وهي بحذف الاصل
ذوو ها اي اصلها الضمير الاول للخزرجية والثاني للمرهقات في المصراع الاول وهو قوله صبحنا
الخزرجية مرهقات صبحنا من القبوح وهو الشراب بالغداة يقال اصبحته اصبحته صبحا اي سقيته
وارد له بالخزرجية قبيلة الخزرج وهو من قبيلة الانصار امة قبيلة وابو حارثة بن ثعلبة من اليمن كما
والمرهقات جمع مرهقة بضم مرقة لما شبه السيف بالشراب في الوصول الى الباطن في الضمير كما المرهقات
استعارة بالكناية وصبحنا استعارة تخييلية او الايصال بالتي كاة الاستعارة في صبحنا وترشيحا
المفعولة لاة التي سقينا قبيلة الخزرج بدل الشراب سيوفا مرهقة للحرب حتى بلغت كيفية الحال

اي اذا هلك اصحاب تلك السيوف اشارة تلك القبايل حتى كاد ذكك اليوم يوم ايام ويوم ايام
بمعنى باد وابادة بمعنى فصل رؤسهم من اجسادهم ثم ذكر غير قوله وكنى جواب عن سؤال مقدر وهو
انه يقال ما ذكرتم من زيادة ذو لا يضاف الا الى الاسم الجنس الظاهر المتصرف نحو ذو مال
ورجل متاد وهو اضافة ذو وجمعي ذو وقد اضافت الى الضمير فاجاب بانه شاذ والحق انه لما كان
المرجع اسم جنس فهو ضمير في حكم كونه مدلولها واحدا فيكون كانه مضاف الى الاسم الجنس الظاهر الا
يرى ان الامام عبد القاهر قال في قوله لما يعرف الفضل الا ذو وذا هذا وبعض اضافته
الى ضمير زيد وعمرو وامثاله من المواضع الثلثة التي عدلوا بالحركات فيها الى الحروف التثنية والجمع المصحح
انما جعل اعرابها بالحروف لانها مقترنة على الواحد لانه المختص واحد التحقق بآخره الف او ياء او
نون والجمع واحد المحقق بآخره واو وياء او نون والاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات
وقد عرفته فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل رعاية للتناسب هذا مذهب الجمهور و
اكثر اللغات وبعض العرب يجعل اعراب مثل سنين وعشرين من المعتل اللام في النون فمنهم من يثبت نونها
وهم بنو عامر ومنهم من لا يثبتونها وهم بنو تميم فحاصل كلام ابن مالك ان بحرا بالكسر وطاها كلام الفراء
بالفتح لعدم انصرافهما حيث قال اذا اضفت بني تميم الالف واللام من اثنين لم يجروا اي لم يصيروا كما
هو داء ب الكوفيين وعلى كلا التقديرين لا يسقط نون الاضافة لانه عندهم نون مكسور وليس من الياء
لشبهه بنسلين ولئلا يجتمع اعرابان في كلمة واحدة قال ابن مالك ولو عومل بهذه المعاملة نحو عشرين ...
لجاز قياسا وان لم يرد به سماع وقد فعل ذلك بسنين وكذا لو عومل بها عشرون واخواتها لكن جمعا
انتهى ومنهم من يجعل اعراب هذا الجمع في النون في المثنى وغيره وانما اختصت التثنية بالالف والجمع
بالواو والنون كما ليأتي هذا يشتمل على مطلوبين الاول اختصاص الواحد من هذه الحروف بالتثنية
والواحد بالجمع وكون الواحد بينهما والثاني ذكر الواحد في التثنية الالف وفي الجمع الواو و
المشترك بينهما الياء فاثبت الاول بقوله لاة الحروف ثلاثة ومحل الزيادة اثنان وتمام بيانه ان التثنية
والجمع لابد وان يكونا بتغيير الواحد دفعا للالتباس بالزيادة لزيادة المعنى في الآخر لانه السابق الى
الاذهان من الحروف لاستلزام الثقل اعني حروف المد واللين لكونها حقيقة لذواتها واه يكون منها ويل
من الاعراب ليكفي جمعا بين الفرعين على طريق الايجاز والاختصار وكون هذه الحروف ثلاثة ومحل

الزيادة

الزيادة اثنان واحوالها في الاعراب ستة فيلزم الاتيان كل من تلك الحروف وهو خلاف الاصل
فيجب ان يكون في بعض تقليلا لخلاف الاصل تقديرا للاكفاء فاختص واحد بهذا اي الالف بالتثنية
وواحد بذاك اي الواو بالجمع واشتركا اي التثنية والجمع في واحد وهو الياء ضرورة انه لا يقبل
التوزيع بين الحالين واثبت الثاني بقوله ووجب اختصاص الالف بالتثنية والواو بالجمع اي
ان التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع السالم لاختصاصه بالعقلاء الذكور اسما كان او صفة بل
لفا كان اسما يختص كما يختص بها العلم واذ كان صفة فباء لا يكون افعل فعلاء والافعلة فعلى
ولا مذكر في لفظ التاء وكذا في تقديره وغرض الناظم بيان كثرة التثنية في الاستعمال بالنسبة الى
الجمع وهذا القدر كاف فيه ولذا اختص على ما ذكر بحلاة التثنية فانه لاختصاصها بالياء والالف
اخف من الواو لانها امتداد هوائية لا يحتاج الى تحريك الاعضاء بخلاف الواو فانه يحتاج الى تحريك
الشفتين فاختص الاخف اي الالف بما هو الاكثر في الاستعمال اي التثنية والاثقل يعني الواو بما
هو الاقل وفيه ايماء الى الاستعمال وهو المجيء على ما يقتضيه طريق التعادل ويمكن ان يثبت بطريق التشاكل
وهو مبني على ان الزيادة في المباني تدل على الزيادة في المعاني فخص الواو بالجمع ليدل بتثقيل البناء
على تكثير معناه والالف بالتثنية ليدل بتخفيفه على تقليل معناه ولا يخفى عليك ما فيه واغنا جعلا
اي الالف في التثنية والواو في الجمع علامتين للرفع لان الواو وهي لخت الضمة لما سمعت
تماثلوا عليك من زيادة الواو وضمة ومدة والضمة يناسب الرفع لانه ضمة مع زيادة ومن ثم اقتضا
واذ كان الامر كذلك فوجي اي الواو على الرفع ادل منها اي من الواو على جره وهي النصب والجر
معناه دلالة الواو على الرفع اكثر من دلالة عليها فجعل علامة للرفع في الجمع والالف لما كانت
بمنزلتها اي بمنزلة الواو في كونها علامة او في كونها صنو الفاعل في الفعل مثل يضربون ويضربان و
في التثنية حملت عليها اي على الواو في كونها علامة للرفع فان قلت هلا عكسوا الامر بان جعلوا
الالف في التثنية علامة للنصب لكونها لخت الفتحة فهي على النصب ادل منها على جره وجعلوا
الواو في الجمع عليها لكونها بمنزلتها قلنا لما لم يمكنوا الحمل في ذلك العكس من وقوعها في شركة بين الرفع
والجر لان محل الاعراب ستة وحروف الاعراب ثلاثة فلا يمكن ان يوزع الثلاثة على الستة بحيث
ما يستحق كل منها واحدا منها للزوم الالتباس لواحد من الثلثين دون الآخر ليفيدها بلا اعراب

فاذ دعت الضرورة الى جعل الحرف الواحد علامة للرفع والجر فيهما وهذا اي وقوع الشركة بينهما
على خلاف ما يوجبه المناسبة اذ المناسبة انما هي بين النصب والجر فوضع الرفع لما سيأتي كما شركتهما
اي الجر والنصب في الحكم اي في جعلهما علامتين اصليتين ولما جعلا اعني الالف والواو علامتي الرفع
في التثنية والجمع الالف في التثنية والواو والجمع جعلوا الياء علامة الجر فيهما والا لبقي احدهما
بلا علامة لكونها اخت الكسرة وكسروا ما قبلها في الجمع وفتحوا في التثنية فرقا بينهما فان قلت الفرق
حاصل بفتح ما قبلها في الجمع وكسره في التثنية فما الترجيح في هذا اجاب بقوله والفتحة تخفتها اي في
بالتثنية لمامر من زيادة التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع فلم يبق للنصب علامة فيها فحملوه على الجر
دون الرفع من وجوه احدها ان الجر لازم للاسماء من الرفع لان الجر لا يوجد الا فيها لانه لا يدخل
القبيلتين اي الاسم والفعل بخلاف الرفع فانه يدخل القبيلتين فالحمل عليه اي حمل النصب على الجر
اولى من حمله على الرفع لان من الظاهر ان الحمل على ما هو على قياس واحد قريب من الطبع لا سيما
في التثنية والجمع المخصوصين بالاسماء لكثرة المناسبة والوجه الثاني ان الجر اخف من الرفع لان الجر
اخو الياء والرفع اخو الواو والياء اخف من الواو لاحتياجها الى تحريك اثنتين دون الياء
فالحمل عليه اي على الجر اولى من الحمل على الرفع لكون الخفة مطلوبة والوجه الثالث ان بين النصب
والجر تناسبا ظرف مستقر هو اسم الموصول في قولهم ما ليس بينه وبين الرفع الا شركتهما اي النصب
والجر في ان كلا واحد منهما فضلة يتم الكلام بدونه لان النصب علامة للمنصوب والجر علامة للمجرور
والكلام يتم بدونهما بالمرفوع فيكونان فضليتين فاذ يكون في النصب والجر فضليتين بخلاف الرفع
فانه علامة للمرفوع وهو عمدة في الكلام لا يتم الكلام بدونه واشتراكهما في معنى المفعولية نحو ضرب زيد
وضربت بزيدا فانهما بمعنى واشتراكهما في الكناية نحو رايتك وعرفتك فان الكاف في ضربتك
ضمير مجرور والكاف في رايتك ضمير منصوب وهما تتحدان صورة ولفظا والوجه الرابع ان النصب للجر
اقرب منه الى الرفع في الخروج فحمله عليه اولى وذلك اي كونه اقرب في الخروج لان النصب من اقصى
الحلق لكونه آخا الالف والجر من وسط الحنك لكونه اخا الياء والرفع من الشفتين لكونه اخا الواو
ولا شك ان الحلق الى الوسط اقرب منه الى الشفتين ثم انهم اختلفوا في هذه الحروف في انها حروف
الاعراب ام دلايل الاعراب ام نفس الاعراب فذهب الخليل وسيبويه وهو مختار الاعلم الى انها

حروف الاعراب لانه قد تقرر عندك فيما سبق ان حروف الاعراب يطلق على الحرف الذي يعتقب الاعراب
وعلى الحرف الذي يتغير لم فهذه الحروف وان لم تكن حروف اعراب بالمعنى الاول لانها حروف اعراب
بالمعنى الثاني وقال اصحابنا سيبويه ان معناه ان فيها اعرابا مقدرا ووجهه انها حروف لحقت آخر الاسم بمعنى ما
كالف التاء نيث وياء النسبة وذهب الاخفش والمازني والمبرد والزيادية الى انها دلايل الاعراب
والاعراب مقدر في منطوقها فعلامة الرفع في قام الزيدان ضمة مقدرة في الدال منهما عن ظهورها
الالف فيكون الالف دليل الاعراب وهو ضعيف من وجوه الاول انها لو كانت للاسم فلا يكون ما قبلها محلا
للاعراب كالف التاء نيث والثاني لو كان الامر كما ذكروا لم يحتج الى التثنية كالمقصور والثالث انه
انما جيء الاعراب لبيان ما يحدث بالعامل فهذه الحروف بحصائلها لذلك فلا يعدل عنه وذهب الكوفيون
وقطرب والزجاج والزجاجي وهو اختيار ابن مالك والصيمري الى انها نفس الاعراب ووجهه
ما ذكرنا ورد بان الاعراب ما لا تختلف معنى الكلمة بسقوطه فلو كانت هذه الحروف اعرابا لما اختلف
معنى الكلمة بسقوطها واختار ذلك نفع مذهب سيبويه فقال والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو
انها حروف الاعراب على ما ذكرنا وما اوردوه عليه من انه يلزم ظهور علامة النصب في المجموع كما
المنقوص وقلب الياء الفا في التثنية فهو مردود بانهم لما حملوا النصب على الجر سوغوا بينهما في تقدير
الحركة ولم يقلب الياء الفا في المثنى فرقا بينه وبين المقصور وقد لاحظ الاصل بقولهم الحارث ومن قال
فالالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد فيه اي هي بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية
اي بمنزلة الدال المكررة بحركة الضمة والياء في زيدين بمنزلة الدال المنصوب والمجرور من زيد
اي بمنزلة الدال وفيه اختصاص الفتحة او الكسرة بالمفعولية والاضافة وذهب الجرمي وهو
مختار ابن عصفور الى ان الاعراب هو الانقلاب فالانقلاب علامة النصب والجر فاذا دخل عليه
عامل الرفع لم يغير شيئا ووجهه ان الالف والياء ثابتان قبل التركيب وقبل دخول العوامل وتثنيتهما
بانه تركه العلامة لو متى جعله علامة للاعراب كان النصب بالواو لي لان الجر له الياء والرفع له الواو
وان تقدير الاعراب لفا كان راجحا على عدمه وقد امكن ههنا بالمغايرة التقديرية كما في نعم الرجلان
انتما يا زيدان ونعم الرجلين انتما يا زيدون ومررت برجلين لا رجلين مثلهما لما كان في الاخر
والمجموع زايدان ويبقى ان احدهما حرف اعراب وجب عليه ان يبقى الآخر لان يجيء وجد زيد فقال

شبكة الألوكة
www.alukah.net

واما النون فيها فهي عوض من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد لان الالف مثلا في زيدان كما عرفت حرف اعراب كالفاء في قايمة والياء في هاتين وفيها حركة وتنوين كالميم فوجب ان يكون لها كما في الدالين فلما منعنا جعل النون عوضا منها لان ما يعرى عن البناء من الاسماء لا يكون الا معربا علمنا ان الحركة على المعنى الطاري عليه والتنوين على تمكنه وما يتلوه الدليل سقوط النون حالا الاضافة وثباتها حال الالف واللام فهو صحيح لان الدليل على السقوط كونها عوضا منها فيكون دورا واعلم ان التنوين يقتضي التسوي والحركة يقتضي الثبوت فكل منهما من المتضادين لا يمكن العمل بهما فوجب المصير الى العمل بالجهة الراجحة وهي جهة السقوط لاستلزام الثبوت الجمع بين الوصل والفصل وبين الزيادة ونقيضها دون السقوط نعم عمل بجهة الثبوت في التعريف نظرا الى جانب الحركة ولم يمكن لما ذكرنا وهو غير لازم فيه ولان ثبوت النون مع التعريف يؤكد معناه لانه يفصل الكلمة كما يفصلها النون ولان الاضافة في الاكثر تحل محل التنوين بخلاف حرف التعريف ولان الحرف قد يؤدي الى اللبس في بعض المواضع فيما يلحقه زوائد الواحد المنصوب الاطلاقين الفارسي وفي اواخر الآي وهذا مذهب ابن دلاد وفي على ما يلي ظاهر وفيه مذاهب اخر الاول مذهب الزجاج وهو انها عوض عن الحركة لثبوتها مع اللام والثاني مذهب ابن كيسان وهو انها عوض عن تنوين الواحد لحذفها في الاضافة والثالث مذهب احمد بن يحيى وهو انها عوض عن تنوينين في التثنية وعن ثلاث فصاعدا في الجمع والرابع مذهب الفراء وهو ان التنوين للفرق بين رفع الاثنين ونصب الواحد نحو زيدا والخامس ما نقله هشام عن الفراء وهو ان نون التثنية هي نفس التنوين والسادس مذهب ابي الفتح وهو ان نون عوض عنهما بينما وجد فيه وعن التنوين فقط نحو عصا قاض وعن الحركة فقط فيما لا ينصرف وقد لا يكون عوضا عنهما ولا عن احدهما في نحو هذا جيا وهو مختار ابن الحاجب وصاحب اللب والسابع مذهب ابن برهان وهو انها لدفع توهم الاضافة والافراد فجملة المذاهب ثمانية وما ذكره ان لو لم يكن من عينها والبرذعي صاحب اكتفى فانه قال لانا كنا الفنا في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد فاي حاجة تمس الى زيادة النون بدلا من الحركة اي لا حاجة اليها لقيام الالف مقام الدال والحركة فيكون الحركة ثابتة عنها قلت ليس معنى قولنا الفنا في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد انه بمنزلة الدال الحركة بحركة الضمة على الاطلاق بل معناه انه بمنزلة الدال في اختصاص الضمة بالفاعلية

الجملة الظرفية حال من الكاف في بمنزلتها ففي هذه الحروف لا بد وان يكون دليل وهو الاختلاف على بعني اختصاص الحركة اي بمعنى هو اختصاص الحركة بحال كالفاعلية مثلا دون حال كالمفعولية كما في آخر زيد للحاصلة فيه ثلاث اشياء حرف الاعراب الذي هو نفس الكلمة ولفظ الحركة والاختلاف هو الاعراب ولما ثنيت خرج الدال عنه عن كونه حرف اعراب بزيادة الحرف وكانت حرف اعراب لذهاب نفس الكلمة وقد حصل فيه الاختلاف الدال عليه الحركة لا لفظ الحركة فمست الحاجة الى زيادة النون بدلا من لفظ الحركة لانه اذا ذكر البدل يقوم مقام ذكر المبدل منه فانه قلت الموجود في آخر زيد حرف وهو الدال واعراب وهو الحركة فلما كانا الالف بمنزلة الدال المرفوع والنون بدلا عنها لزم انه يكون لها اعرابا بانها اجاب بقوله ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب اي لان الاعراب هو الحركة لانكم من حركة لا يكون اعرابا بل الاعراب هو الاختلاف والحركة دال عليه فلما كانا الالف بمنزلة الدال وليس فيه لفظ الاختلاف وجب انه يعوض عن الحركة الدال عليه النون ليكون زيادة بمنزلة زيدين في استيعاب الاختلاف والحركة والتنوين اقول كانا ان ارادا التفصيل ما ذكر فيما تقدم من قوله بمنزلة الدال المرفوع من زيد الى آخره والا فلا حاجة اليه واما قوله ومعلوم انه الحركة تغاير الاعراب لا محل له في الجواب بما ذكرنا وانما فتحوا نون الجمع وكسروا نون التثنية للفرق بينهما فانه قلت ليست الفتحة قد حصلت عنه اي عن الفرق بينهما بالحركة باختلاف صيغته فانه صيغة التثنية مخالف لصيغة الجمع لانه ما قبل الياء مكسورة في الجمع ومفتوحة في التثنية قلت انه القيفال قد تتحد في بعض الاسماء المعتلة فيكون ما قبل الياء مفتوحا في الجمع بالاعلال فلا يظهر الفرق ثمرة الا باختلاف حركة نون بينهما نحو المارين والمارين والمطففين فانه كلا منها يحتمل التثنية وهو جمعا فاصل مارين مارين مارين فاعل فصار مارين وكذا الباقيان اعلم ان بناء هذه الصيغة من مباحث الصرف لكن اعتبار الاعراب من مباحث النحو فلا اعتبار بحركة النون ايضا لحذف النون في الاضافة فيلزم الفرق بغير حركة النون فانه قلت الفرق حاصل بالعكس فلم لم يكن اجاب بقوله ووجها اختصاص الكسر بنون التثنية والفتح بنون الجمع وهو ان اصل هذه النون انه يكون ساكنا لانها حرف مبني والاصل في البناء ان يكون الا انها قد حركت لالتقاء الساكنين كسرت لان العلة والنون والاصل في تحريك الساكن الكسر لانه حركة الساكن لا يكون الا حركة بناء دوما الكتابة

بينهما فاوثرها اي للحرف الساكن ما هو ابعد الحركات عن المعربات وهو الكسر اذ قد وجدناها الاكثر
النوعين من المعربات وهما الاسم المتمكن والفعل المضارع بخلاف اختيارها وهي الفتحة
لانها تدخلها عليها فكانت توثرت نون التثنية بما هو الاصل لكونها قبل الجمع ثم فتحوا نون الجمع فرقا بينها
فان قلت الفرق حاصل بالضمة فلم يضم اجاب بقوله ولم يضم لثقل الضمة ومن العرب من يجري ياء
التثنية لغير الاضافة مجرى كيف واين فتقصرها في حالة النصب والجر وفتحها بعضهم في حالة الرفع
وحكى من بعضهم ضمها ولكنها ذات اثاة ولك وجه آخر في هذا الاختصاص وهو اة نون التثنية انما
وقعت بعد الالف في حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها في حالتي النصب والجر فلم يشتغل فيها اكثر
واما نون الجمع فقد وقعت بعد واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في النصب
والجر فاستثقلت الكسرة فيه اما للتوالي الاجتماعي في النصب والجر واما للخروج من الضمة الى الكسرة
في الرفع ففتحت النون تخفيفا ووجه ثالث وهو اة الجمع اثقل من التثنية ووجه رابع وهو اة
التثنية اكثر من الجمع وخصوا الاثقل بالكسر حفظا للتعادل والموضع الثالث من المواضع الثلاثة
التي كانت الاعراب فيها بالحروف كما اضيف الى مضمر جعل اعرابه كاعراب المثنى يعني بالالف في حالة الرفع
والياء في حالتي النصب والجر لوجهين احدهما قول المتقدمين وهو اة كلا واي كان اسما مفردا والمعنى
منقلبة جملة اسمية وقعت حالا من الضمير المتكون في كاة اة قوله منقلبة بالرفع واه فوه بالنصب
كاة الفه معطوفة على الهم والجر عن الواو والياء على اختلاف فيه ايهما اصل كلا قال ابن جني عن
الواو لقولهم كلتا بالتاء اذ هي اما للتاء نيث او للحاة او بدل عن الياء وعن الواو والسبيل الاول
لانها لا تكون وسطا ولا الى الان والا لقيل في التثنية كلتوي لكلوي فتقلبي الثالث بالفتحة كالاة
الواو كثيرا ما تبدل عن التاء لا عن الياء وقال ابو علي عن الياء بدليل اما لنهم اياها اذ لا يعلون ابدا
ثلاثيا على غير الشذوذ الا ما كان من ذوات التاء فوزنه فعل لذكري وبدليل قولهم في التثنية كلوي
كما قالوا ذكري وذكروي وهو احسن من اة يكون جمعا بين العوض والمعوض عنه واما كلا فوزنه
فعى كاة الكيان اة يبقى في جميع احواله اي في الاضافة الى المضمر والاضافة الى المظهر على الالف
لفظا على ما شتت في علم التصريف كعصاه وعصا زيد قوله كاة الكيان الخ خبر اة والفاء زايدة
الا انه يشتبه بالي وعلى للزوم الاضافة لزوم هما ما يدخلان عليه من الاسماء فاعطي حكمهما فقلبت

الفه ياء مع المضمر دون المظهر فقيل كلا اخويك بدون القلب في الاحوال الثلاث وكلاهما بالالف
في الرفع اذ لا حظ لليه وعليه في الرفع فجعل كلا عليهما بخلاف النصب فانه قد يكون في صورة الجر
وهو الياء فباعتبار الاتحاد صورة كاة لها حظ في النصب في الجملة وتقول في النصب والجر
كليهما كاليهما وعليهما واما فعلوا ذلك بالقلب في الي وعلى لانهم لما داوا لي وعلى يفتقران الى ما تاند خلاه
عليه لاة الحرف لا يستقل بالافادة بل توجد الاداة تدخل على الاسم ورد الضمير المجرور يحتاج الى ما
يتصل به فلا يكاه اة يكون مبدوا به فلما دخلت الي وعلى على الضمير المجرور كاه الاول في الافادة
محتاجا الى الثاني والثاني في وجود الى الاول فامتزجا امتزاجا تاما فصارا كاسم واحد في اة احد
الشطرين لا يستقل بدون الاخر فلما حصل هذا الامتزاج مع الضمير دون المظهر لاة المظهر مستقل
بنفسه غني عن يحتاج الى ما يتصل به احتوا اة يتصلوا علاقة يستدل بها على هذا الامتزاج فقلبوا
الالف ياء لاة مثل هذا الياء لا يوجد اصلا في اواخر الكلم اما الياء في ظبي فجاء بحري التصحيح
وفي غلاي ليس في نفس الكلمة ثم يانه لدي كاه الواجب ان يذكر معها واغا توجد كثيرا في
اواسط الكلم وميت وذبل وعيب وخوذكر من بين واخالم يوجد هذا الامتزاج في المظهر لاة
الاحتياج فيه من جانب واحد فقط لم يقلب الفه ياء فاه قلت لاة هذا الاتحاد الذي في الي وعلى
يوجد مع جميع الحروف الداخلة على المضمر لاة ما من حرف الا وهو يحتاج الى ما يدخل عليه ولا مفر
متصل يكون اة يكون مبدوا به فيكاه من الاحتياج من الطرفين فوجب ان ينصب لهذه العلامة في الكل
قلنا نعم اة هذا الاتحاد حاصل في الكل لكن لا يلزم منه اة ينصب علامة في الكل لاة قد امكن
ههنا ان يقال الي وعلى نصب العلامة لاة في آخرهما الفا يمكن قلبه ياء بخلاف البواقي لاة بعضها
عار عن الآخر عن الالف وبعضها واه كاة في آخره الفا لا يدخل على المضمر فجعلوا ههنا دون ثمة
لاة الميسر لا يسقط بالمعسر اعلم اة ما يلي في كلام اث ثلاثة ان منهم من يجعل انقلاب الفه
كانقلاب الذي الى وعلى يجعل اعرابه بالحروف وليس كذلك بل الحركات وهو مذهب سيبويه
ومن وافقه والوجه الاول وهو ما ذكره المتاخرون لاة كلا اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى يدل عليه
لزوم الالف مع الظاهر في اكثر اللغة ولو كاة مثنى لما لزم خلافا للكوفيين فانهم قالوا اة
مثنى واستدلوا بالاعراب وهو يحتمل اة يكون لاة العامل وبالاخبار عنه بالمثنى مع احتمال كونه

باعتبار معناه واما كلمتا في قوله كلتا رجليها سلامي واحدة كلتاهما مقرونة بزيادة فرد وهو
لو سلم لزم ان يكون معربا بالحروف مطلقا الخ اقول اراد واحد لولد فصحيح واما اراد واحد لفظم
ايضا ففاسد الا لذا ستي فثبت انه اسم مفرد لفظا مثنى المعنى فجعل حكمه عند الاضافة الى
المضمر حكم المثنى وعند الاضافة الى المظهر حكم الاسم المفرد المقصور توفيرا على اعتبار بعض اي
اعتبار اللفظ واعتبار الميتي حقها كما هو العادة المأوفة عندهم في كل شيء كذلك وهذا الوجه
اولى من الاول لان القلب ليس في وعلى عيني بتيس وايضا انما الف في بنتي فلا يلزم مثله
في المعرب فان قلت لم لم يكسر النقيصة وتوفير الحق عند اعتبار ذلك حاصل فيه اجيب بقوله
وانما لم ينكس النقيصة اي لم يجعل حكمه عند الاضافة الى المظهر حكم المثنى وعند الاضافة الى
المضمر حكم الاسم المفرد المقصور لان المظهر هو الاصل والمفرد هو الاصل والمضمر فرع لانه قد
لا يستقل بنفسه والمثنى فرع فجعل الفرع كونه مثنى واعرابه كاعراب مثنى الفرع اي مع المضمر
والاصل اي كونه مفردا واعرابه كاعراب مع الاصل وهو المظهر اي مع اضافته الى المظهر لما فيه
من رعاية الجانبين والجنس الى الجنس كما قيل ويميل وهذا ما ذكر من الوجه الثاني فمعنى قوله اي قدر
المصحح في المتن ولما اضيف الى المظهر يحكم حكم المقصور لفظا في هذا القيد وجمع الاوقاص
كما ان لفظ العصا لا يتغير في الاحوال الثلث فكذا لفظ كلا لا يتغير فيها واما في لغة كنانة
فحكمه في كليهما واحد ولهذا نظير صحة قول الشعر من جعل كلا من العرب بحرف الاعراب وزعم
الفراء انه قد يضاف الى المضمر ويكون بالالف كما في الظاهر وعنه قول العرب كلاهما وقد
ففيه ثلث لغات وكذا في كلتا والوجه الثاني قوله ويقال اه قوله لفظا احترازا عن الخط
فليس حكمه حكم العصا خطا لانه العصا لا يكتب الا بالالف لانه الفها منقلبة عن الواو وقفا
وفي كلا اختلاف كما عرفته فمن جعلها منقلبة عن الواو ويكتب بالالف ومن جعلها منقلبة عن
الياء كان ينبغي ان يكتبها بالياء والوجه الثالث قوله وقيل انها في حال الرفع تكتب بالالف
وفي الجر والنصب تكتب بالياء لضربها اي ميلها بعرق اي سبب عرق وانقياد من المناسبة
القوية الى اليائية الحالتين اي في حالتي النصب والجر دون الرفع اذا اضيف الى المظهر نحو كلا
ضربت فيه فلانة يعرف معناه اه هذه بيناسبها مناسبة قوية مؤكدة يعني ان كلا اذا اضيف

٧٩

الى المضمر يكتب بالياء في حالتي الجر والنصب علامة النصب والجر فذعت المناسبة القوية
بين كلا المضاف الى المضمر وبين كلا المضاف الى المظهر اه يكتب بالياء ايضا فيهما اذا اضيف
الى المظهر قوله ويستوي الجر والنصب في ست مواضع قال الاث وقد سبقت الاث الى
العلة الموجبة لاستواء لفظي الجر والنصب في التثنية والجمع السالم فلا يعاد حذرا عن
التطويل واما جمع المؤنث بالالف والتاء اي بزيادتهما ولم يحتج الى التقريح بهذا القيد
لاضافة الجمع الى المؤنث واما من اطلق فهو محتاج اليه احترازا عن نحو قضاة وابيات وقد
الاطلاق ليتناول مثل دريهمات سموه جمع المؤنث تغليبا فعلى هذا قال جمع المؤنث
سواء غير بناء واحد نحو غرفات او لم يتغير فانا استويا اي النصب والجر اجراء للفرع
وهو المثنون على وتيرة الاصل وهو المذكر واه لم يعم فيه اي في الجمع المؤنث العلة التي وقعت
الحكم وهو الاستقراء هناك اي في المذكر ولهذا اي والاطراد المذكور نظائر لا يخفى مثل
اعلال يعد فيبدل يعد على يعد مع انها لم تعم فيه العلة التي توجب الاعلال مع انه لم يكن فرعا
عليه فحمل جمع المؤنث الذي هو فرع على المذكر على جمعه واما ما لا ينصرف فانما استويا
فيه لانه لما منع الجر شبه الفعل على ما بينا ذلك في بحث غير المنصرف كاه راجع الى الحركات
باه يقوم مقام الكسرة المفتوحة لما بينهما من التناسب والتاء كل واما التسوية في الضمير بينهما
فسيجيء في بعد اه شاء الله في بحث الضمائر قوله ومن قيام الحرف مقام الحركة النون في
يفعلان وتفعلان اعلم اه اعراب الاسم كما عرفت قد يكون بالحركات وقد يكون بالحروف
وكذلك اعراب الفعل قد يكون بالحركات وقد يكون بالحروف فاراد اه يبين ذلك فقال
ومن قيام اه قال اك مع اعلم اه النون في الافعال الخمسة اعني يفعلان وتفعلان ويفعلون
وتفعلون وتفعلين عوض من الحركة في يفعل وانما عوضوا اي عوض النون عنها اي عن الحركة
لانها اه لما وجب اه يكون هذه الافعال معربة لبقاء مضارعتها بالاسم بعد لحوق
هذه الضمائر وعلة الاعراب موجودة وهي وجود حرف المضارعة سالمة عن المعارض
ولم يمكن اه يجعل الاسم متعقب الاعراب اي محله لان هذه الضمير بعد اي بعد اللام او
جيت كونها اي كون اللام على وجه واحد اي الالف او جيت كونها مفتوحة والواو كونها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

جرف هار الهابر المتهدم يقال هار والجرف يهور هورا وهورا وهو هائر ومنه جرف هار يريد انه يأيل
على القلب مثل شاك او تضليل لهم بالاثلاث لهم موضع في الهواجر جمع هاجرة وهي نصف النهار
عند اشتداد الحر لفظ المثل لكن بالاثلاث لهم لا بظلل قال بشر وقد مر قضة فضار مثلا
يضرب في الشيء الذي يتركه ضايعا لا يهتم به احد والمراد هنا اصلاح الفاسد وقد ضيعت
اللبن في الصيف هذا من مثل لفظ ضيعت اللبن في الصيف بتاء مكسورة لان المخاطب
بها امراة وهي دختنوس بنت لقيط كانت تحت عمرو وكان شيخا كبيرا فنشزت
عليه وطلقها ثم تزوجها فتى جميل الوجه فاجذبت فبعثت رسولا اليه عمرو خطب منه
حلوبة فقال عمرو ضيعت اللبن في الصيف خص الصيف لانه سوالها كان يزوجها
مثله يضرب لمن يطلب شيئا قد فوته على نفسه فلما رجع الرسول واخبره بما قال ضرب
يده على منكب زوجها فقالت هذا مع عدم لبنه خير فصار مثلا يضرب لمن يقنع
باليسير اذا لم يجد الخطير وقد بقيت قوارح بالنصب على المفعول جمع قارحة وهي شديد
من شدايد الدهر العذل الملامة نضارب بالرفع على الفاعل السيف هذا من مثل قالته
جنية بن اد لفظ سبق السيف العذل واصله ان جنية كان له ابناه فوجهتهما الى طلب الابل
فوجد احدهما ومضى الآخر في طلبها فلقيه الحارث بن كعب فساله بردين ولم يعطه فقتله
ثم اخذهما فلقيه جنية وعليه بردا ابنه فقال ما هذا البردان فاخبره الواقعة فقال جنية بئسما
هذا قال نعم قال اعطنيه انظر اليه فاتى اظنه صادقا فاعطاه الحارث ثم قتله فقيل له يا جنية
اتفي الشهر الحرام فقال سبق السيف العذل فصار مثلا يضرب للمتندم حيث لا ينفعه فتركته
يعثر بفاه وعيبة وطوية على عرق على كسر وقبح من طويت الثوب على غرزه اي
على كسره الاول وروي ان رقيشة قال لاطوين على كسر بعد ما عرض عليه ثوب فنظر اليه
وقلبه يريد تركته على ما كان عليه من غير قام تزاوده وتسويته اعوجاجه زمانا فزاد وهم
قالوا على هيئتك كما يسهل عليكم وجراضب على المصدر اي جرة جرا واصله ذكر من الجرب
في السوق وهو داء يترك الابل تربد في مشيها واول من تكلم به عايذ بن يزيد البشكري حين
غاب عن اخته فقالت واة جاءت مقفرة رمت بي اخري كتلك هلم جرا الى اة وردت

متعلق

متعانق بتكلة اي نهاية تركي ورود يعلة مدين الفضايل ماء خوف من قولهم ولما وردة ماء
مدين ووقدت من وفد فلاة على الاصل اذا اوردته رسولا على تحط من رحلها اذا انزلت
رحاله جمع رحل البعير وهو دجل اصغر من القتب الافاضل جمع الافضل حصرة بالجر على الرد
عطف بياه مدين ويحط مولانا الشيخ الامام الذي يقتدي بهم الجاه الامام كاشف اسرار
الحقايق منشئ اللطايف والدقايق واضعها من قولهم ينشئ الاحاديث يضعها
عالم بنية الفروع والاصول ناشر ادلة المعقول والمنقول مهد القواعد العقلية ومبين
الاحكام الدينية برهان الحق والملة والدين حجة الاسلام والمؤمنين قدوة العلماء المحققين
علم الهدى يستانا فاهل الدنيا لانات ربائع جمع ربع وهو الدار بمنتها حيث كانت
اي ديار العلوم بلطايف نكتة ماءة هو لة معورة وارحام جمع رحم الحلم بعواطف فاكهة
مبلولة موصولة من قولهم بل الرحم وصلها وفي الحديث بلوا ارحامكم ولو بالسلام اي
صلوها غيث استغيث وفي بعض النسخ غيث اي عجزت زهم مناقبه جمع زهرة وهي
نور البيت المناقب جمع منقبة وهي بالفارسية هنر عرف وسيم علامة التعريف وكبر
عظم عمر وماء ثوع عرطوق اللقيب والتوصيف هذا ماء خوف من مثل قالته جذيمة الابرش
في حق ابن اخته عمرو بن عدي لفظه كبر عمرو على الطوق وذلك ان لجذيمة خادما من ابناء
الملوك يقال له عدي فعشقت اليه اخت جذيمة رقاش فقالت اذا سكر جذيمة فاخطبني
فتفعل فاعطاها فخافت رقاش الانكار عند الافاقة فقالت لعدي ادخل على اهلك فتفعل
بها وليس ثيابا جددا فقال جذيمة ما هذا فقال انكحتني اختك رقاش البارحة
فانكر فعل بضرب بالتراب وجهه وراءه ثم اقبل على رقاش وقال حدثيني وانت
غير كذوب ايجر زنيت ام بهيمي ام بعيد وانت اهل لعبد ام بدنف وانت اهل لدنف
قالت بل زوجتني كفوا كريما من ابناء الملوك فاطرق جذيمة فلما راي عدي فعل ذلك
خاف على نفسه فهرب منه ولحق بقومه ومات هناك ثم ولدت رقاش منه غلاما فسماه
جذيمة عمرا وتنباه واحبه حبا شديدا فاذا بلغ ثماني عشرة سنة استهوته الجن ثم وجد
هالكا وعقيل فاتيا به الى جذيمة فادخلته الحمام والبسته ثيابه وطوقته طوقة من ذهب

مضموم منه والياء كسرة منها ولاة بعضهم انما عرى اعراب الجزم فلو اجرى عليه لزم التقاء
الساكنين ولا يجوز حذف احدهما ولم يمكن ايضا ان يحمل الضمايرحروف الاعراب لانها في الحقيقة
ليست من نفس الفعل فالحد الحقيقة لانها من نفس الفعل بالاعتبار فلا يكون محلا لاعراب لانه
اعراب الكلمة يجب ان يكون بينها لان غيرها ولا محل الاعراب يجب ان يكون محل الاختلاف
وكل واحد منها لا يختلف لزم جواب لم زيادة حرف ينقلب مناب الحركة فوجدوا الواو والياء
الحروة بذلك اي بالزيادة حروف المد واللين كثيرة دورها في كلامهم ولم يمكن زيادتها
هنا لكانة الضمايرا اي لاجلها فالكانة متحم بينهم ان هذه الضمايرتحمل زيادة تلك الحروف
لتأديتها الى اجتماع الساكنين فيلزم حذف احدهما اما حذف احد الضميرا وحذف الاعراب
فزادوا حرفا شبيها وهو النون قد وقعت علة ذلك في بحث المضارع فاخروها عن الضمير لانها اعل
فيكون آخرها وحرف الاعراب لابد وان يكون في الآخر واختصت بحال الرفع لانه اي الرفع اول
احوال الاعراب فاستوفتها اي فاختير الرفع بثبوت النون دون سقوطها لسبقه عليه كما
ان الرفع سابق على النصب والجر باعتبار انها محتاج اليه لا يدري انك لا تتفوه عمرا بالنصب
وعمرو بالجر الا بعد سبق المرفوع ثم حذفوها حال الجزم حذف الحركة التي هي اي النون عوضا
عنها اي عن الحركة يعني جعلوا سقوطها في هذه الافعال علامة الجزم كما فعلوا سقوط الحركة علامة
الجزم قبل لحوق هذه الضمايرو حملوا النصب على الجزم لانه اي الجزم في المضارع بمنزلة الجر في الاسم كما
حملوا النصب على الجر في الاسم على الجزم في الفعل ولان الجزم اخف فالحمل على الاخف اولى ولان
النصب يشبه الجزم في ان كلا منها يفيد الخفة وفي ان كلا منها يعامل بما يعامل نقيضه فقيل مما يفعلان
النون في الرفع ولم يفعلا ولن تفعلا بسقوط النون في الجزم والنصب وكذا البواقي اي ومما يفعلن
وانتم تفعلون وانت تفعلين ولم يفعلوا ولم تفعلوا ولن يفعلوا ولن تفعلوا ولم يفعلا ولم تفعلا
ثم انهم اجروا حروف المد واللين في الفعل المعتل اللام مجرى هذه النون في انه حذفوها في حال الجزم
وانه كانت من نفس الكلمة في الحقيقة لانها اي هذه الحروف اشبهت الحركات من حيث انها
اي من حيث ان هذه الحروف مركبة منها اي من الحركات على قول بعض النحويين والحركات
ماخوذة منها على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين فالمناسبة حاصلة من بين هذه الحروف

والحركات فيحمل في الحذف عليها وايضا الحركات لا تقوم بانفسها كما لا تقوم بانفسها فالمناسبة
بين نفس الحركة وبين هذه الحروف في عدم قيامها بانفسها فحذفت في الجزم حذف الحركة فقيل لم يغز في
حذف الواو ولم يرم في حذف الياء ولم يخش في حذف الالف اثبتت ساكنة في الرفع للاستثقال هم
الضمة عليها وحركوا الواو والياء في النصب نحو لن يغزو ولن يرمي ونبتت الالف في النصب
تنبيها في الرفع لامتناعها من الحركات اعلم ان كلام ان تبع هنا يمكن ان يحمل على ان هذه الحروف الرفع
بالجوازم ويمكن على انه عندنا والمشهور فيما بينهم هو الاول ينتفي النظر هو ان وجه الاولاة
اول الاحوال المذكور محذوف قبل دخول الجوازم فلما دخل الجازم لم يحذف الآخر علة شابهة للحركة
فحذفها حذف الحركة ووجه الاولاة الثاني للكاة هو حذف الحركة الجازم الحركة المقدرة فلكاة
الاقتصاد عليه ملتبسا بالمرفوع حذفها الجازم وحذفت ضمة لئلا يلتبس وحكى عن ابن السراج
انه شبه الجوازم بالدواي والحركة في الفعل بالفضلة التي يخرجها الداء كالة الدواء اة صادة
فضلة حذفها وان لم يصادف اخذ من نفس الجسم فكذلك الجازم اذا دخل على الفعل اة وجد
حركة اخذها والا اخذ من نفس الكلمة وضد الكاية اة صحت بعضد للاول اعلم ان ههنا مسئلة لا بد
من معرفتها وهو اة هذه الحروف اي حروف العلة لفا كانت بدل الهمزة لم يحذف ههنا فعند دخول الجازم
اذا قدرت قبل البدل للاة الجازم تذرعا علمي في حذف الضمة من الهمزة قيل لا بدل والا جاز الحذف نظرا
الى اللفظ وجاز الاقرار نظرا الى الاصل ومنع بعضهم الحذف وقوله جود حتى يظلم تعاقب يظلم
سرهيا واة لا يبد بانظلم يظلم لا جتمع فيه الاخفاة يكون على لغتهم يقول بدي يبدي مثل يقي
يقيي وعلى الضرورة وهذا الحكم اعني حروف المد واللين غير مذكور في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها
مذكور فلهذا قد شرحناه قوله والاسماء على ضربين قال الشارح لما كان المعرب هو ما اختلف آخره
باختلاف العوامل لفظا او تقديرا كانة المبني هو الذي يقابله وهو لا يختلف آخره باختلاف العوامل
لا لفظا ولا تقديرا فيكون حركة آخره وسكونه لا بعامل او وجب وكذلك بل هو اي المبنية عليه اي على
كل من الحركة والسكون قوله ثم المعرب على ضربين منصرف قال الشارح وانما جعل التنوين علامة
الانصراف لانه اي الحرف بالزيادة للعلامة حروف المد واللين ولم يكن زيادتها في الواحد للالتباس
الواقع بين الواحد والتثنية والجمع مثاله لو زيد الالف التبس بالتثنية ولو زيد الواو التبس بالجمع

ولفارنيد الياء التي بالتثنية هم والجمع لاة التنوين غير لازمة لها لسقوطها عند الاضافة فلا دلالة لها عليها
وهو التنوين لما التنوين هي الفرق بين ما كتبه وبين ما شابهه كما عرفت **قوله** وغير منصرف وهو الاسم
الجر مع التنوين قال الشارح اعلم لاة مذهبي النحويين هو لاة غير المنصرف لما شابه الفعل وكاة
التنوين علامة للتمكن ولم يكن في الفعل لاة لم يوجد التمكن فيه اولم يكن ثابتا فيه فقصدوا جواب لما
لاة يمنعوه ايا ما اي لاة يمنعوا الاسم عن التنوين او على التمكن اي لاة يمنعوا عن الاسم لو جب اشبه قيل
لموجب الذي هو اشبه وقيل لكونه ما يكون موجبا للشبه مرتبا عليه وتجوز فيه يراد به الايجاب الشبيه
لاة يمنعوه ايا ما ولم يكن الجر مقصورا على المنع لانه في اللام بمنزلة الجزم في الفعل فلا يمنع غير المنصرف ما بمنزلة
لما في الفعل الا ترى منع بعالة ليعلم لاة سقوط التنوين يمنع الصرف لاشياء الكثيرة ما يحذف ليغير فاصار
الى نصب علامة يستدل بها على ذلك فصنعوه بعالة لمناسبة بينهما وهو لكن لكونه شريكا للتنوين
في اختصاصه بالاسم يعني كما لاة التنوين خاصة الاسم كذلك الجر خاصة بخلاف الرفع والنصب كما ثبت
الخاصة قال ابو علي لو دخل الجر غير المنصرف مع عدم التنوين نحو مررت باحمد وابراهيم كان مشابها
بالمبنيات نحو اميس وجير فلذلك حذف من الاسم لاة قلت كما لاة الجر مشترك التنوين في الاضافة
كذلك غيره من خواصه شريك لها فما الذي سقوط الجر بالبتعية دون غيره وما ذكرت لا يحكم
اجاب بقوله وقد حصل له اي الجر لاة قيام مقام التنوين وعاقبته الاضافة تغيير الجملة الاولى
لانه يكون اذا وجد التنوين في آخر المضاف انتفى الجر في آخر المضاف اليه واذا وجد الجر في آخر
انتفى التنوين في آخر المضاف فانظر في رافعه خلا ورافعه خلا فطرحك ما قرنه لا بغيره من خواصه
فرجحي على غيره او حصل الكلام لانه قام مقام التنوين وعاقبته الاضافة وهو كذلك ظ هكذا بالتنوين
الكلام اشد من مناسبة الجر لعدو وقوعي الكلام موقع الجر على طريق المعاقبة فاستنع هذا بالاصالة
وذا بالتبعية فلم يكن جواب السؤال اخر تقدير ولاذا اشتركا في الاختصاص فلم عكس الامر لكن
الوجه الاول اولى لانه يكون اذ يحمل قوله والدليل على ان الجر غير مقصود بالمنع جوابا لهذا السؤال
المقدر اي والذي يدل على لاة التنوين باللام بالاضافة اي بسببها وهو قوله للام اعاد والجر ولكاة
من قصدهم منع الجر على انفراده لما انوبه حيث اسنوا لكاة التنوين لكنهم انوبه حيث اسنوا فلا يكون
قصدهم منعهم على حدة ولهذا لكن الجر غير مقصود بالمنع على حدة آثروا اي اختاروا منع على الواو

حيث قالوا منع الجر مع التنوين وذلك لانه مع المصاحبة وامتناع الجر عند مصاحبة التنوين لا
يوجب منعا متناعه عند الانفراد والمذهب لاة هواة الجر مقصود بالمنع على حدة وذلك لاة
المجرد من زاد كاة الاعراب وهو التمكن من زوائد لفظ ليس الا في المعربات كهو ساعي لاة يقال
وهذا الباب اي باب ما لا ينصرف لما شابه الفعل منع التنوين الذي هو علم التمكن ومنع بعضهم
الاعراب وهو لاة آثروا الواو على مع فقال منع الجر والتنوين لاة الواو للجمع المطلق فيحتمل لاة
يمتنع الجر عند لا تنوله ايضا قال ابن الحاجب ظاهر كلام النحويين لاة هذه القسمة حاصرة يجمع المعرب
وتفسيرهم القصد بنفيه لانهم فسروا المنصرف بما يدخل الحركات الثلاث والتنوين لعدم شبه
الفعل وغير المنصرف بما يدخله الجر والتنوين لذلك الشبه ويتركه بالفتحة في موضع الجر وعلى
هذا يبقى اشياء كثيرة لا يبقى واحد منها كالجمع المذكر السالم حيث لا يصدق تصديقا هما عليه
فرد على انهم لم يريدوا والحصر بل اراد وا منها ما هو غير منصرف ولم يتعرضوا لما عدا اقول تفسير المص
لا ينفي الحصر له بصدقة على شيء ما يدخله الجر مع التنوين لاة النائب كالمنصوب في الحكم فاستغنى
عنه بذكر التنوين **قوله** وكاة في موضع الجر مفتوحا قال لي هذا من عبارة صاحب الكتاب
وقد قيل انه اي هذا القول تسامح منه اي من صاحب الكتاب في العبارة لاة الفتحة في التاء
البناء فلا يستعمل في المعربات وما لا ينصرف ليس بمبني وما هذا شانه لا يستعمل فيه الفتح فما
ينصرف لا يستعمل فيه الفتح وهو الحط فحقها اي حق القول اة يقال وكاة في موضع الجر منصوبا
فارد لاة لا نفي اة يحقق كلام صاحب الكتاب بحيث لا يكون فيه تسامح فقال والحق اة استعمال
الفتح مما تحقيق وتبليغه بالقبول تحقيق لاة النصب ليس يدل على الحركة فقط لانه قد ينتقل
اة انواع الاعراب ليست حركات شاذة بل يدل عليها مقترنا بالدلالة على المفعولية فاذا قيل
الكلام منصوب فمعناه اة فيه فتحة دالة على معنى مخصوص وهو معنى المفعولية من شانها اي من شاة
تلك الفتحة اة تزول بزوال ذلك المعنى اي معنى المفعولية كما في زيدا رايت زيدا وكذا الرفع
والجر بخلاف الفتح واخواته لانك اذا قلت زيد مفتوح فمعناه اة فيه فتحة لا غير قوله لا يزول
فاعل الظرف المقدم عليه اي من شانها الاعتماد على الموصوف وهو فتحة ومعلوم لاة الفتحة في
دال احمد اذا قلت مررت باحمد لا تدل على ما تدل عليه الفتحة في رايت احمد وضربت زيدا فيصح ولهذا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

في باحمد مضاف اليه بوساطة الحرف وهو الفتحة في رايت لهند علي المفعولية فيقع بالنصب علي تقديره جوابًا
للايدرك اطلاق النصب عليه اي علي ذلك الفتح الواقع فوق دال باحمد بل يجلي الفتحة باحمد اضراب عن قوله
لا تدخله حركة قامت مقام اختها يعني الكسرة ونابت عنها العلة ان وجبت ذلك القيام والنيابة وهي ان
ما لا ينصرف لما منع الجر اريد تحريكه لئلا يلزم التسكين للهي وعند فتحريك بالفتح لخفته المطلوبة مع ان بينهما
تآخيا فلم يكن جرها اي فتحه دال باحمد دلالة علي المعنى الذي للجملة سميت نصبا بمعنى يعني المفعولية
قيل وكان في موضع الجر مفتوحا كما يقال وكان متحركا في موضع الجر بالفتحة اي بالحركة العلوية من غير
ان يتعرض لكونه مبنيا ولو قيل منصوبا لم يصح في الظاهر اذ هو بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر
مفعولا لما ذكرنا مبنيا ولو قيل منصوبا لم يصح في الظاهر لانه بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر
مفعولا لما ذكرنا من دلالة النصب علي المعنى المخصوص وانما قال في الظاهر لانه يمكن ان يقال هكذا ويراد به
علي صورة المنصوب او علي انه مفعول غير صريح قال ابو الحسن وابو العباس ان غير المنصرف في حالة
الجر مبني فيستعمل فيه الفتح ورد وابان ذلك لا نظير له وقيل يقال منصوبا فيما فيه معنى المفعولية في
الجملة ومفتوحا في العادي عنه **قوله** والاسباب المانعة من الصرف تسعة قال الشارح انما منع الاسم من الصرف
بهذه الاسباب التسعة لانه اي الاسم قد شابه بها اي بتلك الاسباب الفعل وكل ما هذا شانه منع من الصرف
يعني التنوين والجر لما ذكرنا وانما قلنا قد شابه بها الفعل لان الفعل بعد الاسم في البناء كيف اي في
تركيب الحروف لانه مشتق من المصدر علي ما سياتي من بعد فيكون فرعا للاسم وثانيا له وكل واحد من
الاسباب التسعة ثان للاول وفرع علي الاصل فحصلت المشابهة بين الاسم والفعل بهذا الوجه فمنع
مما لا يكون في الفعل فالعلمية فرع الجنسية لجنسية الاسم اولا واعتوار التعريف ثانيا فان ذات زيدٍ
قبل ان يسمى به كان يسمى بنطفة ثم بعلقة ثم بمضغة وجنين ومولود وطفل ونحوها وكل منها نكرة ولهذا
كانت المعرفة ذات علامة وافتقار اليه ووضع النقل عن الاصل كنقل جعفر عن اسم النهر وهو نكرة عن
الي واحد بعينه وانما اعتبر العلمية من المعارف لان المضمرات والمبهمات لا دخل لها في الاعراب والمعرف باللام
والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكمه وعند الخليل التعريف الاضافي معتبر حتى قال بعد انصراف
جمع له ولو زن الفعل فالاصل اجمع فهو معتبر عند الحذف وقيل تعريف العلمية لان الفاظ التوكيد
اعلام لها واليه ذهب ابو علي الفارسي والتانيث فرع التذكير لجنسه اي التذكير في الاسم العام

اي الفاعل

اي الفاعل الحمل انه بعد الاعداد من الثلاث الي العشرة وعن طلحة وحمزة عليهم للمذكر بمجرد عن الزيادة
بشهادة الاستقراء ويجي المونث فيه مع الزيادة فرتبته اي المذكر اذا متقدمة علي رتبة المونث
لان المجرد قبل المزيد كما هو المذكور في الاذهان لانه في القياس واجري علي سنن المناسبة وكلامهم يبنى علي
رعاية المناسبات فيكون الثانية فرعا وثانيا للتذكير ولان الاسم قبل الاطلاع علي حاله من التذكير
والتانيث يعبر عنه بلفظ مذكر نحو شي وحيوان وانسان فكان التذكير سابقا في الاعتبار فيكون
حقيقيا بالاصالة وكذا وزن الفعل ثان لوزن الاسم وفرع عليه وذلك لان امثلة الاسماء مخالفة
لامثلة الافعال اذ الاسماء مخالفة للافعال فلا بد من اختلاف الامثلة في ذلك القبيلين فاذا وجد فيما اي
في الاسماء وزن الفعل كان ذلك اي وجود وزن الفعل فرعيته اي سببا لكونه وزن الاسم اصالةً
لوزن الفعل لان الفعل في وزن كل نوع ان لا يوجد فيه وزن نوع آخر فاذا فيه وزن كان
ذلك فرعية مختصا به او غالبا فيه وكذا الوصف ثان للموصوف وفرع عليه لان المعرفة
حال الشي متاخرة عن معرفة ذاته كما قال فقلت لها صفها فسالت عن كيف لان حاله قيد له
ان وجود الشي مطلقا قبل وجوده مقيدا فيكون ثانيا له وهو ط وفرعا عليه لان ما هو متاخر
اولى بالفرعية ولان الصفة يحتاج الي الموصوف احتياج الفعل الي الفاعل وكذا العدل
ثان للمعدول عنه وفرع عليه وذلك لانه خرج عن المعدول عنه ولان العدل لما اريد
غيره دل علي شيئين كان الفعل دال علي شيئين فخرج عن شيئين نحو عن حكم الاصول والخط
في سلك الفروع لفظ الفعل ومعناه كدلالة ثلاثة علي لفظ ثلاثة فمعناه قد دلالة علي شيئين
وكذا العجمة وهي كون الكلمة من غير اوزان العرب فلا يحصل بلغة فارسي ثان للاول وفرع عليه
لان لغة العرب متقدمة عندهم علي ما ياخذ منه من اللغة من غيرهم وكذا كل لغة قوم
فانها بالنسبة اليهم اصل ومقدمة علي غيرها وكذا الجمع والتركيب ثانيان للاول وفرعان
عليه وذلك لتاخرهما عن الواحد والمفرد اي تاخر الجمع عن الواحد والتركيب يعني المركب
عن المفرد فظهر انه الفرق بين الواحد والمفرد فيكون الجمع فرعا علي الواحد وثانيا له والمركب
فرع علي المفرد وثانيا له واما الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث فيتفرعان علي الفي
التانيث من حيث مضارعتهما اياهما علي ما ننبه عن قريب في نعدد الاسماء الغير المنصرفة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اذ لا شك ان المشبه فرعي المشبه به في وجه الشبه وهو ظاهر واما كونه ثانيين فلا بد من بيانه باه
يقال لكاه الالف والنون مشبهتين لالف التانيث وكاه المشبه متوخرا عن المشبه به في الرتبة
حصلت الثانية الاعتبارية لهما وقال الكوفيون منعهما من الصرف بالاصالة لانهما شبهتا فرعين
فرعين على ما زيد اعليه ثانيين له كاه التابع صدته بيانه بامادون غيره من الاسباب اشار الى هذا
الاختلاف واما الموخوف عنده مذهب البصريين قوله منع اجتمع في الاسم سببا من الاسباب المذكورة اذ ذاك
واحد منع الصرف فالالف التابع انما منع الاسم الصرف لشبهته الفعل من وجهين اي من جهة ثبوت الفرعيتين
فيه كما ان الفعل من حيث انه الفعل فرعي على الاسم من جهتي الافادة والاستفادة وهذا الاسم قد دخله
الفرعية من هتين كما بيناه آنفا واما السبب الواحد فلا يمنع الاسم الصرف الا نادرا كما سيأتي وذلك
لان الاسم مع السبب الواحد متمايل بين الفرعي اي عدم الانصراف والاصل اي الانصراف فلم يترجح السبب
الواحد جانب الفرعي فجذبه الاصل الصالحة لان الاصل في الاسماء الصرف فاذا اجتمع فيها اثنان ترجح
جانب الفرعي على جانب الاصل فيمنع الصرف بخلاف السبب الواحد لا يثبت في الاسم الا تناسب الفعل
وبه لا يخرج الاسم عن حالته الملازمة له وخروج بوجوه المضارعة فلو ثبت المنع بها ظهارا
لانه لزم رفع الحكم الثابت بطريق الاصالة بدليل ضعيف لاثبات جنس ما كاه ثابتا بينه وبين الاسم
فاذا تم اليه سبب آخر يقوي فيظهر اثره بخلاف الحرف لا مناسبة بينه وبين الاسم اصلا فاذا ناسب
وان يوجب بنية فلهذا اكتفي في سلب الاعراب بواحد ودفع عدم الانصراف والانه انما منع لشبهة
بوجهين فلا منع الالف اجتماعا وكاه في حكم المجتمعتين في حالة السعة والضرورة خلافا للكوفيين
في الضرورة فانهم يجوزون ذلك للعلتين وحدنا مستدلين بقولهم ليس يثبت انه منعا كاه صرف
ولا جاس يفوقاه مراديس في جمع فانه منع صرف مراديس وليس فيه الا العلتين وهو ليس بشاذ لكانه
جمع وهو لكونه على خلاف القياس كالمتنعا للانصراف الحاصل انه شاذ فلا يبنى عليه لا على انه الرواية
بعوقاد شيخي كما ظن لكون هذه الرواية صحيحة منقولة في صحيح مسلم وغيره وحيوة فلا يبنى في
الرواية الاقوى لعدم التعارض فيكون العدول للاختيار زعم ارتكاب المجاز فيه ضرورة ولان
الاسم مع السبب الواحد لكاه متمايلا بين الفرعي والاصل جذبته الضرورة لما الفرعي لان الاسم لم
حروف وسكنات وحركات محصورة لا يزاد عليها ولا ينقص عنها فيكون التاء مملوبا الاختيار

فلا داعي لما ذهب اليه الجاب قوله وما وجد ذلك احد عشر اسما حتى حالة التنكير قال في انما منع الصرف
هذه الجمعة حالة التنكير لاجتماع السببين فيها اي في تلك الحين او وقد مكرر وذلك التعريف اي لما مر
والمراد عنوه وفيه اشارة الى ان التعريف معتبر في العلمية في الاسم الذي فيه سبب مكرر كما سيجيء قبيل بهنا
بحث لقطع الاة واحد عطفه على السببين فحي يكون تقدير الكلام ولاجتماع واحد مكرر وهذا طاهر النفاد
اقول لام الاة معطوف على السببين بالعطف اجتماعي وليس بحكم فالفاء ممنوعة لامكاه اعتبار الاجتماعي
لقيل السبب الواحد المكرر بمنزلة سببين ولا محل فيه ولامكاه هذا الوزن ولهذا
واما الفعل بمنع من القرة حالكونه صفة فاعل مبني ومعرفة لكونه على هذا الوزن ولهذا
منع من القرة فلوصفية والوزة الغالب لاة افعل في الفعل اكثر منه في الاسم اي لاة افعل الكاين لوصف
كاينا في الفعل اكثر من افعل الكاين اوكاينا في الاسم اوصف عليه خاتم لقد استعيب به لاة فاعل في الفعل اكثر منه
في الاسم لاة باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وآوه بالاغلبة لافعل في الافعال المجيء
لافعل التفضيل وكل افعل ثلاثي ليس بلون ولا عيب وافعل الصفة المشبهة وافعل في الكلمات التي للافعل
لها كاجدل واخيل للجواسيع عن الاول انما لا نصرف خاتم واه كاه وزنا غالبيا في الفعل لشبهته بالاسماء
التي ليست على وزن الفعل كاين في جمع الاقيس الذي اسط بعدها الفه متحركا كصيارفة وعن الثاني لاة افعل
يجيء بمعنى كل ثلاثي بخلاف افعل التفضيل ونحو اجدل واخيل عما الافعل له لا يعادل ثلاثي الكثرة فافعل في الاغلب
اكثر منه في الاسماء واما فعلاء فعلى فلوصفية والالف والنون في المضارعتين لالف التانيث احترز بهم
عن الثنى المحتمع فانه منصرف واه كاه على العدم شبهة الالف والنون فيه لالف التانيث لانفكاك
احديهما عن الاخرى ولا يتغير بخلاف ذلك لان النون يحذف منه عند الاضافة والالف يقلب ياء في الحاليتين
اعلم لاة وجوه المضارعة بينها من وجه احدها وجه الزيادة فيها وثانيها كون الزايد حرفين وثالثها
الزيادة المعنية ورابعها كونها في الآخر وخامستها ويمانيها في الحروف والحركات والسكنات وسادسها
اتحادهما في زنة ما قبل الالف وسابعها اتفاقهما في اقل التاديس وثامنها اختلاف صيغتي المذكر والمؤنث
فيهما وتاسعها مجيء ثانيهما بعين التانيث لان النون يجيء لمخوهبر ويبرين وعاشرها عدم قبولهما التاء
كون الكاه حاصل الوجوه السبعة ثلاثة والثلاثة الباقية غير منعقدة بها لاة التاء وكيفية الحروف
والحركات والسكنات والاتحاد في زنة ما قبل الالف كل منها موجود في فعلاء فعلانة والنون والالف

وان جاءت للتاء بيث الآ انها ليست لم ثمة نحلاة المهرة في حمراء اخذ من بينها ثلاثة اوجه فقال وجه المغايرة
بينها بالالف والنون هنا اي فعلاة فعلى زيادتاة زيدتا معًا كما اة الفين كذلك اي زيادتاه زيدتا
معًا ثمة اي بمهرة اي بنحو حمراء فيندرج تحته وجوه الزيادة وكون الزايد حرفين فاكثر وكون الزيادة في الآخر او في
الغالب فيه والاتحاد في الاول والاختلاف في الآخر لا يقال اة الف سكاة للتاء بيث ثم ضم اليه النون
لاة الصفة اذا كانت للذكر لا يكون فيه علامة ولا يجوز اة يختص بالمذكر بعد ملحقة النون لاة الاسم
بالزيادة لا ينتقل من التاء بيث الى التذكير بل الامر بالعكس نحو ضاربة والاعدل من الثلاثة
الى العشرة لحوق التاء بها ليس للتذكير بل للتاء بيث بمعنى الجماعة لكن لما اوجبت الضرورة اسقاطها
في المؤنث لرفع اللبس ثبتا نة علما للذكر للتذكير وسقوط للتاء بيث فثبت اة سكاة فتاء بناء
والالف والنون فيه زيدتا معًا كما اة الفين في حمراء كذلك واة مؤنث ما فيها الالف والنون
مخالفة لمذكره نحو سكاة وسكران كما اة مذكرها فيها الف التاء بيث مخالفة لمؤنثه نحو احمر وحمراء
فتاء التاء بيث لا يجتمع مع الالف والنون هنا اي فعلاة فعلى كما لا يجتمع تاء التاء بيث مع الفين فاة
يقال سكرانة كما لا يقال حمراوة وبهذا اي عدم الانصراف بسبب ثبوت المشابهة من ثلاثة اوجه اذا
كان فعلاة فعلى اما الف كاة فعلاة فعلانة بفتح الفاء لكونه غير منصرف للعلمية والتاء بيث فهو مصروف
نحو سعداة سعدانة في الاسماء وعريانة عريانة في الصفات لخروج الالف والنون عن مضارعة الالفين
من وجهين الآخرين مخالفة صيغة المذكر لصيغة المؤنث حيث كان مؤنثها اي فعلاة من لفظ
مذكر كفعلان وعدم قبوله التاء حيث دخلت التاء فاة يتبع بما لم ينصرف لاة قد عرض له بالعلمية
وجر من الضارعة وهو امتناع التاء الذي هو الوجه الضروري للمشابهة لاة الوجهين الاولين
لا يؤثراة بدونه فوكد لاة العلمية تمنع من الزيادة كما تمنع من الحذف الذي ليس للتخفيف فقط ولما
قيدناه بذلك لا تنتقض بنحو العلم الرجل لعلمية اة الالف والنون اما اة يكونا في اسم او في صفة فان
كان الاول فشرطهما العلمية في المنع لتاء كيدا لك بهة حتى لا تمتنع دخول التاء واة كان الثاني فشرطهما
قبل انتفاء فعلانة ليتحقق مشابهة لا في التاء بيث في امتناع دخوله وقيل وجود فعلى للمؤنث
مستغنًى عنه لاة لما وضع للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر لم يفرق بين المذكر والمؤنث بتاء التاء بيث
وعدم نحو سكاة وسكران والاول هو الحق لاة وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل للكون مستغنًى

لانتفاء فعلانة لاة كل ما جاء من فعلى لا يخلو من فعلانة الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون سكارة وهو
يصرف في المذكر قيل ويحتمل اة يكون هذا الشرط مقصودًا بالذات لاة الاختلاف بين صيغتي المذكر والمؤنث
يحصل بدونها وبهذا احد وجوه الشابهة المعتد بها وفي ثمة اختلفوا في منع صرف رمحن لوجود احد
الشرطين دون الآخر واتفقوا في منع صرف سكاة لوجود كلا الشرطين فيه وصرف نزماة لعدمهما
اما المعدول فيتوقف معرفة ما هيته العدل في خروج الاسم اي مادته او معناه عن صيغته الاصلية
الى صيغة اخرى ومراده من عرفه بانة يذكر لفظ ويراد به غيره كما مع الاتحاد اللفظي الآتي بين الكتابة
وقعا للاعتراض بفلاة وفلانة لما كنى بهما وكيت وذيت وضرب زيد ضرب بعمرو ضاربا او
مضروبا وهو على ضربين تحقيقي بدليل على ما قيل وعني منع الصرف على اة اصله شيء آخر كذلك فلاة وهو كونه
من الاعدال وتقديري بخلافه فكذلك يقدر حفظا لقاعدتهم وسيجيء تمامه اذا افضت النوبة اليه
التعريض لاة شاء الله لما عرفت فاعلم اة الاسماء المعدولة عن اللفظ امتناعه من الصرف في نحو
احاد وموحد وثنى وثنة وثلاث وثلث ورباع ومربع هذا تتفاوت واما مخاس ومخمس الى عشار
وعشر عند بعضهم والاصح اة الى دباع ومربع لضعف الرواية فيما فوقه فلا يكون عند بعضهم
قيدًا لها الى عشار ومعشر دون قوله فللوصفية والعدل حذرًا عن التقويم بلا سبق ولا لحوم لا يتأتى
بما ياء بالمقام ثانيا وهنا كلمات واهية يكتب في الحاشية منوبة اي بعض الرخيلي في هذا
الفن فاعترض على ايراده هاهنا حذرًا عن التطويل قال الله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع فيه
بيان الوصفية لاة ها معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة هذا بيان للعدل
لا يقال اة الوصفية عينية متوهمة في المعدول عنها بدليل صرفهم اربع في مررت بنسوة اربع ونحو
كمررت بنسوة ثلاث حيث كانت الوصفية عارضة اذ لم يكن عارضة كانت مؤنثة ولو كانت
مؤنثة لامتنع من الصرف لكن التالي باطل فالمقدم مثله واذا كانت الوصفية عينية مؤنثة والمعدول
عنها فيما نحن فيه لا يؤنث في المعدولة لعدم افتراق الحالين بين المعدول والمعدول عنها
فلا بد اة لا يفترقا في الحكم واما قلنا اة الوصفية عارضة في المعدول عنها لاة ها انفكت الوصفية
مرة ويفارقها مرات وعينية الاصل الاصلية لا الوصفية فيكون الوصفية عارضة لانا نقول اة
الاصلية قد غلبت على المعدول عنها نحو ثلاثة رجال واربع نسوة ولما كانت غالبة عليها فالوصفية

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بها يتم التوصيف بالاسماء الاجناس على ضربين احدهما ان يتعلق بالتوصيف بعينه كما ان التوصيف بالجوامد نحو جاءني رجل اسد وما لا يكون الا على تاء ويل شجاع او متمول كذلك التوصيف لذكر نحو جاءني رجل ثلاثة لا يكون الا على تاء ويل مستودة فلا اعتداد بهذه الوصفية حيث كانت عارضة فلم يؤثر شيئا في المنع واما المعدول فلا يتعلق الا وصفا وكانت الوصفية لازمة لها فتؤثر الوصفية فيها لانك لا تقول ثلاث رجال وانما تقول رجال ثلاث وكم من مسألة بعباية بين اللازم والعارض فلا يلزم من عدم تأثيرها في العارض عدم تأثيرها في اللازم والعلة في امتناع ادخال المعدول عنها عليها لخواص ربع مجازي من باب سيبويه الجزء الكلي فاذا قلت ما عدل عنه ثلاث لا يستعمل الا وصفا فلا يقال ثلاثة ثلاثة رجال بالاضافة واما يقال رجال ثلاثة ثلاثة بمعنى ثلاثة ثلاثة بعد ثلاثة لان بجيئهم ثلاثة ثلاثة كانه نص على ان مجيئهم ثلاثة ثلاثة لا يتصور الا بعد ثبوت البعدية ومع هذا اي مع عدم استعمالها الا وصفا لم يؤثر فيه الوصفية والا اي وان اثرت الوصفية فيه لوجب ان يقال مررت نساء اربع غير منصرفة لان الوصفية وزنية الفعل فالقائل بطلان بطلان لازمه الاعم ودفعا للشكر الوارد بان بطلان الوجوب لا يستلزم بطلان الجواز فالمقدم مثله قلنا ان الوصفية في المعدول عنها قد زالت عند التذكير فيكون عارضة لها التذكير عارض واما بالعارض عارض فلا يلزم الوصفية في كل واحد منها على حدة لزوال العارض بزوال السببية فبالحري ان يصرف كل واحد منها فان قلت السؤال باق لانه هو بالزام الوصفية قلنا نعم لكن الجواب نعم بعد فحاصل الجواب ان لزوم الوصفية انما حصل عند التذكير فامتناع الصرف اما في كل واحد او في مجموع لا سبيل الى كل واحد منهما اما كل واحد فلعدم التذكير واما المجموع فلا يمكن ان يمنع الصرف لان محل الصرف ومنعه هو الاسم المفرد كاحمد ويزيد وما هو في حكمه كزيد ادد وبعلبك لا الاسماء الذاهب ليس بينهما اتصال وامتزاج وما ذكرتم ليس اسما واحدا ولا بينهما شدة الاتصال والامتزاج فلا يكون محل الصرف ومنعه واما ثلاث فانها لم تصر مفردة وقد لزمت الوصفية فمنع الصرف لهذا هو وزعم بعض ان العدل قد يكون فيها اي زعم ان فيها عدلين يعني الانتقال عن الاسمية الى الوصفية والاول بالام عدل لفظي والثاني عدل معنوي والمحققون من النحاة انكروا العدل المعنوي بمعنى الانتقال عن الاسمية الى الوصفية لما ذكرنا من عدم الافتراق بين ثلاث وثلاثة ثلاثة في المعنى فلا انتقال هنا عن الاسمية الى الوصفية لتلزمها في المعدول عنها لزومها في المعدول عند التذكير كما ذكرنا

وما يقال

وما قيل انه معارض بالمثل حيث اخذ شبه العدل عن المحققين دليلا على مدعاهم فللخصم ان يقول فيه عدل معنوي لانه شبهها عدم الاتحاد وهو مذموم عند اهل النظر فالصواب انه يقال لبعض يقتضي عدلا معنويا لانه الوصفية في المعدول عنها غير الزائدة بل الاصلية غالبة فانتقل منها في المعدول الى الوصفية والمحققون لا يقولون لانهم عدل لزومها في المعدول عنها ما كرة لانها تعتبر عند تذكير الا وصفا كما ذكرنا قبل هذا لانه مثل من المقدمة وهي ان العدل يقتضي الصيغة دون المبيي سلمنا للنحاة فكيف يعارض ولئن سلم فغايته تسليم في الباب الذي عند كل اصلا بنى الكلام عليه وهو عندهم وكثير من هذا في الاصول على انه التقريب هكذا والمحققون يقولون لانه انه فيه عدلا معنويا وانما يكون ذكر لهذا كانت الوصفية غير لازمة في المعدول عنها وهو ممنوع لما ذكرنا من عدم افتراق الحاليين المعدول والمعدول عنه في المعنى وقول بعضهم انه معرفة لامتناع مدخول اللام وقول الاكثرين جمع لزيادة معناه على الواحد ردي وكذا في امر جمع اخر يؤنث آخره للوصفية والعدل عن الآخر عندهم لانه مقطوع عن الاضافة ومن ثم قياسا باللام كما تقدم له بدونها للام معدول عما فيه اللام قال ابو علي كلها معرفة والابوذفيه وبعد حرف اللام المانع فيها هذا جمع يا بع معدول لكثرة المنع بانتفائه ليس الا واحد او عدل من لانه يقتضي ما قطع عن الاضافة واللام وجميع يا بع على هذا معدول الا آخر للعهد لانه باق على صيغة ويجوز حذف من لا يوجب عدلا وحذف الانتفاء عن ذكر باقتضاء الوضع لحذفه وذكره سواء والا يجوز انه يكون بتقدير الاضافة لانه حذف المضاف لا يكون الا في موضع يجوز اظهاره فيه وهنا لا يجوز اظهاره فلم يبق الا احدهما وجمع وامثاله للوصفية الاصلية والعدل عن جمع مكسر العين على رأي لانه جمع جمعاء وهو فعلاء وقياس افعلاء ان يجمع على فعلاء كحمراء ابو علي اجمع واكتع اصل فعلاء لكن جمع بالواو والنون منه معدول عن جمعاوات لانه قياس جمع فعلاء اسما كان او صفة كحمراء او ممدودة اما منع الصرف اسما كيلى وصحراء او صفة كيلى وحمراء لانه الف التأنيث مقصورة او ممدودة فانما منع الصرف اسما علم التأنيث كانا في طلحة وبناء الكلمة عليه الا على الالف حيث لم يكن في الكلام جبلم ثم اليه الالف بل الكلمة موضوعة عليه فيكبعض حروفه ويتغير الاسم عن بنية التذكير نحو سكارى واحمر وحمراء جرى مجرى تأنيث تأنيث في محل الرفع على الخبر يتم لقوله وبناء الكلمة فثبت

بهذا الاعتبار في تاء تأنيث اللفظ ومعنوي وهو نوعه وهذا معنى قولهم أنه لا ينصرف للتأنيث ولزومه
ولهذا لا ينفك عنها في جميع التصرفات جمع سلامة وتكسير وتصغير ولا يسقط عنها ستوط يكون البتة
منه بعد ذكرها نحو جبلى فانه واحد الا لفظ محزوفا الا ترى ليس التعويض مما اثبات البتة بذكر الا أنه
مثبت بينه تلك الحالة فاندفع النقض بخلاف التاء فانه لا يثبت في تعويضا ته وانما سقط عن الاسم
لكونه البتة مذكرا فحجت على التاء فاقيمت مقام اثنين فاذا قلت ليست التاء في طلحة ايضا
لازمة يعني التاء فيه لازمة كالالف في جبلى لان هذه تلك مساويتا في عدة الالفاظ فانها لا
لم يزل منزلة سببين قلت وانما لزمت التاء في طلحة بعد العلمية دون الجبلية واللزوم في جبلى
وشبهي عند وضعها والالف فيهما كاحد الحروف من الكلمة وعلامة التأنيث في صحراء وحمراء هي الهمزة
وهي الالف في الاصل كما في سكرى وعطشى الا ترى انها ادا وا قبلها وفي بعض النسخ لما زادوا قبلها الفا
للبناء قصدا للتمييز اللفظ قلبوا همزة لوقوعها طرفا بعد الالف الزايدة ولم يحذفوا احديهما اما
الاولى فلكونها للبناء فحذفها بعد الاثبات ضيم واما الثانية فلانها اثباتها المخيف فحذفها لاحالة تخيل
بذكر المخيف وهو بطل ايضا واما جعلت الهمزة منقلبة عن الواو ولم يجعل اصلا وعلى التاء يشتمل انهم
قالوا في جمع صحراء صحاري بياءين فجعلوا الهمزة التي بعد الالف التي للبناء المنقلبة عن الالف لوقوعها
بعد الالف الزايدة في الطرف الفاصحت للتقليل قلبت الالف الاولى ياء لانك رما قبلها لانه صحراء
لما جمع صحاري كهمزة الياء مكسورة والكسرة تقتضي انه يكون الحرف من جنسها فقلبت ياء فجمع زال ما
يقتضي قلب الالف همزة فاعيدت القاعم جعلوها اي الالف العادة عن الهمزة المنقلبة عن الالف ياء
ايضا اي كما قلبت الالف الاولى ياء لانك رما قبلها وهو اما البدل لانه كسرة تقديرية واما الوا
لان الساكن لا يكون حاجزا حصينا لا سيما وقد كاه الياء الجانسة للكسرة فاوغمت الاولى في
الثانية صحاري صحاري وقد تخفف الياء ثم تبدل الكسرة فتحة والياء الفا فيقال صحاري صحاري
ولو كاه الثانية المدغم فيها منقلبة عن الهمزة الاصلية كما كاه ياء خطية الثانية لوجب اه يظهر
الهمز في شيء من هذا النحو نحو صحاري على شاذ فجاريجي على شاذهم بعض الطويل كما اه اظهار الهمز
في نحو خطيئة شاذ يجي كثيرا فعلم اه الاصل الهمز في التاء بنت ولا يجز في قلبك اه الالف الاولى علم
التاء بنت لاه علم التاء بنت لا يقع خشوا فاه قلت لفا كاه علامة التاء بنت في صحراء هي الالف

والالف

والالف الاولى ليست بشيء من افادة التاء بنت بل هي لمجرد البناء فقط فعلمنا في قولهم الالف والتاء
المضاد هتاه لا التي التاء بنت حاصل السؤال اه بين ما قررت وبين قولهم تداخلا هما لانا قد رت
وثبت اه الاولى ليست للتاء بنت وقولهم هذا يثبت انها للتاء بنت فاذا صح الاول قليس لقولهم
هذا معنى صحيح قلت انما يكون له معنى صحيح لو اريد بالحقيقة وليس كذلك بل انما عبر واعن
هذين الالفين بالتي للتاء بنت على طريق التغليب ذهابا بمذهب القريبين للشمس والقمر والقمرين
للبدر بكر وعمر فغلب القمر على الشمس نظرا الى القمر مذكر والشمس مؤنث ولو نظر الى اصالة النور كان
وغلب عمر على ابي بكر لاه عمر علم شهرة وابو بكر كنية فغلب الاول ولاه انما عبر والاه لا كاه بينهما
مجاورة قيل الف التاء بنت تسمية للشيء باسم مجاوره بسبب ة الملازمة بينهما وانما لم يكن
لاه ما هو لم لولا اللفظ اولى فيتبع ما هو لمجرد تحسين الصوت ولهذا هو الذي رجحهم على
جعلها اصلا على الالف والنون في التثنية دون العكس وفيه تجوز آخر وهو اطلاق الالف
على الهمزة تسمية للشيء باسم اصله واما الالف وهو المجي الذي يكون بعد الفه الثالثة حرفاه
بالادغام او بغيره او ثلاثة احرف او سبعة كذا في ومساجد ومصابيح قال الله تعالى واذكروا الله
عليها صواف وقال الله تعالى لهدمت صوامع وبيع وصلوات وقال الله تعالى يعملون له ما يشاء
من محاريب وتماثيل وانما منع الصرف لتكرر الجمعية فيه اما حقيقة او حكما قال الرضي وجب تكرر
الجمعية لاه الجمعية اه الجمع سبب واحد على كل حال الا انه سبب لا يتصور اه يقترن بسبب آخر
مخالف له من الاسباب الثمانية لذهبي سوى الجمع ثمانية اما العدل والعجمة والتاء بنت بالالف الكثرة
والالف والنون ووزن الفعل فظ واما الوصف فلعدم ارادته مع اه اجتماعي الوصف والعجمة
لا يستلزم الجمع وكذا التاء بنت بالتاء انما لفظا فلا تؤثر بوجب انصرافه فلا ينعقد سببا واما
تقديرا فلاه التاء بنت المعنوي المؤنث لا يكون بالتاء ويل وتاء بنت الجمع واه كاه معدوما
الا انه بناء ويل الجماعة واما المعرفة فللتثنية وعلى التقدير فيه مؤنث وسيأتي وانما يقترن
بغير هو كذلك لانه لم وتلك رعي الحقيقة بين الاول بقولهم لانه جمع ليس على زنته واحد فصار
كانه جمع آخر لعدم النظير كانه جمع مرتين وذلك اه كل جمع له نظير في الآحاد تحكم في التكسير
كحكم نظيره وكتاب منصرف في المعرفة والنكرة لاه نظيره وهو مثل كتاب كذلك ولو جمع كما

بيان جمع كلها على احد كتب جمع كتاب وهذا الجمع كما جدوه دائم مما لا نظير له في الاحاد فتكسر على احدة
فصار بهذا الاعتبار كانه جمع قريبة وفي لكن بناء خرج من قول سيبويه وانما لم يصرف لانهم يصرفه لانه
ليس بشيء يكون واحدا على هذا البناء وهو كما ذكره وانما لم ينصرف الجمع الذي هو صيغة منتهى الجموع لذلك
يخرج نحو فوارز نقة وفهم منه كما في موضع آخر قيل هذا يشكل ببابل فانه جمع لا نظير له في الاحاد
مع انه منصرف الجواب المهد كونه بحالة لا نظير له في الحركات والسكنات المخصوصتين به لا كونه بحالة
لا نظير له في الحركات والسكنات المخصوصتين به لا كونه بحالة لا نظير له بحسب الوزن المخصوص والا لم صح
ان يقولوا صياقلة منصرف لعدم نظيرها بحسب وزنها المخصوص لاة وزنه صياقلة فعالله وزن كرابتة
فعالية فكم بينهما من مسافة بعيدة فقط الاعتماد بالاقلم لاة لا نظير كثيرة بالاعتبار الاول لا
ترتب ويتصب وتنقل بفتح الاول وضم الثالث في الكل وادكاه الاضبح ثم الاقل والجواب
باصبع والعدد واذرع بالجمع كما وانك وادرز واشد ضعيف اما الاقل فاذوذه واما الثاني والثالث
كالساجد لله استجيبه واما البواقي فلا الا انك ايجمع جوازه ليس ما يلي من جعله ناعلا وكذا ارزمه
اة رزا يعارضه واشد جمع شدة يرد عليه قوله بلغا فاصمت الذي نعم لم يبلغ قوتها قوة عينا
من الاسباب ولذلك جاء صرفها كثيرا في الاشعار والفواصل حتى توهم بعضهم اة منع بها عيوب واجب
قال ابن ماشاذ من علماء المصر كان هذا الجمع نزل منزلة الاحاد تقديرا حيث جمع ثانيا قصد التناسي
والمبالغة كصواحبات يوسف وابامينا وهذا عندنا في صرفه سلاسلا وقواديدا وهذا طريقة
ابو علي الفارسي وبين الله بقوله ثم قالوا اة الاصل في هذا الباب اي باب الجمع الاقصى اساورة
وانا عيم وساير الجموع التي ليست على زنتها واحد بنيت عليها والي هذا اي الى اة الاصل في هذا الباب
ذهب ابن الحاجب في المتن حيث قال اساورة وانا عيم وما كان على مثالهما من الجموع وانما قال ذلك
لانهما جمع مرتين فيقال سوار اساورة واسوارة اة جمع القلة فكان على افعلة يجمع على افاعل
ونعم وانعام وانا عيم لانه فعلة كان على افعال فعلة افاعيل في القلة وانعام واحد الانعام وهي
المال الراعية وكثر ما يقع هذا الاسم على الابل جمع الجمع انا عيم ويرد به التكثير فقط لانه جمع الجمع اما
يرد به التكثير او الضرب المختلفة وكالكاتب كاسوار لانه جمع الكاتب لاة افاعيل واما الجمع الكثير لاة
القليل لجمع لتقريب التكثير والموضح عليه مستفى فصل فيها سبب ما كونهم عمل عليها نحو ساجد

ومصابيح من الجموع التي ليس زنتها واحد وليس فيها تاء التأنيث على الحقيقة لشابهتها اياها
من جهة الجمعية والوزن والامتناع من الجمع اي جمع التكسير بجمع الصحيح كما رايت آنفا وحاصله
وسار ويدل على هذا يجب اة يكون منصرفين وليس كذلك الجواب الاول جمع حضجر عند سيبويه
يسمع به الضبع والثاني اعجمي عند سيبويه وغيره من النحاة وقع في كلام العرب فوافق بناؤه
بناء لا ينصرف او جمع سرولة عند بعضهم ابو الحسن منصرف بناء على انه واحد والتمايع عليه حجة
ابو علي الوجه عنده كما لا ينصرف في النكرة كونه على بناء ما لا ينصرف له نظير في الآحاد فمن صرفه
جعله اسما مذكرا ومن لم يصرفه جعله مؤنثا اخوا عجمي فلا اعتداد له بالبنية الاعجمية **قوله** واذا كان الاوسط
متحركا كان الاسم منصرفا كصياقلة قال الشارح انما صرف هذا الجمع اي الجمع الذي اوسط احرفه
الثلاثة بعد الالف متحرك لانه خرج عن مثال منتهى الجموع فتحرك لان شرط لما كان بعد الف
ثلاث احرف وسكون وسطها فلما حصلت ثلاثة احرف اوسطها متحرك فبذلك يستحق
الاحاد في الرتبة نحو كاهية وطواعية فلم يقاربه بالجمعية فلم يكن كالنكرة ولم يوجد شرط المنع حيث
وجد النكرة حقيقة ووجه الشابهة فيما حمل عليه ما وجد ذلك **قوله** فاة كان تالي الحرفين بعد
الالف ياء حذفتها في الرفع والجر ونونت اللام قال الشارح انما فوتهم نحو جواري في حالتي الرفع والجر
لانهم قد حذفوا الياء على مثال فواعل للاستثقال مع انه جمع منتصف بالفرعية ولفظا لانه ناقص
وبناء منتهى الجموع وانهم كثيرا ما حذفوا الياء مع الفرعية اجراء اي اكتفاء عنه اي عن الياء بالكسر
الكائنة قبلها نحو يوم يدع الداع والكبير المتعال فلما كان ذلك اي حذف الياء جائزا في المفرد الذي
هو اخف من الجمع المتنهم اي كان واجبا في الجمع الاثقل كما اة باب سيد وميت يجوز فيه التخفيف والثقيل
فاذا جئت الى باب كينونة على وزن فيعلولة قلبت الواو ياء ثم ادغمت صار كينونة لم يجز فيه
الا تخفيف لكونه اثقل من سيد وميت فثبت من هذا التقرير اة حذف الياء من هذا الجمع لازم كما
في كينونة فلما حذف الياء حذفا لازما خرج الاسم عن مثال منتهى الجموع فصار على مثال سحاب
وكلام وسلام فصرفت لذلك فلاح من تقرير الشارح اة انه منصرف واة حذف الياء ليس لالتقاء
الساكنين واة التنوين للانصراف لا للتعويض فصار ذلك وجها آخر في الوجوه الاربعة في
جواز ذكرها النحاة منقولا بعضها عن سيبويه كما عند الكسائي لا يحذف الياء في حالة الجر كحالة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

النصب كهي لمواليا احدة انها اصله في الرفع جواري وفي الجر جواري بالتنوين فيها الا العرف والاعلال
قبل التنوين عدم الانصراف فاعل مضاد قاض فلو توجد بنية على الزنة التي قرت ففي مصرفا لبقاء مانع
كلام وكلام فالتنوين تنوين التمكن وتأنيثها وهو منقول عن سيبويه اصله بغير التنوين لكون الياء
لاستثقال الجمع والكسرة على الياء ثم عوض التنوين عن الياء وعند المبرد وعن الكسرة بورد عليه انه الاوجه
لتغير حالة الجر كلها في حالة النصب ولهذا ايضا اورد على انا نمنع لكن بين فتحة الجر وفتحة النصب
فرقة فلا يقاس عليه فيندفع وصاحب الاقليد وجه قول سيبويه بما يرد على انه التنوين عوض
عن الحركة فعلى هذا الوجه كلها احوال ساوى في عدم الانصراف والاعلال الا يخل بالوزن والا الانصراف
احدى يوجد الاعلال وثبوت الالف احدى بعد الحكم بمنع الصرف والا يحذف الالف لو قيل لم لا يجوز
ان يكون المنع في احدى لوجوه ما بينته على انه دونه من الافعال وان زال بالاعلال كيد ويرى كذا فيما
بهما لقلنا لزوم الكسرة الراء مبنية ايضا على وزن الجمع تقديرا وانا نمنع كون عز الحركة وتعويض التنوين
عن الاعلال يلزمه ما يلزم سيبويه وان قيم مقام الشيء مثلما ودونه فعلى هذا الوجه ايضا غير منصرف
ورابعها انه اصله بالتنوين فعومل معاملة الاول ثم منع الصرف بناء على تقدير الوزن وعوض تنوين آخر
عن الاعلال فالتقى ساكنان فحذف الياء فعلى هذا الوجه ايضا غير منصرف هذا الاختلاف المذكور في حالتي
الرفع والجر واما في المنصوب فلم يحذف الياء لانك تقول رأيت الواديَ وموريت بالواديَ ولا تقول رأيت
الوادِ بكسر الدال في الجميع بل تقول قطعت الواديَ بنصب الياء لان الياء يستحق الحركة في حالة
النصب لانها فتحة حقيقة فيجري مجرى الياء في ضارب فيكون جواري كضوارب ظلا يكون للتنوين
اليه سبيل بالاتفاق وذكر في اعرابها جوانا لتلك وجهة آخر وهو ان جواري لما كان بالاعلال على
زنة الاحاد كان فيه نظر الى ما قبل الاعلال والى ما بعده والاول يقتضي عدم الانصراف والثاني
فعلنا بالوجهين رعاية للجانبين بالانصراف في الصورة الواحدة وبعدمه في الصورتين تغليبا للاصل
على الفرع واختصاصه بالنصب لئلا يلزم الخروج عن ويتوهم السلوكه في المثل للام قوله وسمته
حالة التعريف قال الشارح لما انصرف الاسم الاعجمي حالة التنكير لانه بالتنكير فقد زالت العلمية لما بينهما
من التلازم واذا زالت العلمية لم يبق للعجمة وقد رها انها تمنع الكلمة على غيوا وضاع العربية الا انا نمنع
كاينة سببا لكونها اي لكون العجمة مشروطة بالعلمية في التاء تأثير في منع الصرف اي بمشروط بان يكون

يذ اوان استعمالها في كلام العرب علما سواء كان ما قبل الاستعمال علما كابراهيم او لا كقالون فانه في لغة
الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم جعل علما للمروي نافع وهو عيسى لجودة قراءته فبقي الاسم الاعجمي بلا سبب
مؤثر واما شرطت فيها العلمية لان الاسم الاعجمي لما لم يحصر التعريب اي جعل عربيا في حال العربية او
اسم جنس جعل علما قبل الاستعمال كان ذلك التعريب فرعية اي ويلا على كونه فرعا لما لم يكن الاسم
الاعجمي العربي بتمحضها لهم اي خالصا للعرب فلم يقدروا على مرجعها بكلامهم وجعلهم من جنسه في
احكام متعددة فاعتبروا العجمة لقوتها واما العجمة الذكرية بفتح الكاف فلا يعتد بها اي لا يعتبر
بتلك العجمة الذكرية فلا تمنع الصرف نحو جام وفهد وسبتوق وابريسم وان سمي به على بناء المجهول
اي وان سمي العرب به اي بالاسم الاعجمي الذي عجمة ذكرية لانهم اجروا الاسماء الاجنبية عن الاسم
الاعجمي بجري ما صاغوه من لغاتهم فادخلوا اللام عليها نحو الجام وقصروا فيها قصرهم في
سائر الاسماء المصوغة لهم نحو رجل وفرس بادخال التنوين والاشتقاق كسخت من التخت
فصارت هذا الاعتبار كانها من لغاتهم فضعف امر العجمة كانها الاقلم يعتد بعجمتها ذكروا لها علامات
تعرف بها منها حروف جاءت عن العرب كاسماعيل ومنها مقارنة الفاظ العجم الا انها غربت في المعرفة
كابراهام اي ابراهيم ومنها عدم الصرف نحو ابليس لو كان عربيا لانصرف وزعم انه من ابلس
اذا يئس فقط غلط لان الاشتقاق لا يكون في الالفاظ العجمية واطلاق ان ما يعد على انه اختار عدم
الاعتداد له بتركه الاوسط وهو مذهب سيبويه والبعض على ما قاله مراة كما ذكر بمنع بثلاثة احرف
من غير حرف الثاء بمنث معروفا العجميا كان او عربيا الا اذا يكون فعل او لو جد ضرب بمنع غيوا به
وبعضهم اعتبر كسقا تفاقا ولو قيل لثاء بمنثه الاقوى من العجمة لعوض باعتباره للعدل المقدر
الاضعف منها ثم هو اذا وافق لفظه عدديا وكان القصد اليه بالتسمية كاسحاق المصدر فلا
اعتداد له بعجمتها وعلى اذا الزيادة على الثلاثة ثم يؤخذ ما شرطا كما اخذ الاكثر منع الصرف في
نوح ولوط الا الصرف وكذا ابه وكما العجمة في الصرف بعد التنكير ما فيه الالف والنون المزيدتان وهو
ليس بمعلاة فعلى ضعت فاؤه مع عينه فاء او فتحت كماة وكسرت كعماد فانه غير منصرف للعلمية
والالف والنون لما ذكرنا مراة فعلان هذا الفاسع عاد وجه من وجوه المشابهة وهو امتناع
دخول التاء فاذا نكر صرف لزوال احد السببين وهو العلمية فيقال ليس لزايد ليقائه بلا الباب الا شرط

تلنا على انه لم يجعل شرط كما في وزن الفعل وسلاة وسيلى ليس كعطشان وعطشى بل زعم قبيلة التميمي
وامر حصلت بحكم الاتفاق هذا لفا تعيين زيادتها واما لفالم تعيين فانه تعيين عدمها فيصرف كل منهما
علما واذا لم يتعين فيحتمل الانصراف وعدمه كحمراء لفا كان من الحسن يصرف واذا كان من الحسن فلا يصرف
وتذكر شيطان وبرهان الاول مذهب الخليل وسيبويه كما عليها بالزيادة حملا على الاكثر والثاني
مذهب ابي الحسن علما على عدمها لكثرة امثالها في وزن فعال ولعلها انما قالا بقسمة المصطفى
ما فيه الالف والنون المزيدتان اشارة الى هذا وكذا ما فيه وزن الفعل قيده بقوله وهو الذي لا يوصف
كاحمد ويزيد لا يصرف معرفة ويصرف نكرة لزوال احد السببين لان حكم وصفا غير هذا الحكم
وقدم بيانه حاصلا من ان على ثلثة اضرب ما يختص بالفعل والا يوجد في الاسم الا منقولا عنه او
مرتجلا او اعجميا فحكمه انه اشتبه به ان لا ينصرف نظرا الى وجوه العلتين ولو حصل التخفيف في
بعضه بامكان الوسط كما كتف فسيبويه يصرفه لزوال البناء وابو العباس اكاه قبل النقل
والعلمية يصرفه للزوم الاكاه له مع فصار كقفل واذا فلا لعارضه بدليل جواز انتقال الاصل فلكرة
وان كانت فحذفت فهي في حكم المنطوق وما يوجد فيها من غير غلبة فحكمه انه اشتبه به الانصراف
خلافا لعيسى بن عمر الجوهري فانه حكم بعدم الانصراف محتجا بقول انا ابن جلا وردّ بانه جلية اما علم
او صفة لموصوف محذوف والبحث فيها فظهر ان عدم الانصراف في وزن الفعل لا يكون الا لما خص
علما من نحو زيد المال مثلا وما يوجد فيها مع العلمية في الافعال ولما كانا في حكم انتباه الة التعريف
الاولى يجدانه خصه بالبناء فقال والقالم يصرفه نحو احمد وانه جاء وزنه في الاسماء نحو اجدل
وارطى للصقر وانكل وارطى للدعوة لان اي افعل في الاصل الذي هو في الاسماء وقدمه تحقيقه
واذا كان غالبا في الفعل كان بحكم الغلبة بمنزلة المختص به والقاء صيغة عليه فلا فرق بين
ان يسمى باحمد الغالب في الفعل وبين ان يسمى بضرب بجعلا مجردا عن الصيغ المختص بها في الة
وزن الفعل في كلتيهما يمنع الصرف وكذا المعدول عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفة و
ينصرف نكرة لزوال احد السببين تحقيقا الة العدل فيهما تقديري لانه بناء على منع الصرف
لا يستدل الا به وذلك لانهما لم يوجدا الا علمين غير منصرفين فلا بدّ من سببين وليس فيه الا
سبب واحد وهو العلمية ولا يمكن لتقدير سبب متفاوت لها من الاسباب سوى العدل لان الظاهر

انها ليا بجمعين ولا تاء يثبت فيها لفظا ومعنى ولا تركيب ولا عجمة وليا من اوزان الفعل
لا الف ونون مزيدتان وكذا ليس فيها وصفية المتنافي فقدّر العدل فيها عام وزفر حفظا
لقاعدتهم فليس كل فعل قدّر فيه العدل كما في خمر لطاير وخطم فانهما معرفة وهو خصه
الالف واللام وعدم دليل الفارق بين المعدول وغير المعدول وانما قالا المص في المتن عدلا عن
عامر وزافر المعرفتين لانه لا يكون عدلها عن نكرتين فوقك لانهما لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب
ان يكون كل منهما اسما مستحقا في النكرة بنية الملازمة لاة العدل اة يذكر لفظا ويريد غيره وهذا
القدر من التعرفة لا يوثر في تغيير كلمة من التنكير الى التعريف ولا يثبت التغيير الا بالمغير لكون الكتاب
ط اذ ليس شيء في النكرة يستدعي تغيرها استعماله فيها تبين انه عدل عن عامر المعرفة وكونه
علما بعد القول عن النكرة ط لانه مع بقاء العدل يؤدي الى التناقض ومع انتفائه الى خلاف ما
لساة الاجماع ناطق فاة قلت قوله انهما لا يستعملان في النكرة منقوض بالتوفل الزفر لانه
دخول اللام دليل كما ذكرته اجاب بقوله واما زفر في قوله يا ذي الظلامة منه التوفل الزفر
يا ذي يمنع الظلامة والظلمة والظلامة ما تطلبه عند الظالم وهي لم ما اخذ منك او هي
في منه راجع الى المظلوم والتوفل البحر او الرجل الكثير العطاء او لم رجل والزفر المعطي والسيد
فانه صفة كما زفر وليس بمعدول لخطم وقدمه تحقيقه انفا بدليل دخول اللام عليه وكلامنا في المعدول
فلا يرد علينا نقضا فلو سميت بزفر من هذا حرفه لما فيه من السبب الواحد فقط غير المانع من الصرف
وعرا ذهب في التعريف وابعد عن التنكير والتوصيف وله خل في هذا الامتناع من الصرف لانه
لم يوجد الا في الاعلام وليس شيء من لفظه تستعمل صفة بخلاف زفر واذا لم يستعمل في النكرة علما
انه عدل عن عامر معرفة فامتنع من الصرف ولما انكر صرف لزوال احد السببين وهو العلمية بل بقاية
بلا سبب لان تقدير العدل لصرفة وجوده غير منصرف حين الصرف يزول العلمية انتفت
الصرفة فلا تقدير للعدل وكذا المنون بالتاء اما لفظا واما تقديرا نحو طلحة في المؤنث بالتاء
لفظا وسعاد في المؤنث بالتاء تقديرا يريد في الاول في لفظه تاء التاء بيث واذا لم يكن مؤنثا
وبالثاني ما يخالفه لكن تقديرا يعد عليه ظهور تاء التصغير في الثلاثي واما الرباعي فالحرف
الرابع لقيامه مقام التاء في التصغير فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لان التاء بيث لفظا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بان اجيل اديرو قد اجمع نظري في ذلك الكتاب وانتخلت استقيت من نخلت الشيء استقصيت
افضلكم ما فيه اي ينفرد ذلك الكتاب وامتخض اي لعل الصواب المخض لان امتخض مطاوع مخض
اي اخذ زبدة سابنه اي خلاصتها والتقط اخذ ورابع نكلته اي نكلته الرابية المجنبة وعيونه
مختاراته واقتلذ اخذ الاناسي جمع انسان او انساه بالعين من عيونه جمع عين وهي الجارحة
المخصوصة وانصاستم اي علمتم الملك فاعلم اجيل عيلة وتيرة اي طريقة الايجاز والاختصار
صادفا موضعا بوجوه الاطالة والاكثار من صدف بوجهه عركذا اذا اعرض مصرحا مفتضحا
عن الحض الباب بفتح المثلثة صرح الحق عن محضه انكشف الامر بعد خفاية معرضا عن التعريف بالبين
من مسائل الكتاب فتلقيت اشارته بالامتثال والايفاء اي استقبلت اشارة الامام المذكور
بهما في الحديث نهي عليه عن تلقي الركبان وهو ان يستعلم ليتاع منهم قبل ان يعرفوا الاسعار
واستنشرت من نزف ماء البئر واستنزحه اي نزحه كله في مطاوعته علالة الجدي والاجنبي
اي بقيتهما يقال علالة كل شيء لبقيته والمهنى بدا هنة وعلالة اي اولي حربي واخرة وتصديت
لتسويد مهذه الاجزاء قصيرة عن طويلة تلبية اجابة لدعوته نصب على المفعول لتلقيت اي
تلقيت تلبية لدعوته واوفدتها اي ارسلت الاجزاء القصيرة من اوفد ثم الى الامير ارسلته الى حضرته
قريبة وفنائه لتكتبي اي كل الاجزاء من مياه جمع بيضة خلاف ميسرة او من رحيات يمين قبوله
يمنة الاقبال اليمنة بالضم البركة من برص اليمين وترتدي من ملاحة جمع ملحة نظراي
اي اخلصت النظر اليه بعد الصحاح لحمه والحمه والتحمه اذا ابصره بنظر خفيف برداء العز
الجلال والله ولي التوفيق وهو حسبي ونعم الوكيل

باب

الحمد لله الذي خلق الانسان من علق فصار فقيها بعد ان كان لا يعلم شيئا استغنى عنه جل
الاوصاف تتضاءل من جلاله تضاؤل اي شيخ ضعيف اي تتحاقر وتضعف دونه جنابه بالفتح
الفناء وما قرب من محلة القوم والالباب تترين وتحلي به ما اه مدحت محمدا بعقالتي بحمد فقط
نظر الي بعين الانعام والاجلال ورفرف عطف علي جناح الاكرام والاشباه من اشمل
عليه عطف من قولهم رفرف الطاير اذا حرك جناحيه حوله الشيء يريد انه يقع عليه
وتواترت اي استوارد جمع شاردة وقدم تقييد فوايده وتناثرت على فوايد فرايد الدرر
كبارا قلايد جمع قلادة وهي التي في العنق كنت اهتدي بانواره واعترف نثار بحار
التيار الموج قال عدي كالبحر يقذف بالتيار ستيارا واستشرف معناه لغة ارفع رأسه
انظر من استشرف الشيء اذا رفعت بصرك ينظر اليه وبسطت كفك حاجبك كالمستظل
من الشمس ومنه قوله فيا عجبا للناس يستشرفونني كان لم يرو بعدي حجا والقبلة وفي
الحديث امرنا ان يستشرف العين والاذن اي ينظر اليهما من آفة كالعور والجدع فتعدية
بالي بفي قوله الي وبديع من براعه اذا اعجبه فقرة جمع فقرة وهي كلام حسن ويقال لاحد
بيت من القصيدة فقرة وتقول لاحسن فقرة كلامه اي نكته وهي بيد الاصل جلي يصاغ من كل
فقرة الظهر على وجه التضمين فالمراد هنا النظر بالمبالغة فعدي بالي واستطلع طلع لوابع
فاك اي اطلب الاطلاع عليه وانشد بالضم اطلب مفقودي من ربدابع حكم والطرة شعر يسوى
بطاوف من جوامع كلمه اي كلمة الجامعة لمعاه كثيرة واحكام مختلفة مع الفاظ قليلة موجزة
اوابد من ادبت الدابة اي نوحشت وشردت كانها الجوة تشرد في الافاق الا انهن اوانس
قلايد الا انهن فوايد يريد ان كلماته الجامعة للمعاني الكثيرة لاشتمالها على تراكيب عجيبة انيقة
يعجز مصاقع الخطباء تنيفه كنفوره الاوابد لاشتمالها على معاه لطيفة رقيقة وبالتعلق بالدلايل
المتينة حقيقة تستانس بها الطباع وتلايم بعد الوقوف عليه كما تستانس الاوابد وانها
في الظاهر تزيي قلايد وفي الحقيقة فرايد ولم ازده التقفي اثره وله بدعة من لفظم ما والدر
المنثور والارى العسل المشور من شريت العسل واشتريته اي جنيته والتمر الحلال وهو
كل ما لطف ودق ماخذه والماء الزلال العذب الي اذا شاء الي متعلق بقولهم كنت اهتدي

يؤثر في منع الصرف اذ كاكاة لازما سواء كان بالالف وبالتاء بريد بذلك الايفارق الكلمة بوجه اما الاول فلبناء الكلمة عليه وسيجئ وصحة واما الثاني فلان التاء اذا كان يكون المؤنث لازما بالتاء في وقت من الاوقات الا الف كاكاة منقولا عن الجنسية الى العلمية لان التسمية يمنع الحذف فتوجب لزوم التاء فيثبت ان العلمية شرط التذكير بالتاء ليتحقق اللزوم لانه لولا ذلك كان في معرض الزوال فلا يكون لازما والجنس في التاء يثبر هو التاء بيت للاسم ولاعتبار لزوم صرف الصفات المؤنثة بالتاء اما لفظا نحو ضاربة وكريمة واما تقديرا نحو حيض في مورث بامرأة جريح وان كان فيه سبب التاء بيت والوصفية لان التاء بيت ليس بلازم ومعناه بقاء اصل الجنس وان حذفت التاء ولو سميت رجلا او امرأة كحل واحد منهما لم يصرف للزومه فيها بالعلمية فيثبت ان لا لزوم الا بها واما التاء بيت بالالف ممدودة او مقصورة فلان لزوما على كاكاة او غير علم لبناء الكلمة عليها كما ذكرنا فلا يحتاج الى شرط العلمية ولهذا قيد المؤنث بالتاء احترازا عنه وما وقع في اكثر النسخ من نحو طلحة وسلمى والظاهر انه من خطاء لان الكلام في المؤنث بالتاء وهذا مؤنث بالالف فلا كلام فيه وقد وجدت في بعض النسخ سلمة مكان سلمى وهو الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفا عنه اي عن لفظ سلمة من الكاتب سهوا واما قال فالظاهر انه من خطاء الكاتب توجيهه بان يقال انما ذكر المصلي وان لم يكن بالتاء لان الف سلمة لما دل على تقدير تاء يكون اسم رجل او جبل حتى لو نكرته انصرف نظير الف حبلى للالحاق الا انه بمنزلة شاء التاء بيت فانصرف لفانك خطالم تنبه على ان الالف فيها وزن فعلى وبفتح الفاء ليس بواجب بل يكون للتاء بيت فلا يقوم في هذه الصورة مقام السببين قياسا على بشرى اذ وزنه فعلى بضم الفاء لا يكون الف الا للتاء بيت فلا كاكاة الالف فيها بمنزلة التاء في طلحة في الانصراف بعد ما ورد عليهما الاخراج اورده بيانا لحكمه اذا وقع في الائتلاف اعلم ان التركيب بين الاسمين على وجهين احدهما ان يكون من اسمين كل منهما بمعنى فحكمهما حكم الشيئين المعطوف احدهما على الآخر فهذا المركب بناء جائز لتضمنه معنى الحرف خمسة عشر مدلولا كل منهما مراد بعد التركيب كما انه مراد قبل التركيب في خمسة وعشرين وثانيهما ان لا يكون كذلك فيكون الاسماء لشيء واحد لا يراد كل منهما على معنى مراد وهو المراد بقولهم وكذا الاسماء اللذان جعلا اسما واحدا فانهم لم يتضمنوا ان معنى الحرف نحو معدي كرب الجزء الاول منه مبني لانه بمنزلة بعض الكلمة فالاعراب في الجزء الثاني تقول هذا معدي كرب ورايت معدي كرب ومررت بمعدي كرب

قال ابن يعيش فيه شذوذان احدهما من جهة البنية لان الياء في الجزء الاول فتحة الدال لانه ناقص وثانيهما من جهة البناء لان كان في آخره لكونه موضع حركة كالذي في حضرموت واللام في بعلبك وفي بيت الحويدرة اصله معدي من عدا يعدو اذا قصد واجعل الواو ياء للخفة كسرها ما قبله فصار معديا الا ان هذه القاعدة قياسي في الجمع شاذ في المفرد ثم خفف وركب مع الكرب معناه الفساد في الاصل علما لانسان وكذا الجزء الاول في بعلبك مبني اعرابه في الاكثر البعل الزوج في الاصل ثم جعل علما للصنم الذي يعبد اصل بلدة وهو مصنوع من ياقوتة حمراء وبين يديه اصنام صغار وقيل هو اسم صنم قوم الياس وكان طوله عشرين ذراعا وكان له اربعة وجوه وقيل البعل اسم امرأة يعبدونها من دون الله تعالى والبكر كسر العنق ومنه سمي الكعبة بكة لكسر ما عناق الجبابرة والدق ايضا والشق ايضا ومنه البكة لانها شقت من الفردوس فانه لا يضرف للعلمية والتركيب فاه ناكر فالزوال احد السببين فلم يصرف لشرطاه وجودية وهو العلمية لفوات ذكر كاكاة التي شرف الزوال والمعتبر من التركيب اللازم كالتاء بيت وعديكرب وهو علي وجهين اما ان لا يكون باضافة والا لوجب اعرابه فلم يجعل اسما واحدا او بالاسناد لاقتضاء بقاء الاسم على حالته الاولى ولا بالة يكون الثاني صوتا ولا متضمنا الحرف لبنائه والثاني لم يتضمن لغير الاخير حيث قال واما اذا تضمن معنى الحرف فالاضافة مبنيا على الفتح نحو خمسة عشر وسيجئ بعد في المبنيات فيه تساهل الا ان المتضمن هو المركب لا احد جزئيه الا ان الحرف لما اتصل بالثاني التقط دون الاول قالوا ان الثاني متضمن لمعنى الحرف فيه تساهل في تفصيل لوجوه الاشارة اليه لفظا واشار الى انه اختار البناء في خمسة عشر بعد العلمية واشار في لبابه الى جواز الوجهين فيه ويكون في نحو معدي كرب اذا يضاف الاول الى الثاني ايضا كما جاز اذا يركبا تركيبا مزجيا وكون في الثاني كرب اذا ذاك اذ بعض الوقت وذاك اشارة الى ان يضاف الاول الى الثاني في المبني مضاف الى الجملة الصرف على اذ يكون مذكورا وتركب على اذ يجعل كرب اسم قبيلة مثلا فيجتمع فيه سببا منع العلمية والتاء بيت فيقال في معدي كرب في الانصراف او معدي كرب في عدمه في الاحوال الثلاثة قيد كليهما بمعنى حالة الرفع وحالة النصب وحالة الجر فيقال في الصورة الاولى هذا معدي كرب ورايت معدي كرب ومررت بمعدي كرب بالتنوين كغلام زيد وفي الصورة الثانية هذا معدي كرب

شبكة الألوكة www.alukah.net

ورايت معديكرب ومررت بمعديكرب بغير التنوين كغلام زينب فرقا للاعراب في التركيب الياء من كرب وفي الاضافة الياء من معدي الا انهم سكنوا حملا على المركب بل هو اولى فيرد على اداة التركيب افصح وانما قال في نحو معدي كرب لجواز اجرائه مجرى غيره فانه كاداة التعريف تدخل بعد التركيب بالعلمية والا فلا دام مهزوما وما رسمه حسن قال صاحب الاقليد وهنا دقيقة وهي ان هذه الاضافة لفظية لا معنوية كغلام زيد فانه زيدا فيه يدل على غير ما يدل عليه الغلام بخلاف بائع في بعل بكر بالاضافة فانه بائع ليس بكل شيء اضيفت اليه بعلا بل هو من بعل بمنزلة الدال من زيد فلا فصل في المعنى بين بعلك وبين بعل بك فانه قلت في فائدة هذه الاضافة قلت هي التنبيه على شدة امتزاج المضاف بالمضاف اليه وفرط اتحادهما حيث جعلوا المضاف انما يدل الا على ما يدل عليه المضاف اليه لكن في الوجه الاول اتصل الياء بكرب وفي الثاني انفصل عنه في صورة الخط قص وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة لان العلمية لم توجد مؤثرة فيما فيه سببان او اسباب الا وهي شرطية في الجمع او فيما سببه واحد فبعض العلم العلمية شرط فيه كالتركيب والجمع والالف والنون في الاسم والتانيث بالتاء معنويا او لفظيا قيل والتعريف وفيه نظر وفي بعضها ليست بشرط كالعدل ووزن الفعل اذا كان باقيا بلا سبب او سبب واحد وهما متضادان لان ما وجد من اوزان العدل ليس شيء منها على اوزان الفعل وهو محصور فيما وجد بحسب الاستقراء فلا يمكن هذا الاعتبار اذ يكون لم فيه علمية ووزن الفعل والعدل حتى لو كان لم ينصرف لبقائه على سببين بل ليس معها الا احدهما فيبقى على سبب واحد اذ كان لا يلزم ما وجد وصح اذا سميا اذ لا تاثير للعلمية عند الاستقراء انما لم ينصرف نحو اخر لانه بوزن اخر كل كما كان لفظ مستقلا بالوصفية ويكون فيه الوصفية فينظر قبل العلمية كان واخر اذا سمي به انتفت العلمية ووزن الفعل فاذا نكر عري العلمية ذكر في البابين في كل واحد منهما انه يتاتى العلم بواحد من الجماعة المسماة به فاذا اريد لفظ زيد الموضوع لواحد مشخص المسمى به صار لم جنسا مقولا على كل من سمي به بالتواطاء وتابيهما انه يكون المسمى مشهورا بمعنى من المعاني فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى كما شتهر فرعون بالظلم وموسى بالعدل فيقال كل فرعون موسى يعني كل ظالم مبطل عادل محق لا يعني كل مسمى بفرعون مسمى بفرعون بموسى لا حاجة فيه الى التكلف لانه يمكن تقدير المثل فيما العلمان بحالهما ولهذا لم يتعرض به الاكثرون

فيه

فيه خلاف بين سيبويه والاخفش فهو لم ينصرف ايضا عند سيبويه وينصرف عند الاخفش وحجة الاخفش ظاهرة لكن يجوز التنبيه على الظاهر بنبذ فقال لانه الوصفية قد زالت بالتكلم فزالت العلمية جميعا فبقي اللام على سبب واحد وهو وزن الفعل وهو منصرف قصرف واتا حجة سيبويه فهي انه اي نحو اخر كان نيفا او لا خواله عن منصرف للوصف والوزن فلما سميت بذلك الوصفية للتناسي فلما لم يعد الى اصله الذي ثبت له من منع الصرف من قبل اعتبار الوصفية لا على معنى انه الوصف رجع حتى يكون بمعنى احمر بمعناه مرت شخصين فيه الحمرة بل على انه كان ثابت له لا اصالة ووزنا والما يضاف ولو اريد اثباتها لجاز وان كانت الوصفية زائلة وانما اعيد ليجري احمر على الحكم الاصلي وهو منع الصرف بعد ما دخله التكلم الذي هو الاصل ويدل على اعتبارها في جمعه ولهذا قال اللام عليه علما لانها من الاحكام اللفظية ولولاه لما جاز ذلك كما لم يجز في لعد لا يرى انهم منعوا صرف لهم وارقم وعاد وان خرجت لا لاسمية اجتماعا بذلك الاعتبار وايضا لو توافقهم في افضل العلم وهو شذ مخالفة الاكثرين لم يتصل به ضمير جملة فلا يكون مثله وان اتصل به فهم وبخو متفقون على انه اذا نكر لم ينصرف لكونه صفة فان قلت فليتغير مع العلمية وليصبح نحو ضارب علما من الصرف قلت ينافي ثبوتها في التحقيق يوجب عدم اعتبارها معها فان قلت فلا يصح اعتبارها مع التكلم لانه لما نكر نفس العلم بعد انتفاء اعتبار الوصفية فلا وجه لاعتبارها بعد ذلك قلت يكون اعتبارها لزوالها ايضا فلا يلزم من عدم اعتبارها مع العلمية عدم اعتبارها بعد التكلم فان قلت هذا التناقض تحقيقي في صيغة الجمع وادخال اللام فلم اعتبرت قلت لانه بينهما فرقا من حيث ان اجتماع الوصفية مع العلمية شرطي في منع الصرف لا فيهما بل بهما باعتبار الوصفية لاشتراك العلمية معها فيها فيلزم من الاول اعتبار اجتماع متضادين معا في حكم واحد وفيه نظر لانه في الوصفية الاصلية انه كان وصفا في الاصل فيما الاعلم يصدق عليه كل فيها غير متضادين قلنا في حكم واحد لجواز في حكمين كما في اسود عين لانه اثبت عرجمة على حوص واحما وصفا وله فحل عليهما اللام في قوله اتاني وعيد الحوص من اكرجمة فيا عبد عمرو ولو نبيت الاحما وطا وقد نا ظر ابو عثمان الاعلم في هذه المسئلة فاله عن سبب صرف اربعي في مرت بنسوة اربع مع تحقق العلمية الوصفية والوزن فقال الاخفش في جوابه انصرف اربع هنا لانه كان في الاصل اسما منصرفا والوصفية

شبكة الألوكة www.alukah.net

عارضة والحكم للاصل لا للعارض قال ابو عثمان بفواتحهم بعد التسكين حيث كانت في الاصل وصفا والعلمية عارضة والحكم للاصل لا للعارض حاصلها تساويا في اداة كلا منهما ما فيه شيء مرجح للعارض والاصل فلو اعتد بالاصل في نحو بعلبك لزم الاعتداد به بينه واحد والا لزم ترك عدم الاعتداد به بينه فسكت الاخفش ولم يجب ولو فرق بينهما باداة واحد بعد النقل الى الاجمية بعد بالتسكين الى معناه الاصلي واما اربع فمعناه الاصلي مرتفع تماما ووصفا لسقط عنه الالزام وما قال الفراء لقائله نحو بفواتحهم رجل اربع كاداة عين منصرف ولقائله رجل ابن كاداة سفر فلخلوص الاجمية ظ يفضي منه العجب فتأويله لقائله في الاول لا ينصرف وفي الثاني ينصرف واما ما فيه الف التأنيث ممدودة او مقصورة فانه لا ينصرف نكرة بناء على ما سبق مرارا فيه التأنيث مع الوصف وكاداة عين سيبين فاذا سميت به كاداة بعد ترك الصرف من حيث انه زاد الثقل بانضمام العينية اليه وكاداة ثلاث باب ولغاتها كوبقي عين منصرف لبقاء السببين المتكررة كما لف العلمية الاينية في التأنيث فيزيله وليس شرطا لم يزل ولم يزله بالاتفاق بين الاخفش وسيبويه واما فعلان فعلى احكامه في الخلاف حذو النعل بالنعل يعني بلا فرق بينهما فاداة سكران مثلا لا ينصرف للوصفية والالف والنون فاذا جعل علما زالت الوصفية فاذا تنكر زالت العلمية ايضا فبقي على سبب واحد فانصرف عند الاخفش واما عند سيبويه فينصرف لانه بعد التسكير اعيد اليه وصفه الاصلي فيجري على حكمه الاصلي بعد التسكير الذي هو الاصل واما العجمي الاقصى كلا لم يصرف لانه قد ثبت ان الاعجمي المعرفة حيث لم يكن له اي كلا واحد منهما نظير في الاحاد اي كاداة اللام الاعجمي لانظير له في الاحاد في كلام العرب كذلك العجمي الاقصى لانظير له في الآحاد فاذا نكر لم ينصرف ايضا في قول ابي الحسن كما ينصرف اعجمي في قوله ابي مثل انصرافه فيه ابي في قول ابي الحسن فاكاداة بمنع المثل ما مصدرية بعد التسكير لاداة الثابتة بالاعجمي المعرفة للزومها حيث لا ينفك عنه معرفة كاداة اون كاداة عثمر لسببين كالف التأنيث للزومه فلا مدخل للعلمية في تأنيثها واداة كاداة الامر اي لزوم عدم الانصراف على هذا الطريق وهو تنزيل الثابتة منزلة سببين يجب ان لا ينصرف عند التنكير على مذهبه ايضا لف التسكير لا يزيل مشابهة الاعجمي الحاصلة الثابتة بالصيغة المعتبرة في بابه وبقاؤه مطرحا في الجنسية والعلمية فمنافاتها لمعنى الجمع لا يستلزم منافاتها للصيغة واذا جعلنا مشابهة الاعجمي سببا والتعريف سببا آخر يجب ان ينصرف على مذهب الاخفش بعد التسكير لزوال احد السببين وهو العلمية كما في اجمع واما عند سيبويه فيعود الى اصله وهو كونه من صيغ الجموع فمنع من الصرف للصيغة لا للمشابهة وجعلته اكلام اداة

جمع ما لا ينصرف عند سيبويه ثلاثة اقسام ما لا ينصرف معرفة ونكرة نحو اجمع وما فيه الف التأنيث والجمع الاقصى وما ينصرف معرفة ولا ينصرف نكرة كذلك ودباع ولم ينته من اذ ان يوم لا تنصرف صدر شرح قول المصنف للمتن وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة مع المشتات وما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة كالاسماء الستة في حالة التعريف قوله والثلاثي الساكن الاوسط يجوز فيه الصرف وتركه نحو هند ودعد فاجتمع فيها التعريف والتأنيث ونوح ولوط فاجتمع فيها التعريف والعجمة فالقياس ان يمنع الصرف لوجود العلتين الا اداة الخفة الناشئة من سكون الوسط فيها فاقامت احد السببين وازالت ثقله فصرفت لذلك وقد جمعها الشاعر في قوله الا اجد هندا واضرابها هندا ومنذ ليزدن الثاني والبعد وقوله لم يلهني بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعدا في العلب وقوم كالرجال وعيون يجرونها على القياس فلا يصرفونها لوجود السببين واللغة الفصيحة التي عليها التنزيل هي اللغة الاولى قال الله تعالى كذبت قوم نوح وقال الله سبحانه وتعالى ولقد ارسلنا نوحا وقال تعالى وامرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين اعلم ان اكثر النحاة على وجوب الصرف في نوح ولوط لاشتمالهم الزيادة على الثلاث او تحركه الاوسط على الاصح والزيادة على الثلاثة تقييدا وخالفهم الزمخشري فيهما كما رأوا انهم متفقون على جواز صرف نحو عمر وهند ومنع الصرف لما ذكرناه ومتفقون على وجوب منع الصرف في ماه وجور وهذا يدل على ان العجمة لها مأثير واحد ولولا ذلك لكان كاداة حكم ماه وجور حكم هند في جواز الامرين لكنها خالفاه في الوجوب والجواز فدل على اعتبار ما في الساكن الاوسط فثبت اداة نوحا كهند قال ابن الحاجب وهذا قوي جدا بالنظر الى اللفظ لكن بالنظر الى اللفظ لم يسمع منع الصرف في نحو لوط ونوح مع الكثرة في الاستعمال والحكاية منع صرف باب هند فوجب اخذ قيد في العجمة وهو اداة بشرطي في اعتبارها الزيادة او الحركة وح يقع الفصل بين نوح وهند ثم كلامه اداة نوحا على الاشتراط ليس فيها الا سبب واحد وهو العلمية بخلاف هند وقد فرق آخرون اداة العجمة من حيث هي غير مؤثرة في منع الصرف اصلا بدون العلمية وفي التأنيث من حيث هو مؤثر بدونها فلا يعادله الضعيف وفرق آخر اداة العجمة متوهمة والالف في اكثر الاحوال ملفوظة وهو لا يعادل المتوهم فلا يعطى له حكمه والمصنف افتقى اثر الزمخشري وان يجيء بينه كما قال وفي تمثيله بالآيتين بعد قوله واللغة الفصيحة الخ اشارة الى اداة التنازع في جواز الامرين وعدم في نوح ولوط واما ما فيه سبب ثالث من هذا النوع اي من الثلاثي الساكن الاوسط كماه وجور

شبكة الألوكة www.alukah.net

يه لبلدتين فاه فيها التعريف والتاء بنت المعنوية والجنة فلم يجئ فيه الا منع الصرف لاة الخفة فلوتت
احداثبين فبقي اثنان هذا في التاء بنت والجنة ظ واما في التعريف قوله مستلزم لزوالها اذ لاشرط
حين عدم الشرط فالوجه اة التعريف حين قاوم صفة الوسط له باقٍ قواه ذا التاء بثم والمعتبر في منع الصرف
كاه لا هذا قيل لا يجوز مقابلة سكون الوسط العلمية لقوتها وايضا يلزم مراعتبار وجوه العلمية ان لا يجئ
في هذا الا منع الصرف وهو خلاف الاجماع اقول اة في السكون خفة وفي العلمية ضدتا فيقابله فكونها
قوية عني مانع واجاب البعض عن الاة باة قال اة موقوف على ما قاله بعض المحققين في نحو هند يجوز
الامران استعانا باة سكون الوسط يوجب الخفة والسببين الثقل فاذا قام الخفة ثقل احد السببين
بقي ثقل آخر وحده وعدم الصرف قياسا باة فيه علتين ففارق نحو هاء وجوز فيها بعد المقابلة
سيباه وهما ما نقاه الجواب عندي اة لا يلزم من وجوه العلمية مؤثرة حين قاوم الخفة ثقل غلبة
اة لا يكون في هند الا منع الصرف فضلا عن اة يلزم حال وجودها عني مؤثرة فلا يلزم من كون العلمة وجوه
لتاء بنت ذلك فافهم واما المؤنث الذي المتحركة الاوسط نحو هند يجري مجرى الرباعي في الصرف وعدم
نحو قدم لام امرأة وهو ذلك اي كونه جاريا مجرى الرباعي لتنزل الحركة منزلة الحرف الرابع وتحقيق هذا
موقوف على تمهيد مقدمة وهي اة الالف في آخر الاسم المنصوب اة يكون ثالثة ورابعة منقلبتا كانت
او زايدتا وخامسة فصاعدا فالثالثة والرابعة المنقلبة تقلبا واوا نحو عصوي ورحوي وملهي
ورموي لاة ما قبل الياء مكسورة والالف لا يقبل الكسرة فقلبت الثالثة او الرابعة واوا عن الياء
انقلابها او عن الواو لاة الياء هنا انقلبت من الواو لما فيها من الجمع بين الياءات بخلاف ما لفا قلبت واوا
وهنا دقيقة وهي اة الواو في عصوي بمنزلة الواو في رحوي فيه اة منقلبة عن الالف فكما اة بمنزلة
الواو في صوي وما يدعوا اليه ذلك انهم لم يعيدوا اليه اصل الالف في نحو رموي فالقياس اة يكون
الحكم في عصوي كذلك كذا قيل ولو قيل والقول اجمل غنية عن تركه في رموي لما ذكرنا وهو معدوم في نحو
عصوي فيعاد اليه الاصل الكاة وبما حقيقا بالقبول والزيادة فيها ثالثة او جبرا ما الحذف فلكونها
زايدة كتاء التاء بنت واما القلب فلاجرائها مجرى المنقلبة والاول احسن لاة الاول اجري على سنن
الاصل والثاني عمل بالتشبيه واما الفصل بين الآخر والواو فلاجرائهم فعلى مجرى فعلاء فقالوا دنيا وي
كما قالوا حبارى ولما شابهتا في المنقلبة تلك المشابهة فلا يحتمل في الالف يحتمل اة يكون زايدة والمنقلبة

واوا الفا التاء بنت ويحتمل اة يكون الف التاء بنت والواو زايدة والخامسة لا يجوز الا للحذف لطول الكلم
فقد ات كون الفا ولما انها اطول لفظا كجبارى او تقديرا كجرى لتنزلها منزلة الحرف الرابع في الثقل
واذا انتفض هذا على صيغة خاطر كه ظهر كون منه ما يدا على اجرائهم الحركة مجرى الحروف وهو انهم قالوا
في النسبة الى جحاجبي وجلوي بالحذف والقلب ولم يجيزوا في نحو حباري الا الحذف نحو حباري
ولم يقولوا حباروي بالقلب لوقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو جمزى يفتح الميم وهي الناقة
السريعة التي بمنزلة حباري فلم يجيزوا فيه الا الحذف واذ كاه الالف رابعة لتنزل الحركة منزلة الحرف
في الثقل حتى كان الالف خامسة فلما اجري الحركة هنا منزلة الحرف حتى المطواعم الخامسة فكذلك هنا
في المؤنث المتحركة الاوسط اجروه نحو قدم مجرى عناق فلم يصرفوا لام امرأة واة سميته برجل
صرفته لاة الحركة وان تنزلت منزلة الحرف الرابع الا انها لا يقوى قوتها اي قوة الحرف فلم يؤثر في
منع الصرف ما لم يكن في المسمى تاء بنت بخلاف الحرف الرابع في عناق فانها تنزلت منزلة تاء
التاء بنت ولهذا اي ولتنزلها منزلة الحرف الرابع الزايد منزلته ولذلك رقة تسمية التصغير في
الثلاثية المتحركة الاوسط دون الرباعي الا تراه تقول في الصغير قديمة وعنيقة بتشديد الياء
والحاصل اة لتاء التاء والحرف الرابع والحركة والتاء اعلى رتبة من الحرف الرابع لكونه نازلا منزلته
والحرف الرابع من الحركة فالحركة كانت منحطة عن التاء بدرجتين او عن الحرف الرابع بدرجة والحرف
الرابع متوسط بينهما اي لبعد بدرجة عن التاء واعلى بدرجة من الحركة فظهر واة هذا اي التاء بنت بغني
الالف على ثلاث مراتب على ما ذكرنا المرتبة الاولى ما فيه اي المؤنث الذي فيه التاء ظاهرة لاة معنى لام
الصرف سميت به اي لما فيه التاء ظاهرة رجلا او امرأة والمرتبة الثانية وهي المتوسط لما زاد على الثلثة
احرف لاة الحرف الرابع لا يمنع لام الصرف في التذكير لا بعداة يكون لام تذكير فيجري فيه التاء بنت قبل
تسمية المذكر لا يرى اة كتابا اسم رجل منصرف حيث لم يكن لام مؤنث قبل التسمية فيكون الف
الرابع كتاء التاء بنت ظاهرة في امتناع لام الصرف مذكرا كاه سماه او مؤنثا كاه شرط في الحرف
الرابع اة يكون المسمى بحيث قد جرى له التاء بنت قبل التسمية فيكون هذا الشرط منحطا عن التاء
بدرجة وفايقة على الحركة بدرجة وبراعية لام لا يفرق الحذف كجيل معتبرا عن جيأل لعلم للضبع وهو
مؤنث ولو سميت به رجلا لم ينصرف وهذا شرط اه لا يكون منقولا عن المذكر في الاصل واة لا يكون

شبكة الألوكة
www.alukah.net

تاء تنشأ بتاء ويل فرباب اذا سميت به مذكرا صرفته لانه قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم ورجال الفا
ستي به مذكرا صرف وان كان مؤنثا لانه تاء تنشأ بتاء ويل الجماعة والمرتبة الثالثة وهي الاخيرة المتأخرة
الاوسط من الثلاثي المؤنث فانه انما يكون الصرف اذا كان اسما لمذكر فقط فانك اذا سميت به رجلا انصرف
البتة لانضمامه الى التاء بدرجتين وذلك لكونه فرعا في الجذع الرابع المتفرع عن التاء وهو ناقص عن
التاء بدرجة فيكفي لركاكة ناقصة عن التاء بدرجتين اذ انتفاء الفرعي بدرجة مستلزم لانتفاء ما
فرعه بدرجتين قوله وكخوخذام فيه مذهبان قال الشارح اعلم ان فعال على عدة انحاء جمع
بمعنى النوع اي على انواع متعددة فالاول فعال التي بمعنى الام كحوتر اذا حركته بمعنى انزل وتركه بمعنى
اتركه وهو قياسي في كل فعل ثلاثي مجرد متصرف تام عند سيبويه لكثرة الورود منه عن العرب وعدم
التنظر الى باب واحد وهو الثلاثي بالشروط المذكورة وما هذا شانه فالقياس عليه جائز وانما قلنا
مجرد ليخرج المزيد فيه نحو انطلق طلاقا ومتصرف ليخرج نحو ذر ودع فلا يقال وزار ووداع
وتام ليخرج الافعال الناقصة لعدم جواز كوان وعند غير سيبويه اي مقصورا على السماع اي فلا يجيء
فعال من فعل ثلاثي لانه اسم وضعته العرب موضع فعل وليس لاحد ان يبدع الى العالم يتكلم به العرب
هذا في الثلاثي واما في الرباعي فعند سيبويه ايضا سماعي والفرق لهما في الثلاثي قد كسر في
كلامهم جدا ولم يسمع من الرباعي الا اللغطاة كثيرا وبوعار قالت لديك الصباح فقار وقال
يدعو وليدهم بها عدا عار فلكثرة الثلاثي في كلامهم جعلوه اصلا وقاسوا عليه وقلة الرباعي توقفوا
عند السموع ولم يتجاوزوه خلافا للاخفش فانه عنده قياسي وهي اي فعال هذا مبنية بالاتفاق
اما سبب بنائه ففيه اختلاف فانه لو وقوعها موقع فعل الامر المبني عند اصحابنا لانه فعل الامر عندهم
مبني فالواقع موقع المبني معناه مبني لانه واقع موقع المبني وكل ما وقع موقع المبني فهو مبني فعفاك
مبني فثبت ان هذا الدليل قياسي اقتراني من الشكل الاول مطويّ كبراه وينتج وعند الكوفيين بناؤها
لتضمنها معنى لام الامر لانها اصلا انزل لتنزل بدلالة فلتفرحوا فلما كانت تنزل تضمنت لام الامر فبنيت
لحرف مبني كاين وكيف وعني هما عند الكوفيين المتضمنة المبنية فالاين يعني الاول تقريب والحق
ان قول الحق ان هذا الاختلاف مبني على الاختلاف في بناء الامر بالصيغة واعرابه فمن بناه جعل الامر
هنا الوقوع المذكور ومن اعربه جعله التضمن والحق في هذا المبني عليه بيد الفرقة الاول فكيف

يكون الحق والاول تقريبا وانما بنيت على الكسر دون اخواتها مع ان التقاء الساكنين يوجب اصالة البناء فيها على
السكون الالتقاء الزايدة واللام الكلمة وحق الكسر لالتقاء الاصليين غير ان السكون والكسر على التاء
فناسب بناءها بالزيادة وفعال هذه مؤنثة بدليل قوله وانت اشجى من اسامة اذ دعيت نزال ولج
في الذعر بسكون العين الخ انت اشجى يوم الوغا والحرب واضرب بالقراضب في الضرب واشد
تحملا للشدة والبأس من جنس الاسد فضلا عن الانس قوله دعيت نزال كناية عن الحرب لانها اصلا انما
اذا التقى خصماها نزلا عن ظهور خيلهما والتقيا ثم اتسع فيه حتى قيل لكل متحاربين وقوله ولج اي
اذا وقع الحجاج في يوم الذعر وهو الحذف الاعراب لفظ ظرف متعلق بالشجى ولج عطف على دعيت
وفي الذعر متعلق بالشجى ايضا استشهاد لتاء تانيث دعيت لاسناده الى نزال ولولا ان مؤنثة
لما انث فعلها وكونه نزال فاعل دعيت دليل على اسميتها ايضا قالوا لهذا حكاية فلا دليل عليها وذكر
عبد القاهر في وجه ايضا وجه كونه نزال مؤنثا انه نزال عدا عن انزلي وانت فاعل وهو الياء
في انزلي مع انه ليس بخطاب الى مؤنث لتاء تانيث الفعل فاية يذكر كما انه شاذ نحو كما انت الفعل
واحد لكن من حيث هو لا يتطرق اليه تاء تانيث لتاء تانيث الفاعل في ضربت هند وفايدة تاء تانيث
الفعل الذي لحق بآخره الياء لبيه الناء كيد والمبالغة قوله كما ان لي كاة انزلي على ميني انزل ثلاث مرات
اي انزل انزل انزل جملة مستانفة منقطعة عما قبلها كانه قيل ما يكون معناه حتى فاجاب بقوله كما انه
فصل الياء التي هي ضمير الجماعة في فوكن افعلن يا جماعة كذا الا مفعول الجعل على قصد تكرير الفعل وجعله
ثلاث مرات ونظير ما ذكره ابو عثمان في قوله حتى اذا جاء احدهم الموت قال رب ارجعون
من انه يجيء الفاعل الا للكونه جمعا بل لكون الفعل جمعا ومكررا لان الفاعل هنا ضمير مفرد عبارة عن الروح
يعني الآية انه ان يعذر يشكر من الى وقت مجيء الموت وفي الحديث اذا عاين المؤمن الملائكة قالت له
نرجعك الى الدنيا فيقول الى دار الاحزان والهموم بل قدوما الى الله تعالى واما الكافر فيقول رب ارجعون
الخ ردوني الى الدنيا لعلي اعمل صالحا بما تركت اي خيبت عمري وفيما
تركت من المال كذا بني الكوفي قال الله الخ ربي ارجعني ارجعني ثلاث مرات وقيل جمع الضمير
تعظيما لله وقيل الضمير على لفظ الخ يا رب ارجعهم ليرجعوني الى الدنيا ونظيره ايضا قولهم القيا والخ
الق الق ثنى الفاعل لتثنية الفعل لان تثنية كون خطابا الى ما لك لهذا على قول بعض واما على قول بعض

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وانما تكون للكناية في الكواشي ويجوز زيادة الهاء فاما بدل من الفاء فالوجه ان تقدر بعيد وصل الحصر
انه كما جمع الفاعل وثنى في هذين القولين من افاعل فيها مفرد قصدا لتكرير الفعل كرر ثالث الفاعل في الزجلي
تقدما لتكرير قال اي عبد القاهر فلما عدل تراع عن الزجل في استعمال في الكلام شوذا فيشير انها اسم فعل واعلم
ان هذه الصيغة من الثلاثي فعال امر كما قيل الا الاسم فعل لم يكن بعيدا لانها جرت من الفعل على صيغة واحدة كما ان
صيغة انفعل والدليل على عدل يشترط ان الاصل في كل معدول عن الاقلة لا يخرج عن فوز ذكر الشيء دال عليه
باستقراء كلامهم ونزال بالتتبع ليس كذلك لان اسم والمعدول عنه فعل وظهر من كلام عبد القاهر
ان فعال هذه معدولة وصرح بذلك صاحب اللب والحق الثاني هنا في باب والزمخشري في مفصله
وذكر ابن الحاجب في شرحه ما يدل على انها معدولة وفعال الثانية ما كانة علما وهو ما اراه يكون معدولا
عن فاعلة قالوا بناء على الاغلب كحذام اسم امراة وقطام اسم امراة ايضا فانهما عدلا عن حاذمة
وهو ماء خوف من الحذم بمعنى القطع من حذمت ابنتي وسيف حذيم وقاطمة ماء خوف من القطم بمعنى القطع
واما ان يكون معدولا عن المصدر المعرفة كفجار للفجرة وحماد للحمدة وفي بعض النسخ وحماد للحمد وهو
اي فعال المعدولة عن المصدر المعرفة ايضا اي كفعال التي عدلت عن فاعلة علم الا ان الفرق بينهما انه من
اعلام الاجناس اي بالمصادر دون الاشخاص وذلك من اعلام الاشخاص وفي فعال هذه وجاء
كانت معدولة عن فاعلة او عن المصدر المعرفة لفتاة احديهما وهي اللجاذية البناء على الكسر تشبيها بالم
اي لفعال هذه بالتي اي بفعال التي في بعض الامم علل بقوله حيث شاركتها اي شاركت فعال المعدولة
فعال التي في بعض الامم في الصيغة فحملوها اي فعال هذه على مشاركتها اي لفعال التي في الامر في الحكم
وهو البناء ذهابا بالحكم مذهب الصيغة وبهذا ذهب اليه صاحب الكتاب وذكر البعض ان الشبه
في العدل والدليل يدل عليه فلذلك لم يذكر ذلك مع وقيل بناؤه لتضمنه معنى التاء ففجار بمنزلة لتاء
الفجرة وحماد بمنزلة الحمدة لانها في معناها فاذا اورد عليه بعض هذا اجاب بحذف التاء فيه بخلاف
فجار فانه اسم ماء هذا معلوم من احكامهم لبنائهم احد القسمين واعرابهم الاخر وفيه تعسف فيقال
تقدير الماء مؤنث ثم لم ينطق بها وزعم ابو العباس المبرد انه لزيادة ثقلة بتقدير العدل على ثقل
العلتين فيه وهو رأي ابن كيسان وابو اسحاق ينكر هذا القول ويستضعفه باذ ذي بناء والثانية
وهي التميمية الاعراب مع منع الصرف لما فيه من العلمية والتانيث والعدل المقدر لتقدير ذي في باب ضفر

لضرورة الاصالة فقدر في عينه طرا الباب فثبت انهم يبنون ما آخره راء من فعال هذه مواقفين
لاصل الحجاز الا ان بعضهم قد منعه الجميع من الصرف فلم يحتاجوا الى التعسف في الفرق والاولى
ان يقال تقدير العدل لوجوب بنية على التانيث لان حذام وحماد انما يكونان علما مؤنثا لا لكونه
معدولا عن حاذمة او عن الحمدة وهما مؤنثان حيث اذ وجوب العلمية والتانيث غير مغن عن
تقدير العدل فلذلك قال الثاني لما فيه من العلمية والتانيث اعلم ان الثاني يحتمل ان يطلع على
خلاف منهم في منع الصرف في فعال المعدولة عن المصدر المعرفة كفعال المعدولة عن فاعلة فجعلها
قسما ثانيا من اقسام الثلاثة لا من اقسام الاربعة كالزمخشري في حكم واحد في بناء الخلاق وعدم
وجداء بعض لا يدل على عدم وجداء وكلامنا في بنائه لا يدل على عدم خلافهم فيها نعم كلام اكثرهم
في بناء الخلاف في فعال المعدولة عن فاعلة وهو لا يدل على عدم ذلك فاذا نكر فعرف لزوال العلمية
بالتنكير والتانيث المؤنث في منع الصرف بزوالها لما ثبت انه لا يؤثر الا مع العلمية واللغة التي
عليها انتقال الفصحاء هي اللغة الاولى اي لغة الحجازيين وعليها البيت الذي انشده اي المصنف
في المتن لقد قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام وهو اي البيت للخشم بن نصب
في ام حذام وقيل لامراة من العرب واصل حذام امراة حذرت قومها من الغارة فانكروه فلما
نزلت الغارة قالوا لو صدقت حذام فمضربه مثلا والثالثة فعال التي تختص بنداء المؤنث نحو
يا كاع ويا حباك اي يا كعاء ويا خبيثة اي يا ليئة يستوي المراة يقال للذكر يا كيع وللمؤنث
يا كاع وهي ايضا مبنية على الكسر لشبه كلمة فعال التي في الامر في الوزن وهو مذهب سيبويه فجعلها
مشاركة لها في الحكم ذهابا بالحكم مذهب الصيغة وبهذا ذهب سيبويه وقيل بنيت
لتضمنها تاء التانيث وعلى الكسر لالتقاء الساكنين وتحريك الكاف ولم يستعمل فعال هذه في غير النداء الا
نادرا ومنه قولهم الطوف اي ادر ما الطوف اي مدة طوافي ثم اوى اي ارجعي الى بيت قعيدة
اي قاعدة كاع ولا يكون في السعة جاء بتي كما في الا ان يجعل الكعاء علما للامراة ثم يعدل عليه هذا
اي عن الكاع كما قال عبد القاهر انما اختص بالنداء لان التعريف لا يكون الا بنيا اي فعال هذه لا يكون
الذي النداء لان ما عدا ذلك عنه ليس بعلم ولا مشار اليه ولا معرف بالام والابموصوف تعرض التاني بالاول
فقال الا تري ان نحو خبيثة ضد الطيبة وفاسقة هي الفاجرة واصله الخروج عن الامر يقال فسقت الرطبة

اذا خرجت من قشر أو منه قول فنسق عن امرئ ليس بعالم الظهور غير وانما يتعرف اشباهه بهذا بالذات
فلهذا اي فلعدم تعرفها الا بالذات اختص بالتقدم في حال الاستعمال اقول هذا مبني على علة البناء انضمام
العدل الى التأنيث والتعريف فدعت الضرورة الى اختصاصه بالذات وهذا من متفرعات فاطرين
ثم وجدت بخط بعض المحواشي منقولا عنه قوله اذا اضيف او دخله الالف واللام اجر بالكسرة قال الناظم
اعلم انه اجراء ما لا ينصرف عند الاضافة ودخول الالف واللام على قولين يقول الا ان المقصور بالمنع
في هذا الباب اي باب ما لا ينصرف وهو التنوين ومنع الجر بشفاعة التنوين اي بانضمامه الى التنوين
قوله انما هو لخروجه الخ الاسم بالاضافة ودخول الالف واللام عن استحقاق التنوين خيف ان فاذا لم يستحقه
اي كالاسم التنوين لتحال تقدير سقوطه لانه هو لا يتصور الا بعد ثبوته وهو مبني لأنه من المباني في او
الاضافة فلا يسقط الجر لذاته اي وقت استحقاق التنوين لان سقوط يتبع لسقوط التنوين واذا
لم يتصور التنوين لخروجه عن حيز الوجوه لم يتصور سقوط الجر اذ لا يتصور الملزوم وهو ما يحل على
الدراية بعد تمام الوقر ويقال ربا بالفتح سنة كربا يغبى بالكسر كالحاء قال ابن السكيت الحلى بالفتح ما
كان في بطن او على الشجر والحلى بالكسر كالحاة على اظهر اي راس او على راس فعلى هذا القول اجراؤه لكونه
مقارنا عن التنوين لا لاضافة واما قول من يقول الجر مقصور بالمنع كالتنوين فاجراؤه اي اجراء ما لا ينصرف
منها اي في حال الاضافة واللام لوجهين احدهما اذا يقال الفضة اذا يمنع بعض ما لا يكون منه في الفعل
لا كله فمنع الجر في بعض الاحوال وهو قبل الاضافة ودخول اللام دون جميعها لئلا يكون اعرابا اي اعراب
ما ينصرف بحيث اعراب الفعل في تغيير عن الجر في كل حال فعلى هذا الوجه اجراؤه ليس لانصرافه والوجه
الثاني اذا يقال ان اللام انما يمنع من الجر لكونه شبيها بالفعل واذا دخلنا الاضافة واللام التعريف خرج
عن شبه الفعل لدخول ما لا يكون في الفعل فاعيد اليه ما اخذ منه اي من الاسم لاجل شبهه الغير يجوز
ان يعود الى الفعل ويجوز ان يعود الى الكلام فعلى هذا الاول من باب اضافة المصدر الى المفعول والفاعل
محذوف وعلى الثاني من باب اضافته الى الفاعل والمفعول محذوف لكن الاول اولى لقربه وهو الجر كما
فان قيل ما ذكرتم كان القياس ان يعود التنوين كالجر فلم لم يعد اجاب بقوله واما التنوين فلم يعد لعدم
الامكان لكان المنافي لا يقال ان حروف الجر لا تدخل الفعل وكذا الفاعلية والمفعولية لانها من خصائص
الاسم كالاضافة وال والالف واللام فكان يجب ان يعاد معها اي مع حرف الجر الجر والتنوين لزوال الشابهة

ويقتضيه اعادة ما حذف لاجلها من الكلام مع ذكر لم يعد فقوله كان يجب اه يعاد معها التنوين من تنازع
الفعل ويحتمل ان يكون من فيه ضمائر شاذة لان اللام والاضافة اشد تغييرا للكلام من حروف الجر لانها يحلان التأكيد
معرفة فيكونان اقوى في الابعاد عن الفعل بخلاف حرف الجر فانها لا يحدث شيء من هذا النحو شيئا
فلم يستدبروها ولنا جواب ثالث وهو ان حروف الجر جاءت لتوصل ما يعني الافعال الى الاسماء فقولك
ذهبت بزيد بمنزلة اذهبت زيدا الا ترى انه يجوز نصب المعطوف عليه حملا على معناه كما ابدا معدا
من جملة الفعلية من جهة المعنى كما مر اذا ذهبت فيصير كانه لم يتصل بالاسم واما اللام فبخلاف هذا انه من جملة الكلام
واحد حروفه بحكم تنزيل الفعل منه اليه ولولا هذا لما تولى كان حرف الجر عن كالفاعلية والمفعولية يعني
يعني العامل فلا بد من انضمامه الى ما ذكرنا من الاضافة واللام ليرتفع الموانع ويتعرف الكلام فلا يؤول مفرده بهذا
ما قاله بعض المحققين وقيل اذا القول باعادة الجر لزوال الشبه لا يقتضي لانه زوال الشبه بزوال ما يثبت
كما لفاضل احمد بتصغير الترخيم مع التكبير وقيل رب حميد فالشبه في احمد للوزن والعلمية قد زال في رب
حميد وتوجه الكلام عنها ليس بثبت للشبه فيها لبزوالهما كما ان الفاعلية والمفعولية كذلك وايضا
يلزم اعراب ما يدخله خاصة من حواشي الكلام ولم يقل به احد لان مشابهته بالتضمن لا تبرء عنها كذا فيما
نحن فيه فعلى هذا اجراره لانصرافه وهو مذهب الزجاج ومن تابعه وقال ابو علي الا قول منصرف لوجوه
العلتين والغير منصرف لان التنوين لم يذهب بهما وبهذا قولك زيد لا يكون الا ما هو المنصرف وغير المنصرف قوله
والمبني فيها لازم وعارض قال الثاني اعلم ان الاصل في البناء الاعراب لانه ابدا عرضة من قولهم فلان
عرضة للزوجة اي تزوجه على او من فلان عرضة للناس لا يزالون يقعون فيه فيه لتوارد المعاني الموجبة
للاعراب الفاعلية والمفعولية والاضافة واما بنى منها اي من الاسماء ما بني لمشابهة ما بينه وبين ما لا يمكن
ان اصلا اعني الحرفي والمتضمن والامر بغير اللام ولم يقل اشبه لعدم اطراده او هي وجوه تتضمن معنى غير
المتمكن والشبه والوقوع موقعه والمشاكلة للواقع موقعه والوقوع موقعهما اشبههما فالاضافة اليه
وهو ما خوذ من بنا الدار فشبه به تشبيها كما بينه وجه الثبات على حالة واحدة ثم ان الاسم المبني على
ضربين لازم وعارض لانه اما لم يكن له حالة بالنصب اي في حالة من الاحوال الثلاثة والرفع فالمراد بالحالة
حركة لا احد معانيه المعتورة لان جميع الاسماء لها حالة اعراب بهذا المعنى فعلى الاول يرتفع اعراب وعلى الثاني
لجر او كان له كان اي اعراب او حالة اعراب والاول هو المبني اللازم والثاني هو المبني العارض وتعريف المضمر

شبكة الألوكة
www.alukah.net

البتة لانه ياتي التي تضمن معنى الحرف كاين ومتى او ما اشبهه كالذي ليس على وجه افاده ظرفا او مكانا
الظرف وهو التلازم في الثبوت اي كل ما يصدق عليه الحرف يصدق عليه المعرف والعكس هو التلازم في
الانتفاء اي كل ما لم يصدق عليه الحرف لم يصدق عليه المعرف فبين الاول يقولهم لان الجنس المعرف بال التي
ليتفي الجنس تضمن معنى الحرف وهو معنى الاستغراقية والغايات نحو قبل وبعد واخواتها تتضمن ايضا الحرف
وكذا الصدر من المركب شبه الحرف في الافتقار والعجز تضمن معناه وهو معنى حرف العطف ومثل ابن الاثير
يصدق عليها المعرفة كما ذكرتم معي انه ليس بجيد بناء على ان ما فلا يطرد وبين ان يقولهم كما ما الافعال نحو
ضرب وشتان لا يشبه الحرف ولا يتضمن معناه فلا يصدق عليها وهي من الجنس للانهم فلا يتمكن
قال اللمص في الفتاح في جواب هذا التعريف بنحو لا يجب انعكاس واما اطراده فثابت لان معنى قولهم
ما تضمن معنى الحرف او شابهه محمول على الاعم اي ما يتضمن معنى الحرف اي شابه ايا كان على ما مضى من التضمن وهو
على التضمن والشابهة وانما ما ذكرت فلم يوضع اولا وضع متضمنا الحرف ولا شابهها لان الافتقار والتضمن
في همزة عشر فلا وقت التركيب لاجله وانما لم يذكر هذا الجواب هنا لعدم افادته لان التعريف كما يجب اطراده
يجب انعكاسه قوله كاين ومتى وكيف قال الرضي وانما بنيا لتضمنه لما معنى حرف الاستفهام لاستفهامية
او حرف الجزاء شرطية وهي كل لانك اذا قلت بيستفهما اين زيد كما انك قلت اكفي الدار امام السوق
امم في المسجد امم في عينيا تتضمن حرف الاستفهام طلبا الاختصاص به الاقسام فبين لذلك واذا قلت متعلقا
اين تجلس اجلس فمعناه اي مجلس في الدار اجلس فيها واما في مجلس في المسجد اجلس فيه وهكذا تقول
في سايرالامكنة مثل اما تجلس في السوق اجلس فيه واما تجلس في الدار اجلس فيها فتضمن معنى حرف الشرط
لما من طلب الايجاز وكذلك بيتي متضمن لما معنى حرف الاستفهامية او حرف الجزاء شرطية لانك اذا قلت
في الاستفهام متى القتال كان المعنى اليوم بجذف همزة الوصل تقديرية ام غدا ام بعد غد ولو قلت في الشرط
متى تخرج اخرج فالمعنى اي وقت تخرج اليوم اخرج واما تخرج غدا اخرج غدا وهكذا في باقي الازمنة فتضمن
معناها فبين لذلك وكذلك كيف فانه يتضمن معنى حرف الاستفهام وذلك لانه معنى قولك كيف زيد اصحيح
ام سقيم فتضمن معناه والا يكون للجازات فيتضمن معنى حرف الشرط كما جوزه بايا ومتى وحد الاستفهام
عليه وفيه لغتان احدهما ما ذكرنا والاخرى بحذف الفاء وقيل مقتضى كيف وليس بلغة اخرى كسوف
سوق ومحله الرفع على الخبرية اذا كان الواقع بعده اسما مفردا والنصب على الحالية اذا كان جملة اسمية

اوفعلا

او فعلا ناما ابين انتقال التاهب نحو كيف زيد ظاعنا او فعل زيد اي على اي حالة وبحكم الاقتضاء بنظائره
لانه والظرف متقاربان ولهذا يعلق الحال نحو كيف زيد ضاحكا او على المصدرية فعلا قبيحا او حسنا
فعلا ومنه قالوا سيبويه انه اسم مبهم غير ظرف لم يكن ظرفا لا بد منه ظرف كما في متى القتال او على الخبرية
اذا كان فعلا ناقصا نحو كيف كان زيد او على المفعولية اذا كان افعال القلوب نحو كيف علمت زيدا
قوله او ما اشبهه كالذي والتي قال الشارح شبه الموصولات بالحروف من حيث انها تفتقر اي يحتاج
الى جملة توصل الموصول بها اي بتلك الجملة ولا يستقل بالفايدة وفي بعض النسخ في الافادة بدون الصلة
لئلا يفهم معناه الا بضميمة ما بعدها اليها فصار لذلك من مقدماتها فبنيت لذلك واما بنيا اين وكيف
على الحركة والاصل اي والحالة الاصلية في البناء السكون لانه ضد الاعراب والاصل فيه الحركة فيكون في ضدها
ضدا للمبني على السكون ولم يحركه الياء اما لاستدعاء قلب الياء الفا واما لان تحريك الحرف
الصحيح اولى لقوته واختير الفتحة من بين الحركات في التحريك لخفتها قوله والعارض عند الشلوبين
قال الشارح انما بنيا المضاف الى ياء المتكلم على الكسرة لان الاعراب فيه اي في المضاف الى ياء المتكلم يؤدي
الى احد الامرين اما انقلاب الياء الفا واوا وكيف حالة النصب والرفع وفيه لفت ونشر واما الحركات
الثلاث على الدال في تلك الحالتين على تقدير عدم الانقلاب وكلاهما على خلاف الاصل فبنيا على الكسر
ابقاء على المدة والياء اذ لا كسرة لان الابقاء على الاصل اولى من الازالة عنه والعارض عند الشلوبين
هذا على مذهب البعض ونسبه ابن الحاجب الى الغلط وجعل اعرابه تقديريا فلا يلزم المحذورات والكسرة
يدل على ذلك ان الاعراب يستحق بعد التركيب والكسرة موجودة قبله فلما جاء التركيب وجد
الاعراب جملة عنافيه لاستحالة اجتماع الحركتين او متماثلتين فقدره لامكانه فقدم في فصل
المعرب لكن شرطه في اعرابه بالحركة جواز اجرايها على الآخر والسبيل الى هذا في غلامي فكيف يكون معربا
فيكون مبنيا بناء عارضا على الكسرة فرقا بين اللازم والعارض وعلى الكسر ايضا ذكرنا من الانقلاب وغيره
الياء عن المدة والذي يلوح لي ان الحق انه يكون اعرابه تقديريا لانه لا فرق في الحقيقة بينه وبين المتعذر
في اقدام الشرط المذكور وتتميم من جعل اعرابه تقديريا في حالتي الرفع والنصب وفي حالة الجر لفظيا وتعدده
وجوه الكسرة اللفظية وقد عرفت انها موجودة قبل التركيب واما المنادى المفرد المعرفة فانه ما
بني لوقوعه موقع كاف الخطاب في نحو يا زيدك وهو ان كان عين مبنيا الاصل لكنه شابه بذلك فانه شابه

لاة المتابه لذلك به وذلك الكاة حرف ولا يمنع لجواز تقايرا لك بحيث لعدمه فيما نحن فيه واكاه زيادة
الوجه في احدهما لا يقتضي التقاير لجواز الاكتفاء بذكر القدر المشترك لجواز البناء وهو ايكاه مبنيًا
فبنيه ما وقع موقعه او ضمه وتوجه موقع كاه الخطاب بقوله الا يرى انك لو قلت يا زيد فقد توجه
الخطاب اليه اي الى زيد كما توجيه له عمرو على مذهب البصريين ولما على مذهب الكوفيين فلم
معرب بنيني تنوين ومذهب الفراء منهم انه مبني على الظم فليس بنا على ولا معمول واما بنيه على الحركة
لعروض البناء فرقاه قيل انه يدل من قوله لعروض البناء وحذف اللام من الاول دون الثاني لوجود شرط
حذف احدهما دون الاول ايجوز اه يكون فرقا مفعولا له لذكر المجموع اللبناء على الحركة فقط ويجوز
اه يكون لقام به لعروض للوقت اي وقت عروض البناء فرقا بينه ما يكون البناء فيه عارضا وبين
ما هو عريق في البناء واما بنيه على الضم لانه لم يمكن بناؤه على الفتح لالتباس الحركة الاعرابية بالحركة
البنائية فيما لا يصرف نحو يا احمر مثلا اذا اردت بها علم كلم احمر تثبت ديه واحد منهم فقيل يا احمر
قلو بنيه للنادي المفرد المعرفة على الفتح لم يعلم ان حركته اعرابية والمراد به واحد معين معين او بنائية
والمراد به واحد معين وفي بعض النسخ بالدال المهملة المجمة وهو سهو لانه يقال فيه يا احمدا بالتنوين
كيا رجلا لانه منصرف ولا يفرق بينهما بجرة النداء لجواز حذفه نحو يوسف اعرض ولا يجوز بناؤه
ايضا على الكسر لالتباسه اي المنادي المفرد المعرفة بالمنادي المضاف لياء المتكلم المحذوفة وهما ايلا اجتمعا
اي التقاء عند بالكسر نحو يا غلام فبقي ركات الثلث الفتحة فبني عليها ولم يبن المنادي النكرة لانتم
وفي بعض النسخ لانها لم تقع موقعا كان الخطاب لفا المراد به واحد غير معين كقولا الاعمى يا رجلا هذيد
وكان الخطاب معينا فلا يقع موقعه للتنابذ وفيه نظر ولا المنادي المضاف لان الاضافة تمنع
البناء لكونه المضاف اليه بمنزلة التنوين والتنوين كونه علما للتمكن لا يجتمع مع البناء فكذا ما هو بمنزلته
واما النكرة المفردة مع لا التي لنفي الجنس بنيه نحو لا رجل في الدار فانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية
كانه قيل لا من رجل في الدار وانما افاد الاستغراق لان دخولها للابتداء الجنس الى انتهائه فنفي
جنس من رجل جنس واحد هذا الجنس الى اقصاه غير انه اكتفى بذكر ما يدل على الابتداء لدلالة احدي الغايتين
على الاخرى وفيه نظر لانه النكرة المفردة اياما بالبناء وقولهم لا رجل بالفتح لا رجل بالرفع ولا رجل
وما ذاك الا بحذف منون ثبت للاستغراق وهو في فتحتها اياه ولو استفيد من لا تعاوت الكلامان

وطريقة اخرى ان النفي والاستفهام يشتركان في تشبثهما بعضو من الجملة لا بالاسم وحده لكن انفرد الحكم
هو النفي المثبت بالاسم المنفي وهو المنفي على معنى الاستغراق كلام التعريف يفيده من قولك الرجل فاحتيج ان ينصبوا
دليلا عليه لتفصيل هذه الحالة من سائر حالاتها التي لم يتركب فيها منزلة حرف يحدث شيئا كالام وحده من
فتبنوا الاسم الذي لكونه هذا الحكم مما يدل على فرط امتزاج الحرف بالاسم وشدة الاتصال بينهما ولم يبن الرجل
لان الاحتياج اليه اليقين وفك مفقود وانما بني على الحركة لعروض البناء اذ العارض بناسب العارض
وانما بني على الفتح ليناسب حركته على الالف اسمها مضافا وشابهه وهو النصب وفي بعض النسخ
ليناسب عمل الاعراب لان بينهما مناسبة في التضاد فهو هي المناسبة في الحركة واما المركب المزجي
جعلنا اسما واحدا بان يدل على معنى واحد ليس نسبة اسنادية او اضافية فيشمل ستة اقسام الاول
ما كان ثانيه صوتا سيبويه فحكمه بناء الاول على الفتح لانه بمنزلة احد من احد عشر والثاني على الكسر
تشبيها بقاف الاعذ بعض العرب فانها يعربونه على منصرف لعدم التضمن والكسر تضمن تاليه معنى
الحرف كما في الجزء الاول يشبه المضاف فحكم اعراب الاول وبناء الثاني وسيجيء تحقيقه والثالث ما تضمن
تاليه معنى الحرف فلم يشبه الاول المضاف نحو خمسة عشر فحكمه ان يبنى الجزءان على الفتح والبيت شاهد عليه
فاما بنى الشرط الاول لتنزله من الكلمة منزلة الصدر من عجزها مصارعا لزيد من زيد كما ان الصدر من كلمة
بنيت فكذا ما هو بمنزلته وبنى الشرط الثاني لتضمنه من الحرف ما لا اصل خمسة وعشرة فحذف الواو وركب
احد الاسمين مع الآخر فصار كالام الواحد الدال على مسمى واحد ليجري مجرى سائر الاعداد المفردة نحو
خمسة وستة وكسر المعطف في الجزء الموذن ياة الشطر بن كلمتان لا ينافي الاتحاد والاقتران في
اللفظ فلا تناقض واما احتاجوا اليه ذلك لدفع الالتباس لانك لو قلت لصاحبك اعطني هذا الدرهم
اعطيتك بهذا التاء خمسة وعشرة لتوهم المخاطب انهما صفتان والمراد صفتة واحدة بخلاف
خمسة عشر والاحتياج اليه فيما ينيف على العشرين وما فوقها من العقود لانه مجرد هذا العقود مجرى
الجمع المذكر السالم واعرابها كاعرابه والتركيب لا يرضى في المثنيات والمجموعات وانما عوض الفرق
على انه الالتباس في تلك العقود مع المنيف للتباين وفحش في حكم غير في التقدير حتى بسطوا تارة وربما
واحدي عشرين وبنيا على الحركة لعروض البناء فرقا بينه اللازم والعارض وعلى الفتح لخفته
المطلوبة على الخصوص متعلق بالمطلوبة او صلة مرضيها وبه يتعلق هنا ايضا في المركب للثقل

شبكة الألوكة www.alukah.net

الثاني من الاجتماع فحركه بالفتح اذ الغرض ليس الا تحريكه لما ذكر وانه يحصل الوصول الى هذا الغرض فلم يكن لنا حاجة الى تكلف ما هو اثقل والرابع من الستة ما لا يكون اكثر منه صوتا ولا متضمنا لمعنى الحرف فحكمه فتح الاول وحده اذ كان الآخر حرفا صحيحا والاسكن لكونه بمنزلة الجزء من الكلمة و اعراب الاسم مع منع الصرف للعلمية والتركيب واليه اشار بقوله واما نحو بعلبك فلا يبنى منه الا الصدر حيث للتعليل اي لانه لم يتضمن الا معنى الحرف والباقي ما كان كذلك مع اعراب الجزئين واسم الثاني من الصرف من الاعراب وان كان ما كان كذلك مع اضافة الا حيث يشبهونه بالمركب الاضافي تشبيها المعطيا من حيث انهما اسمان احدهما عقيب الآخر مذكور ومر تحقيقه في باب لا ينصرف واما ما حذف منه المضاف اليه وهو على ضربين ظرف وغير ظرف فالاول الجهات الست واسفل ودون ومن وعلى وابتداء بهذا اول لكونه جزئك من قبل قوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد اي من قبل كل شيء ومن بعده وجزئك من اسفل ودونه ومن على اي من اسفل ودونه ومن اعلاه فانما بنى لانه الاسم اذا حذف منه المضاف اليه ونوي اي المضاف اليه فيه اي في الاسم المضاف كان معنى الاضافة مقدرا فيه اي في ذلك الاسم والاضافة اي معناها معنى من معلى للحروف ولهذا يتأدى الحروف الاضافة فيكون متضمنا لمعنى الحرف فيكون مبنيا في يجري مجرى ليس في انه لما ضمن التعريف من غير ظاهر ما يفيده بنى لتضمنه معنى الحرف واذا ظهر المضاف اليه خرج عن ان يكون معناه منويا من لفظ المضاف اليه فلم يتضمن الحرف معناه اي معنى الاضافة كما يفهم معنى التعريف من اللفظ فانه يؤدي حرف التعريف في اسمن فلم يبن ولما لم يكن منويا لم يبق ايضا لانه هو المتضمن لتمام معناه فيكون معربا تاما كالذي فيضربك يا زيد الناكلات قال فاضي الخلي الشراب وكنت قبلا والتقدير بنيها وقوع الجملة قبل زمان المضاف اليه في الاول ووقوعه في زمان من الازمنة المتقدمة على هذا الزمان هي التي بين الجملتين فرق وهذا بنى على كون الاول معربا والثاني كذلك قال ابن يعيش في شرحه للمفصل على بنائها لانه فقد الحرف حقه الاضافة لان معناها لا يتحقق الا بها فلما حذف المضاف اليه كان فقد المخاطب عن ذكره منويا صارت بمنزلة البعض من الكلمة لانها كالبنية الواحدة والبعض منها مبني وقيل لك بهذا الفعل في اي كلمة واحد منها يفهم عنه المعنى اذا ذكر المضاف اليه زالت لفظة الا على المضاف وفيها ما فيهما وقيل لك به الحرف من حيث الاحتياج ولما بنى على الحركة لعروض البناء وعلى الضم حيث المحذوف

شبها قويا بالحركات بزيادة المضاف لما انقطع صار بعض الكلمة فذا اقتضى النقصان فبنوا عليها جبرا له وقيل على الضم لانه النصب والجر قد يدخلان هاته الاضافة نحو قبل هذا ومن قبله لا الضم فلم يبن على الفتح والكسر ابقاء على الخلافة بين الحركة الاعرابية والحركة البنائية فبني عليه وضارت الضمة على الهذا الحرف وقيل بني على الضم لشبهها بالمنادى المفرد المعرفة في ان كلا منهما بني في حال ومعرب في حال والمنادى حسب وليس غيره ولا غيره وغيره في ليس غيره منصوب المحل لكونه خبر ليس واسمه مضمر فيه لا غيره ومرفوع المحل على الخبرية على مذهب البصريين وعند الزجاج كلاهما واحد وعلى مذهب سيبويه لا غيره بالفتح مثل اذ ويجب فواتح المبني الآتي من الافعال الماضي والامر بغير لام قال الثالث تقدم في صدر كتاب الماضي والامر بغير لام لا يستحقان الاعراب اصلا فبنيا وهما لا يكونان الا لازما واما المضارع فقد استحق الاعراب بسبب المضارعة واذا كان مستحقا له بسبب المضارعة فما بني منه اي من المضارع بني بناء عارضا وذلك اي ما بني منه ملحقة نون جماعة النساء نحو يفعلن واما بني تشبيها بالماضي نحو يفعلن من حيث ان كلا منهما فعل اتصل بآخره نون جماعة النساء وهم قد اخرجوا المضارع لما بهذه اللام من اصله فاعربوه فلا يدخلوه في اصله الذي البناء اولى واجدر بهذا عكس بعضهم وقال عينوه انما اي المضارع لما خرج عن اصله بالمضارعة احبوا بناءه في بعض الاحوال فيثبت انه قد ترك على اصل البناء ايذانا بانه الاصل في الافعال البناء كما صححوا القود تنبيها على ان اصل باب بوب والوجه التبيين حال اتصاله نون جماعة النساء للبناء ان كون يفعلن اولى للبناء اذا المضارعة فيه كالمنتفية لان نون جماعة النساء لا يكاد يوجد نحو ضاربن على ما يتبين بعد هذا المثال الا يرى انه لا يكاد يوجد نحو ضاربن وضاربون وضاربين فلا يلزم من بناء ما يتصل به نون جماعة النساء بناؤه ويمكن ان يقال الوجه فيه ان الالف والواو تقتضيان بحركة ما قبلهما لانهما كانتا منه والنون بسكون ما قبلها والحركة اكثر الاعراب والسكون اكثر البناء وما يقتضي حركة ما قبلها اكثر من يقتضي اعرابه وما يقتضي السكون اكثر يقتضي بناءه فلاجل هذا بني مع النون لاسمها فبناؤه عارض على ما ذكره سيبويه ولانه على ما ذكره غيره واختار المصريون مذهب سيبويه واما بني المضارع عند الحاق النون الثقيلة كيد تثقيلة كانت او خفيفة لان الغلبة متفقة للبناء لكونه اصلا في الفعل كالاعراب في الاسم

اختلف النحاة بعد اتفاقهم على انها حرف في انها موضوعة للشرط او قايمة مقام ما وضع له فذهب
ابن الحاجب ومن تابعه الى الاول حيث قال في كافيته وحروف الشرط إذ ولو وأما وصححه
الكشاف الى الثاني حيث قال في مفصله ومن اضاف الحروف حرفا الشرط وبهاء اه ولو ثم ذكر
بعد عدة فصول أما كلمة فيها معنى الشرط فتابعه الشارح والخلاف في انها اسم او حرف ليس بشيء
والتوفيق بينهما بانه اعتبر كما كان خالصا للشرط وابن الحاجب لما فيه معنى الشرط يؤدي الى الجمع
بين الحقيقة والمجاز والمراد منها ما عدا المركبة يشعر به قوله كلمة فيهم مركبة او كلمة براء سماوي
المقصودة بالنظر فيها هنا فلذا ذكر اي كونها كلمة فيها معنى الشرط كانت الفاء الجزائية لازمة لها
اي لجوابها وليس المراد من اللزوم الوجوب بل الثبوت الاكثري يمكن حمل عليه البيتان الآتيان
المثبت للزوم الفاء فيقول المدعي اه الفاء لازمة لجوابها لانها متضمنة بمعنى الشرط وكل
متضمن لمعنى الشرط فالفاء لازمة لجوابه ينتج من اول الكل الاول اه الفاء لازمة لجوابها
هذا استدلال بالمؤثر على الاثر فهو اولي من الاستدلال بالعدم الفاء على التضمن بناء على
ظهوره كما اولى البراهين باعطاء اليقين الطريق الاول وأما الثاني فربما لا يعطي اليقين
على اه لزوم الفاء بناء على ثبوته في جميع موارد استعمالها في محل المنع ويمكن حمل على
البيتين الآتيين المثبت للتضمن فيقول المدعي انها متضمنة بمعنى الشرط لانها لو لم تكن متضمنة
لمعنى الشرط لما كانت الفاء لازمة لجوابها لكنها لازمة فيكون متضمنة وهذا كما يقال ليس في
الارض والسماء آلهة غير الله ولذلك لم يفسد معناه لو كانت فيهما آلهة غير الله لفسدتا
لكن الثاني منتف فكذا المتقدم وهو ظاهر لمن له قدم في موقف اسالیب الكلام وهذا كما ترى
استدلال بالاثر على المؤثر كذا هذا ولا ينكر هذا الا من ليس له ذوق • والى معرفة المقصد
مشوق • ولا يرد آه في ذهنك خبيطة فيخطئ قال سيبويه ذكر قوله تحقيقا وتثبيتا بانه
فيها معنى الشرط اذ هو في هذا الفن مشار اليه بالبناء • وموثوق بنقله في التحقيق والبيان
وما قيل انه دليلي يقتضي للزوم الفاء كما اه قوله فلذلك ليس بقيد لذلك بعيد قولهم مبتدأ
أما زيد فمنطلق مقول قولهم معناه مبتدأ ثاه جزء مهما يكن من شيء فزيد منطلق والجملة
جزء للمبتدأ الاقل مهما اسم متضمن لمعنى الشرط ويكن مجزوم به تامة بمعنى وقع او يحدث

وفاعله راجع اليهما ومن شيء بيان له لا بهما فزيد منطلق جزاء لم والمجموع جملة اسمية
مبتدأ بها مهما وخبرها الجملة الجزائية أو هي مع الشرطية وستعرف الاختلاف فيه ذكر معناه
بها يقع او يحدث كاينا من شيء فزيد منطلق وهذا قطع بوقوعه لانه ما يغيب الدنيا
لا بد من وقوع شيء فيها بالضرورة ثم حذف مهما يكن من شيء كثرة استعمالها مع كونها موضوعة
للتفصيل المقتضي للتأكيد المقتضي للاستغناء الموجب للحذف وهذا يشعر بذكر ما في تقدير
المعنى والتنبيه على اه المقصود بالحكم الاسم الواقع بعدها لا الفعل فاقيم مقامه ثم دخلت
الفاء الجزائية فصار أما زيد فمنطلق وانما دخلت ووقعت الفاء الجزائية اذ لو خلت عن الفاء
بين حرفي الشرط والجزاء لفظا كراهة منصوب على المفعولية لزخلت وهي مضافة الى
المفعول والفاعل محذوف والتقدير وانما دخلوا الفاء الجزائية الجزائية لكراهتهم ان يولي الجازم
فعل مجهول والقايم مقام الفاعل مصدره اي اه يقع الموالاة ولا يجوز اه يكون زيد لانه
لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا فلو اقيم مقام الفاعل لزم اه يكون منصوبا ومرفوعا
معا وانه محال هكذا قالوا اقول لو لزم لما جاز ووقع كمن بين ايديهم ولما رفع ووقع كقول
الجاهلي الطيب لابيه كلما فارقت طرفي بعيد بين حفيف والصباح ولم يسلم فالمحالة عند
اتحاد الجهة ولعلهم يكون زيدا كمفوف وانتصاله قطا على انه ظرف يولي او يمين قيد به اذ لا يولي
في المعنى قيل اه قوله بين حرفي الشرط والجزاء ينافي قوله كلمة فيها معنى الشرط فتوله لا لانه
كما يقال قد حرفي قد اشارة الى المذهب المذكور بين وانما كرهوا ذلك لان حق التوسط
بين المفردين او بين الجملتين لانه وضعها الاتباعي شيء شيئا فاخرت الى الخبر وجعل جزء
الجملة عوضا عن الفعل المحذوف وهذا معنى ما قال بعض المحققين وعوض بينها وبين فاعلها
جزء تمام فعل حيث وعلى ما ذهب اليه عزة العوض انما كنعم ويا ومنه الشادي ولتضمنها معنى الابتدا
لم يلها صقة فعل فلا يليها الا الاسم يريد بيانه انه لا يقع بعدها الا الاسم فحصل مطلوبه من الكبرى
المقصود تقديره انما متضمنة لمعنى الابتداء وكل ما هو متضمن لمعناه لم يلها صقة فعل والاحرف
ولم يكن لظهوره انما المصدري فظهر ما في الكبرى فلانه لما وقع موقع اسم هو المبتدأ
لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ تقضاء بحق كما كان وابتغاء لم يقدر الا كما ولا المبتدأ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الا انهم لم يعتدوا بجهة الفعلية واعربوا عملا لجهة المضارعة فحين دخلت النون كان الجهة الاولى مجردة
اذ النا كيد جريا منهم في الحوادث فقويت الفعلية بهذا الاعتبار فعادت الى اصله الذي هو البناء وعلى الفتح
لانه لما اقتضى هذه الزيادة اشبه نحو يضربك فبني على الفتح كما بني هو اي يضربك قوله اعلم ان هذه الكلمات منها ما يعمل فيشمل الثلاثة اعني الاسماء الكلمات
الثلاث يعني اللام والفعل والحرف فيقسم بحسب القسمة العقلية الى اربعة اقسام لانها اما ان يكون
عاملة ومعمولا فيها وهو واقع كالافعال المضارعة نحو لن يضرب زيد فيضرب معمول لن وعامل
في زيد وعامة الاسماء المتمكنة كاسيجيء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم المضاف
واسم التام نحو لقيت زيدا راكبا غلامه او مضروبا ومررت برجل حسن وجهه واعجبني ضرب
زيدا ورأيت غلام زيد وحصل لي عشرون درهما فكل منها عامل في شيء ومعمول لآخر ولا يكون
فيها وهو ايضا واقع كالحروف الغير العاملة وهي الحروف العاطفة وحرف الاستفهام ومرفا
الخطاب وغيرها والاسماء الغير المتمكنة استثناء منها وهو ما تضمن منها حرف الجزاء وغير بعض النحاة
الا ما تضمن حرف الجزاء وانه يكون عاملا ولا يكون معمولا فيه كما سيجيء عن قريب واما ان يكون
عاملة ولا يكون معمولا فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضي نحو ضرب زيد فانه عامل في زيد وليس
بمعمول والامر بغير اللام نحو اضرب زيدا واما باللام فهو بمنزلة المضارع والاسماء الغير المتمكنة
الجازمة للفعل المضارع وهي الاسماء المتضمنة بمعنى ان غير اي نحو مهما وما ومتى وحيثما واخواتها
تقول من تضرب اضرب وما تفعل افعل وعلى هذا فانها يكون عاملة في الفعل لا يكون معمولا فيها فكان
المراد بالعمل العمل التركيبي والحرف العامل وهي الحروف المشبهة بالفعل والناصبة للمضارع و
الحروف الجازمة فانه كلا منها عامل في معمول فيه واما ان لا يكون عاملة ويكون معمولا فيها
وهذا القسم قد اهمله المصنف وظن ان غير واقع فتنبه لهما حالا ما تر فاعل اما ان يرفع
ظن انه اي انك لا يتصور معمول فيه في كل حال لانه حال ان لا يكون عاملا لان المعمول فيه اما
الفعل المضارع وكل شبهة في ان كل فعل مضارع عامل واما الاسم المتمكن وكل اسم متمكن يصح اضافة
فيعمل الجر لفظ المضاف اليه في المضاف اليه عند النحاة وهو المصنف تابعهم لم يقل ان ما
ذكرته من العقيدة الحقة في الدليل كاذب لانه يصدق بعض الاسم المتمكن لا يصح اضافته وذلك

لان ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يصح اضافة البتة لما ذكر في الباب الثاني في باب التمييز انشاء الله
وهو ان كم حيث يقول عشرون في الرفع وعشرين في حالتي النصب والجر ولو لم يكن كذلك لكان معربا
لانا نقول حسب بمعنى احسب انه لا يعمل الجر بالاضافة وهو قايم مقام مفعول حسب لاقتضائه اياه لما
لانك تقول حسب زيدا منطلقا كذا غير مقدر لا يستعمل منه ماض ولا مضارع ايضا ولئن سلمنا انه غير
عامل الجر بالاضافة الا انه لا يلزم انه لا يكون غير عامل انه ينصب اللام بدون على التبيين فيكون عاملا ففي قوله
حسب ان رفع الجواب بالمنع اولا اي لانم ما ذكرت لجواز اضافة الى المميز على الحلال والى عيني بالاجتماع
فيعمل الجر والئن سلمنا انه غير عامل الجر بالاضافة فهو ينصب الخ ولا يلزم من منع الدليل منع المدلول لجواز
ثبوته بدليل آخر لا يقال العلم لا يصح اضافته لانه موفة ولا ينصب التمييز ايضا لانا نقول سلمنا ان
يقول زيد وزيدا وزيد انا نقول سلمنا ان لا يصح اضافته لفكك علم قابل للتنكير لغرض ما انه ويلك كما انك زيد
مثلا باه يحمل زيدا من الزوجية فيصح اضافته لفكك اي عند التنكير لزوال المانع نحو مررت بعلم ويشعاتا
وقول ان عمر علما زيدنا يوم العقار اسن زيدكم بابيض ماض الشفرتين يمانيا كما يصح اضافة النكرات
فهذا اي ما ذكرناه من السؤالين محل الرفع على الابتداء خبره قوله الذي غير المصراع اي جعله مغروفا من
اسماء هذا القسم ظانا انه غير واقع غير انه واقع لان من الاسماء ما لا يستقل مضافا البتة نحو كل اي مما
لا يستقل مضافا البتة نحو كل وفاطبة كلاهما بمعنى جميعا فانه لا يجر المضاف اليه ولا ينصب التمييز
على ذلك بالاتفاق وهو معمول فيه كونه منصوبا على الظرفية لفظ الظرف لابد له من مضروف عامل فيه فيكون
هذا القسم ايضا واقعا قوله والاسماء المتضمنة بمعنى اداة عيني اي قالت في الاسماء المتضمنة بمعنى اداة
تجزم الفعل المضارع وقد بينت لتضمنها الحرف نحو من تضرب اضرب وكذا اخواتها نحو ما تفعل افعل
ومتى تجلس اجلس فلما خرجت عن كونها معمولا فيها الا ايا استثناء من الضمير المستكن في بنيت
الراجع الى الاسماء فانك لم يبن واحد منها الا تضمن معنى الحرف كما خواتها لوجهين احدهما انه اتم ما يبنى ايذانا
باداة الاصل في الاسماء الاعراب كما بنوا يفعلان ايذانا باداة الاصل في الافعال البناء وانما خص اي دون
غيره من اخواتها بانها تقوى منزلة الاضافة بدليل انها ابدا يضاف اما الى الاشياء او الى الجماعة ويصير
بعض المضاف اليه ولا كذلك اخواتها والثاني حملوه اي ايا على ما هو نظيره في المعنى في الاعراب وهو
جزاء بعض وكلا هما معربان وعلى ما هو ضده وهو المبني وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه

كاة او فرخطا عنده لان وجوه المضارعة سبعة ومن جملتها وقوعه موقعه فاذا احصل ذلك يتم به
الشابهة ونحوه حيث وجدوه لا يقع بنفسه موقعه اي موقع اللام لكن مع ما يحصل في تقدير
اللام نحو ان او ما يشبهه كلن وكي واذن حيث للتعليل كاة النصب اضعف وجوه اعراب الاسم
لكونه علامة ما هو فضلة في الكلام وجزوه حيث وجدوه قد انحط عن رتبة المضارعة بالوجوه
السبعة بالواحد وذلك الانحطاط عند وجوه ما يمنعه عن تقدير اللام وهو ان وصلها المنهم وهو لم
ولما ولام الامر ولا النهي حيث كاة الجزم مقصورة اي اللام ليدل على انحطاطه عن تلك الرتبة وكما
مضارعته اللام مقتضيا للاعراب والمعنى الذي هو اي المضارع به اي بذلك المعنى اي فرخطا من المضارعة
اعني وقوعه موقع اللام عامل الرفع فعامل اذن منصوب وكما الحرف الذي هو معه في تقدير اللام
او شبهها بالنصب عطف على الحرف اعني اة واخواته عامل النصب وكما الحرف الذي جزمه اي منهم
عن تقدير اللام او شبهها اعني اة واخواته عامل الجزم اذا عرفت هذا عرفت معنى قولهم والعامل
عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص فاة العامل سبب يحدث المعنى المقتضي
كون اخر الكلمة على وجه مخصوص فظهر منه اة المقتضي غير العامل هذا في اسم ظاهر واما في الفعل
فلا بد من بيانه فاة يقال اة وقوع المضارع بنفسه موقع اللام سبب يحدث اعتبة المقتضية لكون
اخره على الرفع واة الذي يقع المضارع به موقع اللام بسببه يحدث ما نقتضيه الشابهة المقتضية
كونه على النصب واة الذي جزمه عن ذلك يحدث به الانحطاط رتبة المضارع المقتضي لكونه على
الجزم وكلا من الاعتبة والانفتية والانحطاط معاة لا يدركها الا العقل وبهذا اندفع ما قيل فيه بطل
ان يكون شان ناصب الفعل المضارع وجازمه اة يحدث بها المعنى المقتضي للاعراب لان المعنى المقتضي
هو الشابهة وهي تتحقق قبل واغا قالوا ما اوجب ولم يقل لفظ اوجب ليتناول العامل اللفظي
او العامل المعنوي والمراد من الوجه المخصوص اعم من ان يكون لفظا او تقديرا واغا لم يعرفه بما عرف
به ابن الحاجب وهو ما به تتم المقتضي للاعراب لانه ذكر عامل اي شيء كان بخلاف ابن الحاجب
فانه ذكر حد عوامل الاسم وعلى هذا ما ذكرنا قبل الا فرق بين التعريفين فافهم قوله والعامل ضربان
هذا غني عن الشرح قوله لما رأيت اثرا اولا وعرفت علته قال الشارح اي علة تاء تبيّن
اي تاء شيرا الاولى في ان يريد بها المصنف انك لما رأيت الغلام في غلام زيد بوجه حال على ان

اي علامة جعلهم اياه على انتظام قوله والعامل عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص قال الشارح
قد عرفت اة المعرب هو الاسم المتمكن بتا والمتصرف وغير بخلاف الاسكن والفعل المضارع وقد عرفت ايضا
ان الاسم هو الاصل في الاعراب وعرفت اة الفعل المضارع قد يحفظ عليه اي على الاسم فينبغي الاعراب
بسبب المضارعة فاذا عرفتها فاعلم ههنا اي في هذا المقام اة تعلق وفي بعض النسخ اة تعليق الفعل
او ما اشبهه من الحروف كالحروف المشبهة بالفعل والاسماء كاسيجيء الفاعل والمفعول وغيرها مما يدل
على حدث وغيره اي غير ما اشبه اة اثبت الضمير اعتبارا لما هو اة وحروف الجر والاسم
الجامد المضاف والناصب للتمييز ملتبسا بوجه ما من الوجوه المعهودة بينهم بالاسم المتمكن متعلق
بتعلق قيد به بناء على اة المراد بالعامل ما يعلل العمل التصريح بقيديته ايتاء عقيب تقسيم الكلمات
العربية الى الاربعة بحسب اقتضاء العقل كاة الراجع الى العامل اذا التصريح على ما صرح قبل سبب جزء
في قوله اة تعلق الفعل وبه تعلق لثبوت وصف فيه اي في الاسم المتعلق به كالفاعلية او ما
رتبتها كالمفعولية كاة وما والمشبهتين بليس والجنسية لاة او المفعولية او ما جرى مجراها
مثل الحالية والتمييز والاستثنائية لاة والجنسية كاة وما يحمل عليه او الاضافة ونحوها كالجار والمجرور نحو
مررت بزيد وهذه العلاقة المذكورة مع ملحقاتها معاة معقولة لا يدركها الا العقل فلا سبيل الى ان يدرك بها
الحق يستدعي علامة ليستدل بها اي بتلك العلامة قولهم قام فاعل يستدل
او المصدر اي يوجد كل واحد لا بد لها عليها اي على تلك المعاني فجعلوا وجوه الاعراب الذي هو الرفع
والنصب والجر قولهم الذي صفة وجوه لتوصيل ما اضيف اليه دالا على النصب مفعولا ثانيا
لجعلوا عليها اي على تلك المعاني المعقولة ونحو تلك المعاني المفعولة مقتضيات الاعراب
وفي بعض النسخ بالاضافة ونحو الاشياء التي تعلقها به اي بالاسم سبب لحدوث هذه المعاني
المعقولة عوامل مفعول ثان لسموا وكذا اي كاستدعائها نصب تلك العلامة مضارعة
الفعل المضارع كما تقدم ذكرها في بحث المضارع يستدعي اجراء حكم الاسم عليه في
الاعراب فرفعوه اي المضارع حيث المكان وجدوه او فرخطا من المضارع للاسم فهو كان اي كونه
او فرخطا من المضارعة عند وقوعه بنفسه اي لا بضميمة موقع الاسم نحو جاءني رجل يضرب اذ الرفع
علة لقولهم فرفعوه اي انما رفعوه لان الرفع اقوى وجوه اعراب الاسم كما يدل على قوة الشابهة وانما

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الروية بصرية ويجوز اه يكون مفعولا ثانيا على انها قلبية في الكاو هو زيد فيجوز وعرفت ان
علة هذا التاء تشبه التاء في غلام زيد في تلك الصورة هي الاضافة امكنك تقدير اه الحكم
وهو الجر في كل ما وجدت فيه تلك العلة وغير بعضهم ان الصواب وعرفت علتيه اي علة الاول
في التاء اي عرفت ان الاول انما في التا ولعل الاصوب مع ان الاتم ان يعود الضمير الى الاثر المضاف
وعلى الوجه الاخير الى الاول المضاف اليه والجار يجري على القاعدة المارية بينهم من الاول او الثاني على
الاول ليطرد الحكم بخلاف التا لانه لا يلزم من معرفة اة الاول اي في التي في المادة المخصوصة
معرفة تاء تشبهها في التي في كل مادة اذ لا يلزم من التاء تشبه المخصوص لموضع التاء تشبهه في كل موضع فضلا
من لزوم المعرفة عن المعرفة امثل لما عرفت علتي التاء تشبه امكنك اطراد الحكم في كل مادة كما عرفت
ولا شك اة ما يفيد الاطراد اصوب ثم شرع شيخ الباب الاول بعون الله وحسن التوفيق فقال
شرع مستعينا بالله في شرح شيخ الباب الكافية وفي الاعانة الباب الثاني في العوامل اللفظية
القياسية قدمنا القياسية لاطرادها فقال لما كان اة المطرح يستحق التقديم على غير المطرح
لان ما لا يطرح في كلامهم جرى مجرى الذاتي اي ان قطع النظر عن القياس الخارج صفة بعد صفة
لان ذا عن الاصل والمطرح ليس كذلك فهو اولى بالتقديم على ما هو كذلك لان اة المطرح
بمثابة الكلي لانه ما لا اختصاص له بشيء كالكلي لما هو لا يمنع نفس تصوره مفهومه عن وقوع
الشركة الايرى اة عمل الرفع وحده وعمل النصب والرفع لا اختصاص له بجر ولا وضع منفرد
لاة علة الاول اللزوم وعلة الثاني التعدية فيتناول كلما وجد فيه تلك العلة وكذلك عمل الجر
وقد عرفت بيانه كما ان الحيوان لا اختصاص له بانسان والانسان لا اختصاص له بزيد بل يتناول
الكل منهما كلا من هذين وغيرهما وغير المطرح بمثابة الجزئي لانه ما يختص بشيء كاختصاص
الجزئي وعكس كلية الجزئي هو ما يمنع نفس تصوره مفهومه عن الشركة فيه فلا يتناول زيدا
غيره والكلي متقدم على الجزئي لانه جزء الجزئي غالبا لان الكلي هو الكل او هو جزء والجزئي
منسوب اليه الجزء وهو كل فكلية الجنس متقدم على الكلي بالطبع وكذا الجنس كليا والكلي جزئيا قدم الكلي
على الجزئي فلزم منه ان يتقدم ما هو بمثابة الكلي على ما هو بمثابة الجزئي كلا الجنسية بين الشيئين
علة الانضمام في الحكم قوله والاثر الفعل منها وهو الاصل في العمل قال الرضي واما كان الفعل اصلا

في العمل لكونه اشد تاثيرا حيث عم عمل اصالته واكثر فائدة لدلالته على الحدث بمادته والزمانة
بصيغته ويجوز اه يكون علة لها لانه لما كانت فائدة اكثر باعتباره لدلالته على الحدث والزمانة
عم قامه شبه لانه باعتباره لدلالته على الحدث عمل في الفاعل والمفاعيل والمصدر وباعتبار
دلالته على الزمان عمل في المفعول فيه بخلاف الاسم لفقدانه لدلالته عليها وضعا وقد لا يكون مقتضيا
بخلاف الحرف لاقتضائه لما اسما او فعلا وبجوله ابدا واحدا واثنانا ومجموعا الفعل لا يكون
اكثر من ستة بل يكون اكثر منها وايضا باعتبار كثرة الدلالة كان التاء شبه في الرتبة اشد
ويجوز اه يكون باعتبار اة الزمانة مخدوم ومتمم بناء شبه الحاضر بتغير معناه ولهذا سمي
بعضهم الفعل كلمة من الوجهين الاخيرين نظر هذا احد وجهي كونه اصلا في العمل والوجه
الاخر اشار اليه بقوله اللهم والحرف انما يعملان بعد تقويتهما بباب الاسم والحرف و
التضمن شبه الحرف فقط ولو لم يكن اصلا لما رجح في العمل انها فهو عطف مرجح حيث الخفي على قوله
كونه فالحمل على اللف والنشر المرتبين بما ياء باسوق الكلام قوله واما الفعل فانه يعمل الرفع
والنصب قال الرضي شبه اة عمل الفعل مقصورا على الرفع والنصب بعد لا ينتجاوزهما الى
الجر لاة الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة بحسب وضع الواضع
لقولك لو وقع الالتباس والغرض التمييز ومعنى عدة معنى الاعراب وزمانة هذا لا مر بيد وفيه بحث
آخر اذ يجيء اة في بحث الاعراب الاصلي وغير والفعل بما يقتضي الفاعل والمفعول به او ما يشبههما
اي بشبههما من ضمائر بارزة كانت او مستترة كاسم كانة والتمييز والحال ولا يقتضي شيئا سوى ذلك وهذا معلوم
بالضرورة فنقول اة يكون عمل مقصورا على الرفع والنصب لفاعل يعمل بحسب الاقتضاء فلا يعمل الجر
لانه لا يقتضي ما يعمل عمله قوله واما الرفع فعام قال الرضي يريد اة المصنف اة على الرفع اي الفعل
العمل الذي هو الرفع فالاضافة للبيان او اضافة مصدر بة يعم بشمل جميع الافعال لانها مستوية
الاقدام بمقتضى الفاعل وكسر اي في اقتضاء الفاعل لكل فعل لازما او متعديا يقتضي الفاعل اعلم انهم
اختلفوا في تعريفه فقال بعضهم منهم ابن الحاجب كما سيجيء الفعل او شبهه على جهة فيدخل نحو
جرح ما اسند اليه مجهول الفعل ونحو ما اليس قائما به وبعضهم ما يجب تقديم جزء ما اسند اليه
بمجرد كونه جزء هذا القيد لاخراج ما تضمن ما يوجب تقديمه وبعضهم ما ارتفع كاسناد الفعل الله

خرج به المبتداء وبعضهم ماكاة المسند اليه من فعل او شبهه تقدما عليه قال به الزمخشري احترازا
عن شذوذ زيد قام على الظاهر وقال اللص الفاعل هو ما اسند اليه عم بما ويا لاسناد ليدخل ما ليس باسم
صريح ولفظ اسم واكاه مطلقا لكنه موهم بجزوجه وفاعل الانشائيات والطلقة يتناولهما
الفعل والتقديري والايجابي والسلبي وجمع بقوله علم ما فوقه غيره لافادة المقصود على طريق
الايجاز خاليا عن الوهم يخلا التعريف مقدما عليه بيانه باة تقديم الفاعل من موجبات تقدمه لو ما قبله
لا تفيده لاحترازه عن شذ زيد قام لانه وارد على ظاهر هو قول الزمخشري لا عليه ووسط ضمير الفصل
بينهما على انه من بحث التعريفات هو التعريف الحق اما من الاول فلانه فيه ما ينافي ظاهر التعريف
اما من الثاني فلانه قال البرعيسوي في شرحه للمفصل وهذا القول عندي ليس بصحيح لان خبر الفاعل الذي
هو الفعل لا يقدم بمجرد كونه خبرا والا لوجب تقديم كل خبر وانتا بط والمقدم مثله بل الامر وراء
ذلك وهو كونه عاملا ورتبة العامل قبل رتبة المعمول فلكونه عاملا ليس واجب تقديمه كما تضمن
اقوال اة حمل قول ورتبة العامل قبل رتبة المعمول فلكونه على الوجوب منفيا والا فلا يتولد منه
كونه عاملا ليس واجب تقديمه فالحاصل اما الصغرى ممنوعة واما الملازمة التي تجعل غير لازمة والا ولى
ان يقال لانه يخرج منه فاعل الانشائيات ونفيه بالعامل لا يوجبه لان ضربة تذعيه لي
العدول عنه اليه واما من الثالث فلان الاسناد امر معنوي وعامل لفظي واما من الرابع فلانه وما
كاة قيداه اعني المسند ومقدما محتاجين الى الابيان نتزمن به محيلا بيان احدهما الى ما سبق حيث قال
قد سبق تقسيم الاسناد في صدر الكلام وهو نسبة احد الجزئين الى الآخر على وجه الافادة الثانية
فلا حاجة الى الاعادة فقال واما وجب تقديم الفعل على الفاعل لان تقديم قولنا ضرب زيد صدر
الضرب عن زيد وزيد في التفسير مؤخر فكذلك في المفسر ولان الفعل علم الفاعل فعليته يقتضيه ولانه
الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت معنى الخ وهو الفاعل في زمان معين احترز بالقيد عن الدوال
الاربع وبالدال على ثبوت معنى عن المهملات وبقيد زمان معين عن الاسماء والحرف فاذا اي لفاكان
الفعل كما ذكرنا الاسناد كالجزء الذي لمفهوم الفعل والاسناد امر اضافي والزمن متى تصور الاسناد
لا بد وان ينتقل الزمن الى المسند اليه والا اي وان لم ينتقل الزمن من الاسناد الى المسند اليه حين تصوره
كاة المعنى الاضافي الذي يتوقف تعلقه على تعلق غيره اعني الاسناد مستقلا بالمفهومية وهو

محي فاذا اي لفاكانه فذلك محالا وهو اما لم يكن مذكورا لكنه مراد من ضرورة الاسناد انتقال الزمن منه
اي المسند اليه وذلك هو الفاعل ولا يلزم منه اة يكون كلاما وهو ط فيلزم عند ذكر الفاعل اسناده
الى شيئين فثبت اة الفعل في الزمن بواسطته لا اة في الاسناد متقدم على الفاعل فاذا وجب هذا
التقديم في الزمن وجب في اللفظ ليحصل المطابقة لا يقال مثله ثابت في خبر المبتداء فيجب
تقديمه عليه لانا نقول نعم الا اة المانع منعه هو الاضمار قبل الذكر هي الشتم وغيره حمل عليه طرا الباب
لان قولنا نعم يدل على اة لافرق بين قولنا زيد قام وقام زيد وليس كذلك كما ستطلع عليه
طرا الباب في وجوب تقديم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى لانه لا ينافي اة يكون اصل المبتداء
كونه مقدما وهو كاة في عدم لزومه بل الانا نقول فرق بين قولنا زيد قام وقام زيد لانك
اذا قلت زيد يلزم منه وقوف الزمن على معناه الحكم باسناد مبهم آخر اليه بخلاة ما لو قلت
قام لما حققنا من الفاعل لا يكون الا واحدا ولهذا قالوا المصنف المثنى يرفع اثنين واحدا وذلك
اي لا يكون الفاعل الا واحدا لاة بمعنى ضربت صدر الضرب عيني وهو حرف الجر لا يدخل الا على
مفرد لانه بثبت انه عامل في المفرد ومما يدخل ذلك عليه هو الفاعل فيكون واحدا بالضرورة
ليس الا ولان وصف الفاعل عند النحويين اة يسند اليه الفعل مقدما عليه ولم يشترط اة
يكون احدث شيئا واجاز نقده لجواز احداث الشخصين الفعل ونحوه لم يشترط يتعلق
قوله بدلالة قولهم طاب الخبز ومات زيد ولو كاة الاحداث شرطا لما جاز لان الخبز لا يحدث
الطيب وزيد لا يحدث الموت فثبت اة شرط الاسناد فاذا كان شرط الاسناد لا الاحداث
قيل هذا الكلام يقتضي معناه اة الشرط لو كان الاحداث الاسناد لجواز نسبة الفعل الى
الفاعلين فذلك غير جائز بل هو ما نع للاستحالة توارد العلتين على معلول واحد الجواب
لا يلزم من اسناد القيام الى زيد وعمرو يشترط الاحداث توارد هما عليه لان قيام زيد وقيام
عمرو حقيقتان مختلفتان فهما غيران على اة هذا السؤال لو تم لزم عدم صدور
الافعال التي هي خصوص من مطلق الفعل عن الفاعل حين صدرت منهم معا والحس يكذبه فليس
كذلك اة تسند الفعل مرتين لانه لما كان نسبته الى الفاعل على جهة الاسناد فاة اسند اليه
ثم الاسناد فلو اسند معه الى آخر لزم اة لا يتم لان الاسناد لا يتعدد لكنه تام لحصول

الاسناد به عند اسناده كاذا المضاف اليه شيء لا يجوز اه ايضا في آخره فاذا لم يتعدد الفاعل فخلاه
نسبته الى المفعول لانه على جهة التعلق وهي بحكم الكثرة فيجوز تعدد المفاعيل فان قلت انما يجعل الفعل
يسند الى الاكثر من واحد مع جواز الاخلاء فبطل ما ذكرتم اذ الفاعل لا يكون الا واحدا اجاب بقوله
وقولهم ضرب الرجلاه والرجال ليس بناقض لان التثنية اي الجمع انما (اي الاثنان)
لا يجوز ارتفاع اثنين مختلفين بالجنس بل الجنس واحد يجوز ارتفاع المفاعيل بفعل واحد متعلق بارتفاع
من غير عاطف نحو ضرب زيد عمرو فتنبه لهذا علم انه ليس بناقض لان الرجلين ليس تاثيرهما
مختلفين بالاسم واحد وكذا الرجال وعلم انه يجوز ارتفاعها بغير فعل نحو ضرب زيدا اخوك وبغير
نحو قام زيد قام عمرو او قعد او بالعاطف نحو قام زيد وعمرو قوله ان لم يكن مضمرا
فضمرا قال الشارح اعلم ان الفاعل على ضربين احدهما مضمر او على مضمر نحو ضرب زيدا انا
مضمرا وعلى مفرد وهو اما منفصل عرفه الزمخشري بانه ما يجري مجرى الظاهر في ابتداء اي في
كلامنا مستقل بنفسه لا يحتاج في التلفظ به ما يتصل به قدم على المتصل وان اخره الزمخشري
في مفصله نظرا الى انه لا يعدله اليه عن المتصل الذي هو موضع المضمرة لاصالته لاختصاره
وتستطلع عليه لان البحث هنا بالنظر الى كونه فاعلا فاستبداده يقتضي بذلك لانه حي
بمنزلة الظاهر كما عرفت نحو ما ضرب الا هو ولا يسند اليها الفعل الا عند تعذر الوصل
وذلك في خمسة مواضع موضع الابتداء وموضع الجملة لانه لا يتصل به وموضع خبر كان لان
مرفوعه لا يتقدم على منصوبه ولذا وقع بينه وبين فعله حرف الاستثناء او حرف العطف فدل
على هذا ان المتصل هو الاصل او متصل وسيجيء انه لا ينفك عن اتصاله وهو اما بارز وهو ما
لفظ به كضربت لتثنيه به عن تمثيل ضربنا وضربوا وضربن وضربت لتثنيه به عن تمثيل جمعه وقيل
المخاطب والمخاطبة واما مستكن وهو ما نوي به سواء كان استكنانه لازما كالمنوي في اضرب
ويشترك فيه اضرب ونضرب ونضرب لانها لا تظاهر لها صورة فاعل البتة او غير لازم كالمنوي
في زيد ضرب وبيتاكم عند ضربت لانه قد يظهر لها صورة فاعل كغلام او غلامها وسيجيء
بحث المضمر مستقصى في بحث المضمرات ان شاء الله تع فائدة ثم الفعل على ضربين قال الا
المتعدي وهو ما يتصل الى المفعول به من غير واسطة الحرف اي الفعل المتعدي ما جاوز

عن الفاعل ويتصل الى المفعول به من غير واسطة الحرف والا لزم خلاف وقيل ما توقف معناه على شيء
يقع عليه وقيل ما وجد المفاعيل في غيره وقيل ما اذا اتصل به ضمير المفعول حسن معناه والا لزم
خلافه ومعناه اللغوي اي المجاوز عن محاطه اي تجاوز حده ينا سب الاول نحو ضربت زيدا
وهو اي الفعل المتعدي على ثلثة اضرب قوي ومتوسط واقوي وكذلك الفعل قوي وضعيف
وهو اللازم والقوي ثلثة اضرب قوي خالص وهو المتعدي الى مفعول واحد اه تعلق فهو على
واحد سواء كان علاجا او غيره ما يقتضي ايجاده استعمالا جائزا نحو ضربت زيدا وقبلت بكرا
او غير علاج وهو بخلافهم لم يكن غير تام نحو ذهبت زيدا وفهمت الحديث فـ
تعديه الى ذلك المفعول بحسب ما يقتضيه الفعل ومنه افعال الحواس وذكر ابو علي الفارسي
ان السمع خاصة يقتضي مفعولين لا يكون ثانيهما تاما لا يسمع ويجوز الاقتصار على احدهما
كنحو على ما يسمع نحو سمعت الحديث او الكلام وقال ابن يعيش لا اراه صحيحا لانه قد
وقع تاما لا يكون مفعولا الذي في الافعال الداخلة على المبتدا والخبر والحق انه تاما لا يتعدى الى واحد
كما خواته من المسموع والى غيره بقرينة بعد من حال او غيره دالة على انه المراد نحو سمعت زيدا
يقول فان زيدا مفعول على حذف المضاف اي قول لدلالة يقول الحال عليه لعل ابا
علي جعله من الافعال الداخلة على المبتدا والخبر وهو متعد الى مفعولين وهو على نوعين
لان المفعول الثاني اما ان يصح حمله على الاول بحيث ان يصدق عليه بهو او كان بمنزلته
او لا يصح ذلك والاول هو افعال القلوب نحو علمت زيدا فاضلا فانه يصح ان يقال زيد فاضل
وعلمت ابا يوسف ابا حنيفة فانه يصح فيه القول بان ابا يوسف ابو حنيفة اي بمنزلته وسمي
شرحها اي شرح افعال القلوب في باب الثالث ان شاء الله تع والكلام انه يتعدى الى
المفعولين بنفسه نحو كسوت زيدا جبة واوبالهمزة نحو اعطيت زيدا درهما فانه في هذين
المثالين لا يجوز ان يقال الدينار جبة وزيد درهم وجعلوا من هذا الباب ما يتعدى الى المفعول
الثاني بواسطة الحرف ثم حذف منه تارة وانتزعت الوجال كذا اي من الرجال قال الله تع واختار
موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه ومنه قولهم استغفر الله ذنبا لست احتصيه
وسميته زيدا وكنيته ابا عبد الله والاصل الياء ومن ثم الاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى

عن الفاعل

والمتعدي اليه الفعل بنفسه ومن ثمة لم يجز اعطيت صاحبه الدرهم واختير احدهم القوم للاضمار
قبل الذكر لفظا ومعنى ويجوز الاقتصار هنا اي في باب اعطيت على احد المفعولين يعني يجوز في الاثنين
اوجه الاقتصار على الاول نحو اعطيت زيدا ولا اذكر ما اعطيته والاقتصار على المفعول الثاني
اشار اليه بقوله ونحو اعطيت درهما ولا اذكر من اعطيته والاقتصار عليهما جميعا اشار بقوله
ويجوز ان تسكت عنهما اي عن المفعولين جميعا نحو فلان يعطي لان الفعل والفاعل جملة
يحسن السكوت عليها ويحصل لها فايدة الخاطب وذكر المفعول فايدة اخرى فلذلك زادت على الفاعل
الاولى فان ذكرت المفعولين كان تاسيسا في البيان والفايدة ويجوز ان تسكت عن احدهما فيكون توسطا
في البيان وعنهما جميعا يحصل الفايدة في الجملة وهي المبالغة والتاكيد وفي ذلك لان انما تفعل ذلك
لتقيد به نوعا من المبالغة والتاكيد ايذانا بانه مسمى على الاطلاق اي سواء كان من اعطى زيدا درهما وعمرا
او اهلا لاعطاء او غير اصل وما اعطى درهما او فضة او قمرا او غير ذا وهذا مبني على ما ذكره الكاكي
ان المقام لو كان خطابيا لاستدل ايضا افاد العموم في اذا فعل الفعل بعد ابهام اثر القصد الى فرد
دون آخر مع وجود الحقيقة فيما يحكم وتحقيقه ان معنى يعطي يفعل الاعطاء لان المراد من صدق
الفعل عن الفاعل فتعلق الاعطاء المعرف بلام الحقيقة يجري في المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات
وشمولها بالقوة لئلا يلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر من غير مرجح واما في افعال القلوب
فلا يجوز الاقتصار على احد المفعولين على الاشهر نحو علمت زيدا في الاقتصار على الاول او
علمت منطلقا في الاقتصار على الثاني لان وضعها اي وضع افعال القلوب على ان تقرن الشيء بصفة
ويجوز بالتشديد اي يخاطبك الشيء فلا يجوز لك ان تسكت على احدهما لفقدان اي لفقدك ما
عقدت عليه حديثك بيانه عقد الحديث انك لو قلت حسبت زيدا منطلقا فقد عقدت
حديثك على ان زيدا منطوية انطلاقه عندك فلو سكت عن ذكر المفعول الثاني فقدت ما به
الفايدة العظيمة وضيعت موجب كلامك لانه ما وقع فيما انك وقصدك بهذا التركيب ان
يخبر بذلك لا بذات زيد وانما ذكره ليترتب عليه الخ ولو سكت على ذكر الاول يخرج عن زيد كما
يفيده الاول وهو الذي مطوية انطلاقه عندك ومن هنا علم ان الاول معتمد البيان والثاني معتقد
الفايدة فاذن لا بد من ذكرهما والتنبيه على ان انما تدخل على المبتدا والخبر الغير المتيقن كل منهما

عن الآخر لكن لم سكت عن احدهما هنا حملا عليها لان مراتب الخفاء هنا اكثر مما في ذكت اذ تعلق
الفعل بعضا بين المحل الحقيقي في انفسها لانها من المعقولات الذهنية ام يخفى اسناده الى الفعل
فلو طرح لدخلت ظلمات بعضها فوق بعض وقبل لان المفعولين معا كاسم واحد لان المفعول في
الحقيقة هو مضمونها وهو المصدر المضاف الى الاول لغير يعني علمت زيدا فاضلا علت فضل
زيد فلو حذف احدهما كما هو حكم بعض اجزاء الجملة وانما قلنا على الاشهر كما في ابن ماكن اجاز
ذكت لقيام القرينة كقولك قايما لمن قال ما ظننت زيدا او زيدا لمن قال من ظننت قايما
وكقوله كاهلم لم يكن بين لان كان بعد بلاق وكنز لا اخالي بلاقيا اي لا اخالي الكاهن بلاقيا او بعد
الن بلاقيا والفرق بين الاقتصار والاختصار مر في صدر الكتاب واما المفعولان معا فقد جاء
حذفهما من قولهم من سمع يحل اي يحل المسموع صيغا مطلقا على مذهب ابن السراج والسيرافي
وقوله تو يوم يقول الاشهاد هؤلاء الذين زعتم شركائي في وقوله تو وظننتم ظن السوء اي
بالمصدر المؤكد كانه قال وظننتم ظننتم لان التاكيد كالتكرير وعند قيام قرينة عند بعضهم فلا
يقال علمت بلا قرينة او مع العلم بالضرورة ان الفاعل لا يخلو من علم وظن في اغلب الاحوال
فاذا قلت علمت بلا قرينة الحذف ما اوقعت بكلامك لهذا الا ما كانت الضرورة امر والحق
انه جايز مطلقا لانك باعتبار انك اخبرت واعلمت مخاطبك ان ما عندك ظن
لا يقين او يقين لا ظن افدت فيه من الفايدة ما لا خفاء فيه وضرب اقوى وهو متقدم
لانه تلاثة مفاعيل وهو اي هذا فعلان منقولان بالهمزة عن التعدي الى المفعولين وهو علمت
وارايت بسكون الراء والصحيح بالتخفيف نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا وارايت بكرا
محمدا ذا المقالة الهمزة لها يزيد مفعولا آخر وهو الذي كان فاعلا قبل النقل وموضعه الاصل
قبل المفعولين لان الهمزة للتصيير وعلى الشيء على اصل المعنى فمعنى المثال الاول احملت زيدا على
ان يعلم عمرا فاضلا ثم هذا النقل مقصور على هذين الفعلين دون اخواتها وهو السمع
من العرب فيقتصر عليهما ولا يتجاوز دون الى غيرهما وقد جاز الاخفش النقل في جميع
الافعال بالهمزة الى المفعول الثالث فقال اظننت واحسبت واخلت وازعمت زيدا
عمرا قايما اي حملته على ان ظن عمرا قايما على هذا القياس غير وقد يضمن اخبرت وحدثت

وحدثت وانباءت وبناءت مضى علمت فتقديره كل منها تقديرية الى ثلاثة مفاعيل لافادة معنى قد لا يكون مفعوله الثالث بواسطة الهمزة فاذا كان له مفعول واحد فيصير بالهمزة الى ثلاثة مفاعيل لافادته معناه نحو هذه الافعال المذكورة فاذا هذه الافعال التي كل منها عند سيبويه متعدية الى واحد بنفسها والى الثاني بحرف الجر نحو انباءت زيدا بكذا ثم حذف الجار اتساعا وقيل انباءته كذا قال الله تعالى انبئهم بهذا اي بهذا او عن هذا غير انه لما كان الاخبار مشتملا على الاعلام يضمن معناه فتعدى تعديته وعند البصريين انه متعد اليها لا على التضمين وهذا رديء وبالرد حري لان الاعلام يتعلق شيئين بصير وبحديث فالحج من متعلقاته والاشتي يكون موقتا اما الاول فبالهمزة واما الثاني فباعتبار العلم وكذا اري من رأي بمعنى علم بخلاف معاني تلك الافعال التي فانها عينية تتعلق بها الا الاول هو البناء والاخر هما البناء ومدلول الفعل منصوب على المصدر نحو انباءته بناء فيكون من نفس الفعل وهو لا يتعلق بنفسه فاذا قلت اخبرت زيدا عمرا واقاما كان كما لو قلت اخبرت زيدا هذا النوع من الخبر وانما ذكر ليبين خصوصية البناء فالفعل ينبئهما باعتبار انهما بناء مخصوص لا باعتبار انهما زيد وقام وسبب عدم جواز الحكاية بها جاز في الجملة الواقعة بعد القول نحو قال زيد وعمرو منطلق وهو منصوبة محلا على انه مصدر عند المحققين وعلى انها مفعول بها عند الجمهور كسر القول في الاكثر الحكاية فيكون المراد به عين اللفظ الدال الذي تقدم ذكره بخلاف الانباء لانه المراد منه المعنى دون اللفظ فلا يمكن الحكاية فيه لجريانه في مجرى القول النفسي الذي لا يحكى بعده الجملة كقولك القول زيد منطلق قوله وقد يقام المفعول مقام الفاعل اذا بني الفعل قال ابن هشام في اعلام النثر ربما يتوقف الغاية بذكر الوجوه مناسبة لتركه الفاعل منها عدم العلم بالفاعل بالنسبة الى المخبر او المخاطب ومنها تعظيم الفاعل عن الذكر لتعظيمه ومنها تحقيره عن الفاعلية لحقارته ومنها الخوف عليه ومنها الطلب الايجاز وعرض المتكلم الاخبار عن المفعول ومنها وقوع النظير مثل قولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فانه اقيم المفعول وهو سيرته مقام الفاعل ليوافق الاول في الاعراب الرابع ذكر من الاعتبارات المناسبة المتكفل ببيانها علم المعاني والبلاغة فينبغي ان الفعل ويجعل مسندا اليه لئلا يبقى الفعل بلا فاعل ويرفع به كما يرفع به مذكور ويجوز ذكر الفاعل نسيا منسيا فلا بد فيه من ثلاثة اشياء حذف الفاعل واقامة المفعول به مقامه وتغيير الصيغة ومن هنا استوثق منه الفاعل ضد المفعول فكيف يترتب عليه من احكامه ليس بمستقل لان شرط الفاعل الاسناد لا الاحداث وهما في هذا الحكم سواء ومنها

٩٦

ان قوله فتحرك بالفتح ليس بفاعل وصل هذا الاتناقض يحتمل ان يكون ايراده لبيان احد نوعي الفاعل اختصاصه بحكم ليس في الآخر ومنها ان الاحتياط الى تغيير الصيغة لامكان الالتباس بدونه لو علمت انه عين ما اوردت هذا الاحتياج حتى الى تغيير تعيين ومنها انه يقال ما الوجه في تغيير الى اتم اولم وكسر ما قبل آخره اقتضاء حذف الفاعل الواجب اذ يكون بناء فعل تماما لاشركة بناء آخر من ابنية الاسماء والافعال التي تتبع فاعلها خوف الالتباس وليس هذا الا في التغيير المذكور واما ما حكي ابو الحسن من الادغام فيحمل على انه منقول من ويل في ذاك لغة اخرى فيه والخروج من ثم ليكسر اخف من العكس ثم في قوله فيبنى له الفعل اشارة الى ان هذه الصيغة هي التي من محله ومباينة على اصله وعليه الاكثر من النحويين ومنهم من يقول انه اصول بنفسه لا معدول عن غيره والذي غره بحي افعال لم ينطق بفاعلها مثل جن وحم والصحيح هو الاول بدليل عدم الادغام وبوبح وسويرع وجوه قاعدة يقتضيه تنبيها على انها من اصل وعلامة البناء للمفعول في الماضي اه يضم اوله ويكسر ما قبل آخره كما ذكره للاتي علامات الفاعل نحو بحركة تشقيرية والاتي اخوين مما يختصان ببناء الفاعل دونه ويكسر عين الفعل من الثلاثي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه والاول عطف على عين الفعل اي اه يكسر اللام الاولى في الرباعي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه لانه على تقدير الضم كما في الثلاثي المجرد على مثاله طنب ودرس ونحوهما وعلى تقدير الفتح كما في مثال حرج ودحرج فيكون مثاله كما لم بناء آخر من ابنية الاسماء وقد فرض اه لايشاركه من ثم حمل عليه غيره قال الفراء لما دل على الفاعل والمفعول جميعا بالقوي للحركات كتبل ولم يقتصر عليه او على كسر ما قبل الآخر فعلا للالتباس نحو ضرب وكرم فاه اول الحركات في استكم هو الماء لفا لا عيبه بهمزة الوصل لانها تسقط في الدرج ودحرج وتدحرج في مثال الرباعي والمزيد فيه وحلبب وتحلبب في مثال الملحق بهما واما علامة البناء للمفعول في المضارع فاه يضم حرف المضارعة ويفتح العين في الثلاثي المجرد والمزيد فيه وان يفتح اللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو يضرب ويستكم في المثال الثلاثي المجرد والمزيد فيه ويدحرج ويتدحرج في مثال الرباعي المجرد والمزيد فيه ويحلبب ويتحلبب في مثال الملحق بهما فهذا الاسم اعني اسم ما لم يسم فاعله لفظا لكونه للفعل مسندا اليه متوقعا عليه ومفعولا محضا كما في زيد وطاب الخبز وهذا اشارة الى جواب التناقض المورد هنا قوله ومن نحو

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الاسناد الى المفعول الثاني في باب الاسناد الى احد المفعولين المتغايرين اياكان اي الاول والثاني نحو اعطي زيدا درهما في قيام الاول واعطي درهم زيدا في قيام الثاني الا انهم قالوا ان الاسناد الى ما هو فاعل في المعنى احسن وهو زيد لانه تعاطى اي اخذ هذا الفعل لم يكن الاول ملتبسا بالفاعل اذا التبس فلا الا الى الاول فلا يجوز اعطي خالد زيدا في اعطيت زيدا درهما لعدم التبيين واما في المفعولين غير المتغايرين فلم يستو عنوا الاسناد الا الى الاول نحو علم زيد قائما ولا يجوز ان يقال علم قيام زيدا وذلك لان المفعول الثاني في هذا الباب اي باب افعال القلوب هو الخبر في الحقيقة ابدا ولا يحسن جعله مخبرا عنه بحال والا لزم جعله خبرا ومخبرا عنه معا وهو محال قيل لا يلزم عدم الحسن عدم الجواز لجواز معناه لا يستعمل قال الشيخ عبد القاهر انهم كثيرا ما يستعملون لا يحسن ومرادهم لا يستعمل وقد جاء ذا بمعنى الا الا الى المفعول له حيث امن الالتباس فاجاز ظننت قيام زيدا لانه لا يلتبس ان القيام هو المظنون دون التردد لانه الجسم لا يتعلق به الظن ولم يجز ظننت اخوك زيدا لانه ظننت زيدا اخوك للالتباس لانه ذلك يدل على ان زيدا معلوم والاخ مظنون فالواقع الاخ مقام الاخ عكس المعنى وهو غير جائز واما المفاعيل فلم يصرح بعدم جواز الاسناد اليه لكن اشار وا لم يشتغل ببيانه قلنا انه تشتغل به فنقول لا يجوز الاسناد الى المفعول له لانه ذو الما يشبه بالعلة والى المفعول معه لانه بالعاو يستازم وجوب المعطوف بدون المعطوف عليه وبالواو وجوب المفعول معه منفكا عن الواو وكلاهما لا سبيل اليه والى المفعول فيه ان كان ظرفا لزما لانه لا سبيل الى ارتفاعه والى التأكيد من المفعول المطلق لعدم الفائدة ولذلك لم يجز ضربت وجلست مكانا او زمانا او في موضع لانه من الاشياء معلومة قطعا من نفس الفعل وقد نقل بعضهم جواز الاسناد الى التأكيد عند سيبويه استدلالا بقوله وقد حيل بين العير والنزو كلاة بين لانم الظرفية وقال ابن جرموث في كتابه ادعاء انه مذهب سيبويه فاسد لانه لا يجيز اضمار التأكيد في هذا الباب لعدم الفائدة في الاسناد اليه ملفوظا فكيف مقدرا وما اجاز سيبويه لا يمنع احد وهو اضمار المصدر المقصود مثل تولك قعد لئلا يتوقع القعود اي قعد ذلك القعود الذي ينتظر من وجوده قوله وتنصب الفعل على ضربين قال الشيخ اعلم ان المفعول به من المنصوبات الخاصة بما يتعلق الجار والمجرور في قوله بيعض الافعال وهو المتعدي لانه لا فعل لا يقتضيه وانما يقتضيه الفعل المتعدي فينصبه هو لانك تقول ضربت

زيدا وبلغت البلد ولا تقول ذهبت زيدا وانما تنصب مفعولا به لانه فعل به ذلك الفعل وكذا اي كما ان المفعول به من المنصوبات الخاصة فكذلك التمييز فانه ايضا من المنصوبات الخاصة لانه اي التمييز يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فلا يجيء اي التمييز الا لما وجد فيه الابهام نحو طاب زيد نفسا لانه اي طيب زيد يحتمل طيب الاصل وطيب الرائحة وطيب العيش وعينا من طيب نفسا وخلقا وكذا تصبب الفرس عرقا لانه يحتمل تصبب العرق والدم والبول فاذا جئت بالعرق زال الابهام والتمييز باب مزال عن اصله فان الاصل في طاب زيد نفسا طاب نفس وكذا تصبب الفرس عرقا اصله تصبب عرقه فازيل عنه ايذانا بضرب من المبالغة لانك لم تسند الشيء بجملة اذ بنيتها اولا وكونه مفصلا ثانيا اوقع واثبت في النفس من ذكره اولا مفصلا وذلك لان النفس انما تعرف المبهم عليها وذلك لانه اذا اسند الفعل الى عين مزال ذلك كان الابهام والتقييم عارضا فيكون المتبع متردد او يذهب وهمه الى كل نوع من الانواع التي يصلح ان يسند اليها هذا ويبعث على طلب ما يورث التكيد والوقار ويزيل عنه القلق والانزعاج ويتوفر داعيه الى تفهم العلم به فاذا جيء بغتة في تلك الحال حل من قلبه محل وكادة واستقر فيه استقرارا لا يفيده فوك طاب نفسي زيد والتوكيد فائدة لم اذكرت الشيء مبهما ثم مفسرا فقد كنت ذكرته مرتين اجمالا وتفصيلا وما ذكره مرتين اكد مما ذكره مرة واحدة وهذين الوجهين يجمع قولهم لما فيه من سلوك طريقة الاجمال والتفصيل على ما لا يخفى وعلى هذا اي وعلى ما قرر من الثانين فوهم واشتعل الرأس شيبا اصل الكلام في المرتبة الاولى شاب راسي شيب فتركت الى ابلغ وهي الاستعارة في اشتعل شيب راسي ثم تركت هذه المرتبة الى تحويل الاسناد وايقاع شيب تمييزا في واشتعل راسي شيبا ثم تركت هذه لتوخي مزيد التقرير الى اشتعل الرأس مني شيبا على طريقة وهن العظم مني ثم تركه لفظ مني بقرينة عطف ذكت عليه لزيد التقرير وهو ابهام حوالم يا ديه مفهوم على العقل دون اللفظ فصار اشتعل الرأس شيبا وقد فصحت هذه الجملة اي اشتعل الرأس شيبا لما فيها من الاستعارة التي هي ابلغ من الحقيقة لانها نوع من المجاز وهو ابلغ منها لان الانتقال فيه من الملزوم الى اللازم فيكون اثبات الخبر له كدعوى ببينة ولا شك انها ابلغ منها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بلا بينة فالاستعارة ابلغ واسناد الاشتعال بالجمع عطف على الاستعارة اي الرأس وابقاعه
شيبا بالجر بالتنوين او بغيره بالتنوين على ان يضاف الى شيب فيكون محكيا تميزا عنه اي عن الاسناد
ايذانا اي لايذان فهو معمول لمقول اسناد الاشتعال الى آخره اي انما اسند الاشتعال الى الرأس
واوقع شيبا تمييزا عنه ليؤذن بشمول اشتعال الرأس شيبا جميعه اذ وذاك اشتعل شيب
راسي ووذاك اشتعل الرأس شيبا ووذاك اشتعل النار في بيتي ووذاك اشتعل بيتي نارا
والفرق بينهما اي بين الوجوه الاربعة ظاهر فان الاولى الاولى لا يقتضي الا الاشتعال في ذاوية من ذويا
البيت فلا يفيد الشمول والتعميم بخلاف جعلها فيفيده فكذا فيما نحن فيه ولما فيها ايضا من هذه
الجملة عطف على قوله فيما سبق لما فيه من الاستعارة اي انما فصلت هذه الجملة لتشتمل لما ذكر
ولما فيها من سلوك طريق الاجمال والتفصيل لان اسناد الاشتعال الى الرأس لما احتمل وجوها
كثيرا نوعيا وبيانيا ونحو ذلك كان مجملا ثم لما ذكر بعده ما بينه ويرتفع الابهام عنه كان مفصلا
وهذا ضرب من المبالغة والتوكيد ولهذا كانت فصيحة وعني بهما اي عني بهذين الطريقين
من لطايف الاعتبارات من تنكير شيبا لافادته المبالغة لانه اما للنوع اي شيبا مخصوصا
وهو الشمول او للتعظيم اي شيبا اي شيب وكذا الحق المنصوب فانه ايضا من المنصوبات
الخاصة بالافعال الناقصة وما جرى مجراها من الاشياء التي يحمل عليها وقيل من الافعال المقاربة
فانها من اخواتها لكونها لتقرير الفاعل على صفة كالافعال الناقصة والاول اعم فان قلت
كيف جعل المص الحق معمول العوامل القياسية هذا سؤال على عد الحق من المنصوبات الخاصة
واستدل لهم عده من معمول العوامل القياسية لان المراد من الفعل في قوله ومنصوب الفعل
الناصب القياسي على ان اللام للعهد بدلالة كون البحث فيها فاذا كيف يمكن جعله من معمول
القياسي وعامله سماعي يتكفل بذكره الباب قلنا انه جعل الحق المنصوب قسما من معمول الناصب
على الاطلاق قياسا كان او سماعيا لان معمول الفعل الناصب القياسي على ان اللام للجنس
بدلالة بيانه بعد ذلك وجعلهم الافعال الناقصة من العوامل السماعية ولا بعد فيه فان
السؤال والجواب على عهدية اللام وجنسيته فيلزم بالنصب جوابا للنفي ما ذكرتم من
السؤال تفهم والعام محتمل قال الشارح اعلم ان المصدر الذي لا يدل الا على الحدث من المنصوبا

العامة بناء على ان كل فعل لازما كان او متعديا بنفسه كقام او غيره بحرف يصب خبر ان في قوله
ان فعل صدره او ما هو في معناه كوذهب ذهابا وضرب ضربا وطاب طيبا اعلم انه يجوز تقييم
الفعل الى المبهم وغيره اتساعا للمصدر فان المصدر ينقسم الى مبهم وهو ما لا يدل على اكثر مما
دل عليه الفعل وغير مبهم وهو ما يتقيد بزيادة لم يستفد من الفعل كما سيجيء كالاستعارة
التبعية فيكون المثال الاول للام والثاني للمتعدي والثالث للمبهم على طريق اللف والنشر المرتب
فاعترض من قال ان المبهم وغيره من تقسيمات المصدر لا الفعل فكيف يقسم اليها سقط
لان في الفعل الذي لا بد منه في العهد دلالة عليه اي على المصدر وكل ما يدل على شيء عاملا فانه لا بد
ان يعمل بنفسه ينتج فلا حرج ان يعمل الفعل فينا في المصدر بنفسه لا بضميمة لا يقال الشيء
كله مستلزم لجزئه لانا نقول ان المصدر لم ما فعله فاعل فعل مذكور وما دل عليه الفعل يستحق
الام لان الشيء الواحد يجوز ان يكون مستحقا واسما باعتبارين فاعتبر في الحيوان الناطق الدال
عليه لفظ الانسان فان قلت لما كان في الفعل دلالة على المصدر وجب الاستغناء عن ذكره لكونه
مفهوما منه لذلك لفايدة في ذكره قلنا التاكيد واذالة التاكيد وحصول الخفة لان اصل ضربت
ضربا ضربت ضربت لان التاكيد التكرير كثير في كلامهم فوضعوا موضع الجملة الثانية اللام ليدل على
الغرض ثم ازالة المصدر قد يكون بهما لقيام ما يدل على الكثرة مما يدل عليه الفعل ولا يفيد الا التاكيد
في نفسه حقيقة الفعل ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث لانها من حيث هي هي ليس
من شانها ذلك نحو ضربت ضربا فان بينا ولضرب اي انواع التاثير من الضرب الشديد وغيره
يفيد الخفيف ولذلك بينا وله المرة والمرتين والمرات وقد يكون المصدر محدودا فان كان الا
على ما يدل عليه الفعل بتجريده عن الزيادة ونيابة نحو ضربت ضربة اي ضربا واحدا وضربة
فانها يدلان على القرب والواحدية والاثنينية وهما عينا مستفادتين من مفهوم الفعل وقد
يكون المصدر نائبا كما ذكرنا من الامثلة والفرق بينها وبين المبهم يجوز الحاقها على عيني
المحدود فقط والنائبة يجوز استعمالها في المحدود وغيره وقد يكون المصدر معرفة نحو ضربت
الضرب الذي تعلم وضرب زيد والمصدر المعرفة لا يتناول غير المحدود فالمحدود اعم
لانه قد يكون نائبا وقدم وجملة الكلام فيما ذكره اما بيانه نوعه بصيغة فعله فانا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وضع للمصدر المخصوص بصفة من الصفات او بايام خاص نحو رجع القهقرى او بهيئة مقارنة
له نحو جلوسا حسنا او لاخر ضرب الامير وقعة ثم من على صاحبها او بتعريف عهد مثل الذى رأيت او
بكونه بعضا صريحا ببينية كونه بعض المصدر من البيانية نحو ضربت انواعا من الضرب او اضافة افعل
التفضيل واى او بعض او كل اليه نحو خير مقدم واشد الضرب وكذا عينه او بكونه مثنى نحو ضربتين
او جمعا نحو ضروبا تعم بتاء الوحدة اى نوعين من الضرب وانواعا من الضروب واما البيانية المؤكدة
معنا او لا كان العدد مستفادا من الوضع او لا نحو ضربتين وضربا كثيرا او من العدد القريب المميز
بالمصدر نحو ثلاث ضربات او لا نحو ضربتا الفارس لان التثنية والجمع من الآلة موضوعة موضوعة
نحو سوطا او سوطين او اسواطا لان تثنية الآلة وجمعها لاجل تثنية المصدر وجمعه
لقيام الآلة مقامه وقد اجتمع فى هذا القسم الاخير النوعى والمؤكد كما فى نحو ضربته ضربتين لذا
قصد اختلاف الانواع او التاكيد نحو ضربته ضربا فالاول يشتمل ويجوز لجواز ان يكون مع
النوع نوع آخر او نوعان وكذا فى العدد يجوز ان يكون معه عدد آخر او اعدادا بخلاف الثالث
لما ذكرنا قيل ثم ان الفعل الناصب للمصدر اما ان يكون ناصبا للمصدر او عينى مصدر اما هو
بمعناه فالاول كما ذكرنا من ضربت ضربا هذا مذهب الجمهور وذهب ابن الطراوة الى ان انتصاب
المصدر المؤكد على انه مفعول لفعل يجب اضماره تقديره فعلت ضربا وقال فى التسهيل انه
منصوب بقرينة اخرى وانه واجب الاضمار ولما الثانى فاما ان يكون مصدرا او عينى مصدر
والاول اما ان يلاقيه فى الاشتقاق اى ويوازى الفعل فى الحروف الاصلية والمراد منه يناسب
اللفظين لقولهم والله انبتكم من الارض نباتا فانه نبات واه لم يكن مصدرا لانبت الا انه اى
انبتا يلاقيه اى انبت فى الاشتقاق فينصبه لاقتضائه اياه كقولهم صلى صلوة وعاد لناحية
واما التضمن اياه على معنى ان معنى انبت جعله ينبت وهذا مذهب اكثر النحويين منهم ابو العباس
المبرد والسيرافى واما رأى سيبويه فعلى تقدير وانبتكم ينبتم نباتا انتصابه بفعل محذوف او لا بالتى
قبله اى لا يلاقى المصدر الفعل والا يوازيه فى الحروف الاصلية اى لا يكون بينهما مناسبة
فى اللفظ بان يكون من غير لفظه مع تقارب معناهما نحو اعجبنى ضربه وقعدت جلوسا الجواز
ان يعمل الفعل فى مصدر غيره متفقا معناهما نحو اعجبنى اشتى حبا لانه لذا احبك فقد احبته

هذا مذهب المازنى وذهب سيبويه لان العامل هو المحذوف فانقلب ما ذكر من المصادر
بفعل محذوف على معنى جلست جلوسا وكرهت كراهيته وحيث حبا ويأتى ما لى على الاول
ظاهر ورجع القهقرى وقعد القرفصاء واشتمل الصماء لان العامل فى اللفظ هنا قال فيه سيبويه
لما تقوى الفعل الى النوع العام تقوى الى نوعه فينصب كلا منها الفعل المذكور لذكره وقال ابو على
تقوى الفعل المذكور اليه على قيام الصفة مقام الموصوف فالعمل على الاول بلا واسطة وعلى الثانى
بالواسطة والمختار هو الاول لان لا جواز الى جريانه على مقصوفاتها فانتصابها كونها مصادر
لانها اذكرته بيانا لما فعله فاعل واما الثانى وهو ان لا يكون مصدرا فكنحو ضربته سوطا وانما انتصب
لانه اسم اقيم مقام المصدر لما كان آلة الضرب بسببه مسدة فالاصل فيه ضربته ضربا بالسوط فحذف
ضربا لايجاز والمبالغة واقيم آلته مقامه ثم حذف الجار فاخذ الحكم ما يقوم مقام فيتعدى الفعل
اليه كما تعدى اليه المصدر وهضيم كما نضيه فان قيل لم لا يجوز ان يكون ضربته سوطا من قبيل قعدت
جلوسا على انه مصدر ساط يسوط اى ضربه بالسوط اجاب بقوله والسوط لين مصدر ساط
يسوط بدليل قولهم ضربته سوطين واسواطا ولو كان مصدرا لما ثنى وجمع يكون التاء كيد والمعد
لما كان التاكيد لا يثنى ولا يجمع وقد عرفته وايضا ان السوط غير داخل فى ضربت حيث لا يفهم
منه معنى السوط بخلاف قعدت جلوسا فعلم بهذا ان السوط هنا اسم الآلة وليس بمصدر لان ضربت
والسلطة وذكر بعضهم ان السوط لا يجوز ان يكون مصدرا لما انه اى السوط ضرب مخصوص وهو
الضرب بسوط ومدلول ضربت ضرب مطلق فالسوط ليس بمدلول ضربت بل فرد له لا يدل
ضربت عليه فغير عند بقوله فلا دلالة ضربت عليه اى على الضرب بالسوط لان العام لا يستلزم
الخاص بخلاف العكس كما سيطت دلالة على ضرب لان الخاص يستلزم العام
فتعين انه اسم لآلة الضرب بسببه مسدة وانتصب انتصابه وبهذا الوجه واما كان دالا
على المقصود الا انه يستشكل المضعف من وجه واحد الاعتراض من وجهين احدهما ان لقائل
ان يقول لما لم يجز ان ينصب السوط مصدرا لضربت لعدم دلالته عليه فالحرى ان لا ينصب
اى بضربت حال كونه اسما بعين ما ذكرتم من عدم الاستلزام وانما كان احرى لان السوط
مصدرا له قرب الى الفعل فى الجملة واما اسما فلا فعدم كونه منصوبا اسما اولى من كونه مصدرا

٨ . المقدمة والكلام على ما يعرف
١٩ . مبادئ النحو
٢٣ . **الباب الأول** في الأصطلاحات النحوية
٢٣ . تعريف الجملة
٢٦ . تقسيم الكلمة
٢٧ . تعريف الاسم
٣٥ . تعريف الفعل
٣٧ . تقسيم الفعل
٣٩ . تعريف الحرف
٤٥ . الكلام والجملة
٤٧ . تقسيم الجملة الى شرطية وغير شرطية وفعلية واسمية
٤٩ . الجمل التي لا محل لها من الاعراب
٥٧ . تعريف الاعراب
٥٩ . العدول عن الكلمة الى الحروف بثلاثة مواضع فيها الاسماء الستة
٦٣ . التثنية والجمع المصحح
٦٧ . ١١
٦٨ . ما يشتبه فيه الواو والنون
٧٨ . الافعال الخمسة
٧٩ . التقسيم للاسم الى معرب ومبني ثم الى المنصرف وغير المنصرف وذكر موانع الصرف
٨٢ . باب حذام
٨٥ . تقسيم المبني الى عارض ولازم
٨٨ . تقسيم انواع الكلمة باعتبار عملها والعمل فيها
٨٩ . توضيح ما تقدم بذكر امثلة
٨٩ . تعريف العامل
٩٠ . **الباب الثاني** في العوامل الداخلة على الجملة الفعلية
٩٢ . عمل الرفع على الاطلاق
٩١ . وجه وجوب تقديم الفعل على ما عمله ووجوب تأخره
٩٢ . تقسيم العامل الى ظاهر ومقدر
٩٢ . تقسيم الفعل الى متعد ولازم
٩٤ . فعل المجهول فعل الفاعل
٩٥ . تقسيم متعدي الفعل الى ما ينصب بالتعدي وحاله
٩٧ . في الفعل المصدر
٩٨ . والمفعول فيه
١٠١ . والمفعول له
١٠٢ . والمفعول معه
١٠٣ . والحال
١٠٦ . تعريف اسم الفاعل
١٠٨ . تعريف اسم المفعول
١٠٩ . تعريف الصفة المشبهة
١٠٩ . تعريف المصدر
١١٣ . تعريف المضاف وتقسيم الاضافة
١١٣ . وجه كون المضاف مع تقدير حرف الجر
١١٨ . تعريف الاسم التام والناقص

هذا كتاب شرح

صاحبه محمد بن عمر بن مكتوم خليفة

اعلم بلسانك

١٤٥/١٤١

ورد عاجزا وغر شاردا اعالهم وافهام اولدر

اولنورسه عاجز يكوزكوينه كماح باكز عقيبه لكل بنم روحم وبنم سلطانم

ز الربو محتاج طرفندن سؤال